

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: العلاقات الدولية



دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية مكانة الجزائر الدولية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص دراسات دولية

إشراف الأستاذ:
أ.د. عمارة ناجي

إعداد الطالبة:
آمال خالي

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. كريم خلفان رئيسا (جامعة مولود معمري تيزي وزو)
أ.د. عمارة ناجي..... مشرفا ومقررا (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
أ.د. عبد القادر شعباني..... عضوا (جامعة الجزائر 3)
د.محمد سي بشير..... عضوا (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
د.محمد السعيد مكي عضوا (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
د.سيد أحمد الكبير عضوا (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)

2018/2017

قال الله تعالى (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) صدق الله العظيم

سورة إبراهيم الآية السابعة

كل الشكر والعرفان لأستاذي عمارة ناجي لقاء نصائحه ودعمه وحضوره وصبره عليّ طوال فترة

التكوين وإنجاز الأطروحة

كنت لي مشرفاً وأباً وخير سند جزاك الله عني كل خير

إلى كل أساتذتي لقاء نصحهم وتوجيهاتهم، أذكر من بينهم الأستاذة سكينه دامية، الأستاذ عبد القادر طافر، الأستاذ مصطفى بن عبد العزيز، الأستاذ مختار مزراق، الأستاذ بشير مصيطفى...

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل لاسيما موظفي مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم

السياسية، مكتبة المدرسة الوطنية العليا للإدارة، المكتبة الوطنية، مكتبة معهد الدراسات

الإستراتيجية الشاملة

إطارات وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة والباحثين على مستوى معهد الدراسات الإستراتيجية

الشاملة

إلى كل من ساهم وأعان جزاكم الله عني خيرا

إهداء

إلى من علمتني أن الصدق قوة

إلى أمي

إلى من علمني أن الحرّية مسؤولية وأن العمل متعة

إلى أبي

إلى أفراد أسرتي المحبة

إلى أخي وصديقي عبد القادر بن صفية

رحمك الله وأسكنك مقام شهداء العلم

إلى أصدقائي

شكرا و عرفانا وتقديرا

المُحِبَّة آمال

ملخص الدراسة

تشترك فواعل الاقتصاد الدولي في حتمية التعامل مع مخرجات العولمة الاقتصادية من إنفتاح وتنافس وتحقيقٍ لمتطلبات النمو، وقد أفضت هذه الحتمية إلى تشارك جدوى توظيف الأداة الدبلوماسية، غير أن الدور المنوط بهذه الأداة يختلف حسب حالة كل دولة وهذا في علاقة بمحددات، مقومات أهداف وآليات عملها التي ترتبط وتتكيف مع الأطر الدولية الموظفة في إطارها.

تتبع أهمية الدراسة من وقوعها على التجربة الجزائرية الناشئة: إذ أن طبيعة الموضوع التأصيلية، التطبيقية والمتطورة، تجعله ثابتا على قدمي الجدّة والجدوى.

من خلال معالجة الإشكالية التي تمحورت حول مدى مساهمة الأداة الدبلوماسية في زيادة إنخراط الجزائر وتعزيز نشاطها في الأطر الاقتصادية الدولية الرسمية وهذا في زمن العولمة والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، خلصنا إلى مجموعة من الإستنتاجات : أولها التأكيد على توجه الجزائر نحو إرساء دبلوماسية اقتصادية فعالة وقائمة بذاتها مترسّخة في ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وعاكسة لمقومات، متطلبات ورهانات البيئتين الداخلية والدولية التي تحتويها. كما تؤكد من خلال الوقوف على أهم أطر نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على تعدد الوظائف المرجو تحقيقها، ومن خلال تقييم أدائها تم الوقوف على نقاط القوة والضعف فيها تقصيّا لتعظيم نفعها وترتيب أولوياتها؛ وسمح الوقوف على بعض التجارب الدولية بمسائلة الأدوار التي تلعبها فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الوطنية وكذا الآليات التي توظفها.

وعليه، فإن زيادة مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في الانخراط في الأطر الاقتصادية الدولية والدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية يتطلب تنسيقا بين الفواعل وتكيفا لآليات العمل الدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، الأطر الاقتصادية الدولية، الفواعل، الأدوار التحديات، الرهانات، الآليات.

Le rôle de la diplomatie économique dans la promotion de la position internationale de l'Algérie

Résumé:

Face aux outputs de la mondialisation économique, les acteurs de l'économie internationale se trouvent contraints de faire appel à l'outil diplomatique en vue de ménager leurs relations économiques internationales dans le sens coopératif et compétitif.

Bien que la diplomatie économique soit une nécessité, son rôle varie dans chaque pays en fonction de ses composantes, objectifs et mécanismes d'action qui s'adaptent dans chaque cas aux cadres internationaux dans lesquels la fonction diplomatique s'exerce.

L'importance de cette étude provient de l'originalité du sujet et de son caractère pratique et évolutif.

Nous discutons à travers la problématique la contribution de l'outil diplomatique dans l'insertion de l'Algérie dans l'économie mondiale, le renforcement de ses activités dans les cadres économiques internationaux officiels et la défense de ces intérêts, et ceci à l'ère de la mondialisation et l'ouverture économique.

Parmi les conclusions de cette étude nous relevons la détermination de l'Algérie en vue d'établir une diplomatie économique efficiente, une

détermination enracinée dans les constantes de la politique étrangère algérienne et descendante de sa lutte diplomatique post et pré-indépendance, et qui reflète les exigences de l'environnement national et international ainsi que la diversité des fonctions de la diplomatie économique.

En évaluant la performance de la diplomatie algérienne, nous avons identifié ces atouts et ces faiblesses afin de mieux se servir de cet outil et ce sur la lumière de quelques expériences internationales.

En conclusion, la contribution de la diplomatie dans l'engagement de l'Algérie dans les cadres économiques internationaux et à la défense des intérêts économiques nationaux exige une coordination entre les efforts des différents acteurs et l'adaptation de leurs mécanismes de travail.

Mots clés : diplomatie économique algérienne, cadres économiques internationaux, acteurs, rôles, enjeux, défis, mécanismes.

The role of economic diplomacy in promoting the international stature of Algeria

Abstract:

In front of economic globalization outputs, actors of international economy are required to employ the diplomatic tool to manage their international economic relations neither to cooperate of to compete.

However, the role of this tool varies in each country according to its components, objectives and mechanisms of action, and adapted to the international frameworks exigencies.

The importance of the study lies on its originality, practical and developing character.

We discuss through the study the contribution of the diplomatic tool to increase the involvement of Algeria in international economy and the promotion of its role and the defense of its interests in international economic and official frameworks, in globalization era and the trend towards economic openness.

Based on the study's conclusions, we confirm Algeria's determination to establish efficient economic diplomacy witch's rooted in the constants of Algerian foreign policy, descendant of the Algerian diplomatic struggle since war revolution and until today when her action has been adapted to the national and international environment requirements.

By highlighting the roles played and required to Algerian economic diplomacy in different frameworks, we identified its strengths and weaknesses in order to maximize their utility and prioritize them in light of the study of some international experiences.

As a result, increasing the contribution of Algerian diplomacy to engagement in international economic frameworks and to the defense of national economic interests requires coordination between efforts and the adaptation of actual mechanisms.

Key words: Algerian economic diplomacy, international economic frameworks, actors, roles, issues, challenges, mechanisms.

خطة الدراسة

مقدمة

الباب الأول: الإطار الدولي والوطني لتطور الدبلوماسية الاقتصادية

الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار التنظيري لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثالث: تداعيات العولمة على الدبلوماسية الاقتصادية

الفصل الثاني: مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي

المبحث الأول: محددات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ولإزمة التنمية

المبحث الثالث: تحديات ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

الباب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية

الفصل الأول: أطر وأولويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: أولوية ملف المحروقات والدفاع عن المصالح الطاقوية

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الجزائرية وملفات التكامل الإقليمي: مراجعة الأولويات وتحدي

تعظيم المنفعة

المبحث الثالث: الدبلوماسية التجارية الجزائرية: ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

الفصل الثاني: متطلبات إعادة هيكلة الدبلوماسية الجزائرية على ضوء بعض التجارب الدولية

المبحث الأول: بعض التجارب الدولية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني: تنسيق أدوار فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثالث: متطلبات وضع آليات تفعيل دبلوماسية اقتصادية نشطة

الخاتمة

قائمة الأشكال، المخططات والجدول

قائمة الأشكال		
ص 22	شكل يقارن بين الدبلوماسية الإقتصادية والدبلوماسية التجارية	01
ص 57	شكل يمثل أثر تقليص حجم ورقة الربح حسب مقارنة المفاوضات الدولية من منظور المباريات ثنائية المستوى	02
ص 243	شكل يمثل نظام الذكاء الإقتصادي في اليابان	03
قائمة المخططات		
ص 217	مخطط للجهاز الوطني لمفاوضات الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة	01
ص 257	مخطط لتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الخارجية حسب المرسوم الرئاسي 162/08	02
ص 261	مخطط لتنظيم المديرية العامة للعلاقات الإقتصادية والمالية الخارجية بوزارة المالية	03
قائمة الجداول		
ص 71	جدول يمثل تنظيم عمل الدبلوماسية التجارية وعلاقته بوزارة الخارجية	01
ص 145	جدول يمثل تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق في الفترة من 2014 إلى 2016	02

قَالَ

عرفت العلاقات الدولية نهاية الحرب الباردة تغيرات بنبوية عميقة لا سيما في شقها الاقتصادي. فقد كانت نهاية هذه الحقبة إيذانا بتفوق المنطق (التيار) الليبرالي وتنامي مسار العولمة الذي أعطى سمات غير مسبوقه للنظام الاقتصادي الدولي كتصاعد موجة الإقليمية، بروز فواعل دولية سياسية واقتصادية جديدة وتكريس الاعتماد المتبادل بينها، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تشابك وتداخل مصالح الفواعل الاقتصادية الدولية واحتدام المنافسة بينها في سبيل تحقيق وسائل النمو والتنمية الاقتصادية.

ألقى الوضع الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية بظلاله على الوظيفة الدبلوماسية: ففي حين الذي غدت فيه الدبلوماسية عالمية موحدة القواعد والممارسات شأنها شأن النظام الدولي الذي يحتويها، تغير جوهرها بالانتقال من التركيز على البعد الاقتصادي للدبلوماسية أين يكمن الموضوع المفتاحي في توظيف الأدوات الاقتصادية في فن إدارة شؤون الدولة إلى تخصص وظيفي أفضى إلى إثراء القاموس الدبلوماسي بميلاد مصطلح **الدبلوماسية الاقتصادية**.

لكن، ورغم أن التخصص الوظيفي الدبلوماسي قد أصبح حقيقة وواقعا معيشا بالنسبة لدول العالم، إلا أن مقارنة الدول للوظيفة الاقتصادية للدبلوماسية تختلف باختلاف أوضاعها وأهدافها الاقتصادية، تركيبها السياسية، أدوات التأثير التي تحوزها، وكذا أولوياتها التنموية؛ وعليه، نسلم بتفرد التجارب الدولية في مجال التأسيس للدبلوماسية الاقتصادية وتوظيفها، وهو المنطلق الأول لدراسة التجربة الجزائرية في هذا المجال.

تنصب الدراسة على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التي تعتبر في طور النشوء والتكوين. أعلنت الجزائر منذ سنوات التسعينيات عن رغبتها في الانفتاح على الاقتصاد الدولي وعمدت في سبيل هذا إلى تعديل سياساتها الاقتصادية وتكييف مقاربتها للعلاقات الاقتصادية الدولية، فأصبح من بين أولوياتها توطيد علاقاتها الثنائية والانضمام والمشاركة الفاعلة في مختلف الأطر الإقليمية

والدولية بغية تعزيز مكانتها في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية الوطنية.

ومن هنا، تبرز دراسة الدور الذي تؤديه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في المرحلة الراهنة كامتداد لمسيرة من النضال الدبلوماسي الذي تم وضعه في خدمة المصالح الاقتصادية الوطنية منذ الاستقلال، فيرتبط تطور البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية وتكيفه مع المعطيات الوطنية والدولية في فترتي الاشتراكية والانفتاح، ويقف على المتغيرات والمحددات التي يرتسم من خلالها دور الدبلوماسية في المرحلة الراهنة وتحديد الأطر والأولويات والآليات اللازمة لنشاطها.

إشكالية البحث:

تعددت مداخل دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في مختلف التجارب الدولية، فقد تمت مقارنة الموضوع من زاوية تنوع فواعلها أو أدوارها في التنوع الاقتصادي وزيادة تنافسية الاقتصاديات الوطنية، أو زيادة التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية، السيطرة على الأسواق وولوجها أو كونها أداة للحكومة الاقتصادية العالمية وغيرها من المواضيع التي شغلت الباحثين.

إسقاطا لهذه المداخل على التجربة الجزائرية، نتناول بالبحث دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة علاقات الجزائر الدولية داخل الأطر الرسمية في زمن العولمة الاقتصادية وفي ظل الرغبة في التوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد الدولي.

وعليه، يعالج البحث الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم الأداة الدبلوماسية في زيادة إنخراط الجزائر وتعزيز نشاطها في الأطر الاقتصادية الدولية الرسمية في زمن العولمة وخيار الإنفتاح الاقتصادي؟

تتعلق الإجابة عن هذه الإشكالية بالبحث في التساؤلات التالية:

- كيف أثر تطور مسار العولمة على الدبلوماسية مفهوما وممارسة؟ وما هي مقارنة الدول النامية لدور هذه الأداة؟
- مالذي يتحكم في تطور مسار الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي؟
- ما هي أهم أطر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وما الأدوار التي تلعبها في كل إطار؟
- كيف نستفيد من التجارب الدولية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية في سبيل إعادة هيكلة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية؟

مبررات الدراسة وأهميتها:

مبررات الدراسة: تقع هذه الدراسة في خانة الدراسات الاستكشافية والتأصيلية، نظرا لحدثة الموضوع في حقل الدراسات الدبلوماسية بصفة عامة، ولوقوعه على حالة دولة نامية واقتصاد ريعي بصفة خاصة، حيث تهتم أغلب البحوث بتجارب الدول المتقدمة في توظيف الأداة الدبلوماسية، أمّا الدراسات المتوفرة حول تجارب الدول النامية فمداخلها جزئية أو قطاعية لا تتيح الخروج بصورة متكاملة عن الدور الذي يناط بالأداة الدبلوماسية لعبه، وهو ما نرمي بلوغه.

الأهمية العملية للدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة من حيث طابعها العملي، كون المبتغى منها هو تحديد معالم الدور المعوّل على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تأديته وهذا تأسيسا على المعطى الداخلي والدولي وإسترشادا بالتجارب الدولية في هذا المجال، وعليه من شأن الدراسة إزالة اللبس ليس على الدارس والباحث فحسب بل وعلى الممارس للتوظيف الدبلوماسية وصانع القرار.

حدود الدراسة: الحدود الموضوعية لبحثنا مرتبطة بدراسة الدبلوماسية الجزائرية في أطرها الإقليمية والدولية الرسمية، فنستثني الأطر غير الرسمية التنسيقية على غرار نظام المجموعات كما نستثني

مجال البيئة من الدراسة، أما **حدوده المكانية** فتمتد من الإقليم الوطني إلى حيث يمتد النشاط الدبلوماسي ببعده الاقتصادي، دون إهمال النسق الدولي الذي يمارس في إطاره هذا النشاط، ودونما إهمال للتجارب الدولية بما أن مقارنة الدراسة قائمة على الإسقاط والمقارنة. أما **الحدود الزمنية** للدراسة فقد طرحت إشكالا للباحث، إذ ارتبطت في تصورنا الأولي لمعالجة الموضوع بالتطورات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي في تسعينيات القرن الماضي والانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الوطني وما نتج عنه من رهانات وما صاحبه من تعديل الأولويات الخارجية أو من حيث التشريعات وسلوك الفواعل؛ لكن، وبعد التعمق في الدراسة وجدنا أن الاكتفاء بهذه المرحلة يعني اجتثاث الدبلوماسية الاقتصادية من أصولها هذا لأهمية البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية لا سيما في فترة السبعينيات، كما كان لا بد أن نتتبع محددات النشاط الدبلوماسي الجزائري وتطور الفواعل والمؤسسات وأولويات الأطر والميكانزمات وإلا لإستحال الوقوف على التكيّف والوصول إلى استنتاج الدور الحالي لهذه الأداة، لذا تعود الدراسة إلى فترة إستقلال الجزائر مع التركيز على الفترة الممتدة من التسعينيات إلى غاية 2017، والعودة إلى كل حدث مهم لتوضيح الأفكار.

الدراسات السابقة: الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية شحيحة وحديثة نسبيا، ولعلّ الصفة الثانية هي سبب للأولى، أمّا الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية فتكاد تكون منعدمة. نذكر من بين المراجع التي عدنا إليها لإنجاز الأطروحة أهمها:

- الكتاب الجماعي لمؤلفيه: "نيكولاس باين" و "ستيفن وولكوك" بعنوان *the new*

economic diplomacy: decision making and negotiation in

international economic relations، يعتبر المؤلفُ وهو مجموعة من المقالات

لباحثين وممارسين في المجال الدبلوماسي مرجعية في موضوع الدبلوماسية الاقتصادية.

ينقل المرجع من التأصيل النظري والمفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية إلى مسائل الحوكمة

العالمية في إطار مجموعة الثمانية ومجموعة العشرون ومنظمة التجارة العالمية لتناول موضوع الدبلوماسية التجارية، تعريجا على صندوق النقد الدولي للتطرق إلى موضوع الدبلوماسية المالية وغيرها من الأطر، ويتناول من خلال بعض التجارب الدولية فواعل الدبلوماسية الاقتصادية، كما ناقش بعض مواضيعها كجذب الاستثمارات والمفاوضات حول المناخ، وتناولت بعض المقالات دبلوماسية الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة كالبرازيل والهند وكذا الدول ضعيفة الدخل أين تم التركيز على المساعدات والمنح الغربية.

رغم ما يقدمه المرجع من نظرة معمقة حول الموضوع، إلا أن المقالات المتضمنة فيه تعطي وجهة أحادية بمقاربة ليبرالية بحتة صعبة الإسقاط على حالة الدول النامية ومراعاة خصوصيتها.

- "كتاب أردفان أمير أصلاني" بعنوان "*l'âge d'or de la diplomatie algérienne*"، يتناول الكتاب إنجازات السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة ما بين 1962 ونهاية السبعينيات. يعتبر هذا المرجع ذو أهمية بالغة للدراسة هذا لتركيزه على النشاط الدبلوماسي لتلك الفترة وتأصيلها عودة إلى دبلوماسية الثورة إضافة إلى المعلومات العملية التي يقدمها المرجع والمستقاة من الوسائل الحية التي إستخدمها المؤلف، كما خلصنا من خلال المرجع إلى محافظة الدبلوماسية الجزائرية على الكثير من المعالم التي ميزتها في هذه الفترة.

أعطت قلة الكتب في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية للمقالات أهمية خاصة في إنجاز البحث، لا سيما وأنّ هذه الأخيرة توفر العمق والجدة في الطرح اللذان يخدمان حداثة الموضوع وتعدد زواياه. أذكر من بين أهم المقالات التي خدمت مباشرة الموضوع مقال أمين آيت

شعّال «*la diplomatie Algérienne et l'occident de 1965 à 1991*» هذا لإمكانية سحب الكثير من النتائج التي توصل إليها الباحث في فترة الدراسة على المرحلة الراهنة لاسيما خصائص الدبلوماسية الجزائرية ومميزاتها.

كما ساهمت المقابلات الشخصية في إنجاز البحث، أذكر من بينها المقابلة التي جمعتني بالسيد عبد القادر طافر (أمين عام سابق لوزارة الشؤون الخارجية ودبلوماسي سابق)، والتي أسهمت في توضيح مرحلة التسعينيات الانتقالية في مسيرة الدبلوماسية الجزائرية وأغنت البحث بمعلومات ميدانية دقيقة لم توفرها المراجع، وعلى غرار هذه المقابلة ساهمت مقابلاتي على مستوى وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة وكذا بعض نقاشاتي مع الأساتذة_الممارسين بإعطاء بعد تطبيقي للدراسة.

منهج البحث وأدواته: نظرا لطبيعة الموضوع متعددة التخصصات فقد اعتمدت صيغة توفيقية بين مناهج عدّة تتكامل لمقاربة الحقيقة والوقوف على أبعادها.

المنهج التاريخي: الذي وظّف عبر العودة إلى الخطابات والوثائق بالدراسة وتتبع الأحداث ومحاولة تركيبها واستخلاص منطقتها والخروج بالرباط بينها والثابت والمتغير في المحددات ومسار تطور الأهداف وخيار الأطر والميكانزمات، وذلك من أجل فهم الماضي وعلى ضوءه محاولة فهم الحاضر.

المنهج المقارن: يتخذ استخدام هذا المنهج أهمية بالغة نظرا لطبيعة الموضوع الاستكشافية، فقد وظّف المنهج المقارن عند الوقوف على تغيّر وتكيف الدبلوماسية الجزائرية وهذا بدراسة مراحل تطور البعد الاقتصادي، مقارنة التشريعات المتعاقبة في مجال تحفيز الاستثمار، وعند دراسة فواعل

الدبلوماسية الاقتصادية وآلياتها، الأمر الذي تمّ على ضوء التجارب الدولية وإسقاطا لدروسها على الحالة الجزائرية.

منهج تحليل الوثائق القانونية: الذي وظف للنظر في مدى استمرار التوجه القوانين لدى المشرع ومن خلاله صانع القرار أو تعديل التوجه وتغييره.

خطة البحث: للبحث في الموضوع قُسمت الدراسة إلى بابين: باب أول خصص لدراسة الإطارين الدولي والوطني لتطور الدبلوماسية الاقتصادية، وقد ضم فصلين: أما الفصل الأول مخصص للإطار الدولي ويتضمن ثلاثة مباحث تم في أولها مناقشة الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة، بداية بضبط الإطار المفاهيمي للدراسة، ومن ثم تقديم إطارها النظري ثم الوقوف على تداعيات العولمة على الدبلوماسية الاقتصادية. يحمل الفصل الثاني عنوان مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي، نتطرق من خلال مبحثه الأول لمحددات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على ضوء موثيق الثورة والدساتير المتعاقبة هذا لدراسة الجزء الثابت من مقارنة الجزائر للوظيفة الدبلوماسية في الميدان الاقتصادي، ثم نتناول في المبحث الثاني مسار تطور البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية فنناقش المتغير من حيث الأهداف الاقتصادية، الأساليب الدبلوماسية لبلوغها وأهم المواضيع التي نشطتها لنصل إلى المرحلة الراهنة التي تتميز بسير الجزائر نحو إرساء الدبلوماسية الاقتصادية. يفضي بنا هذا إلى المبحث الثالث الذي يقع على رهانات الدبلوماسية الاقتصادية ذات الطابع الإقتصادي، الأمني والسياسي وكذا التشريعي.

أما الباب الثاني فخصص لمناقشة دور الدبلوماسية في إدارة علاقات الجزائر الاقتصادية الدولية، ويضم هذا الباب بدوره فصلين: فصل أول يحدد أطر نشاط الدبلوماسية الاقتصادية، يضم ثلاثة مباحث مقسمة حسب معيارين هما أهمية إطار النشاط بالنسبة للإقتصاد الوطني ومعيار

تقسيم الدوائر الجغرافية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية والتي تم استخلاصها من الباب الأول. يتناول المبحث الأول ملف المحروقات والدفاع عن المصالح الطاقوية للجزائر عبر دراسة الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية متعددة الأطراف في إطار منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ومن خلال دور الدبلوماسية الثنائية في تعزيزها على ضوء دور هذه الأخيرة في أزمة إنهيار أسعار النفط 2014. فيما خُصص المبحث الثاني للعلاقات الاقتصادية الجزائرية وملفات التكامل الإقليمي بدء بالدائرة العربية التي ضمت كل من الاتحاد المغربي ودور الدبلوماسية الاقتصادية في حل إشكالية إنسداده ثم تقييم عضوية الجزائر في منطقة التجارة العربية الحرة، وصولاً إلى الدائرة الإفريقية أين وقفنا على نشاط الجزائر الدبلوماسي في بعده الاقتصادي في مختلف الأطر المؤسسية القارية وقفة نقدية مع إبراز التنافس الدولي الذي يعرفه هذا النشاط، وخُصصت آخر نقطة لمناقشة دور الدبلوماسية الاقتصادية في رسم مستقبل الشراكة الأورو-جزائرية وهذا على ضوء محصلة الشراكة وبدائلها وأوراق ضغط الجزائر لتحسين موقفها منها. أما آخر مبحث فخصص لمناقشة الدبلوماسية التجارية الجزائرية متعددة الأطراف من خلال ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بدء بتوضيح وضعية الملف، كيفية تحضير العملية التفاوضية على المستوى الوطني وتقدير الموقف التفاوضي للجزائر وكذا مستقبل العملية التفاوضية. ويعتبر الفصل الثاني من الباب الثاني محورياً إذ يتم من خلاله تناول متطلبات إعادة هيكلة الدبلوماسية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية، فخصص المبحث الأول لدراسة بعض التجارب الدولية في مجال توظيف الدبلوماسية الاقتصادية سواء على مستوى الفواعل والتأزر بينها، أو وضع الأداة الدبلوماسية ومسألة الإعلام الدبلوماسي والرقمنة ونظام الذكاء الاقتصادي في خدمة الأهداف الاقتصادية. ثم تناول المبحث الثاني فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومسألة تنسيق الأدوار بينها، وتناول آخر مبحث متطلبات وضع آليات تنشيط دبلوماسية اقتصادية جزائرية.

صعوبات إنجاز الدراسة: إعترض إنجاز الدراسة الحالية عديد الصعوبات، أبرزها عدم وجود مراجع تخص الموضوع مباشرة، فكان العمل الميداني ضرورة ليس لإستكمال البحث وتعميق أفكاره بل لإستهلاله ووضعها على نهجه الصحيح، وقد مثّل الوصول إلى المصادر الأولية وإجراء المقابلات تحدياً جدياً آخر أُستخدِم لتذليله شبكة من العلاقات غير أنها لم تُحلّ دون تحفظ بعض المستجوبين عن ذكر بعض الأسماء والمعلومات لأسباب شخصية وأخرى متعلقة بالوظيفة. كما أنّ طبيعة الموضوع في حد ذاته تعتبر تحدياً فليست دراسة الدبلوماسية بوصفها الشق المستتر من النشاط الخارجي بالأمر الهين وهو ما يفسّر كون أغلب المراجع المتوفرة حول الموضوع ذات طابع قانوني، أما الجانب الإقتصادي للدراسة فقد زاد الأمر تعقيداً، وعليه تعتبر طبيعة البحث متعددة التخصصات تحدياً آخر للدراسة. وتبرز الترجمة من بين العوامل التي إستهلكت الكثير من وقت البحث لاسيما حين يتعلق الأمر بالكتب والمقالات المتخصصة.

وأخيراً، نشير إلى أن حداثة الموضوع قد جعلت منه متطوراً فمِنذ بداية الدراسة سنة 2014 عرفت المقاربة الجزائرية للدبلوماسية الإقتصادية تغييرات عديدة وجذرية فرضت في أحيان كثيرة تعديلات جوهرية على خطة البحث وتوجهه ولم تُصغْ خطة نهائية إلا تحت ضغط الوقت وفي ظل قناعتنا بإمكانية التعديل والتحسين.

الباب الأول
الإطارين الدولي والوطني
لتطور الدبلوماسية الاقتصادية

مقدمة الباب الأول

يفرض تناول موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إعطاء مقارنة معرفية للظاهرة محل الدراسة، ليس من جانبها التنظيري والنظري فحسب وإنما عبر الإحاطة كذلك بمنحى تطورها كمفهوم وممارسة وهذا على الصعيدين الدولي والوطني، مع مراعاة علاقة احتواء الإطار الثاني في الأول.

على هذا الأساس، آثرنا أن يجمع هذا الباب بين الجانبين النظري والتطبيقي بحكم أن الوظيفة الدبلوماسية تطبيق من تطبيقات السياسة الخارجية، وكذا مراعاة للبيئة الدولية المتطورة التي تنشط فيها الدبلوماسية الجزائرية.

نهدف من خلال هذا الباب إلى:

- مفهومة الدبلوماسية الاقتصادية وما تاخمها وإرتبط بها أو إرتبطت به من مفاهيم،
- دراسة أثر العولمة الاقتصادية على تطور الدبلوماسية الاقتصادية: مفهوما وممارسة،
- إنتقاء وإسقاط وتكييف نظريات ومقاربات العلاقات الدولية بما يخدم الإطار العام للموضوع في البعدين الدولي والوطني،
- الإحاطة بالإطار الوطني للتطور الوظيفي للدبلوماسية الاقتصادية، هذا من خلال:
 - ✓ ربط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بجذورها التاريخية ومحدداتها الدستورية،
 - ✓ الوقوف على مسار تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إنطلاقا من الخصوصية التاريخية، الاقتصادية والسياسية،
 - ✓ إسناد الدبلوماسية الجزائرية إلى مختلف مقوماتها والإحاطة بتحدياتها ورهاناتها.

الفصل الأول

الدبلوماسية الإقتصادية في عصر العولمة:
مقاربة معرفية

يستدعى التعرف على مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية تتبع التطورات التي شهدها النظام الدولي والمتعلقة بتنامي مسار العولمة لاسيما في وجهها الاقتصادي لتتمكن من قياس أثرها على تطور المفهوم في مرحلة أولى، ثم نعد في مرحلة ثانية إلى ضبط تعريف الدبلوماسية الاقتصادية ومنه التعرف على خصوصيتها بالنسبة للدول النامية، لنختم بتحديد الفوارق بين هذا المفهوم وفروع الدبلوماسية الأخرى المتاخمة له. غير أنّ الخطوات المزعم إتباعها ليست بالسلسلة التي تبدو عليها حيث يستعص ضبط مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية لعدة اعتبارات:

- أولاً: ارتباط ظهور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطوره بتنامي مسار العولمة وصعوبة التعامل مع الجدل القائم حول هذا المسار.
- ثانياً: غموض مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في حد ذاته لتداخله وترايطه مع مفاهيم أخرى.
- ثالثاً: ارتباط الجانب التنظيري للدبلوماسية الاقتصادية بالنظرية النيوليبرالية وصعوبة تكييفها وتطبيقها لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية في حالة الدول النامية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: المفهوم المفتاحي: الدبلوماسية الاقتصادية.

الدبلوماسية الاقتصادية هي فرع من فروع الدبلوماسية. يعرف قاموس أكسفورد للدبلوماسية الحديثة الدبلوماسية الاقتصادية بكونها:

" مسار صنع القرار والمفاوضات في القضايا الجوهرية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية".¹

أما على المستوى التطبيقي:

"هي المعنية بتنسيق وإبرام الاتفاقات المالية الدولية، المفاوضات حول التجارة والاستثمار، التنمية وإعداد السياسات المناخية الدولية، والتي تتم بين الدول في ترتيبات ثنائية وكذا المؤسسات الإقليمية والدولية، فهي بذلك وسيلة للتوفيق بين السياسات المحلية والدولية في إطار الاعتماد المتبادل أو بالأحرى الاقتصاد المعولم".²

يفرق نفس القاموس بين الدبلوماسية والدبلوماسية الاقتصادية. حيث تشير الأولى إلى التوفيق بين إرادات الدول المستقلة فيما تدل الثانية على الجهود المبذولة للتوفيق بين أهداف السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في ظل الاقتصاد الدولي الذي يتسم بتنامي الاعتماد المتبادل.³ فقد فرضت العولمة الاقتصادية ارتباطا اقتصاديا دوليا لم يسبق له مثيل جعل من استقرار الاقتصاد

¹ *The oxford handbook of modern diplomacy*, Andrew F.Cooper & Jorge Heine & Ramesh Thakur,(UK: Oxford university press, 2011), p. 385

² *Op.cit.* p. 386

³ *Ibid.*

الوطني (سواء في جانبه المالي والتجاري أو الأهداف الداخلية المتعلقة بجذب الاستثمار والتشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي) متعلقا بالإجراءات المتخذة في مناطق أخرى وبمدى نجاعة التنسيق بين الإيرادات الوطنية.

"تتعلق الدبلوماسية الاقتصادية بخلق وتوزيع المنافع الاقتصادية من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية".⁴

إلا أن طبيعة العلاقات الدولية ومن ضمنها العلاقات الاقتصادية الدولية تستدعي التعامل مع هذا التعريف بحذر؛ فرغم ما يؤكدُه مناصرو العولمة من عموم منافعها إلا أنّ خلق وتوزيع المنافع الاقتصادية يبقى خاضعا لمنطق المصلحة في تحديد التحالفات والشراكات والمصالح السياسية والأمنية وتوجيه الاستثمارات، لهذا من المفيد النظر إلى الدبلوماسية الاقتصادية على أنها جزء لا يتجزأ من إستراتيجية كبرى تأخذ العلاقات السياسية والعسكرية إضافة إلى العلاقات الاقتصادية بعين الاعتبار.

كما يعرفها قاموس " بيردج " و"آلان جيمس":

"هي المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية تتضمن عمل الوفود بمناسبة المؤتمرات التي ترعاها هيئات كمنظمة التجارة العالمية".⁵

أما عن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الوسائل التي توظفها في العلاقات الدولية فلا يعكس التصور الأصح للمفهوم، حيث يرفض "نيكولا باين" و"ستيفن وولكوك" مثل هذا التعريف من باب أن العقوبات والمكافئات الاقتصادية ليست إلا وسائل ضغط لا تتميز كثيرا عن الأساليب

⁴ *Ibid.* p. 387

⁵ G. R. Berridge and Alan James, *op.cit.* p.81

العسكرية المستخدمة لتحقيق المآرب السياسية،⁶ في حين يجب التعامل مع الدبلوماسية الاقتصادية على أنها عمل مستقل وليس مجرد أداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية.⁷

أما "بيردج" و"آلان جيمس" فيدرجان توظيف هذه الوسائل تحت مسمى " فن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية" **"statecraft diplomacy"**⁸، غير أن هذا المسمى الفضفاض لا يحتوي الدبلوماسية الاقتصادية - التي تهدف كما سبقت الإشارة إليه إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة- فحسب، بل كافة أهداف السياسة الخارجية. وأصحّ تعريف للدبلوماسية الاقتصادية من خلال وسائلها، في تقديرنا، هو ذلك الذي قدمه "Baldwin" حينما وصفها بـفن إدارة الشؤون الاقتصادية للدولة **"economic statecraft"**، بمعنى الاستخدام الاستراتيجي للأدوات الاقتصادية الموظفة من طرف الدول أو المنظمات لإرغام أو تحفيز الغير على التعاون.⁹

وعليه، تُعرّف الدبلوماسية الاقتصادية بناء على الاعتبارات التالية:

- هي متعلقة بمسار صنع القرار بما يتخلله من مراحل جمع المعلومات، تحليلها، وضع البدائل والاختيار بينها ثم تنفيذ القرار ومراجعتها، وعليه فهي تشمل المستويين الداخلي والخارجي أو الدولي.

⁶ Nicholas bayne & Stephen Woolcock *the new economic diplomacy: decision making and negotiation in international economic relations*, (England, 3rded, 2013), p. 10.

⁷Dafir amine, « *la diplomatie économique et l'insertion internationale : le cas de Maroc* ». Dans : jean- crepin & Soterniamsi & autres, *l'Afrique et son développement : réalités complexes et nouveaux enjeux*. (France: éd l'harmattan,2013), p. 88.

⁸ G. R. Berridge and Alan James. *op.cit.* 81

⁹ Lee donna, Brian Hoking, (economic diplomacy). *The international studies encyclopedia*, Robert Denmark ed.(Vol2), (2010), p.p. 1216-1227.

- تتعلق بالمفاوضة داخل المؤتمرات والمنظمات الدولية من أجل إقامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وحماية المصالح الوطنية، وتعرّف بسعيها إلى تحقيق أهداف اقتصادية.
- تهتم الدبلوماسية الاقتصادية بمجالات عديدة تدخل في إطار الاقتصاد الدولي أو تؤثر فيه بصورة مباشرة، وتتمثل هذه المجالات في التجارة الدولية وجذب الاستثمارات، قضايا المالية الدولية وقضايا المناخ والبيئة كما تشمل العمل القنصلي المرتبط بقضايا الهجرة وانتقال رأس المال البشري فتساهم في تحديد التقسيم الدولي للعمل.¹⁰

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة والمكملة.

الفرع الأول: الدبلوماسية التجارية

تمثل الدبلوماسية التجارية منشأ الدبلوماسية الاقتصادية.¹¹ يرتبط ظهور الدبلوماسية التجارية بتولي الدول مهمة تسهيل التبادلات التجارية خارج حدودها عن طريق التجار ورجال الأعمال.¹² وقد حظيت هي الأخرى باهتمام الفواعل الدولية باعتبارها عصب العلاقات الاقتصادية الدولية ولاسيما في إطار العولمة.¹³ كان للتجارة نصيب من النظام الاقتصادي الدولي الناشئ غداة الحرب العالمية الثانية، حيث وبعد الفشل في تأسيس المنظمة العالمية للتجارة كثالث دعامة لنظام بروتن وودز، وضع الاتفاق الموقع بجنيف في 1947/10/30 أسس الاتفاقية العامة حول

¹⁰ *Ibid.*

¹¹ Guy, Carron de la carrière, *La diplomatie économique: le diplomate et le marché*, (France : éd economica, 1998), p .04

¹² KishnS. Rana, « **servicing the private sector: India's experience in context** »,In: Nicholas bayne & Stephen Woolcock, *op.cit.*p. 94

¹³ استنادا إلى معطيات البنك الدولي، على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/topic/trade>، أطلع عليه (2016/04/15).

التجارة والتعريفات الجمركية **GATT**، التي قامت على أهداف ومبادئ، هي: عدم التمييز وإقرار قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، التجارة العادلة، ومنع اللجوء إلى أساليب الإغراق أو الاحتواء التجاري وتقديم الدعم للمنتج المحلي، تدعيم مبادئ الاتفاقية عن طريق مواصلة التفاوض عبر جولات الجات بهدف خفض الإجراءات الحمائية.

وقد وُقِّعت الجات (من خلال آلية التفاوض) إلى حد بعيد في تحرير التبادلات الدولية من القيود الواردة عليها، كما سعت خلال جولة الأروغواي إلى توحيد السياسات الوطنية للدول المتفاوضة، وكُلِّت الجهود الدبلوماسية الدولية بقيام منظمة التجارة العالمية بدء من سنة 1995 كإطار مؤسساتي يحتوي هذا الشكل من الدبلوماسية ويؤطره بالصفة الأكثر انضباطاً مقارنة بباقي نشاطات الاقتصاد الدولي، سواء بالنسبة للاتفاقيات الإقليمية أو من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف داخل المنظمة.

تطورت الدبلوماسية التجارية إثر الطفرة التكنولوجية وتطور وسائل النقل وانخفاض تكلفتها بدء من سنوات التسعينيات إلى تعزيز التبادلات التجارية الدولية وبرز مجالات جديدة للاستثمار كالسياحة والالكترونيات والبرمجيات وغيرها من المجالات، كما نتج عن هذه التطورات تنافس الدول والأقاليم من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ولاسيما المباشرة منها والترحيب برؤوس أموالها وخبراتها حتى في القطاعات التي كانت تعتبر حيوية كالنقل والأسواق المالية أو سيادية كالمدافع مثلاً،¹⁴ فوق على عاتق الدبلوماسية التجارية، بالنتيجة، مهمة إقناع المستثمرين وعلى رأسهم

¹⁴ Stéphane Paquin, *paradiplomatie et relations internationales : théories des stratégies internationales des régions face à la mondialisation*. (Belgique : presses interuniversitaires européennes, 2004), P. 37.

الشركات العابرة للقارات بجدوى الاستقرار على أقاليمها إضافة إلى مهمة الدفاع عن شركاتها في الأقاليم الأجنبية.

يقصد بالدبلوماسية التجارية في قاموس آلان وبيرج:

"عمل البعثات لدعم قطاع المال والأعمال للدولة الباعثة فهي مرتبطة بالدبلوماسية

الاقتصادية، ومن المعروف عن الدبلوماسية التجارية سعيها إلى تشجيع

الاستثمارات الداخلية والخارجية زيادة على التجارة كما تعمل الدبلوماسية التجارية

على توفير المعلومات حول فرص التصدير والاستثمار والتنظيم والمساعدة على

استضافة البعثات التجارية القادمة من الدولة الباعثة".¹⁵

بصفة عامة، يمكن حصر مهام الدبلوماسية التجارية في ما يلي:¹⁶

- التحضير للتفاوض والتفاوض حول المسائل التجارية على المستويات الثنائية والمتعددة

الأطراف للوصول إلى عقد اتفاقيات تجارية أو تسوية النزاعات القائمة حولها، وهي

الأعمال المتعلقة بصناعة السياسة الاقتصادية "**trade policy making**"، أي تلك

النشاطات المعنية بالتأثير على سياسات الحكومات الأجنبية والقرارات التنظيمية التي من

شأنها التأثير على التجارة الدولية والاستثمار.

- دعم قطاع الأعمال والدفاع عنه من خلال تشجيع التصدير والتبادل والاستثمار، تسويق

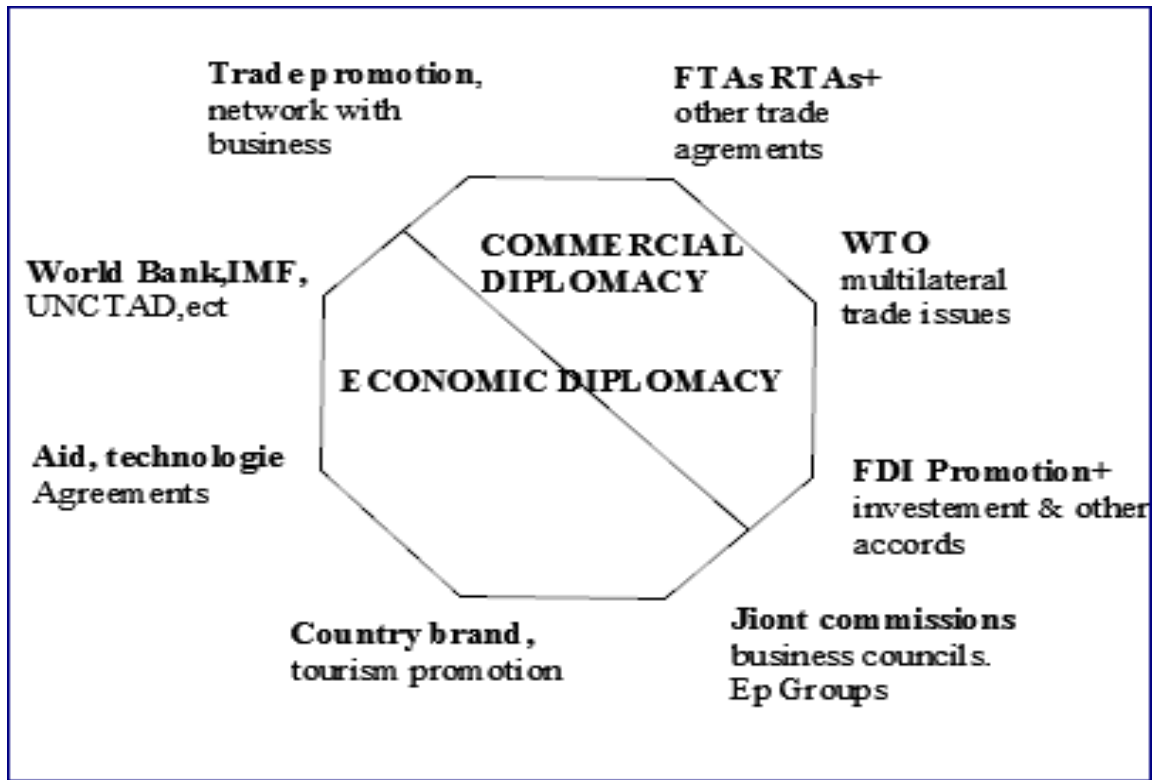
السياحة الوطنية، توفير الذكاء التجاري للبحث عن أسواق أجنبية للسلع المحلية وتهيئتها

للتسويق وهو ما يسمى بنشاطات دعم الأعمال "**business-support activities**".

¹⁵ G. R. Berridge and Alan James. *op.cit.* p.p. 38,39.

¹⁶ Mechel kosticki, Olivier naray, (*discussion paper in diplomacy: commercial diplomacy and international business*), **Netherlands institute of international relations publication's**, (April 2007), p.p. 01,02.

تتعدد فواعل الدبلوماسية التجارية من مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء والبرلمانيون إلى مستوى السفراء والدبلوماسيين المتخصصين من ملحقين أو مبعوثين تجاريين في إطار البعثات الدائمة إضافة إلى الهيئات غير الرسمية التي تقوم بأعمال الدبلوماسية التجارية كغرف التجارة والمستشارين الذين يساعدون الدبلوماسيين التجاريين ويعملون تحت إشرافهم، بهدف ترقية الأعمال بين الدولة المرسله والمستقبله، حيث تتوقع الدول من نشاطاتها في مجال الدبلوماسية التجارية زيادة نسبة الاندماج في الاقتصاد الدولي، وزيادة نسبة النمو والتوظيف، لذا تبرز أهمية الدبلوماسية التجارية بشكل خاص في حالة الدول الصغير والمتوسطة الحجم (اقتصاديا).¹⁷



شكل يقارن بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية.¹⁸

¹⁷Olivier Naray, **commercial diplomacy a conceptual overview**. 7th world conference of TPOs, the hugue, Netherlands, 2008, p.p. 2-4

¹⁸KishnS.Rana, *op.cit*.p.95

الفرع الثاني: الدبلوماسية المالية.

"تعتمد نشاطات المجتمعات على استقرار عملتها وقدرتها على توفير السيولة النقدية على المستويين المحلي والدولي إضافة إلى وجود بنوك ومؤسسات مالية تمكّنها من الاقتراض والادخار، دون هذه الأداة يصعب النشاط الاقتصادي في كافة المجالات، بل ويغدو مستحيلًا".¹⁹

تعرف الدبلوماسية المالية بكونها:

" الجهود والمحاولات التي تبذلها الحكومات لخلق استقرار داخل النظام المالي الدولي الذي يفتقر إلى القواعد والقوانين التي يمتلكها النظام العالمي للتجارة".²⁰

يرتبط ظهور المالية بظهور التجارة الدولية، كما تطور هذا القطاع إلى أن صار في عصرنا صلب النشاط الاقتصادي الدولي. يقدم قاموس أكسفورد للدبلوماسية الحديثة مقالهما حول الموضوع تحت عنوان:

"Financial officials as diplomats: evolving issues, actors, and techniques since the 1920".²¹

¹⁹ David Green, «international Financial regulation architecture and process», In: Nicholas bayne & Stephen Woolcock, *op.cit.* p.263

²⁰ Lee donna , Brian Hoking. *Op.cit*

²¹ **The oxford handbook of modern diplomacy**, Eric Helleiner, Financial officials as diplomats: evolving issues, actors, and techniques since the 1920, **Op.cit.** p.160

يركز المقال على تطور قضايا وفواعل وتقنيات الدبلوماسية المالية التي مارسها بشكل أساسي مسؤولو قطاع المالية، والملاحظ أن المسار التاريخي لتطور هذا النوع من الدبلوماسية في علاقة وطيدة ومجال الدبلوماسية الاقتصادية.

تعود بدايات الدبلوماسية المالية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أين إجتمع ممثلو 39 دولة تحت رعاية عصبة الأمم المتحدة، آنذاك، في مؤتمر "بروسل" ببلجيكا "Brussels" سنة 1920، وذلك لإرساء قواعد النظام المالي الدولي الذي خربته الحرب العالمية الأولى. خرج المؤتمر بنتائج ايجابية أهمها إرساء قاعدة الذهب الدولية إضافة إلى حزمة من السياسات الوطنية التي من شأنها الدفع بالمالية الدولية نحو الاستقرار، من أمثلة هذه السياسات إلغاء الضوابط المفروضة على صرف العملات الأجنبية، إنشاء بنوك مركزية مستقلة وإيلاء أهمية للتوازنات المالية.²²

عرفت هذه المرحلة ثلاث تطورات رئيسية: كان أولاها إيجاد تنسيق بين البنوك المركزية كفواعل جديدة للدبلوماسية المالية، وهو الهدف الذي حدد في اتفاقية "جنوة" سنة 1922، وثانيها إنشاء فضاء مؤسستي لمناقشة المالية الدولية تحت مسمى " بنك التسويات الدولية **the Bank for Settlements BIS**" من خلال اتفاق بازل 1930، وثالثها كان اللجوء إلى تسوية المديونية عن طريق التفاوض عوض الركون إلى الحروب والإجراءات القسرية؛ لكن ومثلما هو الحال بالنسبة للدبلوماسيتين الاقتصادية والتجارية عرفت الدبلوماسية المالية تغيرات عديدة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ومنذ نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا.

²² *ibid*, p.161

شكل قيام نظام بروتن وودز نقلة بالنسبة للدبلوماسية المالية، حيث سحبت مهمة إدارة الشؤون المالية الدولية من البنوك المركزية لتوكل إلى الخزائن، وتم تغيير الإطار المكاني لهذه الإدارة لينتقل من "وول ستريت" بلندن إلى واشنطن العاصمة²³ إيذانا بتولي الولايات المتحدة الأمريكية لهندسة النظام الجديد الذي خص المالية الدولية بجهازين هما صندوق النقد والبنك الدوليين²⁴. تميزت الدبلوماسية المالية في هذه الفترة بتوسع انشغالاتها إلى منح القروض التنموية طويلة الأجل والسعي إلى إدارة أكثر إحكاما للتوازنات المالية الدولية، ونظرا لطبيعة المؤسسات المشرفة على هذا المجال والقائمة على عضوية ومساهمات الدول فقد برز دور مسؤولي وزارة الخارجية في تمثيل دولهم أمام مختلف المؤسسات وفي التفاوض بشؤون العلاقات المالية الدولية داخلها.

لكن الثلاثين سنة المجيدة والتي تميزت بالاستقرار المالي لم تدم، حيث تفكك نظام "بروتن وودز" بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة تثبيت الذهب في 15/08/1971، ما أدى إلى تعويم العملات وبالتالي إمكانية اعتناق السياسة المالية التي تجدها الدول ملائمة دون اعتبار لتوحيدها بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، فأصبحت قيمة العملات ببساطة خاضعة إلى قانون العرض والطلب وأصبح النظام المالي الدولي عرضة للمضاربة والاضطراب، فيما فشلت المفاوضات الدولية في إقامة نظام مالي دولي بديل.

تأثرت الدبلوماسية المالية شأنها شأن باقي الوظائف بمتغيرات نهاية الحرب الباردة، وكانت أهم ميزة لهذه الفترة هي عولمة الأسواق المالية التي نتجت بدورها عن التطور التكنولوجي وضغوط الأسواق نحو الانفتاح، كما شهدت الدبلوماسية المالية تزايدا في أطر التنسيق والتشاور الدوليين

²³ *Ibid*, p.164

²⁴ أنظر: حازم، البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2000)، ص. ص. 40، 53.

فبالإضافة إلى المفاوضات في إطار مؤسستي نظام بروتن وودز والتنسيق الثنائي التقليدي، تميزت الدبلوماسية المالية جراء تنامي مسار العولمة بما يلي:

- التجربة الإقليمية الطموحة لإنشاء نظام أوروبي مالي موحد والذي تجسد في الاتحاد الاقتصادي والمالي للاتحاد الأوروبي المؤسس من خلال اتفاق "ماستريخت Maastricht" سنة 1993.²⁵

- انتشار شبكات غير رسمية للتنسيق ما بين الحكومات أو ما يعرف بنظام المجموعات "structure G"، ومن أولى تجاربه في مجال المالية الدولية مجموعة باريس التي اجتمعت لأول مرة سنة 1956 والتي تضم أهم الدول الدائنة للتفكير في مخارج للمديونية الدولية لتبرز فيما بعد مجموعة الخمسة بعد لقاء وزراء المالية للدول الصناعية سنة 1973، التي توسعت إلى مجموعة السبعة بدء من سنة 1975 ثم الثمانية بعد ضم روسيا اثر انهيار الاتحاد السوفييتي، وكان من مهام مجموعة السبع تأمين الانتقال المالي للاقتصاد الروسي إلى اقتصاد السوق الحر.²⁶ كما تجدر الإشارة إلى مشاركة رؤساء البنك وصندوق النقد الدولي وممثلي الاتحاد الأوروبي كتقليد ساري ومستقر.

وانفتحت المجموعة منذ سنة 1999 على الدول الصاعدة لتوسيع الحوار الاقتصادي والمالي على المستوى الوزاري، إلى أن تم تأسيس مجموعة العشرين خلال مؤتمر "بيتسبورغ Pittsburgh" سنة 2009، والتي تتألف من وزراء المالية ومحافظي البنوك

²⁵ Commission européenne, **union économique et monétaire**, sur le lien : http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/index_fr.htm, consulté le: (18/09/2016, à 19.30).

²⁶ Gordon, S. Smith, «G7 to G8 to G20: Evolution in Global Governance», **Centre for International Governance Innovation**, CIGI G20 Papers, (No. 6), (May 2011).

المركزية من 19 دولة²⁷ إضافة إلى الإتحاد الأوروبي الذي يمثل العضو العشرين المكمل للمجموعة.

- بروز الدول الصاعدة ممثلة في دول البريكس "BRICS" كان مؤثرا في مسار المفاوضات حول المالية الدولية، ويتجلى ذلك في صورتين:

✓ عمل الدول الصاعدة إلى جانب الدول المتقدمة لتحقيق التعافي الدائم من الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 في إطار مبادرة "النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار".

✓ اتفاق دول مجموعة البريكس بمناسبة لقاء المجموعة في جنوب إفريقيا، مارس 2013 على إنشاء بنك للتنمية "CMIM"، برأس مال يبلغ 100 مليار دولار حيث ينشد البنك حسب الأهداف المسطرة له تعزيز النظام المالي الدولي القائم.²⁸

تتميز الدبلوماسية المالية عن الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية بطابعها التقني وهو ما جعل قسم كبير من المفاوضات حول المسائل المالية الدولية محصورا بين مسؤولي القطاع اللذين يتميزون عن باقي الدبلوماسيين بوحدة الخلفية المعرفية بقواعد المالية الدولية، كما تتميز بطابعها الدوري حيث تتضاعف نشاطاتها للتصدي للأزمات الدورية التي تميز النظام اللبرالي، إضافة إلى تأكيدها

²⁷ الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا ايطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، جنوب كوريا، تركيا المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي.

²⁸ United Nations conference on trade and development UNCTAD, A BRICS Development Bank: a dream coming true? **Discussion papers edited by** Stephany Griffith-Jones,(N°. 215),(March 2014), p. 02.

على مقارنة مركزية الدولة وتركزها في أيدي الاقتصاديات الكبرى، في حين ينحصر دور الدول النامية غالبا في المشاركة في مختلف اللقاءات.

المطلب الثالث: المفهوم المحيطي: العولمة الاقتصادية

ظهر مصطلح العولمة في النصف الثاني من القرن العشرين على يد الناقد الكندي "مارشال ماكلوهان" حين تكلم عن "القرية الكونية" مشيرا إلى زوال الفوارق الزمكانية نتيجة لتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال.²⁹ وقد أصبحت العولمة الكلمة الطنانة "Buzzword" التي تتداولها الدراسات تحت طائلة وسمها بعدم مواكبة تطورات العصر. أسال هذا المصطلح الكثير من حبر منظري العلاقات الدولية اللذين نشطوا جدلا ثريا دار بين ثلاث اتجاهات رئيسية في ما أطلق عليه "بمحاورة العولمة"³⁰ والتي تركزت حول أربع مجالات هي: مفهوم العولمة، سببية ديناميكية

²⁹ ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد منتاق، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2013)، ص: 44.

³⁰ تتلخص أهم أفكار هذه المحاور في ما يلي:

المتحمسون للعولمة: يضم هذا التوجه أنصار المدرستين اللبرالية الجديدة ومن أبرزهم "كينشي أوهمي" إضافة إلى الماركسيين الجدد أو الراديكاليين³⁰، يجادل المتحمسون للعولمة بأنها عصر جديد في التاريخ البشري أصبحت فيه الدولة كيانا غير طبيعي وعليه فان العالم بحاجة إلى شكل جديد من الحوكمة قادر على تنظيم الاقتصاد العالمي الذي أصبح دون حدود. يقوم هذا التوجه على منطق اقتصادي بحت جعل أنصار هذا الرأي ينظرون إلى العالم على أنه سوق عالمي موحد، ورغم الاختلاف بين التيارين اللبرالي والماركسي حول الطبيعة الايجابية أو السلبية للعولمة إلا أنهما يتفقان أنها ظاهرة غير مسبوقه وغير قابلة للكبح كما يؤكدون على طابعها الاقتصادي.

المشككون: هم اللذين يضعون جِدّة العولمة موضع تساؤل، فالعلاقات الاقتصادية اليوم ليست أكثر ترابطا مما كانت عليه نهاية القرن التاسع عشر، كما أن العالم ليس بصدد ظاهرة جديدة ولا تأكل لدور الدولة، بل هو في مواجهة اقتصاد تم تدويله، وحتى عملية التدويل هي الأخرى مهددة بتنامي ثلاث تكتلات إقليمية ذات طبيعة مالية وتجارية هي الاتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية وآسيا الباسفيك³⁰. يشكك أنصار هذا الرأي في مصدر مفهوم العولمة وخبائاه الإيديولوجية وتتضح في هذه النقطة مساهمات مدرسة التبعية والماركسية اللتان تريان في العولمة شكلا جديدا من أشكال الامبريالية، ومن أبرز مناصري هذا التوجه نجد كل من "بول هيرست" و"تومسن".

التحوليون: وهم فئة توفيقية، من ابرز أنصارها " جيمس روزنو" و " أنطوني قيدنس". ترى هذه الفئة أن العولمة قد أعادت بناء المجتمع بعمق وأن المسارات الراهنة للعولمة غير مسبوقه تاريخيا. غير أن هذا التحول معتمد على

العولمة، تحديد فترات العولمة، نتائجها الاقتصادية والاجتماعية ومساراتها.³¹ أما من خلال التحليل فسنتعامل مع العولمة باعتقاد منظور تحوّلي عن تطورها، وهو التصور الذي وضعه "دفيد هيلد" والقائم على منطلقين:³²

✓ العولمة ليست ظاهرة جديدة وأن شكل العولمة قد تغير مع مرور الوقت وعبر الميادين الأساسية للتفاعل الإنساني.

✓ لا تنتشر عمليات العولمة بحسب منطق أحادي الخط أو متأصل، بل للعولمة أنماط تاريخية تتخللها تحولات وانعكاسات بين الإيقاعات الزمنية، تختلف بين الميادين.

والعولمة الاقتصادية هي بعد من أبعاد العولمة³³ وأكثر أوجهها اكتمالاً، يعرفها "جوزيف ناي" و"روبرت كيوهان":

"توسع تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلاً عن انتشار المعلومات والتصورات التي تصاحب التبادلات بين الأسواق، والعمليات التنظيمية لهذه التدفقات".³⁴

عمليات تاريخية تعيد النظر في النظام الدولي القائم ولا تغيره جذرياً. أدت العولمة إلى بروز فواعل وتفاعلات دولية جديدة كما أدت إلى زوال الفوارق بين ما هو محلي وما هو دولي، إلا أن الدولة لا تزال مسؤولة عن تسيير العلاقات الاقتصادية الدولية.

³¹ David held & Antony Mc.Green & others, *contents and introduction in global transformations: politics, economics and culture*, (Stanford: Stanford investing press, 1999), p. 10.

³² ورويك موراي، مرجع سابق، ص. 94.

³³ تتفرع العولمة حسب روبرت كيوهان وجوزيف ناي إلى أربعة أبعاد: عولمة اقتصادية، عولمة عسكرية، عولمة بيئية، عولمة اجتماعية وثقافية.

ترتبط العولمة بظاهرة الاعتماد المتبادل التي تدل حسب تعريف "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" على "الوضعية التي تتميز بالتأثير المتبادل بين الدول أو بين الفواعل في مختلف الدول"³⁵. حيث تقوم بموجب الاعتماد المتبادل بين الدول وباقي الفواعل غير الدولانية جملة من العلاقات ذات طبيعة تعاونية أو تنافسية، غير أن الثابت هو كون نتائج هذه العلاقات مشتركة ومكلفة بالنسبة لأطرافها، فسياسات وأفعال طرف لها أثر عميق على سياسات وأفعال باقي الأطراف وعليه فإن الاعتماد المتبادل هو تجلي للعولمة الاقتصادية.

العولمة الاقتصادية مسار يمتد على مدى خمس قرون على الأقل، ارتبط ظهورها بظهور التجارة والتبادل بين الوحدات الدولية وزاد تطورها بتقدم العلوم منذ اختراع البوصلة إلى عصر تكنولوجيا الاتصال.³⁶

نحاول رصد أهم مراحل مسار العولمة الاقتصادية وربطها بتطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في ما يلي: أسهب الأستاذ "Guy Carron de la carrière" في كتابه: "الدبلوماسية الاقتصادية: الدبلوماسية والسوق" في مناقشة المسار التاريخي لتطور الدبلوماسية الاقتصادية. المقاربة التاريخية التي وظفها وصفت تكيف الدبلوماسية مع تطورات النظام الاقتصادي الدولي حيث وقف على أهم محطاتها ورصد نجاحاتها وإخفاقاتها، والمراحل التي شكلت نقاط التحول الجذري في مفهومها، هذه المحطات جديرة بالذكر والتعنن مع توخي إضافة التحليل السياسي للمعطى الاقتصادي التقني والإداري الذي يزخر به المرجع:

³⁴ Robert O. Keohan & Joseph S, Nye JR, Globalization: what's new? What's not? (and so what?). *foreign policy*, (N°118), (spring 2000), p. 106.

³⁵ Waheeda Rana, Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts. *International Journal of Business and Social Science*, (Vol. 6), (No. 2), (February 2015), p. 291.

³⁶ جلال أمين، *العولمة*، (مصر: دار الشروق، 2009)، ص. 18.

- الأصل التجاري للدبلوماسية الاقتصادية:

مثل النشاط التجاري عبر طريق الحرير القديم الذي ربط بين الهند والصين وبين الصين وأوروبا الغربية أولى أشكال التبادل -المستقر والمطرد- بين الشعوب والحضارات³⁷ ويعود هذا النشاط إلى القرن الخامس قبل الميلاد. شكل تطور هذا التبادل في القرون الوسطى بوادر بروز التخصص الدبلوماسي (وان كانت بداية غير واعية أو مقصودة) بظهور ما يدعى بالمدن التجارية على شاكلة جنوه والبنديقية، وهي مدن تغذت بالفكر الماركنتيلي وأسست لظهور أول شكل للتمثليات في الخارج³⁸ حين كان المبعوثون التجاريون لهذه المدن الايطالية ينشطون على شواطئ المتوسط في عهد الإمبراطورية العثمانية.

وعليه، فقد شكلت التجارة البينية أولى بوادر العلاقات بين الدول وبداية الاتفاقيات بينها، كما مهدت لبداية الحروب والحملات الاستعمارية ورغم أن هذه المرحلة لم تعرف الدبلوماسية التجارية بالشكل الذي ندركه الآن، إلا أنها تمثل بداية انشغال المبعوث بتمثيل العاهل في شؤون التجارة الخارجية.

- تطور الدبلوماسية الاقتصادية نتيجة لظهور وانتشار المذهب الليبرالي: تميزت الفترة من

نهاية القرن السادس عشر إلى بداية القرن التاسع عشر ببروز ظاهرتين أساسيتين:

ميدانيا، أدى ازدهار الثورة الصناعية وما نتج عنها من توسع تجاري إلى ضرورة البحث عن أسواق خارجية لاستيعاب السلع الصناعية، وهو الأمر الذي عزز التسابق الاستعماري بين القوى الأوروبية الصاعدة، وقد ساهمت الكشوفات الجغرافية والحملات الاستعمارية بشكل كبير في تشكيل

³⁷ Kishans Rana & Bipul Chatterjee, *economic diplomacy: India's experience*, (Jaipur: cuts, 2011), p.05.

³⁸ Guy, Carron de la carrière, *op.cit*, p.3

ملاحم الاقتصاد الدولي المعاصر. كما شهدت هذه المرحلة قيام شركة الهند الشرقية الانجليزية والهولندية التي تمثل أول شركة متعددة الجنسيات وعابرة للقارات وبالتالي عرف العالم بروز نواة فاعل من الفواعل غير الدولاتية والتي سيكون لها أثر كبير على الدبلوماسية المعاصرة إذ كانت هذه الشركة أولى الشركات التي استفادت من دعم دولتها الأم، حينما حظيت بدعم البرلمان البريطاني سنة 1784 بضغط منها وتقاديا لتبعت انهيارها على النظام المالي البريطاني والأوروبي.³⁹

أما على الصعيد النظري، مثلت هذه المرحلة بداية تبلور البراديغم الليبرالي وترسيخ فكرة حرية التجارة. بدء بكتابات الفيزيوقراط وتحديدا "François Quesnay" في مؤلفيه: " الموسوعة" و" الجدول الاقتصادي" الذي وضح فيه تصوره حول الدورة الاقتصادية وحدد من خلالها تدفقات التبادل الاقتصادي والمالي بين الفواعل، إلا أن هذه الأفكار لم تلق صدى إلى أن تلقفها "Adam Smith" حينما وضع حرية التجارة التي أوجدها تجار البنديقية في إطار نظري من خلال مؤلفه الصادر سنة 1776، والموسوم "بحث في طبيعة وثروة الأمم". « An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations⁴⁰ »، مهد هذا الإصدار لتشكيل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي تدعم فيما بعد بأفكار دافيد ريكاردو⁴¹ حين صب أفكار آدم سميث في قالب عملي ووضع تحرير التجارة الدولية من تدخلات الدول والقيود المفروضة عليها محل التطبيق كما صاغت أفكاره منطق التقسيم الدولي للعمل والتجارة الدولية المعاصرة، إلى أن غدت أصلح للتطبيق بتوفر وسائل النقل وتناقص تكلفته.

³⁹ نك روبينز، الشركة التي غيرت العالم: كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات. ترجمة: كمال المصري، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2009)

⁴⁰Bruno Nahon (producteur), Ilan Ziv (réalisateur), écrit par: Bruno Nahon & Ilan Ziv, 2014. **Capitalisme (film documentaire)**, 1ere partie. Co-production : France, canada et autres, ARTE France, TAMI media, film option international.

⁴¹ *Ibid.*

ويشير "فان بيرجيك" و"نينا يعقوب" في عملهما حول "وزن الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية"⁴² فكرة هامة حول دور الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية في تشكيل التجارة الدولية حينما يجادلان أن تحرير التجارة في النبيذ والصوف بين البرتغال وبريطانيا لم تكن نزولا عند أعمال "دفيد ريكاردو" حول التكاليف المقارنة المنشور سنة 1817، بل كانت نتيجة للجهود الدبلوماسية التي تجسدت في معاهدة "Methuen" وهي معاهدة عسكرية وتجارية وقعت بين البلدين سنة 1703 كجزء من حرب الخلافة الأسبانية، وعليه فقد ساهمت الدبلوماسيتين التجارية والاقتصادية في صقل شكل التجارة الدولية والأعمال النظرية حولها.

- ميلاد الدبلوماسية الاقتصادية عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

رغم التطور الذي شهدته العلاقات الاقتصادية الدولية نهاية القرن التاسع عشر والتي انعكست أساسا في ازدهار التبادلات التجارية، إلا أن الفترة ما بين الحربين العالميتين قد شكلت انتكاسة حقيقية للاقتصاد الدولي وتراجعا ملحوظا لتأثير الدبلوماسية. أدى التعامل الدولي مع الوضع السياسي ولاسيما الوضع الاقتصادي الكارثي الذي ساد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الزج بالقارة الأوروبية (التي كانت مسرح الصراع) في حلقة مفرغة من الاضطرابات، ورغم مناقشة الاقتصادي البريطاني "جون ماينرد كينز" **John Maynard Keynes** في كتابه "النتائج الاقتصادية للسلام" سنة 1919 لسبل تعافي الاقتصاد الأوروبي حين حثّ الدول على الابتعاد عن التصورات السياسية التقليدية وإرساء آليات للتعاون بينها واضعا الاقتصاد لأول مرة في واجهة

⁴² Nina yakob & Van Bergeijk, «The weight of economic and commercial diplomacy». The Netherlands: international institute of social studies, working paper (N° 478), (august 2009), p.08.

السياسة الدولية،⁴³ إلا أن الفترة ما بين الحربين قد شكلت فشلا ذريعا للدبلوماسية الاقتصادية حين عجزت عن تدارك المخلفات الاقتصادية للحرب العالمية الأولى أو استباق الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، وقد دفع هذا الإخفاق إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي ومن خلاله في مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

نضج الدبلوماسية الاقتصادية خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية نشاطا كبيرا للدبلوماسية بشكل عام ولشقها الاقتصادي بصفة خاصة. عرفت هذه الفترة على المستوى الدولي توافق إرادات الأمم على تنصيب هيئة الأمم المتحدة لتتبع على هرم مؤسسات دولية ترعى المساعي المشتركة لإرساء الاستقرار الاقتصادي والمالي والتجاري الدوليين، وترجمت هذه المساعي في إنشاء نظام "بروتن وودز" المستند إلى دعائم ثلاث هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وبدء المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية من خلال جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أو الجات اختصارا تمهيدا لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. أما على المستوى الإقليمي، فقد مثلت بداية الاتحاد الأوروبي التي كانت ذات طابع اقتصادي محض انتصارا للدبلوماسية الاقتصادية وبداية لموجة من التكتلات الإقليمية التي صاحبت تطور مسار العولمة.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث التي عرفت أوج موجات التحرر في تلك الفترة، فاءنكبت على قضايا التنمية الاقتصادية وتأميم الصناعات في فترة الخمسينات من القرن الماضي، ما أوقع على عاتق الدبلوماسيين مهمة المساعدة لبيع المنتجات الصناعية والمواد الإستراتيجية المؤممة وعلى

⁴³Guy carron de la carrier. *Op.cit*, p.34

رأسها البترول،⁴⁴ وكذا إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الدين التي عصفت بدول أمريكا الجنوبية لتمتد إلى إفريقيا ودول جنوب شرق آسيا في مرحلة لاحقة.

- تضاعف أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في الفترة بعد نهاية الحرب الباردة:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات بنيوية ووظيفية عميقة في ميدان الدبلوماسية الاقتصادية سيتم الإحاطة بها في المبحث الثاني من هذا الفصل، في حين سنسلط الضوء على الظروف التاريخية التي أدت إلى تنامي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أصبحت أداة توظفها الدول وسائر الفواعل، منفردة أو بالتنسيق بينها، لاستغلال الفرص الناتجة عن انفجار الاعتماد المتبادل والعولمة الاقتصادية أو من أجل التصدي لسلباتهما.

عرف العمل الدبلوماسي نهاية القطبية الثنائية تغيرا من حيث الانتقال من العمل بمنطق المواجهة الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة إلى منطق التأثير، جراء تخلص الدبلوماسية من القيود التي كانت مفروضة عليها واكتسابها لهامش للحراك في مجال متعدد الأقطاب ميزه تزايد عدد الدول والفواعل الدولانية وغير الدولانية؛ تضافُ هذه الظروف أدى إلى عودة التفاوض إلى واجهة العلاقات الدولية.⁴⁵

كما أدى تنامي مسار العولمة إلى تزايد الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها التي أصبحت شديدة التعقيد والترابط ومتمسمة بكثافة الاعتماد المتبادل الدولي، الأمر الذي حد من قدرة

⁴⁴Kishan Srana & Bipul Chatterjee, *op.cit*, p.p. 5,6.

⁴⁵Raoul Delcorde, (L'évolution du métier de la diplomatie), *Annuaire Français de Relations Internationales*, France: Centre Thucydide (Volume X), (2009), p. 02.

الدول وحتى التجمعات في السيطرة على مخرجات ظاهرة العولمة الاقتصادية، ومن أبرزها الأزمات المالية والاقتصادية الدولية.⁴⁶

تزايدت الحاجة إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية نظرا لغياب سلطة عليا تقوم بحوكمة العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار قواعد واضحة ومضبوطة. فطالما شنت الحروب لأسباب اقتصادية ولا تزال، حيث تتنافس الدول على بسط سيطرتها على المواد الأولية، الأسواق والطرق التجارية والثروة،⁴⁷ في الوقت الذي أصبح فيه اللجوء إلى القوة مستهجنا وهو ما أدى إلى تنامي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية التي تعتبر وسيلة محترفة للتأثير تعتمد على نشاط دائم ومنتظم من خلال قنوات عدة للتعاون والتنسيق والتفاوض.

⁴⁶ Andrew F. Cooper & Jorge Heine & Ramesh Thakur, *op.cit.*p.387

⁴⁷ Chantal Nina Konoh, *diplomates indépendants émergence d'un statut: la dynamique des diplomaties non gouvernementales à l'orée du 21^{ème} siècle*, (Paris : Ed l'harmattan, 2015), p.102

المبحث الثاني: الإطار التنظيري لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل النسق الداخلي لعمل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال اقتراب صناعة

القرار.

يمثل مقترب صناعة القرار خروجاً عن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية المركزة على الدولة القومية كوحدة متجانسة، إلى دراسة دور الفواعل غير الدولاتية داخل الدولة نفسها، كما يمثل انتقالاً من النماذج النظرية المركزة على دراسة سلوك الدولة انطلاقاً من تحليل مقوماتها الجغرافية وظروفها التاريخية والسياسية وكيفية انعكاس هذه العوامل على تفاعلها مع المحيط الخارجي، إلى دراسة سلوك الدول من منطلق تأثرها بسلوك صناعات القرار في حد ذاته، من خلال التركيز على المحيطين الداخلي والخارجي وكيفية إدراكهما من طرف صانع القرار.⁴⁸

اقتراب صناعة القرار هو من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، يندرج في إطار نظرية النظم.⁴⁹ يهتم المقترب بدراسة توزيع السلطة داخل وحدة صناعة القرار من خلال قياس مدى تكافؤ توزيع السلطة بين أعضاء الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار، بالمعنى الضيق، أو العلاقات داخل السلطة التنفيذية، أو بينها وبين السلطة التشريعية التي تبرز خاصة في مرحلة المصادقة على الاتفاق أو المعاهدة،⁵⁰ بشكل عام.

⁴⁸ محمد نصر مهنا، *النماذج السياسية ونظريات الاتصالات والمباريات*، (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص.93.

⁴⁹ جيمس دورتي و روبرت بلستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة: وليد عبد الحي، (الأردن: 1985)، ص. 307.

⁵⁰ نفس المرجع. ص. 316

رغم أن التصميم النظري للمقترح جاء مرتكزا على تحليل قرار الخارجية الأمريكية في أزمة الصواريخ الكوبية،⁵¹ إلا أن مرونته⁵² تجعله مفيدا لمعالجة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية لعدة اعتبارات لعل أبرزها:

- أهمية المقترح في تحليل الشق الداخلي لعمل الدبلوماسية الاقتصادية والمتمثل في التحضير للمفاوضات، حيث يفسر كيفية الخروج بمقاربة موحدة للأطراف الداخلية لوحدة ما واعتبارها منطلقا للتفاوض مع غيرها من الوحدات.
- تزيد أهمية استخدام المقترح كلما زادت الفواعل المتدخلة في صناعة القرار، وهو الوضع في القضايا الاقتصادية التي يصنفها "دوزان سيجانسكي" في خانة القرارات المفتوحة أو الخليطة.⁵³ فعكس الشؤون المتعلقة بالأمن والدفاع التي غالبا ما تكون القرارات فيها مغلقة، بمعنى يعود اتخاذ القرار فيها إلى الحكومات بشكل شبه حصري، يكون التدخل الحكومي وحده غير كاف لاتخاذ القرار الاقتصادي أو تحديد السياسات الاقتصادية فتلجأ الوحدة الرسمية لاتخاذ القرار إلى استشارة الفواعل الداخلية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الاستشارية على مستوى الوزارات إضافة إلى إمكانية تدخل الفواعل

⁵¹ Jonathan Bendor & Thomas H. Hammond, (Rethinking Allison's Models), *The American Political Science Review*, (Vol. 86), (No. 2), (Jun., 1992), p.301

⁵² محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات، (الجزائر: دار هومة، ط4، 2002)، ص. 158.

⁵³ Dusan Sldjanski, (Décisions closes et décisions ouvertes), *Revue française de science politique*, (Volume : 15), (N° 2), 1965, p. 260.

غير الرسمية كجماعات المصالح ورجال الأعمال وممثلي النقابات وجمعيات المستهلك

ووسائل الإعلام وغيرها من الفواعل البارزة في النظم المنفتحة اقتصاديا.⁵⁴

- يحوز اقتراب صناعة القرار أهمية كبيرة في دراسة عملية اتخاذ القرار في الأنظمة الأقل

دمقرطة أو انفتاحا على الفواعل المحلية، أين يبرز أثر شخصية صانع القرار على تحديد

البدائل والمفاضلة بينها على أساس خلفيته الفكرية، وبالتالي يساعد توظيف المقترح على

فهم نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على الأقل في المراحل الأولى بعد استقلالها.

كما يساعد المقترح على دراسة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، حيث يعين على تحديد

الفواعل المتدخلة في صناعة القرار، المؤسسات المشرفة أو المسيطرة على العملية، تحليل عملية

المساومة للوصول إلى اختيار البديل وكيفية تقدير مدى عقلانيته، في مختلف الأطر الدولية.

يقصد باتخاذ القرار اختيار بديل من بين مجموعة البدائل المتاحة في زمن معين. أما عملية أو

مسار اتخاذ القرار فيدل على جملة التفاعلات التي تؤدي إلى اختيار بديل دون غيره وفقا

لمجموعة من الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بموجبها المفاضلة بين البدائل والتوفيق بين

اختلاف آراء القائمين على اتخاذ القرار، في حال وجود خلافات.⁵⁵ يعرفها "ريتشارد سنايدر" :

" العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعيا

وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين يتخيله صانعو القرار".⁵⁶

⁵⁴ إذا تم تدخل الفواعل غير الرسمية في المراحل الأولى لاتخاذ القرار نكون بصدد دراسة قرار منفتح، أما إذا تم

التدخل في مرحلة متأخرة نسبيا فنكون بصدد تحليل قرار خليط.

⁵⁵ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998)، ص. 473.

⁵⁶ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 44.

وعليه، فإن كل رغبة في دراسة مسار صناعة القرار تفترض معرفة من الذي يتخذ القرار (الفرد والجهة) ؟ وكيف يتم اتخاذه (الدافع إلى اتخاذ القرار، القواعد والمساومات التي تحكم صناعة القرار وأثر البيئة الخارجية والخلفية الفكرية لصانع القرار).

تدل بيئة صناعة القرار على الوضعية الداخلية والخارجية التي يتم فيها صناعة القرار وهي البيئة العملية إضافة إلى البيئة السيكولوجية لصانع أو صناع القرار.

البيئة الداخلية: هي العوامل الداخلية التي من شأنها التأثير على مخرجات عملية صناعة القرار: يتصدر هذه العوامل شكل النظام السياسي، خصائص وحدة صناعة القرار،⁵⁷ مصدر توجهات صانع القرار التي قد تكون فوقية، بمعنى كونه خاضع إلى قائد، رئيس، أو حزب. كما قد تكون تحتية صادرة على تأثير الرأي العام، جماعات المصالح، الصحافة وغيرها، يضاف إلى ما سبق عنصر كفاءة الأشخاص وملائمتهم لاتخاذ القرارات المنشودة.⁵⁸

كما تلعب الظروف الدافعة إلى اتخاذ القرار دوراً في تحديد مضمونه، باعتبار الظرف مخططاً أو طارئاً، ومنه يتحدد الوقت المتاح أمام عملية اتخاذ القرار، فغالبا ما تبرز القرارات المتخذة في الظروف الطارئة أو المستعجلة انحيازات سيكولوجية لصاحب القرار.

أما البيئة الخارجية فتمثل سمات وتأثيرات النظام السياسي الدولي،⁵⁹ كما تعبر عن تفاعلات فواعل البيئة الدولية التي من شأنها التأثير على البيئة الداخلية.

⁵⁷ تامر كامل محمد الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*، (الأردن: 2004)، ص. 68.

⁵⁸ جيمس دورتي و روبرت بلستغراف، *مرجع سابق*، ص. 314.

⁵⁹ تامر كامل محمد الخزرجي، *مرجع سابق*، ص. 68.

في حين تعتبر مصادر استقاء المعلومات وتقنات نقلها همزة الوصل بين البيئتين. سواء كانت هذه المعلومات رسمية متأتية من مصادر دبلوماسية أو مخبرية أو غير رسمية مستقاة من وسائل الإعلام على اختلافها، تلعب المعلومات والاتصالات دورا هاما في الربط بين وحدة صناعة القرار والبيئة الخارجية، كما يبرز دورها في الربط بين مكونات وحدة صناعة القرار في حد ذاتها.⁶⁰

كما تولي المقاربة لدراسة العلاقات بين أطراف صناعة القرار داخل وحدة معينة أهمية بالغة للمحددات السيكلوجية الشخصية لكل فرد، بحيث يتمكن أحد الأعضاء والمتمثل غالبا في قائد المجموعة من فرض رأيه على بقية الأطراف، ورغم ما توفره هذه الحالة من سهولة وسرعة في اتخاذ القرار إلا أنها غالبا ما تنتج مخرجات لا تعكس بالضرورة رأي الأغلبية، كما نلاحظ أن هذه الحالة في علاقة عكسية ودرجة ديمقراطية النظام.

كما يؤثر وضع الأعضاء على أدائهم داخل المجموعة، حيث يتمتع الأعضاء المستقلون أدورا أبرز من أولئك المفوضين اللذين لا يملكون الخروج عن التوجيهات المقدمة لهم إلا بالرجوع إلى السلطة الرأسية، ويبرز في هذه النقطة التنافس بين الوحدات المضطعة بصناعة القرار، خاصة إذا كان الوضع القانوني غامضا ولا يحدد بدقة الجهة أو الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار في المسألة موضوع التفاوض.⁶¹

⁶⁰ نفس المرجع، ص. 69.

⁶¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 474.

مراحل عملية صناعة القرار

1. مرحلة التحضير لاتخاذ القرار:

التي تبدأ عند بروز الحافز أو الدافع إلى اتخاذ القرار، يقسم "سنايدر" هذه الدوافع إلى قسمين: " بسبب كذا" أي القرار كاستجابة لضغط أو "من أجل كذا" بمعنى الحافز،⁶² والدافع هو حدوث تغير أو الرغبة في إحداثه في البيئتين الداخلية أو الخارجية.

مثال الرغبة في الحد من آثار انبعاث الغازات الدفيئة على البيئة دفع إلى اتخاذ قرار بالالتزام بالنسب المحددة لانبعاث الغازات الدفيئة في إطار التفاوض التعددي حولها، والرغبة في الاستفادة من مزايا التكتل الإقليمي حفزت الدول المغاربية إلى إقامة اتحاد المغرب العربي، وهكذا.

تعتمد الدول عند بروز الحافز إلى جمع المعلومات وتفسيرها بغية معرفة الفرص والتهديدات التي أنتجها هذا الأخير، وتتسم هذه المرحلة بالأهمية والتعقيد في نفس الوقت: فهي مرحلة معقدة نظرا لطبيعة البيئة الدولية الغامضة أين تكون المعلومات فيها ناقصة وغير أكيدة وربما مضللة عن قصد. إضافة قصور جمع المعلومات، فلن تتمكن الأجهزة المكلفة بجمعها في أي حال من الأحوال من الإلمام بكافة المعطيات حول موضوع ما، لأن معيار الانتقاء سيكون قيميا وقد يؤدي إلى إغفال معلومات جوهرية بالنسبة إلى صانع القرار، أضف إلى ذلك طريقة النقل التي قد تشوه المعلومة أثناء انتقالها من مستويات جمعها إلى مستويات صناعة القرار.⁶³ يلي التحصل على المعلومات مرحلة تفسيرها وتحديد موقف صانع القرار، وهنا تلعب السلوكية دورا بارزا في تحليل

⁶² جيمس دورتي و روبرت بلستغراف، مرجع سابق، ص. 318.

⁶³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 478.

هذا الموقف، من خلال توظيف النموذج الإدراكي أو المعرفي، أين تولى الأهمية لمتغيرات كالصورة والنظام العقائدي والإدراك أو سوء الإدراك.⁶⁴

2. مرحلة اتخاذ القرار:

هي مرحلة اختيار بديل من البدائل المتوفرة، بناء على الموارد المتاحة للدولة وقوتها التي تحدد قدرتها على تنفيذ البديل المختار. تبرز في هذه المرحلة المساومات البيروقراطية وصراعات المصالح والتعاون بين الأطراف، كما تلعب التوازنات السياسية دورا جوهريا فيها.⁶⁵

3. مرحلة تنفيذ القرار والمراجعة:

يتم في هذه المرحلة تقييم نتائج القرار والآثار المترتبة عنه وقياس ما إذا كان الهدف من القرار قد تحقق وإلى أي درجة،⁶⁶ حتى يعتبر قاعدة لسلوكيات لاحقة سواء من خلال الاستمرارية أو التعديل أو التغيير.

يقوم مقرب صناعة القرار على ثلاثة نماذج أساسية وضعها "توماس أليسون": نموذج الفاعل العقلاني، نموذج المسار النظمي، نموذج المساومة السياسية.

1. نموذج الفاعل العقلاني "Rational Policy model": ينطلق تحليل صناعة القرار من

اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا يسعى إلى تحقيق أهداف بانتقاء أحد الخيارات المتوفرة لديه باحثا عن تعظيم المنفعة التي تعني تحقيق أكبر قدر من المكاسب مقابل أقل قدر من

⁶⁴ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 166.

⁶⁵ نفس المرجع، ص. 162.

⁶⁶ تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص. 72.

التكاليف.⁶⁷ رغم ما يوفره النموذج من تحليل متماسك لعملية صنع القرار إلا أنه لا يوضح كيفية تقدير مدى عقلانية الفاعل ثم حتى وان افترضنا أن الفاعل عقلاني فهو حتما غير مكتمل المعلومة كما يغفل النموذج تحليل التفاعل الاستراتيجي بين الدول لتفسير كيفية تفاعل الدول مع سلوك دولة ما واثار ذلك على القرار المتخذ.⁶⁸

2. نموذج العمليات التنظيمية "the organizational process model" ينظر إلى

القرارات كنتيجة لمجموعة القواعد والضوابط والأطر التنظيمية التي تحدد سلوك الحكومات. يفترض "أليسون" من خلال النموذج أن القواعد البسيطة تنتج سلوكيات بسيطة قابلة للتوقع،⁶⁹ حيث يخضع سلوك صانع القرار كشخص أو كوحدة إلى القواعد المحددة سلفا والروتين الإداري والإجراءات البيروقراطية التي تختلف باختلاف ثقافة كل مؤسسة، فلا ينتج القرار في هذا النموذج عن عمليات ذهنية عقلانية بل يكون نتاجا للتفاعل والتسوية والتفاوض بين المؤسسات.

رغم ما يأخذ على هذا النموذج من بساطة التحليل إذ يغفل العديد من المؤثرات التي من شأنها التأثير على العملية كأثر العوامل الشخصية على القواعد المؤسساتية خاصة في إطار عنصر المفاجئة وعدم الاستعداد لمواجهتها،⁷⁰ ومحدودية العقلانية لدى الأفراد والمؤسسات.⁷¹

3. نموذج المساومة السياسية "the political bargaining model" يفترض تفاعل

مجموعة من الأفراد ذوي المصالح المتباينة، فيعتبر بذلك القرار المتخذ كنتيجة لعملية

⁶⁷ محمد شلبي، مرجع سابق. ص. 164.

⁶⁸ Jonathan Bendor & Thomas H. Hammond, *op.cit*, p.p. 303-307

⁶⁹ *Ibid.* p.309

⁷⁰ *Ibid.* p.310

⁷¹ *Ibid.* p. 311

مساومة وتفاوض مبني على متغيري توفر المعلومة والقدرة على التأثير بحيث يعكس القرار علاقة القوة بين الفواعل.

لم يسلم النموذج من المآخذ ومن بينها فرضية وجود مفاوضة حتمية داخل الجهاز التنفيذي وإهمال الهرمية في السلطة التنفيذية إضافة إلى صعوبة التمييز بين هذا النموذج وسابقه المتعلق بالعملية التنظيمية.⁷²

المطلب الثاني: تفسير النسق الدولي لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مقارنة الاعتماد المتبادل المركب.

تندرج مقارنة الاعتماد المتبادل المركب في إطار المقاربة النيوليبرالية المؤسساتية كما تنفرع عن المقاربات النظرية المركزة على الدولة. يدل مفهوم الاعتماد المتبادل على حالة العلاقة بين طرفين أين تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كليهما.⁷³ أما نظرية الاعتماد المتبادل المركب فهي التي تؤكد على الطرق المعقدة التي تتج عن تنامي الروابط والفواعل فوق القومية التي أصبحت متبادلة الاعتماد والهشاشة تجاه سلوكيات بعضها البعض وحساسة لاحتياجات بعضها البعض.⁷⁴

الاعتماد المتبادل المركب هو مقارنة نظرية متعددة الأبعاد تعطي أولوية إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية للاعتماد المتبادل الدولي، الذي كان مفهومه حسب البراديغم الواقعي محصورا في الجانب العسكري، فهدفت جهود "جوزيف ناي" و "روبرت كيوهان" إلى دراسة

⁷² *Ibid*, p.314

⁷³ مارتن غريفيتس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق. ص. 65.

⁷⁴ Waheeda Rana, Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts. (**International Journal of Business and Social Science**). USA : Vol. 6, No. 2; February 2015, p. 291.

نتائج التفاعل بين الدول، الاقتصاديات والمجتمعات اثر التحولات التي شهدتها البيئة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية والتي مست، حسبهما، أربعة ميادين أساسية⁷⁵ هي: الاتصال، تجارة السلع، التدفقات المالية وانتقال الأشخاص والأفكار.

ترتبط مقارنة الاعتماد المتبادل المركب باسمي الباحثين "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" اللذين وضعاً أسسها في كتابهما المشترك المنشور سنة 1972 والموسوم ب "العلاقات فوق القومية والسياسات الدولية" **"transnational relations and world politics"**. أشارا من خلال الكتاب إلى ضرورة تخطي التركيز المفرط للدراسات السياسية على العلاقات بين الدول والتوجه إلى تقدير دور الفواعل غير الدولاتية وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما يضع هذه المقاربة في إطار ما يعرف بالمحاورة الثالثة للعلاقات الدولية.⁷⁶

مهتد هذه الأفكار إلى بروز مقارنة الاعتماد المتبادل المركب كنموذج نظري منافس للطرح الواقعي، وهذا من خلال كتاب "القوة والاعتماد المتبادل: تحول السياسات الدولية"، المنشور سنة 1977 **« Power and interdependence: world politics in transition »**.

تقوم مقارنة الاعتماد المتبادل المركب على نقد البراديغم الواقعي الذي لا يساعد على فهم ديناميكيات النظم الدولية في بعض المجالات كالمالية والتجارة الدولية التي تحكم العلاقات بين دول معينة وهذا إسقاطاً على دراسة العلاقات البحرية والمالية التي جمعت بين الولايات المتحدة

⁷⁵Jean-Jacques Roche, **théories des relations internationales**.5eme éd, Paris : ed Montchrestien, 2004, p .90

⁷⁶عرفت نظريات العلاقات الدولية أربعة محاورات أو نقاشات كبرى: جرت الأولى بين المثالية والواقعية، أما الثانية فتمت بين السلوكية والتقليدية، والثالثة بين النظريات التفسيرية والتكوينية أما الرابعة فخرجت من منطلق المناظرة الثنائية إلى التأملية، للمزيد أنظر: عادل زقاع، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**. الجزائر، جامعة باتنة، أطروحة دكتوراه، (2011).

الأمريكية وكل من كندا وأستراليا في الفترة ما بين 1920 و 1975، وخلص الباحثين من خلال مقارنة النموذجين النظريين إلى وضع ثلاث أسس تحليلية، هي:

- يميل البراديغم الواقعي إلى اعتبار العلاقات الدولية بمثابة صراع من أجل القوة، حيث تتمحور السياسة الدولية حول السعي وراء القوة، كسبها، زيادتها، إبرازها واستخدامها لإثراء مطامع باقي الدول،⁷⁷ أما مقارنة الاعتماد المتبادل المركب فتفسر مخرجات العلاقات الدولية من خلال توزيع الموارد والحساسيات المتعلقة بمجالات معينة. فلا ترتبط العلاقات الدولية بتوزيع القوة العسكرية التي أصبحت أقل قابلية للاستخدام الفعلي، بل تمثل العلاقات فوق القومية غير العسكرية عوامل جوهرية في مسائل صناعة القرار بما فيها تحالفات البيروقراطية الدولية والمؤسسات غير الحكومية.⁷⁸

- تأخذ قضايا السياسة الدولية حسب البراديغم الواقعي شكلا تراتبيا، تصدره المسائل العسكرية والأمنية، فتقسم السياسات الدولية إلى "سياسات عليا" متعلقة بالشؤون الأمنية و "سياسات دنيا" متعلقة بما دون الأمن من اقتصاد وتجارة وغيرها، بينما تنفي مقارنة الاعتماد المتبادل المركب وجود تقسيم واضح للقضايا الدولية، وهو ما يزيح القضايا العسكرية والأمنية من هرم ترتيب الأجنداث.

- كما يعتبر الواقعيون الدول أهم الفواعل الدولية ويسلمون بكونها وحدات متجانسة فيما تؤكد مقارنة الاعتماد المتبادل المركب على تعدد القنوات الرابطة بين الدول وباقي الفواعل غير الدولاتية المشاركة في تسيير العلاقات الدولية، تتمثل هذه القنوات في العلاقات غير

⁷⁷ Waheeda Rana, *op.cit.* p. 293

⁷⁸ Martin Griffiths, *fifty key thinkers in international relations.* (London: routledge, 2001), p. 185

الرسمية بين الحكومات أو العلاقات الرسمية التي تتجسد في الاتفاقيات التي تعقدها وزارة

الخارجية، أو العلاقات غير الرسمية بين النخب غير الحكومية والمنظمات الدولية.⁷⁹

أكد روبرت كيوهان وجوزيف ناي من خلال المرجع على التغيرات الدولية التي رصدها في مؤلفهما

"العلاقات فوق القومية والسياسات الدولية" كما بينا تنامي أثرها لا سيما في المجالات التالية:

- **تغير النظم الدولية على مستوى المسارات الاقتصادية، ويرد هذا التغير إلى ثلاثة تطورات**

رئيسة شهدها القرن الواحد والعشرون، هي:

✓ التطورات التكنولوجية وتصاعد الاعتماد المتبادل الاقتصادي ما جعل النظم الدولية

الحالية غير نافعة.⁸⁰

✓ زيادة حساسية الحكومات للمطالب السياسة المحلية من أجل رفع مستويات معيشة

مواطنيها.

✓ مجموع المنافع الاقتصادية التي يتولد من خلال انتقال رأس المال، السلع، وفي

بعض الحالات العمل ما يدفع الدولة إلى إعادة تشكيل النظم الدولية لاسترجاع

فعاليتها.

- **البنية الفضفاضة للقوة overall power structure: أولت المقاربة أهمية لتعدد**

الفواعل الدولية التي تحوز محليا على وسائل التأثير على القرار السياسي على غرار

⁷⁹ Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr, Power and Interdependence: world politics in transition, astract on <https://fr.scribd.com/doc/35268021/Power-and-Interdependence>, visited (12/09/2016,21.30)

⁸⁰ Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr, Power and Interdependence in the Information Age, *Op.cit*

جماعات المصالح، كما تحوز دوليا على القدرة على تخطي رقابة السلطة العمومية كالشبكات العالمية. فرغم بقاء الدول كفاعول رئيسية في العلاقات الدولية، إلا أن توزيع القوى الدولية قد تغير وسيؤدي هذا التغيير بالنتيجة إلى تغير النظم الدولية.

- **تغير النظم الدولية من حيث القضايا: issue structure** تقوم هذه النقطة على مفهوم

الربط: حيث تضع الدول القوية القواعد المتعلقة بقضية معينة وتوفق هذه الدول عموما في الوصول إلى الأهداف المبتغاة من سياساتها في هذه المرحلة، غير أن قوة الدولة تفقد بعضا أو كل فعاليتها عند تطبيقها على قضايا أخرى.⁸¹

نموذج المنظمات الدولية: تدل المنظمة الدولية بالنسبة للمقاربة على الربط عبر المستويات والقواعد والمؤسسات بين الحكومات، حيث تعتبر المنظمات الدولية شكلا من أشكال هياكل السياسة الدولية الأكثر رسوخا وهو ما يصعب مهمة إزالة المؤسسات الدولية أو إعادة ترتيبها جذريا. كما جزم الباحثين بصعوبة إدارة ومتابعة الدول الديمقراطية للسياسات خارجية عقلانية، هذا راجع إلى اثر غياب البعد الأمني الذي يجعل من الصعب تحديد ترتيب واضح للقيم " clear rank of values"⁸² وتساهم المنظمات الدولية من هذا المنطلق في عقلنة هذه السياسات.

تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين هما الحساسية والهشاشة: تدل الحساسية على الدرجة التي تتأثر فيها الدول بالتغيرات الحاصلة في دولة أخرى . كملاحظة أن التغير في مجالات

⁸¹ Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr, Power and Interdependence: world politics in transition, *op.cit.*

⁸² Martin Griffiths, *op.cit.* p.186

معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا) يؤدي إلى التغير في نفس المجالات وبالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية . وتتعلق الحساسية بأمرين:⁸³

✓ درجة الاستجابة إلى سياسة معينة، والتي تتحدد من خلال مدى ما تحدثه سرعة التغيرات في بلد ما من تغيرات مكلفة في بلد آخر .

✓ يكون للاعتماد المتبادل تأثير سياسي فقط حين توجد قواعد ومبادئ قد تؤخذ كمسلمات بالنسبة إلى الفواعل الأقوى أو حينما تستاء بعض الدول من فرض تغيرات مكلفة وسريعة لسياساتها .

أما الهشاشة فهي قدرة الدول على التحكم في استجاباتها للحساسية، هي الحالة الناتجة عن توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما تستجيب إلى تغييرات: سواء المفروضة بفعل أحداث خارجية أو تعديل سياسات ما، ببساطة هي نتيجة تفرضها تغير قواعد اللعبة الدولية. الدولة الأقل هشاشة بين فاعلين ليست بالضرورة الأكثر حساسية بل تلك التي تتعرض إلى خسائر أقل جراء تغيير الوضعية الدولية.⁸⁴ فقد تتساوى دولتان في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها حيث تجد إحدهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فنقلص بالتالي اعتمادها على النفط⁸⁵.

⁸³Waheeda Rana, *op.cit*, p. 294.

⁸⁴*ibid*.

⁸⁵مارتن غريفيتس و تيري أوكلهان، مرجع سابق.

رغم ما توفره المقاربة من أرضية لتحليل العلاقات الدولية انطلاقاً من التغيرات العميقة التي مستها في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها عرفت العديد من الانتقادات، أهمها:⁸⁶

- التبسيط المفرط للطرح الواقعي، خاصة في مجال التعامل مع مفهوم القوة.
- إعادة النظر في البراديغم الواقعي في حد ذاته أثبت قدرة الواقعية على الاستمرار في تفسير السياسات الدولية. مثلاً: استطاع "Stephen Krasner" أن يبرهن على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على متابعة تحديد مصلحتها الوطنية بالرغم من ضغوط جماعات المصالح المحلية. كما بين العلاقة بين القوة المهيمنة ودرجة الاعتماد المتبادل المركب في مجال التجارة الدولية.

من جهة أخرى عمد "كينيث وولتز" "Kenneth Waltz" إلى التأكيد على أهمية توازن القوى في تفسير العلاقات الدولية، حيث يتعلق الاعتماد المتبادل بعيداً عن التفسير المطلق للقوة بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على توفير الظروف التي تسمح لباقي الدول بالتضحية بالتنافس من أجل الأرباح النسبية في سبيل التعاون لزيادة أرباحهم إلى أقصى درجة ممكنة، سواء في مجال التجارة الدولية أو غيرها من المجالات.

تراجعت شهرة الاعتماد المتبادل المركب في فترة الثمانينات الأمر الذي تأكد بمراجعة "كيوهان" لطرحه بصور كتابه " ما بعد الهيمنة" "after hegemony" وتبني الأفكار النيو-واقعية التي تربط بين خلق النظم الدولية المختلفة (التجارة الدولية، النظام المالي، سوق النفط الدولي) وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، كما اقر "كيوهان" بترابط مفهومي القوة والاعتماد المتبادل في ما سماه بالاعتماد "المتبادل اللاتماثلي" "asymmetrical interdependence"، حيث تستخدم

⁸⁶Martin Griffiths, *op.cit.* p.187

الفاعول الدولية الأقل اعتمادا مقارنة بباقي الفواعل الاعتماد المتبادل كمصدر للقوة في المساومة حول قضية ما وربما للتأثير في قضايا أخرى.⁸⁷ فيما عكف "جوزيف ناي" إلى إعادة صياغة مفهوم القوة بنقله من القوة الصلبة إلى الناعمة فالذكية⁸⁸.

من جانب آخر، لم يؤدي تنامي أهمية القضايا الاقتصادية وزيادة الاعتماد المتبادل الدولي إلى التقليل من شأن القضايا العسكرية والأمنية مثلما توقع كل من "كيوهان" و "ناي". يرجع هذا من جهة إلى عدم اقتصار الاعتماد الدولي على الأوضاع التعاونية، بل شموله للأوضاع التنافسية بين الفواعل والتي قد تصبح عدائية، كما تبقى القوة العسكرية كأداة للمساومة ممارسة قائمة ومؤثرة في مجرى العلاقات الدولية.⁸⁹

رغم الانتقادات السالفة الذكر إلا أن مقارنة الاعتماد المتبادل المركب عادت لتؤكد على صلاحيتها لتفسير العلاقات الدولية -على الأقل في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية- خاصة بعد تنامي أثر العولمة الاقتصادية ولا سيما العولمة المالية حيث أصبحت الظروف الدولية الراهنة أكثر تلائما مع أطروحات كل من "كيوهان" و "ناي" منها في فترة السبعينيات والثمانينيات.

⁸⁷Waheeda Rana, *ibid*

⁸⁸See: Joseph Ney, *the future of power*. (New York: public affairs, 2011).

⁸⁹*ibid* .p .295

المطلب الثالث: تحليل العملية التفاوضية من خلال مقارنة المفاوضات الدولية من منظور المباريات ثنائية المستوى.

Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games

تعتبر مقارنة المفاوضات الدولية من منظور المباريات ثنائية المستوى همزة الوصل بين العديد من المقاربات النظرية السابقة والمتزامنة مع ظهورها. نوظفها للربط بين المستويين الداخلي والخارجي للدبلوماسية الاقتصادية لفهم وتحليل العملية التفاوضية.

تتعلق هذه المقاربة من التسليم بالتأثير المتبادل بين العوامل المحلية والدولية للتفاوض، حيث أشار "يوتنام" إلى المقاربات النظرية التي سبقت جهده التنظيري والتي حاولت الربط بين المستويين لكنه يعيب عليها شمولية الطرح حيث تشير معظمها إلى أهمية المصالح الاقتصادية في صناعة السياسة الخارجية والى وجود ضغوط ممارسة من فواعل داخلية وخارجية بصفة متزامنة دونما توضيح لكيفية التأثير والتأثر بينها، وعض الاكتفاء بذلك تحاول إيجاد إطار نظري لتفسير متى وكيف يتم هذا التأثير.

أسقط بوتنام نموذج النظرية على تحليل المفاوضات الاقتصادية، حيث اعتمد على دراسة مفاوضات مجموعة الثمانية المنعقد في بون الألمانية سنة 1978، بغية التصدي للأزمة النفطية عن طريق تحليل المتغيرات المؤثرة في عملية المفاوضات وسلوك الفواعل خلالها.

الفرضيات الرئيسية للمقاربة. تقوم المقاربة على فرضيات هي:

- قبول النموذج النظري للتطبيق على أية لعبة ثنائية المستوى، بمعنى أي مفاوضة تحتوي على طرفين يمثلان كيانين (منظمين أو دولتين) يلتقيان للوصول إلى اتفاق؛ قد يكون

المفاوضون رؤساء حكومات أو وزراء، أو ممثلي عمال أو غيرهم ممن يملك صلاحية التمثيل، لكن من خلال التحليل نفترض أن مجموعة المفاوضين ممثلة من طرف كبير المفاوضين الذي يسعى إلى الوصول إلى اتفاق يكون جذابا بالنسبة إلى عناصره الوطنية، وهو ما يجعل عمل المفاوض محكوم بضغط قبول الاتفاقية الناتجة عن التفاوض للتصديق من طرف منظمته أو دولته.

رفض فرضية الدولة كفاعل وحدوي: فاعتبار الدولة كوحدة متجانسة المصالح ومحيطه بالمعلومات اللازمة من أجل التفاوض هي افتراضات مضللة. يقول في هذا الشأن Robert Strauss وهو مفاوض دولي متمرس حول المفاوضات التجارية في جولة طوكيو: "خلال فترة عملي كممثل تجاري خاص، قضيت وقتي في التفاوض مع المكونات المحلية كالذي قضيته في التفاوض مع الشركاء التجاريين الأجانب".⁹⁰

- تقسيم العملية التفاوضية إلى مستويين، أو ما يضعه تحت مسمى التفاوض عبر طاولتين:

➤ المستوى 1 المتضمن للمساومة بين المفاوضين الهادفة إلى بلوغ اتفاق. تبحث

الدول على زيادة قدرتها على إرضاء المتطلبات المحلية، كما تسعى في نفس

الوقت إلى تحجيم الآثار السلبية للتطورات الخارجية.

➤ المستوى 2 المتضمن للمفاوضات داخل كل مجموعة من المكونات حول

المصادقة على الاتفاق. تواجه فيه الحكومات ضغط الجماعات المحلية الساعية

إلى الدفع نحو تبني سياسات تخدم مصالحها، في حين يبحث السياسيون على

بناء تحالفات مع هذه الجماعات لتقوية مركزها التفاوضي.

⁹⁰ Robert D. Putnam, (Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games). *International Organization*,(Vol 42), (No. 3), (Summer, 1988), p. 433

غير أن تقسيم المستويات لا يعني عزلها عن بعضها، فمن المحتمل أن تكون مفاوضات المستوى الثاني سابقة لمفاوضات المستوى الأول، كما يحتمل تأثير الحاجة إلى المصادقة في المستوى 2 على المفاوضات في المستوى 1.

ضبط مفاهيم المقاربة:

المفهوم المحوري: ورقة الربح "win-set": هي مجموعة الاتفاقيات الممكن إبرامها في المستوى 1 والتي تستطيع الربح - بمعنى الحصول على الأغلبية اللازمة من طرف المصوتين - حين يتم التصويت لصالح أو ضد تصديق الاتفاقية في المستوى 2.⁹¹

"هي المخرجات المقبولة في المستوى 2 المحلي لكل طرف".⁹²

التصديق: قد يدل على التصديق الرسمي، أو أي إجراء قانوني مشروط من أجل التصديق أو تنفيذ اتفاق منعقد على المستوى 1، سواء تم ذلك بصفة رسمية أو غير رسمية. فالتصديق ليس بالضرورة وظيفة برلمانية إذ قد يعترض عملية التصديق جماعات مصالح، بيروقراطيات أو رأي عام.⁹³

الفشل اللاإرادي " involuntary defection " للتصديق على المفاوضات، والذي ينجر عن عدم قدرة المفاوض على الالتزام بوعده للتصديق.

الفشل المتعمد " voluntary defection " وهي حالة التزام المفاوض باتفاقية يدرك مسبقا عدم قبولها للتصديق حتى يضغط في مفاوضات لاحقة.

⁹¹ *Ibid*, p.437

⁹² Nicholas bayne & Stephen Woolcock, *op. cit*, p.32

⁹³ *Ibid*, p. 436.

إعادة الهيكلة والانعكاس: Restructuring and reverberation

يعترف النموذج بصعوبة التأثير على مكونات الطرف المفاوض في اللعبة ثنائية المستوى إذ يتعسر على المفاوض التأثير على أطراف الخصم برسائل مؤثرة، وتدخل هذه المهمة (التأثير) في وظائف السفارات للاتصال بأطراف المعارضة، تنظيم لقاءات وحوارات لمحاولة فهم وجهات النظر لدى المفاوض الخصم.

يوسع الضغط الدولي من ورقة الربح المحلية ويسهل الاتفاق، لكن قد يكون له أثر سلبي في حال اعتبار الرأي العام الداخلي للمفاوض الخصم على انه خصم عوض الحليف. تصعب ظاهرة الانعكاس من العملية التفاوضية، فلولا وجودها لصنعت اللعبة المحلية بمعزل عن اللعبة الدولية ولاستخدمت مخرجات اللعبة المحلية كمدخلات في اللعبة الدولية. يبقى قياس أثر الضغط الخارجي أمرا صعبا، لكن الانعكاس شائع في المباريات ثنائية المستوى.

قيمة الربح أكبر الأقل Maximin sum و أقل الأكبر Minimax sum وهما أعلى وأدنى قيمة يمكن الوصول ضمنهما إلى اتفاق بين الطرفين، حيث يرمي كل طرف من المتفاوضين إلى تحقيق أكبر قدر من الربح مقابل تحمل الطرف الآخر أكبر قدر من الخسارة يمكنه تحملها، فيصل الطرفان بذلك إلى تقبل أحسن ما في السوء وأسوأ ما في الأحسن، وتدعى نقطة الركاب.⁹⁴

⁹⁴ حامد أحمد مرسي هشام، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، (مصر: مكتبة مدبولي، دون تاريخ نشر)، ص. 04

منطق التحليل الذي توفره المقاربة.

نجاح المفاوضات متعلق بعلاقة طردية مع حجم ورقة الربح: فكلما كبرت ورقت الربح زاد احتمال نجاح المفاوضات، إلا إذا تعرضت هذه الأخيرة إلى عملية إجهاض (فشل إرادي) وهو الذي يعود حسب "René Ging" إلى الأنانية العقلانية للمفاوض الذي يستغل عدم وجود عقود تنفيذية للتهرب من التزاماته، وترتكز هذه الحالة على أفكار الواقعية الجديدة في مفهوم "العون الذاتي" "self help" بمعنى سعي الدول إلى تحقيق أقصى مصالحها بتوظيف القوة، غير أن أنصار الليبرالية المؤسساتية قد دحضوا هذه الفكرة لعدة أسباب أهمها احتمال تحصيل نتائج أقل جودة من المفترض، إذاعة المعلومة وتقسيم القوة الدولية على الفواعل قلص من فعالية التفاعل النزاعي⁹⁵، إضافة إلى أن الرغبة في الرجوع عن الالتزام تتضاءل لدى المتفاوضين اللذين يحتمل التناؤهم مرة أخرى⁹⁶، وهي الحالة التي تتوفر في المفاوضات التي تحتضنها المؤسسات الدولية.

كما ترتبط أهمية تحديد حجم مجموعة الربح على المستوى 2 بتوزيع المكاسب المشتركة من الصفقة أو الاتفاقية المبرمة على المستوى الدولي، وقد يستخدم حجم مجموعة الربح للضغط أثناء المفاوضات، فكلما كانت مجموعة الربح المحلية صغيرة استطاع المفاوض توظيفها للضغط على المستوى 1، فتصبح بذلك ميزة تفاوضية، في هذا الصدد يشير مفاوض بريطاني إلى الجملة المعهودة لدى المفاوضين أثناء المساومة التي تعرفها المفاوضات المعقدة:

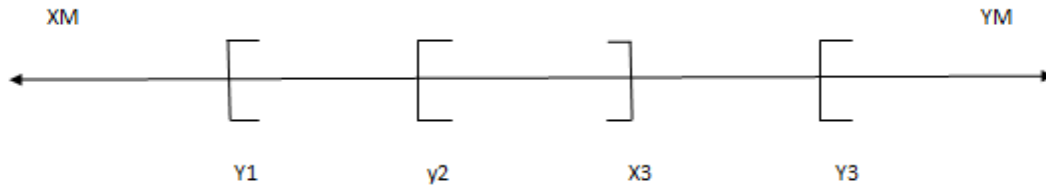
⁹⁵ Dario Battistella, *théories des relations internationales*, (paris : presse de sciences po, 3^{eme}ed, 2009), p. 439.

⁹⁶ Robert D. Putnam, *op.cit*, p. 438

"I would like to accept your proposal, but I could never get it accepted at home"⁹⁷

يوضح "بوتنام" أثر تحديد مجموعات الربح أو ما دعاه أثر " حلو-حامض " "sweet-and-sour" في شكل لعبة صفرية بسيطة بين فاعلين هما "y" و "X".⁹⁸

شكل يمثل اثر تقليص حجم ورقة الربح



القيمة الأقصى للربح بالنسبة إلى كلا اللاعبين XM و YM

القيمة الأدنى للربح بالنسبة إلى كلا اللاعبين Y1 و X3

المساحة بين $X3$ و $Y1$ تمثل المصادقة المؤكدة للطرفين، فإذا تطلبت ورقة الربح للطرف Y المضي إلى نقطة $y2$ عن طريق تطلب المصادقة لعدد أكبر من الأصوات، يصبح الحيز ما بين $Y1$ و $y2$ غير قابل للمصادقة. أما إذا تطلب التصديق من جهة Y تخفيض ورقة ربحه والانتقال إلى نقطة $Y3$ عن طريق اشتراط الإجماع، يصل المفاوض إلى نقطة انسداد.

ويتأثر حجم ورقة الربح بثلاثة مجموعات من العوامل هي: توزيع القوة والتحالفات المحتملة ضمن مكونات المستوى 2 ، مؤسسات المستوى 2 و استراتيجيات المفاوضين في المستوى 1.

⁹⁷ *Ibid*, p.440

⁹⁸ *Ibid*, p.441

✓ **حجم مجموعة ربح تتحدد بتوزيع القوة والتحالفات المحتملة ضمن مكونات المستوى 2**

لا يمكن فصل مقارنة المفاوضات ذات المستويين عن النظريات المتعلقة بالسياسة الداخلية فمخرجات المفاوضات الدولية متعلقة بقوة المفاوضين وأولويات القوى الكبرى التي تتحدد في هذا المستوى. يمكن تلخيص بعض الأسس التي تتحكم في حجم ورقة الربح:

- **كلما انخفضت تكلفة الوصول إلى اتفاق بالنسبة لعناصر المستوى 2 كلما تقلصت**

مجموعة الربح للوصول إلى هذا اتفاق، فلا يسعى المفاوض في هذه الحالة إلى تقديم

بدائل مغرية للطرف الآخر بل يتجنب احتمال عدم الوصول إلى اتفاق فقط. (حتى لا

تسوء الأوضاع مثل ما حدث في اتفاق فرساي).

- **تكلفة عدم الوصول إلى اتفاق حول تخفيف الحواجز الجمركية بالنسبة إلى الولايات المتحدة**

الأمريكية أو الصين وهي دول مكتفية ذاتيا " self-sufficient " هو اقل تكلفة منه بالنسبة

إلى الدول الأصغر والأكثر اعتمادا كاسبانيا أو كندا، فغالبا ما تكون تكلفة عدم الاتفاق

ذات دلالة بالنسبة للدول المكتفية ذاتيا عند عدم الوصول الكلي إلى اتفاق.

كلما كانت سياسات الحكومات متنوعة زادت فرص التعاون الدولي. لنفرض انقسام التفضيلات

الداخلية إلى الحالات التالية: 1. 45 % تساند: $B < \text{no agreement} < A$ ، 2. في ما تسند

45 % الأخرى $A < \text{no agreement} < B$ ، 3. ويؤيد 10 % المتبقية الصيغة

التالية: $B < A < \text{no agreement}$

في الحالتين 1 و 2 تتسع ورقة الربح لتشمل المجال B و A أما الحالة 3 فتدخل A فقط ضمن

ورقة الربح،⁹⁹ كما نميز لتحديد مجموعة الربح بين نوعين من المفاوضات:

⁹⁹ *ibid*, p.444

أ. نوع قد يشمل المساومة حول عدة قضايا مثل ما كان الأمر خلال جولات الجات أو جولة الدوحة الحالية، وهو ما يدعى بالنزاعات غير المتجانسة "factional conflicts" أي التي تحدث داخل نفس المنظمة، ويبحث المفاوض في هذا النوع من النزاعات عن زيادة فرص التصديق على حساب البحث عن أفضل صفقة.

ب. النزاعات التي يكون فيها المفاوض محاصرا بين أعضاء المستوى 2 والمنظمة الخارجية أو ما يسمى بنزاع التخوم "boundaries conflicts"، في هذه الحالة تكون مصالح المستوى 2 متجانسة فيصبح هم المفاوض هو التوفيق التناقض بين توقعات أعضائه ومخرجات المفاوضات.

نلاحظ إقتصار التحليل على التفاوض حول مسألة أو موضوع واحد وهذا لتبسيط التحليل، لكن غالبا ما تتعلق المفاوضات بأكثر من موضوع، وهنا يكون دور المفاوض هو الوصول إلى اتفاق من شأنه أن يحظى بمصادقة الأطراف المحلية، مع ملاحظة أن الطرف الذي يكون له مصلحة أكبر (معني أكثر من غيره بالموضوع) يكون أكثر حدة في التفاوض وحيال مخرجاته. يفترض "بوتنام" أن A و B طرفي معنيان بمسألة التفاوض وأن AM و BM يمثلان الاتفاق الذي ينال رضا كل طرف. و أن كل منحنى يمثل تنازلات بين مصالح الطرفين للوصول إلى اتفاق. فيما يمثل A1 A2 و B1 B2 أقل تصويت لازم للمصادقة، فيعمل المفاوض خارج هذين القوسين من خلال كافة استراتيجيات التفاوض للوصول إلى اتفاق مستند إلى ورقة ربح.

✓ حجم مجموعة الربح مرتبط بالمؤسسات السياسية للمستوى 2: ¹⁰⁰ يتحدد هذا الارتباط

من خلال:

- تأثير إجراءات التصديق على حجم مجموعة الربح: تؤثر طبيعة إجراءات تصديق

المعاهدات بصفة حتمية ومباشرة على حجم مجموعة الربح، فإذا اشترط دستور دولة ما

أغلبية الثلثين للتصديق على المعاهدات الدولية فإن هذا يخفض من حجم مجموعة الربح

عن الحال الذي تشترط الأغلبية البسيطة فقط.

مثلا، يشترط دستور الولايات المتحدة الأمريكية في مادته الثانية موافقة أغلبية ثلثي مجلس

الشيوخ للتصديق على المعاهدات الدولية¹⁰¹ وهو ما يصعب من عملية التصديق لاسيما تحت

تأثير جماعات المصالح على السلطة التشريعية، ورغم أن هذا الوضع يعطي المفاوض الأمريكي

ورقة مساومة إلا أنه يزيد من احتمال الفشل القسري للمفاوضة "voluntary defection" كما

يجعل الشركاء المحتملين للولايات المتحدة الأمريكية في حالة رهبة من التعامل معها، وهو ما

ينقص بالنتيجة من فرص التعاون الدولي. كما قد تتعقد هذه العملية أكثر في حالة اشتراط إجراءات

للتصديق على عدة مستويات، مثلما هو الحال في الاتحاد الأوروبي¹⁰²، وقد لا تكون إجراءات

التصديق المشترطة دائما رسمية، ففي اليابان مثلا تميل الجماعات للبحث عن أوسع توافق محلي

وهو ما يقلص من حجم مجموعة الربح التي تتحدد بانسجام مخرجات المفاوضات مع الثقافات

السياسية الرائجة.

¹⁰⁰ *ibid.*

¹⁰¹ تنص المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار صلاحيات الرئيس على ما يلي: "...تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين..."

¹⁰² Stephen woolcock, «European union economic diplomacy», In Stephen woolcock & Nicholas Bayane, *op. cit.*, p. 169

كلما زادت استقلالية صناع القرار المركزيين عن مكونات المستوى 2 كلما اتسعت ورقة الربح وزادت فرص الوصول إلى اتفاق. تتضح هذه الحالة من خلال التقدم الكبير من حيث الانجاز والسرعة بالنسبة للدبلوماسية المالية مقارنة بالقضايا الاقتصادية والتجارية الدولية، حيث يحظى المفاوضون بحرية نسبية للخوض في المسائل التقنية بعيدا عن الاعتبارات السياسية التي تقوض العملية التفاوضية، غير أن إدراك المفاوض " الخصم " لهذه الاستقلالية يقلل من قدرة المفاوض على المساومة، وتستغل الدول الديمقراطية هذه الميزة للضغط مقارنة بالدول ذات النظام المركزي "التسلطي".¹⁰³

✓ حجم مجموعة الربح مرتبط باستراتيجيات المفاوضين في المستوى 1.

لكل مفاوض في المستوى 1 مصلحة متعادلة في تعظيم ورقة ربح الطرف الآخر مع مراعاة ورقة ربحه الشخصية، وعليه تحكم كل مفاوض دوافع مختلطة.

كما أن اتساع ورقة الربح تزيد من احتمال عقد الاتفاق لكنها تضعف من الموقف التفاوضي "وضعية المساومة" تجاه الطرف الآخر، وهو ما يضع المفاوض في معضلة، من شأنها تعقيد التحليل، لذا قام "بوتنام" بالافتراض أن كل مفاوض يسعى إلى توسيع ورقة ربحه لزيادة فرصة التصديق، فيستخدم في سبيل ذلك الإجراءات التعاقدية الجانبية وإظهار الإرادة الحسنة، "generic good will" and "conventional side-payment" بالشكل التالي:

¹⁰³Robert D. Putnam, *op.cit*, p. 449

الإغراءات الجانبية: هي مفهوم مشتق من نظرية المباريات وتعني التسهيلات والصفقات التي تعطى للطرف المقابل من أجل زيادة احتمال التصديق، وتكون إما متضمنة في الاتفاق أو غير مضمنة. وتحسب قيمة الإغراءات الجانبية باعتبار مساهمتها في زيادة احتمال التصديق.¹⁰⁴

فيسعى المفاوض إلى تعظيم فعالية-التكلفة « cost effectiveness » بالنسبة له وللمكونات الوطنية ومتأزرا مع الطرف الآخر من أجل الحصول على التصديق.

حسن النية: رغم أن حسن النية لا يضمن المصادقة إلا أنه يوسع ورقة الربح. للطرف أ مصلحة في توسيع شعبية الطرف ب من أجل زيادة حجم ورقة ربحه الخاصة وزيادة احتمال التصديق، كما يزيد الطرف أ من فعالية المساومة لديه.

ويشير "بوتنام" إلى أهمية الإعلام في تقوية موقف المفاوض أمام المعارضة المحلية، حيث أصبحت القمم الغربية تحظى بزخم إعلامي يطغى على جوهر المخرجات التفاوضية وهو ما ميز اجتماع مجموعة الخمسة في لقاءاتها.

أخيرا يشير "بوتنام" إلى اثر مرتبة المفاوض، فكلما كان المفاوض أعلى مرتبة حاز على إغراءات جانبية أكبر وزادت النوايا الحسنة تجاهه على المستوى الداخلي، ويفضل الأجانب التفاوض مع رأس الحكومة من التفاوض مع موظف أقل منزلة، أما الدول فمن مصلحتها أن يكون ممثلها موظفا عاديا¹⁰⁵ إذ يكون أداءه أكثر تقييدا وعقلانية وأقل تعرضا للضغوط الشعبية.

¹⁰⁴ *ibid*, p. 450

¹⁰⁵ *ibid*, p. 452

استكمالا للأفكار السابقة تهتم المقاربة بأثر قلة المعلومات حول اتخاذ القرارات لدى حكومات الغير وأثر سوء تفسيرها على العملية التفاوضية، مستندا في ذلك إلى مقترب صناعة القرار. ونلمس هذا الأثر في النقاط التالية:

الشك حول حجم ورقة الربح قد يمثل أداة للمساومة كما قد يسد العملية التفاوضية ثنائية المستوى. في المستوى 1 يميل المفاوضون إلى التقليل من أوراق ربحهم، بما أن من المفترض أن كل مفاوض يملك معلومات أكبر حول أوراق ربحه المحلية، فيصبح بوسع المفاوض الضغط على المفاوض الخصم لإبرام الاتفاق تحت طائلة التعامل مع ممثلين أسوء.

الشك حول حجم ورقة الربح يزيد التخوف من الفشل الإرادي للتفاوض. الشكوك حول تصديق الطرف أ يخفض القيمة المحتملة للاتفاق بالنسبة للطرف ب ، ويطلب الطرف ب مكافآت جانبية سخية ومؤكدة من الطرف أ فيصبح من مصلحة الطرف ب زيادة الشك حول قدرة الطرف أ على السداد " الالتزام" وهذا لانتزاع عروض أكثر سخاء.

لتعظيم فعالية المفاوضات لابد أن يقنع المعارضون المحليون أن ورقة ربحه حلقيه "kinky" أي أن الاتفاق المقترح أكيد التصديق لكن أي اتفاق أكثر محاباة بالنسبة للخصم قد لا يحظى بالتصديق.

كما قد يلجأ المفاوض إلى تكتيك آخر هو عرض اتفاق تجريبي على التصديق حتى يظهر أن نوع الاتفاق لا يمثل ورقة ربح.

يبني بوتنام على ملاحظة Zartman William أن كل المفاوضات تحتوي على تبادل متحكم

. للمعلومات الجزئية The controlled exchange of partial information .

تقدم مقارنة اللعب ثنائية المستوى أرضية منهجية صلبة للوقوف على ارتباط العوامل المحلية والدولية أو بالأحرى العلاقة بين الدبلوماسية والسياسات المحلية، من خلال التركيز على نقاط عدة أبرزها:¹⁰⁶

- أهمية التفريق بين الفشل اللاإرادي والقسري للاتفاقيات الدولية، التفريق بين القضايا التي تكون فيها المصالح المحلية متجانسة وتلك التي تختلف بشأنها المصالح فتشجع بذلك التعاون الدولي.

- إمكانية الربط بين القضايا التعاونية synergistic issue linkage ، أين تسهل التحركات الإستراتيجية في طاولة تفاوض لمستوى معين التحالفات في الطاولة الثانية وبصورة غير متوقعة،

- مفارقة الاتفاقيات المؤسسية التي تقوي صناع القرار قد تضعف وضعيتهم التفاوضية على المستوى الدولي، والعكس،

- أهمية تصيد التهديدات الدولية، العروض والمكافآت الجانبية بنية استخدامها للتأثير محليا وعلى الصعيد الخارجي،

- الاستخدامات الإستراتيجية للغموض الذي يعتري السياسات المحلية،

- الانعكاس المحتمل للضغوط الدولية نحو المجال الداخلي،

رغم ذلك وككل جهد تنظيري، تعتري المقاربة بعض النقائص من بينها: غموض كيفية تطبيق

المقاربة على المفاوضات متعددة الأطراف، فحتى لو افترضنا أن هذه الأخيرة هي مجموع من

¹⁰⁶ *ibid*, p. 460

المفاوضات الثنائية، إلا أن عوامل أخرى مهمة تغيب للتحليل مثل التحالفات، ودور النظم، وعدم تماثل القوى والقدرة على التأثير..

إضافة إلى صعوبة تحديد حجم ورقة الريح، فرط التبسيط في افتراض انسجام آراء وأهداف المفاوض الرئيسي مع باقي أهداف مكوناته، وإهمال جانب القانون والأعراف الدولية التي قد تضع كذلك حدودا للخيارات السياسية المحلية.¹⁰⁷

¹⁰⁷Bayen woolcock, *op.cit*, p.34

المبحث الثالث: تداعيات العولمة على الدبلوماسية الاقتصادية

تداعيات العولمة الاقتصادية على الدبلوماسية عديدة، منها ما يقع على بنيتها من حيث الفواعل وأدوارها، مستويات عملها ووظائفها.

المطلب الأول: تداعيات العولمة الاقتصادية على بنية الدبلوماسية الاقتصادية

الفرع الأول: من حيث فواعل الدبلوماسية الاقتصادية

استقر النظام الدولي المعاصر على جعل الدولة وُحدته المركزية والفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية. وجد هذا الوضع تأسيسه في أحكام القانون الدولي إضافة إلى مجال التنظير في العلاقات الدولية من خلال احتضان البراديجم الواقعي لمبدأ مركزية الدولة فطغى تحليل السياسات الدولية من منظور العلاقات بين الدول وأصبحت الدبلوماسية بمثابة أداة وتجلي لهذه العلاقات.¹⁰⁸

غير أن التغيرات التي شهدتها النسق الدولي والمتمثلة في التحول على مستوى الفواعل الدولية وكثافة وتسارع التدفقات فوق القومية وتحت القومية¹⁰⁹ قد عدلت من الحدود الاحترافية للدول في ممارسة السياسة الخارجية واضعة مسألة الحدود التي تقوم عليها الدبلوماسية التقليدية من حيث

¹⁰⁸ يعرفها "آدم كزارتورسكي" في كتابه "مقال حول الدبلوماسية" الصادر سنة 1830 : " هي المسار الذي تتبعه الدول تجاه بعضها والقواعد التي تحكم سياساتها الخارجية". أنظر: Adam czartoryski, *essai sur la diplomatie*, (Lausanne : éd noire sur blanc, 2011), p. 15.

ويعرفها قاموس الدبلوماسية لمؤلفيه **G. R. Berridge** و **Alan James** على أنها إدارة العلاقات بين الدول ذات السيادة، من خلال الموظفين الرسميين سواء داخل الوطن أو الناشطين خارجه". أنظر: **A dictionary of diplomacy**, G.R. Berridge and Alan James,(New York: palgrave, 2001), p. 62.

¹⁰⁹ أنظر: مصطفى بخوش، «مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة» *مجلة المفكر*، (العدد 03)، (فيفري 2008)

الفواعل موضع شك.¹¹⁰ أدت هذه التغيرات إلى توسيع التعريفات المقدمة للدبلوماسية، ومن أمثلتها تعريف جن ملسن للدبلوماسية المعاصرة: "الدبلوماسية هي آلية للتمثيل، الاتصال والتفاوض، تسيير من خلالها الدول والفواعل الدولية الأخرى أعمالها".¹¹¹

ولأن الدبلوماسية الاقتصادية فرع من فروع الدبلوماسية، فقد انسحب إليها الجدل حول فواعلها ومركز الدولة ضمن هذه الفواعل، وقد اهتمت أدبيات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي بهذا الموضوع منذ نهاية السبعينات لينعكس اختلاف الآراء على التيارات التنظيرية:¹¹²

- التيار الواقعي المتبني لمقاربة مركزية الدولة في العلاقات الدولية: يعتبر الواقعيون الدبلوماسية الاقتصادية بمثابة توسع للحقل الدبلوماسي التقليدي للدول نحو الميدان الاقتصادي. تنطلق هذه المقاربة من تبعية الاقتصاد للسياسة، فرغم زوال الفوارق بين مجال السياسة العليا والدنيا وبروز فواعل أخرى غير الدول، إلا أن هذه الأخيرة لا تملك القدرة اللازمة للتأثير في النظام الدولي ومالوعة الاقتصادية إلا خيار فرضته الدول الأقوى على الدول الأقل قوة.

- التيار النيوليبرالي الذي يرى أن التغيرات المصاحبة للعولمة قد قلبت كليا إطار النشاط الخارجي للدول. تتأصل هذه المقاربة في أعمال "سوزان سترنج" التي تجزم بمحدودية قدرة الدول في تحديد القواعد الدولية الراهنة، وتشير إلى بروز دبلوماسية جديدة تقودها الدول

¹¹⁰ Raymond saner, lichia yiu, (international economic diplomacy: mutations in post modern times), *Netherlands institute of international relations publication's*, (no date), p. 03.

¹¹¹ *ibid*, p. 10.

¹¹² Christian Chavagnaux, (la diplomatie économique plus seulement une affaire d'états). *Pouvoirs*, France : (n° 88), (1999), p.34.

والشركات الحديثة على حد سواء وتضعها في الصيغة التالية: " تتحكم الدول في إنتاج

وتوزيع الثروات بين رعاياها، وتتحكم الأسواق في توزيع القوة والثروات بين الدول".¹¹³

يمكن تناول فكرة تعدد فواعل الدبلوماسية الاقتصادية وشرح أدوارها من مدخلين: مدخل قانوني

يولي الاعتبار إلى كون الفاعل شخص من أشخاص القانون الدولي، فتتصرف بذلك فواعل

الدبلوماسية الاقتصادية في الدول والمنظمات الدولية، أو من خلال مدخل عملي يعتمد على

تصنيف هذه الفواعل من حيث وجودها الفعلي وتأثيرها في العلاقات الاقتصادية الدولية، فنزيد على

الدول والمنظمات الدولية كل من الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، المجتمع

الدولي وحتى الأفراد.

نقسم الفواعل في صلب التحليل إلى صنفين: فواعل دولانية وغير دولانية، فنزاح بذلك بين

المدخلين لاعتبارات عدة أهمها:

- جعل الدراسة أكثر تطابقاً مع وضع العولمة الاقتصادية وما نتج عنها من زوال الحدود

بين البيئتين الداخلية والخارجية، وعليه نستبعد تقسيم الفواعل إلى داخلية وخارجية.

- هذا التقسيم هو أكثر انسجاماً مع دراسة الدبلوماسية الاقتصادية في بيئة نامية أين لا

يزال دور الفواعل الدولانية بارزاً.

نقصد بالفاعل في معرض حديثنا تلك الوحدة التي تتميز بامتلاك خصائص ثلاث هي:¹¹⁴

- امتلاك القدرة على تحديد أهدافها ومصالحها الخاصة وبصفة مستقلة.

¹¹³ Story, Jaquet Christophe, (Le système mondial de Susan Strange), *Politique étrangère*, (N°2) (2001), P. 445

¹¹⁴Hidki Kan, government and politics: actors in world politics, *Encyclopedia of life support systems*, (Vol III), Available on: <http://www.eolss.net/sample-chapters/c04/e6-32-05-03.pdf>.

- امتلاك إمكانية تسخير الموارد المالية والمادية لتحقيق هذه الأهداف والمصالح.
- أن تكون أعمالها على درجة من الأهمية كافية للتأثير في العلاقات بين الدول أو سلوك الفواعل غير الدولاتية الأخرى في النظام الدولي.

1. الفواعل الدولاتية:

1.1 الدولة: تعود تقليدياً مهمة الإشراف على تحديد وتطبيق أهداف السياسة الخارجية للدول إلى وزارة الخارجية ولهذه الأخيرة صلاحية تفويض السلطة لإبرام وإمضاء المعاهدات الدولية إلى باقي الأجهزة.¹¹⁵

غير أن ما تشهده المؤتمرات الدولية من زيادة في درجة تعقيد وتقنية المفاوضات قد فرض مشاركة أوسع لمختلف الوزارات، حيث أصبحت تتقاسم مهمة إدارة القضايا الاقتصادية الخارجية مع وزارة الخارجية كما قد تصل إلى حد المطالبة بدور القيادة في نطاق تخصصها. أدى هذا الوضع إلى تحول دور وزارة الخارجية من كونها المسؤولة الوحيدة عن السياسة الخارجية -متضمنة بعدها الاقتصادي- إلى كونها المنسق الهرمي ما بين الوزارات، وهو ما ساهم في بروز مصطلح "دبلوماسية ما بين الوزارات" **"intermenistrial-diplomacy"**، ليبقى لوزارة الخارجية دور استشاري وللدبلوماسية التقليدية دور قيادة وفود المفاوضات في المؤتمرات الدولية.¹¹⁶

يفصل "Guy de la carrière" في مسألة العلاقة بين وزارة الخارجية والوزارات ذات الشأن الاقتصادي بالنسبة إلى مسار صناعة القرار، فيقسمها إلى ثلاث مجموعات:¹¹⁷ مجموعة أولى ترجح فيها كفة الوزارات المعنية بالملف المتفاوض حوله، فتقوم هذه الأخيرة باتخاذ قراراتها منفردة

¹¹⁵ Guy de la carrière. *Op cit.* p.177

¹¹⁶ Raymond saner, lichia yiu, *Op cit.* p. 04

¹¹⁷ Guy de la carrière, *Op. cit.*, p.p. 185-187.

تحت رقابة الرئاسة أو رئاسة الحكومة من باب الإعلام، ومن أبرز نماذجها كل من فرنسا وإسبانيا. مجموعة ثانية تسيطر فيها وزارة الخارجية على القرار الاقتصادي وتُبقِي للوزارات المعنية بالشأن وضعاً استشارياً، مثل ما هو عليه الأمر في كندا وإيطاليا، مجموعة ثالثة يتساوى فيها مركز وزارة الخارجية والوزارات المعنية، ويتم اتخاذ القرار من خلال التشاور بينها، ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بتجربة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

أما في مجال التفاوض، فيمكن ملاحظة مسألة التنسيق بين الوزارات بشكل أوضح في إطار المفاوضات متعددة الأطراف أين تتعدد القضايا المطروحة والفاعِل المشاركة، وهو ما يتطلب جهوداً مضمّنية للتضخيم لمثل هذه اللقاءات ويفسر كذلك تدخل اغلب الوزارات في مسارات التفاوض.¹¹⁸

لم تقف الدول عند حد التنسيق الوزاري بل تعدته في بعض الحالات إلى دمج وزارة الخارجية والوزارات ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية في نفس الهيئة وهذا من أجل ضمان التنسيق بين الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة.¹¹⁹ يعتبر التداخل بين مجالي التجارة والشؤون الخارجية الأكثر شيوعاً، وأهم صوره قابلة للتوضيح كالتالي:

¹¹⁸Nicholas bayne, *op.cit.* p. 47

¹¹⁹ يقيم نيكولاس باين مقارنة بين فواعِل صناعة القرار داخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الأوروبي، أنظر:

Nicholas bayne, «*economic diplomacy in practice: domestic decision making*», In: Nicholas bayne & Stephen Woolcock. *Op.cit.* p.p.5-52

الدولة	الوزارة المسؤولة	الترتيبات بين وزارة الخارجية ووزارة التجارة
الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا، روسيا، إفريقيا الجنوبية	وزارة التجارة	ترقية التجارة جزء من السياسة التجارية، تعمل وزارتي التجارة والخارجية بشكل منفصل
السويد، النرويج، الدنمرك، فنلندا، اسلندا	وزارة الخارجية	فصل نشاطات ترقية التجارة عن السياسة التجارية تعمل وزارتي التجارة والخارجية بالتنسيق
المملكة المتحدة، سنغافورة	مراقبة مشتركة بين وزارة الخارجية ووزارة التجارة	ميكانيزم تنسيقي
الدول النامية	وزارة الخارجية	الفصل بين الشؤون الخارجية والتجارية عدم وجود تنسيق بين وزارتي التجارة والخارجية
اليابان، كوريا، إيطاليا وألمانيا	أغلب الأحيان وزارة التجارة لكن الفصل ليس حاسما	تفويض ترقية التجارة

جدول يمثل تنظيم عمل الدبلوماسية التجارية وعلاقته بوزارة الخارجية¹²⁰

هذا الاندماج الهيكلي والتفويض الوظيفي لا يعني تجريد وزارة الخارجية من دورها في تسيير

مسائل الدبلوماسية الاقتصادية، فلا يزال هذا الدور قائما لاسيما في الحالات التالية:¹²¹

- إذا ما كان موضوع المفاوضات مسألة سياسية أساسا، كالمفاوضات حول حوكمة النظام

الاقتصادي الدولي.

¹²⁰ Inspired from: Olivier Naray, *op.cit*, p. 07

¹²¹ Andrew F. Cooper & Jorge Heine & Ramesh Thakur, *Op.cit*, p.389.

- في حالة ما إذا غطت المفاوضات مسائل اقتصادية عديدة، كالتحضير لاجتماعات مجموعة السبع ومجموعة العشرين، أين يقع على وزارة الخارجية مهمة التنسيق بين مختلف مستويات التحضير للقمة، لا سيما المستوى الوزاري.¹²²

- ترتبط درجة تدخل وزارة الخارجية بعلاقة عكسية ودرجة التقدم الاقتصادي للدولة المفاوضة، فكلما كانت الدولة متقدمة قلّ تدخل وزارة خارجيتها لصالح الوزارة المعنية.

إضافة إلى دور الجهاز التنفيذي في الدبلوماسية الاقتصادية، يضيف "نيكولاس باين" الجهاز التشريعي إلى فواعل صناعة القرار المحلي المتعلق بهذه الأخيرة.¹²³ يربط قوة تأثير البرلمان على الدبلوماسية الاقتصادية بدرجة ديمقراطية الدولة ونظام حكمها، حيث تفرض الأنظمة المفتوحة كنظام الولايات المتحدة الأمريكية على المنتخب تبرير سياسته أمام البرلمان بصفته الممثل للرأي العام باحثاً عن إجازة الأغلبية الحاكمة ودعمها، وتواجه السلطة ممثلةً في جهازها التنفيذي ضغوطاً عديدة تمارسها جماعات المصالح عبر البرلمان ووسائل الإعلام، كما يواجه البرلمان في حد ذاته ضغوطاً من طرف جماعات المصالح بغرض التأثير على التشريع بما يخدم مصالحها،¹²⁴ كما يتدخل البرلمان في مرحلة ثانية للمصادقة على المعاهدات المبرمة وهي المرحلة التي تعقب

¹²²في بدايات عمل مجموعة السبعة كانت تعقد مؤتمرات تحضيرية تعهد إلى مستشارين خاصين للرؤساء يدعون "sherpas"، لكن ونظراً لتعدد مجالات عمل المجموعة صارت تملك نظام عمل ثلاثي المستويات: مستوى القمة، مستوى وزاري ومستوى تقني.

« Sherpa » هي إشارة للمرشدين في جبال الهيمالايا الذين يساعدون متسلقي الجبال على تسلق القمم، وهي إشارة إلى الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول والحكومات المكلفين بتحضير القمم

¹²³Nicholas bayne, **economic diplomacy in practice**, in: Nicholas bayne & Stephen Woolcock, **op.cit.** p.p.48,49

¹²⁴Lee donna, Brian Hoking. **op.cit.** p.p. 1221-1231

التفاوض، وعليه يتركز بين يديه سلطة إضفاء الشرعية على مخرجات المفاوضات بمختلف أشكالها.

إضافة إلى عملية المساومة والشد والجذب التي تفرضها البيروقراطية الوزارية برزت فواعل داخلية مؤثرة في صياغة أجندة الدبلوماسية الاقتصادية، سواء من خلال التأثير على صانع القرار والمفاوض أو من خلال التدخل المباشر والمشاركة في مسار التفاوض.

إن التفكير البسيط في فواعل الدبلوماسية الاقتصادية وحصرها في وزارة الخارجية والسفارات والتمثليات الدائمة يجردها من مدلولها الفعلي، إدراكا لذلك اقترح "هوكينغ" سنة 2007 مصطلحا مُلمًا بفواعل الدبلوماسية على المستوى المحلي في ما أسماه بالنظام الدبلوماسي الوطني "National diplomatic system NDS".¹²⁵ يدخل في هذا النظام بالإضافة إلى الفواعل الرسمية فواعل أخرى محلية وغير رسمية على شاكلة الشركات بالدولة الأم، الكنفدراليات، غرف التجارة، رجال الأعمال وجماعات المصالح وعلب التفكير والخبراء.¹²⁶

يختلف نشاط شبكة الفواعل هذه من عملية تفاوضية إلى أخرى، وهذا بحسب طبيعة الموضوع المتفاوض حوله والخلافات المطروحة للنقاش. فعلى سبيل المثال، شكّلت مجموعة الأعمال المحفز الرئيسي لإتفاقية التجارة الدولية في الأوجه المتعلقة بالملكية الفكرية خلال جولة الأوروغواي وهذا بغرض حماية رأس المال المعرفي ومصالحها التجارية التي كانت على المحك، في حين أن النقاش حول الصحة العامة الذي عرفته جولة الدوحة عرف انسحاب مجموعة الأعمال لتفسح المجال إلى نشاط المنظمات غير الحكومية التي أصبحت أبرز الفواعل المشاركة. تمثيلا لهذا الوضع المعقد

¹²⁵ *Ibid.*

¹²⁶ Nicholas bayne, **economic diplomacy in practice**, in Nicholas bayne & Stephen Woolcock, *Op. cit.*, p .47

والحساس وضع "هوكينغ" مفهوم "الدبلوماسية متعددة المراهنين" كإشارة إلى التعقيد المتزايد للدبلوماسية الاقتصادية الناتج عن المشاركة المتزايدة والمؤثرة للفواعل الخاصة: "multi- stakeholders diplomacy".¹²⁷

2.1 المنظمات الدولية: تُعرف المنظمة الدولية بكونها اجتماع لعدة دول بموجب اتفاق قائم بينها يزود هذا التجمع بجهاز مكون من هيئات دائمة ومكلفة بمتابعة تنفيذ المهام المجسدة للمصلحة العامة للأعضاء بالتعاون بينهم".

يمكن تصنيف المنظمات الدولية حسب معيار جغرافي فتتقسم إلى منظمات دولية وأخرى إقليمية، أو باعتماد معيار وظيفي فتتقسم بذلك إلى منظمات دولية عامة، مثل ما هي عليه هيئة الأمم المتحدة، أو منظمات دولية متخصصة، مثل المنظمة الدولية للعمل أو المنظمة الدولية لشؤون الهجرة واللجئين البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرهم.

ترجع أولى تجارب المنظمات الدولية إلى سنة 1815، من خلال قيام اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين بفيينا، وقد عرف هذا النوع من الفواعل تزايدا عدديا ملحوظا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويعود هذا إلى عدة أسباب كان أهمها ضرورة إيجاد تنسيق لمواجهة التحديات الدولية الآخذة في التنامي إضافة إلى تطور وسائل الاتصال عما كانت عليه سابقا وسهولة التنسيق والتعاون بين الدول.

إضافة إلى الحاجة العملية لوجود هذه المنظمات، تدعمت الظاهرة برواج مجموعة من النظريات، ومن أبرزها النظرية الوظيفية "الدفيد ميتراني" الذي كان أول من حاد عن الدراسات المركزة على الدولة -بعد ماركس- أين أشار إلى الحاجة إلى تلبية الطلبات الاجتماعية

¹²⁷Lee donna , Brian Hoking, *op.cit*, p.p. 1221-1231

والاقتصادية للمجتمع وهي المهام التي توكل إلى الدول ثم إلى مؤسسات دولية وظيفية تمثل مختلف القطاعات التقنية. كما طوّرت هذه الأفكار على يد أنصار الوظيفة الجديدة وأبرزهم "جوزيف ناي" و"آرنست هاس"، حيث يرى أنصار هذه النظرية بضرورة إخراج المنظمة من المجال الأوروبي وجعلها قابلة للتطبيق على باقي المناطق، كما اقترحوا تغيير آلية التسييس الأوتوماتيكي والتخلي عن مفهوم الانتشار واستبدالهما بمبدأ اتخاذ القرار الجماعي داخل الوحدة الاقتصادية، مع إبراز دور التكنوقراط وجماعات المصالح في الدفع نحو التكامل.¹²⁸

طبعت هذه النظريات سنوات السبعينيات والثمانينيات، لكن وبدء من سنوات التسعينيات التي تصاحبت ومجمل التغيرات التي أسلفنا ذكرها، برزت نظرية الاعتماد المتبادل المركب سألقة الذكر وانطلقت من تراجع فعالية السياسات الوطنية في مجالات كالنمو الاقتصادي، امتصاص البطالة والتنمية وغيرها، فأدى الوضع الجديد إلى بروز تجارب اندماجية عابرة للأوطان، وهنا يبرز دور المنظمات الدولية وخاصة السكرتاريات التي تمثل صلب شبكة الاتصال بين الدول، فتأخذ بذلك مركز المفاوضات المستقل، في بعض الحالات، ومركز الوسيط في العملية التفاوضية، في حالات أخرى،¹²⁹ وتعرف المنظمة الدولية نوعين من العلاقات الدبلوماسية: تلك التي تربطها مع محيطها الخارجي وتلك التي تجمع بين أعضائها داخل إطار المنظمة.

¹²⁸ Marie claudes mots, « l'organisation internationale : nouvel acteur sur la scène mondiale », in : Bahgat korany et collaborateurs, *analyse des relations internationales : approches concepts et données*, (France : éd ESKA, 1987), p.p. 152-155

¹²⁹ *ibid*, p. 156

من الناحية القانونية، للمنظمات الدولية شخصية معنوية وإرادة فردية لا تُخلط مع مجموع إرادات الدول المشكلة لها، غير أن نشاط المنظمات الدولية وتمتعها بمركز قانوني مستقل لا يفصل في مسألة استقلال دورها كفاعل في الدبلوماسية الاقتصادية.

إن اعتبار المنظمة الدولية فاعلا موحدا لا يصدق في كافة الحالات، حيث يصعب قياس درجة استقلال المنظمة عن أعضائها، وفي سبيل هذا القياس لا بد من تحليل مسار صناعة القرار الداخلي لتحديد الجهة المسؤولة عن إتخاذ القرار ثم مراقبة تنفيذ هذه القرارات. أجرى كل من "روبرت كوكس" و"ه. جاكوبسن" في هذا الإطار دراسة قامت على تصنيف المنظمات الدولية بدراسة الميكانيزمات الداخلية لإتخاذ القرار على مستوى ثماني مؤسسات دولية في الفترة بين 1970/1945، ونرجح أن هذا التصنيف لا يزال قابلا للتطبيق نظرا لمحافظة أغلب هذه المنظمات على قواعد تسييرها:

- المنظمات التي تُحدد سياساتها من طرف الدول الأكثر قوة، على شاكلة: الجات، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للطاقة الذرية.
- منظمات تمنح مجال مناورة أكبر للسكترارية، الموظفين الدوليين والدول الأقل قوة، مثل المنظمة الدولية للعمل، منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة، المنظمة الدولية للصحة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاتحاد الدولي للاتصالات.

لا بد أن نتطرق أخيرا إلى وجهة نظر الدول النامية إلى دور المنظمات الدولية وهي النظرة التي تعكسها تصريحات السيد "محمد بجاوي"¹³⁰ حين اعتبر المنظمات الدولية "أداة لدمقرطة

¹³⁰ سياسي ودبلوماسي جزائري، ذو تكوين قانوني، شغل عدة مناصب أهمها رئيس محكمة العدل الدولية سنة 1993، ووزير الخارجية في الفترة ما بين 2005 إلى 2007.

العلاقات الدولية" " تمنح المنظمات الدولية ولا سيما هيئة الأمم المتحدة إطارا مثاليا من أجل وضع اتفاق قانوني جديد يهدف إلى تغيير النظام الاقتصادي الدولي وإلى تنمية كل الشعوب".¹³¹

وعليه فإن المنظمات الدولية هي مجال للتفاعل بين الدول، يمكن لهذه الأخيرة استغلاله لتحقيق أهداف التنمية والعدالة، لكن وصفها "بالإطار" و"الأداة" يدل على أنها لم ترق بعد إلى الاستقلال عن أعضائها.

2. الفواعل غير الدولاتية

1.2 الشركات العابرة للحدود:

تختلف التسميات التي تطلق على الشركات العابرة للحدود باختلاف التوجهات الإيديولوجية وزاوية النظر إلى دورها كفاعل من فواعل العلاقات الاقتصادية الدولية. نقصد بالشركة العابرة للحدود في تحليلنا "كل شركة لها مقر اجتماعي يحدد ارتباطها القانوني بدولة ما، وتدعى الدولة الأم، وتمارس نشاطاتها الإنتاجية أو التوزيعية في عدة دول من خلال فروعها، كما تتمتع بإدارة مركزية تضع إستراتيجية تسيير الشركة الأم وفروعها من أجل تحقيق أهدافها الربحية".¹³²

¹³¹ Marie claudes mots, *op.cit*, p.p. 160,161.

¹³² Définition inspirée de : Antonio gazano, *les relations internationales : les données, les acteurs et les règles, les enjeux et les défis*, (France : Gualino éditeurs, 2001), p.107

أول ما يجب تحديده لمعرفة دور الشركات العابرة للحدود كفاعل مستقل في الدبلوماسية الاقتصادية هو علاقتها بالدولة كفاعل رئيسي في هذا المجال. تختلف الآراء حول هذا الدور باختلاف التوجهات النظرية:¹³³

تعتبر النظرية النيو-امبريالية الشركات العابرة للحدود فاعلا مستقلا لا يعبر بالضرورة على مصالح الدول التي تنتمي إليها، كما ينظم إلى هذا الطرح مساندو مقارنة أفول سيادة الدول، التي ترى في الشركات متعددة الجنسيات فاعلا ذو دور مطرد الاستقلال، حيث تعزو هذه الاستقلالية إلى تراجع تكاليف النقل والاتصال وتزايد الفعالية اللوجستية والإدارية لهذه الفواعل. كما ينظم مساندو العولمة إلى هذه الآراء القائلة بتوجه الشركات العابرة للحدود إلى الاستقلال عن دولها الأم غير أنها وفي حالة مواجهتها لصعوبة تبحث عن دعم دولها وغالبا ما تحظى به بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

من الجهة المقابلة، يعتقد الماركنتليون أن الدول هي فواعل وحدوية تستخدم الشركات متعددة الجنسيات كأدوات لتحقيق مصالحها الاقتصادية خارج حدودها، وعليه فإن مصالح الشركات العابرة للحدود متطابقة مع مصالح دولها الأم، وهو ما يبرر توظيف هذه الأخيرة للوسائل الدبلوماسية لخدمة شركاتها.

حسمت التطورات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية في هذا الخلاف النظري، حيث أضحت الشركات العابرة للحدود فاعلا ذا حضور كثيف (انتقلت من 7000 شركة نهاية

¹³³ Nor-Eddine Benfreha, *les multinationales et la mondialisation : enjeux et perspectives pour l'Algérie*, (Algérie : éd Dahleb, 1999), p.p. 35-38.

الستينيات، إلى 44500 سنة 1997، ثم 77000 سنة 2005)¹³⁴، إضافة إلى زيادة تأثيرها لا سيما في مجال الاستثمارات الدولية. انعكس هذا الوضع على تنافس الدول في ما بينها لاجتذاب الاستثمارات المباشرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال المعرفية زيادة نسبة التوظيف وامتصاص البطالة، توسيع الأسواق وتحفيز مسارات التكامل الاقتصادي.. فأصبح اجتذاب الشركات عابرة الحدود يقع في صلب الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية للدول لا سيما النامية منها.

ترجمت رغبة الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى سعي الدول الأم إلى دعم هذه الشركات من خلال التشريعات الوطنية التي أصبحت تتنافس - لا سيما من خلال قوانين الاستثمار - في منح التسهيلات المالية (قروض استثمارية، إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، مساعدات مالية مباشرة..) أو تسهيلات تجارية (تسهيل الإجراءات الجمركية وخفض الحواجز الكمية وغير الكمية على الصادرات..) وفي جميع قطاعات الاستثمار.¹³⁵

وعليه، يتحدد دور الشركة العابرة للحدود في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال قياس حجمها وأهدافها والجنسيات المنضوية تحتها:

¹³⁴ Stéphane Paquin, *la nouvelle économie politique internationale : théorie et enjeux*, (Paris : Armand colin éd, 2008), p.148

¹³⁵ يشير تقرير CNUCED إلى أن سنة 2014 قد عرفت اتخاذ 47 دولة على الأقل مجموع 63 إجراء خاص بالاستثمار الأجنبي، يهدف 47 منها إلى تحرير الاستثمار، فيما فرضت 09 دول تضيقات عليه شمل القطاعات السيادية الحساسة، وخلص إلى أن الإجراءات الوطنية لترقية وتحرير الاستثمارات قد انتقلت من 73% سنة 2013 إلى 83% سنة 2014. أنظر:

Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, **rapport sur l'investissement dans le monde 2015**, p. 23

- درجة ارتباطها بدولتها الأم تحدد مدى سعي هذه الأخيرة إلى دعم نشاطاتها الدولية، كما أن استقلال هذه الشركات عن دولتها الأصلية وصيرورتها إلى العالمية يزيد من كونها فاعل مستقل في الدبلوماسية الاقتصادية يعمل من منطلق تعظيم الأرباح، وهو ما قد يكسبها صفة موازية ومنافسة للدولة.
- تحدد أهداف الشركة العابرة للحدود ومدى انسجامها مع الاستراتيجيات التنموية للدولة المضيفة مدى مصلحة الدولة في اجتذابها للاستثمار على أراضيها.

2.2 المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي:

يطلق في مواضع عديدة على المنظمات غير الحكومية مصطلح منظمات المجتمع العالمي المدني، وهذا نظرا لقيامها ببناء على إرادة هذا المجتمع كونها مرآة عاكسة لانشغالاته إضافة إلى اعتماد غالب نشاطاتها على تمويله.

نقصد بالمنظمة غير الحكومية كل تجمع لأشخاص طبيعية أو معنوية من جنسيات مختلفة يسعون إلى تحقيق أهداف غير ربحية، تحوز المنظمة طابعا دوليا بحسب هيكلتها، توسع نشاطاتها ووظائفها وتخضع لقانون الدولة الواقع مقرها الرئيسي على إقليمها.¹³⁶

تتفرع المنظمات غير الحكومية حسب المعيار الوظيفي إلى عدة أشكال منها المنظمات الطائفية التي تهدف إلى حماية أعضائها في إطار المنظمات الدولية المتخصصة كالمكتب الدولي للعمل المنظمة العالمية للتجارة أو المنظمة العالمية للأغذية والمنظمات التقنية وهي العاملة على مستوى دولي في مجال معين، كمنظمة "green peace" الهادفة إلى حماية البيئة، والمنظمات المعرفية المهمة بتطوير مجال علمي معين، كمعهد القانون الدولي.

¹³⁶ Antonio gazano, *op. cit*, p.96

يتشابه نشاط المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط فهي غالباً لا تشارك بصفة مباشرة في

مسار اتخاذ القرار بل عن طريق الضغط على الرأي العام، غير أنها تتميز من خلال وظائفها:

وظيفة استشارية: تتدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مرحلة التشريع على المستوى الوطني والدولي.

وظيفة المراقبة: مراقبة تطبيق القواعد والاتفاقيات المنعقدة بين الدول، حيث تشارك المنظمات غير الحكومية بفعالية على مستوى الأمم المتحدة من خلال مجلسها الاقتصادي والاجتماعي تحت إطار المادة 71 من ميثاق الهيئة.¹³⁷

كما تحضر الملتقيات والمؤتمرات الدولية في إطار تخصصها، فقد تتدخل لتعديل أجنده المؤتمر الذي تضعه الحكومات وتتضم اجتماعات على هامش المؤتمرات الكبرى وبعد انعقادها لمناقشة مخرجاتها.

فرضت منظمات المجتمع المدني الدولي حضورها على المستوى الدولي، ولعل من أبرز هذه التجارب قدرتها على فرض توجهاتها على ثالث اجتماع للمنظمة العالمية للتجارة الذي انعقد بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999، في ما عرف بمعركة سياتل، فأصبحت منظمات

¹³⁷ هيئة الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الأساسي لمحكمة العدل الدولية. نيويورك.

نص المادة 71: للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تُعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً، مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن.

المجتمع المدني حسب "Nicanor Perlas"¹³⁸ منذ هذا التاريخ القائمة الثالثة للقوى الدولية إضافة إلى حكومات الدول الأقوى واقتصاديات السوق.¹³⁹

كما يتركز عمل هذه المنظمات في مجالي البيئة وحماية المستهلك، حقوق الإنسان وما يتعلق به من تجريم عمالة الأطفال وضمن حقوق العمال بإخراج العمل من المنظور الليبرالي الذي يعتبره عاملاً من عوامل الإنتاج إلى أسنة ظروف العمل والاهتمام بالظروف الاجتماعية والصحية للعمال. وبرز دور منظمات المجتمع المدني في مساءل الهجرة واللجوء التي طغت على الأحداث الدولية بداية من التسعينيات وعرفت أوجها جراء أزمات الحراك العربي ولا سيما الأزمة السورية. نذكر على سبيل المثال لا الحصر جهود منظمة "أوكسفام" في سبيل الضغط على دول الاتحاد الأوروبي لتحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين، وقد ركزت على دور الدول الغنية ومن بينها الدول الأوروبية المنظمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، مُطالباً بإعادة توطين اللاجئين بنسبة 10% والإلتزام بتحمل مسؤولياتها في إطار التوزيع العادل للحصص، كما زودت تقريرها الصادر في 29 مارس 2016، بمعطيات من شأنها التحسيس بتقصير الحكومات اتجاه تعهداتها.

¹³⁸ هو مهندس زراعي فيليبيني وهو من المناهضين البارزين للعولمة الاقتصادية.

¹³⁹ Canet Raphaël, Audet René, La société civile à l'Organisation mondiale du commerce : vers une gouvernance plus équitable ? *Autre part*, (3/2005), (n° 35), p.p. 161-176

الفرع الثاني: من حيث مستويات العمل الدبلوماسي

يتفرع نشاط الدبلوماسية الاقتصادية -شأنها شأن باقي فروع الدبلوماسية- إلى مستويين:¹⁴⁰ مستوى داخلي متعلق بتحضير ودعم المفاوضات الدولية، ثم المصادقة على الاتفاقات الدولية المبرمة وتطبيقها، ومستوى خارجي والمتمثل في مهمة التمثيل والتفاوض الدولي، سواء كان في إطار اللقاءات والمؤتمرات والقمم الرسمية، أو التي تتم على هامشها أو بمناسبة التحضير لها.

يشمل المستوى الخارجي للدبلوماسية الاقتصادية، بدوره، عدة مستويات إما ثنائية، إقليمية أو متعددة الأطراف، نتطرق إليها في ما يلي، آخذين بعين الاعتبار المنطلقات التالية:¹⁴¹

- خيار الطرف المتفاوض لمستوى التفاوض مرتبط بتعظيم مصلحته وطبيعة موضوع التفاوض،

- خيار الطرف المتفاوض لمستوى التفاوض لا يستبعد إمكانية المناوبة بين المستويات أو الجمع بينها،¹⁴²

- رغم أن مفهوم التفاوض يفترض وجود طرفين متفاوضين على الأقل، إلا أن ذلك لا يعني استبعاد المستوى الفردي من اعتبارات دراسة الدبلوماسية الاقتصادية. يعيدنا هذا الطرح إلى مفهوم "Baldwin" للدبلوماسية الاقتصادية حينما وصفها بفن إدارة الشؤون الاقتصادية للدولة "economic statecraft"، حيث تعمد الدول إلى اتخاذ إجراءات وتبني سياسات

¹⁴⁰ Andrew, F.Cooper, Jorge, Heine, Ramesh, Thakur, *op.cit*, p.390

¹⁴¹ Stephen woolcock, multi-level economic diplomacy: the case of investment. In: the new economic diplomacy, *Op.cit*, p. 131

¹⁴² Stephen woolcock name 4 types of interactions: Synergetic interaction liberal forum shopping, mercantilist forum shopping, exporting domestic rule making. For explanation see: Stephen woolcock, multi-level economic diplomacy: the case of investment. In: the new economic diplomacy. *Op.cit*. p.133

اقتصادية من شأنها تحفيز باقي الفواعل الدولية من أجل الاستجابة لها من باب المعاملة بالمثل، غير أن مثل الممارسات غالبا ما تصدر عن القوى الكبرى التي تملك القدرة على التأثير في باقي الفواعل.¹⁴³

1. المستوى الثنائي للدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر الاتفاقيات الثنائية من أقدم أشكال الاتفاقيات التي عرفت العلاقات الدولية ومن بينها العلاقات الاقتصادية، كما تشكل الشطر الأكبر من عمل الدبلوماسية الاقتصادية وهذا لاعتبارات عدة:

- تتركز جهود الدبلوماسية الاقتصادية في المستوى الثنائي غالبا على قضايا ذات أهمية متقاربة بالنسبة للطرفين، حيث تنصب على تحرير التجارة والاستثمار، تنسيق السياسات الاقتصادية التجارية والمالية بين الفاعلين المتفاوضين،
- يوفر المستوى الثنائي مجالا أكبر من أجل شرح مواقف الطرفين المتفاوضين وفرصة أكبر من أجل الوصول إلى اتفاق يوافق بين مصالحهما.¹⁴⁴
- غالبا ما يتم هذا النوع من المفاوضات على مستوى كبار موظفي الدولة، كالرؤساء ورؤساء الوزراء ووزراء القطاع المعني، وهو ما يبسط من عملية التفاوض ويقلص من الوقت الذي تستغرقه مهمة مراجعة المسؤولين والإجراءات البيروقراطية الأخرى.

¹⁴³Stephen woolcock, Nicholas bayane, **economic diplomacy**. In: oxford handbook of modern diplomacy. *Op.cit*, p.391

¹⁴⁴Stephen woolcock, Nicholas bayane, «**what is economic diplomacy?** », In: the new economic diplomacy. *Op.cit*, p.09

لا يخلو هذا المستوى من المساوىء، حيث تمنح المفاوضات الثنائية أفضلية للطرف الأقوى في عملية التفاوض، وتحرم في نفس الوقت الدول الأقل قوة فرصة اللجوء إلى التكتل إلى جانب الأطراف التي تشاركها نفس التوجه والأهداف.

إضافة إلى أن ميزة الدبلوماسية الاقتصادية ثنائية المستوى قد تزول إذا ما تمت تحضيراً لمفاوضات أوسع، وهي الحالة الطاغية على العلاقات الاقتصادية الراهنة، حيث أن طبيعة المواضيع المطروحة وتعقيدها جعلت من الصعب حصرها بين دولتين في إطار ثنائي محض. كما قد تؤدي المفاوضات الثنائية إلى تصادم الطرفين المتفاوضين، في حالة ضغط الأطراف بغية الوصول إلى نتائج فيدخل بذلك الأطراف في منطق اللعبة الصفرية.¹⁴⁵

إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال العمل الدبلوماسي ثنائي الأطراف هي ممارسة قارة، غير أن كثرة الفواعل الاقتصادية الدولية وكثافة التفاعلات بينها، جعل هذا المستوى من العمل الدبلوماسي غالباً مقدمة لمراحل أخرى من التفاوض على المستويين الدولي أو الإقليمي أو يكون كمرحلة للنظر في سبل تطبيق مخرجات هذه الأخيرة.

2. المستوى متعدد الأطراف قبل الشروع في توضيح عمل الدبلوماسية الاقتصادية على هذا

المستوى، لا بد من التمييز بين المستوى التعددي "plurilateralism"، الذي يضم مجموعة من الدول التي تتقاسم نفس الرؤية تجاه قضية أو قضايا اقتصادية معينة "same minded – countries" ويناقش على هذا المستوى قضايا تنسيق السياسات الاقتصادية التي يستبعد حصولها على الدعم الكاف من جميع الدول في المستوى التعددي ويدخل في

¹⁴⁵ *ibid.*

هذا الإطار العمل الدبلوماسي على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أو في إطار مجموعات الثمانية أو العشرون وغيرها.

أما المستوى متعدد الأطراف "Multilateralism" فيشير إلى اجتماع أغلب الفواعل الدولية للنظر في القضايا ذات التأثير العالمي كتلك المتعلقة بالبيئة والتجارة الدولية داخل المنظمة العالمية للتجارة، وكذا المفاوضات داخل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم. يندرج المستوى الإقليمي في إطار المستوى التعددي رغم الفوارق الفاصلة بينهما والتي تتضح عبر تحليل كل منهما.

المستوى الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية

ترافقت التغيرات الناتجة عن تنامي مسار العولمة بالزيادة العددية للتكتلات الإقليمية وزيادة دورها في الدفاع عن المصالح الاقتصادية المنضوية تحتها، حيث بلغت الاتفاقيات التجارية الإقليمية، والتي تعتبر جزء من منظومة التبادل التجاري متعدد الأطراف، حسب موقع المنظمة العالمية للتجارة 635 اتفاقية في الفاتح جويلية 2016.¹⁴⁶

تنشأ التكتلات الإقليمية بصورتين: إما بإيعاز سياسي، وهي الصورة الغالبة، أو بفعل تنامي الاستثمارات والتجارة البينية بين الأقاليم¹⁴⁷ التي يحفزها رجال الأعمال والشركات الراغبة في الاستفادة من مزايا توسيع الأسواق ووفرة الحجوم.

¹⁴⁶ L'organisation mondiale du commerce, site officiel sur le lien https://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/region_f.htm. (consulté le 10/09/2016, à 13.30)

¹⁴⁷مارتن غريفيتس، تيري أوكلهان، مرجع سابق، ص.68

وتشكل كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي ضرورة لتفعيل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية: بدءاً بالمعاهدات التجارية المميزة، المناطق الحرة، الاتحاد الجمركي، الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية.¹⁴⁸ كما أن خروج ظاهرة التكتلات الإقليمية من أسسها التقليدية القائمة على التقارب الجغرافي وما ينجر عنه من تشابه لظروف الإنتاج وتقارب لمستويات التنمية إلى مفهوم الإقليمية الجديدة ذات العضوية المفتوحة قد زاد من أهمية المفاوضات ومن درجة تعقيدها في نفس الوقت.

جسد مشروع الاتحاد الأوروبي نموذجاً ناجحاً لظاهرة الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وتطبيقاً للوعاء النظري الذي مثلته نظريتي الوظيفية والوظيفية الجديدة سالفتي الذكر، مثلت هذه التجربة نجاحاً للدبلوماسية الاقتصادية، حيث منحت مراحل اندماج الاتحاد الأوروبي مجالاً خصباً لنشاط هذه الأخيرة في مستوياتها الثنائي والإقليمي، ومن آخر أمثلتها المفاوضات التي أدارتها الدول الأوروبية كل على حدا وبصفة جماعية مع اليونان التي عانت من تبعات الأزمة المالية لسنة 2008.

تتميز الاتفاقيات الناتجة عن هذا المستوى بدرجة أكبر من الإلزام وقدر أقل من التعقيد مقارنة بالمفاوضات متعددة الأطراف.

المستوى متعدد الأطراف

يشير مفهوم تعددية الأطراف إلى ثلاثة مبادئ ترتكز عليها العلاقات بين الفواعل الدولية هي: عدم التمييز، عدم التجزئة ونشر المعاملة بالمثل،¹⁴⁹ وهي الميزات التي تسعى الفواعل إلى اغتنامها

¹⁴⁸ نفس المرجع، ص. 143.

¹⁴⁹ نفس المرجع، ص. 137.

من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، وأبرز أمثلة ذلك استعادة الدول من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

من الناحية النظرية، تستند المفاوضات التعددية إلى نظرية المؤسساتية الجديدة لـ "Robert Exerold" في نظريته حول السلوك التعاوني:

"donnant–donnant : la théorie du comportement coopératif"

والتي أسس عليها "كيوهان" في مؤلفه "ما بعد الهيمنة" محاولة تفسير كيفية سير التعاون الدولي ومزاياه وشكلت في نفس الوقت دعامة لعمل "Gilpin" في مؤلفه "the political economy of world politics".

ينظر روبرت كيوهان إلى المؤسسات الدولية كأطر للتعاون الدولي، لا تفكر الدول ضمنه بمنطق الربح المطلق الذي كانت تتاله عن طرق القوة، بل تحصل من خلاله على أرباح نسبية عن طريق التفاوض، بمعنى أن التفاوض ينقص من توقعات الأرباح الفردية لكنه يزيد من ضمانات الاستعادة من حصة منصفة من الأرباح الجماعية الناتجة عن العملية التفاوضية.¹⁵⁰

لا يقتصر إقبال الدول على التفاوض متعدد الأطراف في الاستعادة من ميزات فحسب، بل أصبح التنسيق على هذا المستوى ضرورة ملحة لأسباب عدة لخصتها "كريستين لاغارد" المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي، أبرزها:¹⁵¹

¹⁵⁰ Jean–Jacques Roche, *théories des relations internationales*, (Paris : ed Montchrestien, ed 2004), p. 93.

¹⁵¹ Christine Lagarde, **Economic Diplomacy and the Need for a New Multilateralism**. Acceptance Speech for *Foreign Policy* Diplomat of the Year Award, Washington, D.C., October 29, 2014, visited on:

- الصعوبات الاقتصادية الدولية التي طرحتها ظروف الأزمة الاقتصادية والتي أثرت على النمو الاقتصادي العالمي كما قلصت من فرص التشغيل وضرورة التصدي لها.
- أثر الأزمات السياسية على اقتصاديات الدول المعنية كدول الشرق الأوسط وأوكرانيا وواجب المجتمع الدولي في توفير الدعم المالي لإعادة بعث اقتصادياتها.
- المسؤولية الدولية لمواجهة الأمراض المعدية التي تمس أكثر مناطق العالم هشاشة خاصة على مستوى القارة الإفريقية.
- مواجهة التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على نوعية حياة الجنس البشري.

رغم الميزات التي يوفرها التفاعل عبر هذا المستوى إلا أنه لا يخلو من المصاعب، لعل أبرزها درجة التعقيد العالية التي تنتج عن كثرة الفواعل وتؤدي بالنتيجة إلى تضارب التصورات والمصالح إضافة إلى صعوبة التوفيق بين القواعد المراد سنّها والإلتزامات الواجب اتخاذها على المستوى الدولي والنظم القانونية على المستوى المحلي، لذا فرغم ما يفترض أن توفره من وقت بالنسبة لمسار التفاوض الثنائي والإقليمي بدرجة أقل، إلا أن هذا المستوى قد لا يخرج عن كونه إطارا لمجموعة من المفاوضات الثنائية سواء بين الدول أو الدول والتكتلات الإقليمية.¹⁵² كما ثبت طول المفاوضات متعددة الأطراف في الكثير من التجارب لعل أبرزها ما شهدته جولة الأوروغواي التي جمعت 123 دولة وإستمرت من سنة 1986 إلى سنة 1994،¹⁵³ أو دورة الدوحة التي انطلقت

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp102914>, at (10/10/2016, 09.00h).

¹⁵² Pierre Grosser, *L'avenir de la diplomatie*, (France : **Les Carnets des Dialogues du Matin institut Didrot**, printemps 2015), p.22.

¹⁵³ Site de l'organisation mondiale du commerce, sur le lien https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact5_f.htm. (consulté le 08/10/2016, à 17.00 h.)

سنة 2001 وكان من المفترض انتهاءها سنة 2005، فيما لا تزال مستمرة إلى هذا التاريخ نظرا لشمولها 20 ميدانا مختلفا للمفاوضات،¹⁵⁴ ويضاف إلى عامل الوقت ما تتطلبه المفاوضات متعددة المستويات من تكثيف للجهود واحتواءها على هامش كبير للمخاطرة.¹⁵⁵

المطلب الثاني: تداعيات العولمة الاقتصادية على وظيفة الدبلوماسية الاقتصادية

لا بد أن نشير إلى أن هذا الجزء من الدراسة مخصص لتحليل مهام الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول أو بين دولة وفاعل من فواعل العلاقات الاقتصادية الدولية، وعليه نستنتج من التحليل النشاط الدبلوماسي للفواعل غير الدولاتية على غرار "دبلوماسية الأعمال" أو "الدبلوماسية المشتركة"¹⁵⁶

تتحدد مهام الدبلوماسية بموجب المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.¹⁵⁷ عدّدت هذه المادة أعمال البعثات الدبلوماسية التي تمثل الوظائف الأساسية للدبلوماسية الرسمية كالتالي:

¹⁵⁴ Site de l'organisation mondiale du commerce, sur le lien https://www.wto.org/french/tratop_f/dda_f/dda_f.htm#implementation, (Consulté le 08/10/2016, à 18.h)

¹⁵⁵ Stephen woolcock, Nicholas bayane, what is economic diplomacy? *Op.cit.* p. 09
¹⁵⁶ للتفصيل عد إلى Raymond saner, lichia yiu. *Op cit*

¹⁵⁷ Traité de vienne, sur le lien <http://www.aldiplo.net/diplomat.htm>, (consulté le 15/05/2016, à 09.00h).

- ✓ مهمة التمثيل الرسمي: بمعنى تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المُعتمد لديها.
- ✓ مهمة الدفاع عن المصالح الوطنية: حماية مصالح الدولة المعتمدة وكذلك مصالح رعاياها لدى الدولة المُعتمد لديها في الحدود المقررة في القانون الدولي.
- ✓ مهمة التفاوض: التفاوض مع حكومة الدولة المُعتمد لديها.
- ✓ مهمة الإعلام: التعرف بكل الوسائل المشروعة على الظروف وتطور الأحداث في الدولة المُعتمد لديها وانجاز تقارير عن ذلك لحكومة الدولة المعتمدة.
- ✓ تهيئة علاقات الصداقة وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدول المعتمدة والدولة المُعتمد لديها.

رغم أن اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 لا تزال سارية المفعول كما لا تزال الدبلوماسية الرسمية مرتبطة بنفس المهام المحددة في صلبها، إلا أن تنامي أهمية القضايا الاقتصادية بالنسبة للدول وسائر الفواعل ما دفع إلى إيلاء إهتمام خاص بالدبلوماسية الاقتصادية التي صارت مرتبطة بجملة من المهام من أبرزها: التمثيل، التفاوض والاتصال.

تتصدر مهمة التمثيل هرم أولويات عمل الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يسعى الطاقم الدبلوماسي إلى تحسين العلاقات السياسية بين دولته والدولة المستقبلة كأساس لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين عن طريق التأكيد على حسن نوايا دولته، مستخدما في ذلك أسس التمثيل الدبلوماسي من خطابة وكياسة.¹⁵⁸

وتدعم الدول شركاتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء عبر مساندة الشركات الوطنية بممارسة ضغط على الحكومة الأجنبية عن طريق الشبكة الدبلوماسية لدى الدولة المضييفة، أو عن

¹⁵⁸ *ibid*, p.124

طريق إثارة إحدى القضايا المتعلقة بالسياسة العامة في إحدى المنظمات الدولية مما يدخل الدولة في مفاوضات حول المسألة المثارة.. إلخ من الأساليب.

لا يزال تدخل الدول لصالح فواعلها الاقتصادية وحماية مصالحها ضروريا حتى في الدول الأكثر تقدما وتنافسية، وتُعزى ضرورة هذا التدخل إلى ثلاث أسباب رئيسية هي:¹⁵⁹

- طبيعة السلعة أو الخدمة المقدمة من الشركة وضخامة المشاريع المقدمة، حيث يضطر القطاع العام إلى دعم الخواص في مشاريع البنى التحتية أو ضمان الخدمة المقدمة في المجالات الحيوية كصفقات التسليح وما تعلق بالمجال العسكري، وفي كثير من هذه الحالات تكون الحكومة هي نفسها الزبون أو تلعب دورا هاما في الصفقة.¹⁶⁰
- يتدخل السفراء والموظفون السامون للدولة من أجل التأكيد على الأهمية التي توليها الدول للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولتين، فتتولى هذه الفئة المرموقة مهمة تقديم العروض، وضع الخطوط الكبرى للاتفاقيات وتقديم الضمانات السياسية اللازمة لتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار على أراضيها.
- تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص قد يكون ضروريا لا سيما في حالة الدول النامية لأسباب ثقافية أو بسبب هيمنة القطاع العام على مجال الاستثمار.

¹⁵⁹Nina yakob, peter A.G Van Bergeijk, *op.cit*, p. 09

¹⁶⁰Ministry of Foreign affairs, (economic diplomacy in practice: an evaluation of Dutch economic diplomacy in Latin America), TOB **study**, (n° 385), (October 2013/ PDF), p. 16.

كما يدخل في مهام الدبلوماسية الاقتصادية المساعدة على ولوج أسواق الدولة المعتمد لديها من خلال التأثير في السياسات وتعمل على تعريف رعاياها بالفرص المتاحة للاستثمار داخل أوطانهم وطمأنتهم بتوفير المعلومات اللازمة لمعرفة مناخ الاستثمار ومحفزاته.

في سبيل تنفيذ هذه المهام يعكف الدبلوماسي على خلق رأس مال اجتماعي ومعرفي. يقصد برأس المال الاجتماعي جملة العلاقات التي يطورها الدبلوماسي على الصعيدين الشخصي والمؤسسي والتي من شأنها تسهيل المهام المنوطة به، أما رأس المال المعرفي فهو المتعلق بمعلوماته الإستراتيجية وقدرته التحليلية التي تكسبه مرونة وفعالية في التعامل مع باقي الفواعل في شتى المستويات.¹⁶¹

التعديل على مستوى الوسائل: إضافة إلى وسائل الاتصال التقليدية المتمثلة في التصريحات والتقارير الرسمية الصادرة عن السفارة، كان للعولمة الاقتصادية تداعيات على وسائل الدبلوماسية الاقتصادية أبرزها: بروز دبلوماسية اقتصادية رقمية كوسيط جديد بين مختلف فواعل الدبلوماسية سواء الرسمية من خلال مواقع السفارات ووكالات ترقية الاستثمار والتصدير وغيرها، العاملة على إبراز فرص الاستثمار على أراضيها وتبيين أهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمعها مع الدولة الباحثة.

تعمل الدبلوماسية الاقتصادية كدعامة للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من الاستفادة من قواعد التجارة العادلة وزيادة فرصها في الاستثمار الخارجي أمام الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل بمنطق القوة.¹⁶²

¹⁶¹Raymond saner, lichia yiu, *Op cit*, p.25

¹⁶²*ibid*, p.129

التعديل على مستوى السفارات: من أولويات الدبلوماسية الاقتصادية تحسين فرص الاستثمار والتجارة لدى الدولة المضيفة، وهي المهمة التي أصبحت توكل إلى ملحقين دبلوماسيين متخصصين، تجاريين واقتصاديين، تتركز أعمالهم في سفارات الدول ذات الأسواق الحيوية كما يتخصصون للعمل حصريا في قضايا ذات أولوية كالزراعة والمواد الأولية.

تتضمن مهمة تحسين صورة الدول الباعثة بالإضافة إلى الترويج للمنتجات التجارية والصناعية وتهيئة الأسواق لاستقبالها، مهمة الترويج للسياحة لدى البلد الأم وإن كانت هذه المهمة توكل إلى الملحق الثقافي لدى السفارات عادة، إلا أن تنامي أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى مداخل العملات الأجنبية للدول جعله قطاعا أساسيا للاستثمارات الدولية، ويدخل في هذا الإطار مهمة استقطاب اليد العاملة المؤهلة بتوفير ضمانات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويتداخل في هذه المهمة عملي القنصلية والسفارة.

ذكر الأستاذ "راوول دلكور" ¹⁶³ مجموعة من التحديات الجديدة التي تواجه الدبلوماسية متعددة الأقطاب، والتي أعادت تحديد المهام التقليدية للدبلوماسية، ونلخص هذه التحديات في ما يلي:

- فقدان التدريجي والمتزايد للسيادة الوطنية وبروز ما يسمى بتشارك السيادة " la souveraineté partagée"، وهي الظاهرة التي تترجم من خلال تزايد التكتلات الإقليمية وتحت الإقليمية، فرض هذا الوضع على الدبلوماسي واجب الدفاع عن مصالح المشتركة للدول عوض الدفاع عن مصالح دولته منفردة وهذا ضمن أطر متعددة الأطراف غالبا.
- مهمة جمع وإيصال المعلومات: رغم أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة قد سهلت من مهمة جمع واستقصاء المعلومات التي كانت صعبة إلى حد كبير في سياق دولي

¹⁶³ هو دبلوماسي وعضو أكاديمية العلوم ما وراء البحار وعضو الأكاديمية الملكية البلجيكية.

مضى، ورغم ما توفره شبكة الانترنت من معلومات وصلت حد التخمة، تبقى المعلومات المستقاة من السفير أصيلة وذات قيمة تحليلية كبيرة؛¹⁶⁴ ولا تقتصر مهمة الدبلوماسي على جمع المعلومات بل تقع على عاتقه مهمة الإصغاء، السؤال، إلتقاط المعلومة بالطرق الرسمية وغير الرسمية ثم إرفاقها بالتحليل اللازم الذي يجعلها صالحة للاستخدام من طرف صانع القرار ودعمها باقتراحات وتوصيات.¹⁶⁵

واجب التخصص: فرضت تطورات العولمة الاقتصادية على الدبلوماسي القدرة على العمل على مواضيع مع المنافسين الدوليين، والجاهزية للتوجه إلى جمهور عالمي مستهلك مُطَّلَع ومتطلب ومدعوم بشبكة اجتماعية عريضة، وهو ما يستدعي حرفة وتخصصا لدى الدبلوماسي المعاصر.¹⁶⁶

¹⁶⁴ *Oxford handbook of modern diplomacy*, David M. Malone, «the modern diplomatic mission», *Op.cit*,p.135

¹⁶⁵ *Annuaire française des relations internationales*, Raoul Delcorde, «L'évolution du métier de la diplomatie», centre Thucydide, analyse et recherche en relation internationales, (vol 2), (2009), p. 07

¹⁶⁶ Chantal nina kouoh, *op.cit*, p.103

المطلب الثالث: خصوصية الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية

أدت موجة التحرر التي عرفها العالم سنوات الخمسينيات والستينيات إلى قيام دول جديدة صارت تبحث عن دور لها داخل النظام الدولي الذي صُمم غداة نهاية الحرب العالمية الثانية والذي لم يكن بالضرورة ملائماً لخصائص الدول النامية وتطلعاتها.

سعت هذه الدول ولا زالت تسعى إلى استغلال الأطر الدولية المتاحة للمطالبة بتعديل الظروف والقواعد الاقتصادية الدولية وهو ما جعل من واقع ارتباط تسيير هذه الأطر بتصور وإرادة الدول الغربية الأكثر تصنيعاً (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان)¹⁶⁷ مقارنة غير صالحة لشمول مطالب الدول النامية. وللدلالة على دور دبلوماسيتها الاقتصادية الذي غدى أكثر بروزاً وتأثيراً، نشير لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة السبعينيات من خلال مسارين:

- مبادرات دول الشمال نحو الجنوب: والتي حملت شعار المساعدة على التنمية من خلال الإعانات المالية والمساعدات التقنية عبر عدة أطر أهمها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لجنة المساعدة على التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" وغيرها من الأجهزة، وهذا إدراكاً من الدول المتقدمة بمسؤوليتها التاريخية عن الوضع الاقتصادي لهذه الدول¹⁶⁸ إضافة إلى رغبتها في توسيع أسواقها وتخفيف عبئ الإعانات أمّا في المجال التجاري فقد ظهرت صيغة " التجارة عوض المساعدة " **Aid for Trade**، والتي كانت بطلب من الدول النامية وبتنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كما لا تزال هذه الصيغة سارية المفعول تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة.

¹⁶⁷Nicholas bayne & Stephen Woolcock, *op.cit.* p. 360

¹⁶⁸Voir : Guy, Carron de la carrière. *Op.cit.*p.54.

- من الجنوب نحو الشمال: تعددت مطالب الدول النامية في إيجاد حيز لها داخل النظام الاقتصادي الدولي وتجسدت هذه المساعي في عدة أطر من أبرزها على المستوى المؤسسي تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 1964 "UNCTAD" وهو جهاز تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة عمل على توحيد صوت الدول النامية داخل مفاوضات الجات ومساعدتها في تعزيز موقفها التفاوضي من خلال توفير المعلومات والخبرة التقنية، كما ساهم الجهاز في طرح مشكل دين الدول النامية وربط قضايا التجارة الدولية بمطالب التنمية.¹⁶⁹

أما المبادرات فتجسدت في فكرة الحوار شمال- جنوب والرغبة في إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يحفظ للدول النامية حظها في التمثيل الدولي، غير أنها كانت مبادرات ظرفية لم تكلل بالنجاح.¹⁷⁰

رغم ما نتج عن تنامي مسار العولمة من تدويل للقضايا الاقتصادية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الفواعل الدولية، إلا أن تصورات الدول النامية لكيفية اغتنام فرص العولمة وحل المشاكل الناتجة عنها لا تزال مختلفة عن التصورات الغربية وهذا نظرا لاختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول،¹⁷¹ غير أن المرحلة الراهنة قد شهدت تزايدا في تأثير الدول النامية وتغييرا في أسلوبها، الأمر الذي نلمسه في النقاط التالية:

- التحالف والتكتل لاكتساب القدرة على التأثير: تعمد الدول النامية ولاسيما محدودة الدخل والفقيرة إلى التحالف والدخول في مجموعات تشاركها وجهة نظرها « like-minded

¹⁶⁹ للتفصيل أنظر: حازم، البيلاوي، مرجع سابق، ص. 63

¹⁷⁰ Guy carron de la carrière, *Op.cit*, p. 60

¹⁷¹ Nicholas bayne & Stephen Woolcock, *op.cit*, p.188

«countries»¹⁷² وتعرف المنظمة العالمية للتجارة عددا معتبرا من التجمعات بين الدول النامية التي توحد صوتها من خلال منسق أو مجموعة تفاوض مشتركة.¹⁷³ فرغم أن التحالفات موجودة أيضا في صفوف الدول المتقدمة إلا أنها في حالة الدول النامية تصبح ضرورة.¹⁷⁴

- قضايا الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بمطالب التنمية: فبالإضافة إلى الأشواط المقطوعة سابقا في هذا المجال، تكثرت جهود الدول النامية في لفت نظر العالم إلى حتمية التنمية من خلال دورة الدوحة التي يستمر منذ سنة 2001، حيث تُدعى هذه الدورة "بأجندة الدوحة للتنمية" وتهدف إلى الإصلاح الجذري للنظام التجاري العالمي إلى جانب تحسين الفرص التجارية للدول النامية،¹⁷⁵ هذا إضافة إلى مساعي هذه الدول منفردة وفي شكل كتلتات إقليمية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بحثا عن التنمية الاقتصادية.
- تزايد أثر الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية إثر صعود قوى "البريكس":¹⁷⁶ سمحت ظروف الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أظهرت اختلال اقتصاديات أقوى الدول الغربية متزامنا وبروز الصحة المالية لدول كالصين وروسيا،¹⁷⁷ وعليه، فقد عبّدت هذه

¹⁷²Teddy Soobramanien, **economic diplomacy for small and low income countries**. In: Nicholas bayne & Stephen Woolcock, **op.cit**, p.190.

¹⁷³Organisation mondiale du commerce. **Groupes dans les négociations**, sur le lien: https://www.wto.org/french/tratop_f/dda_f/negotiating_groups_f.htm, (Mis en ligne: 29/07/2016), (consulté le 21/09/2016, à 09.00).

¹⁷⁴Nicholas bayne & Stephen Woolcock, **op.cit**, p.190

¹⁷⁵ Organisation mondiale du commerce, **le cycle de Doha**, sur le lien:https://www.wto.org/french/tratop_f/dda_f/dda_f.htm. (Consulté le 21/09/2016, à 11.00).

¹⁷⁶البرازيل، روسيا، الصين، الهند، جنوب إفريقيا.

¹⁷⁷ Nicholas bayne & Stephen Woolcock, **op.cit**, p. 361

الأزمة الطريق أمام دول "البريكس" لولوج إحدى أشكال الحوكمة المالية العالمية الأكثر تأثيرا متمثلة في "مجموعة العشرين" الأمر الذي وفر قدرا أكبر من التمثيل لتوجهات الدول النامية وانشغالاتها.

- تشهد المفاوضات الدولية حول المسائل البيئية ضغطا متزايدا من طرف الدول النامية والذي تمارسه على الدول الغربية لتحمل شطرها من المسؤولية واتخاذ إجراءات أكثر حزما للحد من التغيرات المناخية والتلوث.¹⁷⁸

نظرا لاختلاف أدوار وخصائص الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية، نلاحظ تميز التعريفات المقدمة لهذه الأخيرة، حيث يقترح الإقتصادي المغربي "ظفير أمين" تعريفا للدبلوماسية الاقتصادية على أنها

"استخدام الجهاز الدبلوماسي لخدمة التنافسية الدولية والوطنية للدولة لخدمة النمو الاقتصادي والتنمية ولزيادة القوة الاقتصادية".¹⁷⁹

يقدم موقع سفارة ساحل العاج بكندا تعريفا للدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية " هي التي ترجع للتمثيلات الدبلوماسية والقنصلية مهمة مساندة الجهود الرامية إلى بعث الاقتصاد. وتلك الجهود التي تبذلها الحكومة والأجهزة العمومية لترقية الاقتصاد من خلال عملها (كهمة وصل) بين الفواعل الاقتصادية الوطنية الخاصة والفواعل المقيمة في الدولة المستقبلية، من أجل إيجاد أسواق جديدة للسلع الصناعية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة".¹⁸⁰

¹⁷⁸ *ibid.*

¹⁷⁹ Dafir amine, *op.cit*, p. 88

¹⁸⁰ Site de l'ambassade de Canada sur le lien <http://ambaci-ottawa.org/?p=5>, (Mis en ligne le : 24/02/2011), (Consulté le 19/08/2016, à 22.00).

ونقترح من جهتنا التعريف التالي: "الدبلوماسية الاقتصادية هي مجمل الجهود والأعمال المتعلقة بمسار صنع القرار والمفاوضات في القضايا الاقتصادية الدولية ولاسيما التجارية والهادفة إلى تحسين فرص التنمية الاقتصادية وتنويع الإقتصاد".

يتميز نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في الدول النامية بسمات تميزه عن ما تعرفه الدول المتقدمة، حيث تنعكس الصعوبات على مستوى التنسيق في صناعة القرار محليا نتيجة الحواجز البيروقراطية -التي تعرفها غالبا- على مستوى التفاوض والتمثيل الدوليين.¹⁸¹

يؤثر ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المفترض تدخلها في صناعة القرار على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية على إستراتيجية المفاوضات التي غالبا ما تكون مفصولة عن البيئة الداخلية وذات تصور غير واضح حول ما يمكن لدولته ربحه من التعاون الدولي. كما قد يؤثر مدركات المتفاوض على تصوره لجدوى التفاوض ما يُحوّل المسار التفاوضي إلى لعبة صفرية لا يمكن لأحد أطرافها تحقيق ربح إلا على حساب الطرف الآخر، ويتجلى هذا من خلال مطالب إعادة النظر في المعايير الدولية "Value changing".

وقد ينتج عن التصور المسبق للدول النامية حول ضعف موقفها التفاوضي أثر ايجابي فيدفع إلى انتهاج استراتيجيات دفاعية، تساهم في تمرسها في بناء تحالفات للوصول إلى شروط تفاوضية ومخرجات أكثر إنصافا في نظرها. ويتمتع مفاوضو الدول النامية بامتيازات لا يحوزها بالضرورة نظرائهم في الدول المتقدمة، حيث يتوفر لديهم حيز أكبر لإبراز مهاراتهم الخاصة، إبداء ليونة أكبر وهذا ناتج عن بساطة صناعة القرار وقلة المراهنين على مخرجه مقارنة بمفاوضي الدول الصناعية، لكن نتائج هذه الليونة مشروط بالالتزام بالأهداف التفاوضية للعملية ككل.

¹⁸¹Nicholas bayne, **economic diplomacy in practice**, in Stephen woolcock & Nicholas Bayane, *Op.cit*, p. 54

الفصل الثاني
مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية
في بعدها الاقتصادي

نتتبع من خلال هذا الفصل مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقتصادي وهذا عبر مقارنة تركيبية: نتطرق في أولها لمحددات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، فالعمل الدبلوماسي يرتكز ويتحدد بموجب جملة من المحددات والمتغيرات الداخلية والخارجية، التي تضاف إلى معطيات البيئة الدولية المرافقة لتطور البعد الإقتصادي للدبلوماسية الاقتصادية، سألغة التحليل.

ثم ننتقل إلى تتبع مسار الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقتصادي من مرحلة التشييد إلى مرحلة الإصلاح وصولاً للمرحلة الحالية أين تتوجه الجزائر نحو إرساء دبلوماسية إقتصادية. الهدف من هذا التتبع هو تحليل معطيات كل مرحلة، خصائصها وفرصها وإستنتاج الخصائص الثابتة للدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية وهذا للوصول أخيراً إلى الرهانات والتحديات التي تواجهها بتفرعاتها ذات الطابع الإقتصادي، الأمني والتشريعي.

المبحث الأول: محددات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

يندرج في إطار المحددات الداخلية للسياسة الخارجية: المحددات الجغرافية، التاريخية، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لذا سنركز في تحليلنا على محددين نرى أنهما يلعبان دورا رئيسيا في مجال الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ألا وهما المحددين التاريخي-السياسي الذي نستشفه من موثيق الثورة والداستير والمحدد الجيو-اقتصادي.

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية من خلال موثيق الثورة والداستير

نبحث من خلال المحدد التاريخي- السياسي في مدى تأثير المرجعية التاريخية والدستورية على مبادئ وخيارات السياسة الخارجية الجزائرية ومن خلالها على نشاط الدبلوماسية في بعدها الاقتصادي، إذ ساهم هذين المكونين في مرحلة الاستقلال في إرساء مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية عبر الداستير المتعاقبة وحدّدا بذلك أولويات، مجالات وحدود النشاط الدبلوماسي الوطني في المجال الاقتصادي.

الفرع الأول: خيارات الجزائر وتصورها للبعد الاقتصادي لسياستها الخارجية من خلال موثيق

الثورة

تعتبر السياسة الخارجية لأية دولة أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول والمنظمات؛ وهذا من منظور مصالحها الوطنية وأهدافها القومية والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الإقليمي والدولي، ولكل دولة منطلقات ومبادئ تحكم توجهات سياستها الخارجية تحدها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية.¹⁸² من هذا المنطلق، تكتسب الوثائق التاريخية والمصطلح عليها رسمياً بالنصوص المؤسسة للدولة (بيان أول نوفمبر، أرضية الصومام، مؤتمر طرابلس)،¹⁸³ أهمية خاصة في وضع مبادئ السياسة الخارجية وتكوين الإطار العام لعمل الدبلوماسية الجزائرية، خاصة وأنّ الجزائر لا تزال متمسكة بها في نشاطها إلى يومنا هذا.

1. **بيان أول نوفمبر:**¹⁸⁴ هو أول وثيقة صادرة عن جبهة التحرير الوطني في غرة نوفمبر 1954، تم من خلالها التوجه إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية داخل

¹⁸² مصطفى بوتورة، سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان، *جريدة الشعب*، 2015/03/21، على الرابط: <http://www.ech-chaab.com/ar/مقالات/مساهمات-item/25243/سياسة-الجزائر-الخارجية-المبادئ-والممارسات-حق-الشعوب-في-تقرير-المصير-وعدم-التدخل-في-الشؤون-الداخلية-خياران-أساسيان.html>.

¹⁸³ رئاسة الجمهورية، الموقع الرسمي على الرابط <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm>، (أطلع عليه 2016/12/26، الساعة 20.15).

¹⁸⁴ Le secrétariat général du front de libération national, «**Appel du premier novembre 1954**», dans *les textes fondamentaux de la révolution*, (Alger, édition l'ANEP, 2008), p.p. 7-10.

وخارج الجزائر، وهو ما يجعل هذه الوثيقة ذات أهمية خاصة في تحديد المهام الأساسية لدبلوماسية الثورة التي امتدت ملامحها إلى السياسة الخارجية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال.

جاء نص البيان محددًا لثلاثة مبادئ رئيسية للعمل الثوري هي: تدويل القضية الجزائرية كقضية تحررية عادلة، الأمر الذي يكسب دبلوماسية الثورة بعدها الدولي؛ تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي وبالاستناد إلى الدعم الدبلوماسي لـ "الإخوة" العرب والمسلمين والاستفادة من أحداث تونس والمغرب لاستكمال تحرير شمال إفريقيا ووحدة هذا المجال الجغرافي وانخراطه في داخل إطارها العربي والإسلامي، ومنه أكد البيان على تصور الجزائر إلى انتماءها وعلى الطابع الاجتماعي والإسلامي للدولة الجزائرية حين استرجاعها،¹⁸⁵ كما أكد على تعاطف الجزائر الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند القضية التحريرية الجزائرية وهو المبدأ الذي سيمثل التزامًا أخلاقيًا للدولة الجزائرية المستقلة وجوهرًا لسياستها الخارجية ومنشأً لدور القائد وللبعد الدولي الذي تتصوره لنفسها بعد الاستقلال، وكذا للأولويات الجغرافية لتعاونها الدولي.

2. أرضية الصومام:¹⁸⁶ جاء مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956 كوثيقة عمل لجيش التحرير الوطني بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ شملت الوثيقة ثلاث محاور: أولها الوضعية السياسية آنذاك، الأهداف العامة للثورة وأخيرًا وسائل العمل والدعاية، كما أكدت الأرضية على مبدأ العمل على تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة المغرب العربي.

¹⁸⁵ استخدم البيان لفظ استرجاع والذي يقابله باللغة الفرنسية *restauration* ولم يوظف مصطلح قيام الدولة وهذا في حد ذاته دليل على حنكة دبلوماسية الثورة التي اعتبرت الجزائر دولة قائمة بحد ذاتها وأن الاستعمار ليس إلا مرحلة آيلة إلى زوال.

¹⁸⁶ Le secrétariat général du front de libération national, «plate-forme de la Soummam», dans *Les textes fondamentaux de la révolution . Op cit*, p.p. 13-70.

تضمن بند الجزائر في أعين العالم "L'Algérie devant le monde" وإجابة على كيفية إدارة النشاط الدبلوماسي للثورة على المستوى الدولي، ضرورة الاعتماد على الدول الصديقة كشركاء والعمل على إستتارة الدول العضوة في مؤتمر "باندونغ" إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة من أجل ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية مباشرة على فرنسا، والبحث عن تعاطف كافة شعوب العالم: أوروبا، أمريكا اللاتينية.. وبالتالي تم إدراج منظمة عدم الانحياز كقاعدة لعمل السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى التركيز على البعد الشمال الإفريقي والوحدة الطبيعية للدول المغاربية الثلاثة كان هذا بمثابة التأكيد على الوجهات التي ستصبح مرتكزا وأولوية للنشاط الدبلوماسي للجزائر المستقلة، وقاعدة لأولى انتصاراتها الدبلوماسية.

ومن إسهامات البيان تحديد أهداف ثورة التحرير الرامية إلى وقف إطلاق النار والجروح للتفاوض من أجل السلام، وهي المهمة التي أوكلت لجيش التحرير الوطني بصفته الناطق والمفاوض الوحيد باسم الشعب الجزائري، كما حدد البيان حصرا نقاط التفاوض وموقف الجزائر منه لاسيما حول الإقليم الجزائري موحدا متضمنا الصحراء، مصير الأقلية الفرنسية وممتلكاتها ونقل المعارف الإدارية وكذا تحديد أشكال المساعدة والتعاون الفرنسي في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي وغيرها، وهي النقاط التي دافع عنها الطرف الجزائري المتفاوض في "إيفيان".

3. مؤتمر طرابلس:¹⁸⁷ المنعقد في جوان 1962، والمتمخض عنه برنامج "ميثاق طرابلس"

الذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية المُقبلة على الاستقلال، بجميع أبعاده السياسية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية فضلا عن تقييم أوضاع البلاد بناء على محتويات اتفاقيات

¹⁸⁷ Conseil national de la révolution algérienne, «**Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire, Tripoli, juin 1962**». Dans : Les textes fondamentaux de la révolution, *Op. cit.*, p.p. 71 -128.

"إيفيان"¹⁸⁸ باعتبارها أول أشكال التفاوض الرسمي بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا قبل الاستقلال، إضافة إلى كون بنودها أول مواضيع التفاوض البيني في المرحلة اللاحقة له.

ركز الميثاق في جانبه الاقتصادي على ضرورة إحداث قطيعة مع النظام شبه الإقطاعي الذي كرسه المستعمر وذلك بإلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وإرساء نظام اقتصادي جديد قائم على مناهضة اللبرالية، فتم بذلك تبني النظام الاشتراكي.¹⁸⁹ كما ربط الميثاق بين الوضع الاجتماعي والثقافي والوضعية الاقتصادية مثيرا بذلك علاقة التلازم بين التنمية والاستجابة للحاجات الاجتماعية، ومؤسسا بذلك للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية الذي سيطبع نشاطها الخارجي في مختلف مراحلها.

ولم يقتصر الميثاق على المجال الداخلي للتنمية الاقتصادية فحسب، بل ربط بناء الاقتصاد الوطني بالنشاط الخارجي الذي يستند إلى أسس الشعبوية ومعاداة الامبريالية، كما تُخصّص جزء هام منه لمناقشة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي جاءت منسجمة مع الخيارات الاقتصادية الاشتراكية واعتبر السياسة الخارجية وسيلة من وسائل انجاز الثورة وعامل لتدعيم الاستقلال.

¹⁸⁸ Les accords d'Evian 18 mars 1962, texte intégral publié sur *El Moudjahid*, n° du 19 mars 1962, chapitre 2 : De l'indépendance et de la coopération, point B : de la coopération entre la France et l'Algérie. Texte consulté sur le site : http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/algérie-accords_d'Evian.htm

¹⁸⁹ فصل هذا القرار في متن البيان في عدد من المحاور: الثورة الزراعية، تطوير المنشآت، تأميم البنوك والتجارة الخارجية، تأميم الثروات المعدنية والطاقة، تطوير الصناعة وتنميتها إضافة إلى فتح مجال للمبادرة الخاصة في باقي المجالات الاقتصادية.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الخارجية من خلال دساتيرها

نستعرض من خلال هذه النقطة ما نصت عليه الدساتير الجزائرية المتعاقبة فيما يتعلق بخياراتها الاقتصادية وما تتصوره لها من دور على المستوى الدولي وكذا آليات تنفيذ هذا الدور لنخلص أخيرا إلى مدى ثبات المقاربة الجزائرية في تصور دورها في خضم العلاقات الاقتصادية الدولية ومدى التكيف لمواكبة مستجدات هذه الأخيرة.

لم يخص دستور 1963¹⁹⁰ السياسة الخارجية بباب خاص بها لكنه عناها ببعض المواد، إذ نص في ديباجته على توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال والتعاون الدولي ومناهضة الاستعمار، والمؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال.

ثم تحت بند المبادئ والأهداف الأساسية أكدت المادة 2 على كون الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي وإفريقيا، كما ورد في المادة 11 موافقة الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والانضمام إلى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري و ذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي، فكان هذا إعلاننا لانضمام الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي ستلعب من خلالها دورا بارزا في سنوات السبعينيات قناعة منها بمبدأ

¹⁹⁰ موقع رئاسة الجمهورية على الرابط <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm>، أطلع عليه (2016/12/13)، الساعة

المساواة بين الدول العضوة (بمفهومه القانوني)، والدفاع عن مقاربتة بإيجابية باعتماد مبدأ الإنصاف والتخفيف من عدم التوازن الذي تعرفه المنظمات الدولية بأشكالها.¹⁹¹

أما دستور 1976،¹⁹² فخص مبادئ السياسة الخارجية بالفصل السابع كاملا. من بين المواد المتعلقة أساسا بتصور الجزائر للعلاقات الاقتصادية الدولية تقع المادة 92 التي تنص على كفاح الجزائر وتضامنها مع كل الشعوب في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، كما تنص المادة 93 على أولوية التعاون الدولي وضمان المصالح المتبادلة، وتلتزم الجزائر من خلال المادتين 87 و 88¹⁹³ على التوالي بأولوية الوحدة بين الشعوب العربية والإفريقية بكافة صورها، هذا ما يؤكد على تحديد دوائر النشاط الأساسية للدبلوماسية الجزائرية السالفة الذكر في موثيق الثورة.

يمثل دستور 1989¹⁹⁴ نقطة تغيير الفلسفة السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر والمتمثلة في الاشتراكية كقرار لا رجعة فيه. زواج الدستور بين الإصلاحات السياسية والإصلاحات

¹⁹¹ بوبترة علي، علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي (مجموعة الأمم المتحدة). أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، الجزائر، 2006/2007. ص. 17

¹⁹² موقع رئاسة الجمهورية على الرابط <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm>، أطلع عليه (2016/12/12)، الساعة 21.00.

¹⁹³ المادة 87: "تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب. تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج، كقيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية. وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية".

المادة 88: "تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلباً تاريخياً ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية".

¹⁹⁴ موقع رئاسة الجمهورية على الرابط <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm> (2016/12/13)، الساعة 9.30

الاقتصادية باعتبار الأولى لازمة للثانية،¹⁹⁵ فكرس التعددية الحزبية عبر نص المادة 40 إضافة إلى ضمان حق الملكية الخاصة في الفقرة الأولى من المادة 49؛ غير أن هذه الردة عن الخيار الاشتراكي لم تُحدث تغييرات محسوسة على مستوى ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، كما جاءت باقي الدساتير في نفس المنطق والسياق، وهذا على النحو التالي:

- تمسك الجزائر بالأولويات الجغرافية لنشاطها الخارجي في ديباجة دستور 1989 بكونها أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتر بإشعاع ثورتها،

- التأكيد في المادة 26 منه على تضامن الجزائر مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وهو ما نصت عليه المادة 27 من دستور 2008، والمادة 30 من دستور 2016، على التوالي.¹⁹⁶

أما عن مبدأ دعم التعاون الدولي والتأكيد على مبدأ المساواة والمصلحة المتبادلة، فتضمنته المواد: 27، 28 و31 من دستوري 1989، 2008 وتعديل 2016، على التوالي:

تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتنبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".

¹⁹⁵ مصطفى بلعور، «الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990»، دفا تر القانون والسياسة، (ع:01)، (2009).

¹⁹⁶ الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بالقانون رقم 03/02 المؤرخ في 10/04/2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل - 2002، القانون رقم 19/08 المؤرخ في 15/11/2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16/11/2008.

من خلال الوقوف على هذه المبادئ نلاحظ استمراريتها برغم تغيّر المعطى الدولي، وفيما عدا الرّدة عن الخيار الاشتراكي والاهتمام بالبعد المتوسطي، تبدو مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المؤطرة لمقاربتها الاقتصادية الدولية (على الأقل من الجانب النظري) ثابتة إلى درجة بعيدة؛ كما نتساءل عن مدى تماشي هذا الثبات وخدمة الصالح الوطني وحتى السياسة الاقتصادية الوطنية في الظروف الدولية الراهنة من خلال النظر إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الاقتصادي نظرة نقدية على ضوء ما يلي:

التمسك بمبدأ السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: رغم كون مبدأ مساواة السيادة مبدأ قارًا في قواعد القانون الدولي والمعاملات الدبلوماسية، إلا أن واقع العلاقات الدولية ومبادئ النظام الدولي تتنافى ومثل هذا المبدأ لاسيما في إطار المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي ومجلس الأمن أين يركز أداء الدول على قواعد وضعية تعكس قدرة كل دولة على تحمل الأعباء والميزانية والمسؤوليات بصفة عامة.

مبدأ السيادة والمساواة وما ينجز عنه من رفض للتدخل في الشؤون الداخلية الذي تتمسك به الجزائر في معاملاتها الدولية لا سيما التعاقدية منها، سواء في إطار الاتفاقيات والمعاهدات متعددة الأطراف أو الثنائية على وجه التحديد كان محل اختبار ألبان عن ضرورة مراجعته، ونذكر على سبيل المثال اتفاق الإصلاح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1994، والذي سنعود إلى شرح موقف الجزائر منه تفصيلا.¹⁹⁷

رسوخ مبدأ التعاون الدولي: تؤكد الجزائر من خلال دساتيرها على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا. ورغم أن الجزائر ترفض سياسة التكتل والأحلاف بمفهومها

¹⁹⁷مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص.19.

العسكري إلا أن تفضيلاتها التعاملية في المجال الاقتصادي نابعة من يقينها بضعف مركز الدول النامية الدولي. رغم التأكيد على دوائر التعاون الجغرافي للجزائر والذي ينبع عن كونها ملتقى لدوائر ثلاثة هي المغرب العربي، الوطن العربي والمتوسط ونقطة لقاء لقارات ثلاثة: إفريقيا أوروبا وآسيا،¹⁹⁸ تبدو أولويات الجزائر في المجال الاقتصادي مختلفة بالنظر إلى حالة التجارب التكاملية في هذه الأطر، فرغم التركيز على كل من المغرب العربي والبعد الإفريقي للسياسية الخارجية الجزائرية تكاد التجربة المغربية تكون حبرا على ورق، لأسباب يتم التفصيل فيها لاحقا، أما عن التعاون الجزائري الإفريقي فيغلب عليه البعد السياسي والأمني باعتبار الدور الفاعل للجزائر في مختلف تجارب الوساطة والتنسيق الأمني.

معادة اللبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي وهو الأمر الذي تُرجم في مساندة الحركات التحررية والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها والأمم في السيطرة على مقدراتها وثرواتها الوطنية الذي اعتبر كاستكمال للاستقلال والسيادة، هذا ما أفضى في مرحلة السبعينيات إلى السعي لإنشاء نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة والسعي إلى لعب دور ممثل العالم الثالث والدول حديثة الاستقلال وهو ما خول الجزائر لعب دور يفوق قدراتها الحقيقية وذلك بتوظيف إمكانيات الدول النامية الأخرى. هذا الخيار المعادي للبرالية وإن كان يندرج بمفهوم النقيض في الفكر الاشتراكي الذي كان سائدا في فترة الثنائية القطبية، إلا أن الجزائر قد طبقت من الناحية العملية نموذجا خاصا للاشتراكية يفصل المصالح الوطنية الاقتصادية عن المفاهيم الإيديولوجية المترتبة، لكن ما محل هذه المعادة من العلاقات الاقتصادية المعولمة؟

¹⁹⁸ Abdelaziz Bouteflika, l'Algérie, 1962-1972 : dix ans d'indépendance pour la paix et la coopération internationale, *le monde diplomatique*, janvier 1972, p.p. 19, 20, disponible sur le lien : <https://www.monde-diplomatique.fr/1972/01/BOUTEFLIKA/30726>

المطلب الثاني: المرتكزات الاقتصادية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

لا تنطلق الدبلوماسية الاقتصادية من فراغ، بل ترتكز على الاقتصاد الوطني الذي يقوم بدوره على القدرات الاقتصادية ومجموعة من القطاعات الداعمة لجهود النشاط الدبلوماسي. نبين من خلال هذه النقطة المؤهلات الجيو-اقتصادية للجزائر والتي من شأنها أن تشكل رافعة لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية كما تحدد إلى حد ما مجالاتها الموضوعاتية والجغرافية، ثم نتطرق في النقطة التالية إلى النشاطات التي لا يستقيم العمل الدبلوماسي في شقه الاقتصادي إلا من خلال وجودها وتدعيمها كمرافق للاستثمار وشرط لاستغلال المؤهلات المتوفرة.

الفرع الأول: المقومات الجيو-اقتصادية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تتمتع الجزائر بحظوة من الموقع والمساحة والتجانس البشري والثروات الظاهرة والباطنية مما يكسبها قدرات اقتصادية هائلة. نتطرق من خلال ما يلي إلى ما يمثل مكامن قوتها:

1. أهمية الموقع والمساحة والقرب الجغرافي من الأسواق

الجزائر عاشر أكبر دولة من حيث المساحة على المستوى العالمي، بتربعها على **2,381,741** كيلومتر مربع. يبلغ طول حدودها **6,734** كيلومتر: **989** كيلومتر مع ليبيا **1359** كيلومتر مع مالي، **460** كيلومتر مع موريتانيا، **1900** كيلومتر مع المغرب، **951** كيلومتر مع مالي، **1034** كيلومتر مع تونس و**41** كيلومتر مع الصحراء الغربية، هذا يعطي المعنى الحقيقي لإعتبار الشركاء الأوروبيين، الصين وتركيا -كأبرز المهتمين بالسوق المحلي والإفريقي- الجزائر بوابة لإفريقيا. كما لا يفصل الجزائر عن الشواطئ الشمالية للمتوسط إلا شريط

يتراوح بين 200 إلى 350 كيلومترا عرضا، يعكس هذا قرب الاقتصاد الجزائري من أسواق مهمة لدول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى دول الشرق الأوسط.¹⁹⁹

2. اتساع السوق المحلي

يضاف إلى ترامي المساحة إتساع السوق المحلي الجزائري، إذ قُدِّر عدد السكان شهر جوان 2016 نحو 40,263,711 نسمة ومن المحتمل بلوغه 45.9 مليون نسمة بحلول سنة 2025 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي،²⁰⁰ مع بلوغ معدل نمو السكان 1.77 % سنة 2016، لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 64 عالميا من حيث أهمية عدد السكان. كما يمكن أن يتسع السوق الجزائري من خلال تفعيل الاتحاد المغربي، فبالإنتتاح على أسواق دول الجوار يتسع السوق المغربي إلى قرابة مائة مليون مستهلك، هذا يزيد ولا ريب من جاذبية المنطقة للاستثمار الأجنبي، إذ يعتبر حجم السوق عاملا فارقا في جذب الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن الشركات الكبرى تبحث عن تصريف منتجاتها في الأسواق المحلية للإنتاج قبل التصدير.²⁰¹

غير أن عدد السكان وحده لا يعتبر كافيا للتعبير عن حجم الطلب المحلي، إذ يتدخل عامل القدرة الشرائية في الجزائر وفي المغرب العربي بصفة عامة ليؤثر على الدراسات التسويقية للشركات الكبرى، ورغم ما عرفه هذا المؤشر من تحسّن منذ تسعينيات القرن الماضي،²⁰² فمن

¹⁹⁹ Larousse encyclopédie, Algérie, sur le lien <http://www.larousse.fr/encyclopedia/pays/Algérie/104806> (26/05/2016, 19.00)

²⁰⁰ Site officiel de la banque mondiale, sur le lien : <http://wdi.worldbank.org/table/2.1> (21/08/2016, 15.00)

²⁰¹ نورة بيبي، عبود زرقين، «محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 2012/1996» بحوث اقتصادية عربية، (ع 67، 68)، (صيف/خريف 2014)، ص. 161، 162
²⁰² نفس المرجع.

خلال المعطيات التي توفرها المؤسسات الدولية²⁰³ عن مؤشر إجمالي الدخل القومي طبقا لتعادل القوة الشرائية²⁰⁴ لا يعتبر السوق الجزائري بمستوى التنافسية المطلوب مقارنة بالدول الأخرى.

3. حظوة الموارد الطبيعية : يزخر الإقليم الجزائري بموارد هامة ومتنوعة لاسيما في قطاع

الطاقة، المناجم، الزراعة، والصناعة، نوجزها كالتالي:

3.1 مقومات قطاع المحروقات:

تعتبر الجزائر من الدول الثرية من حيث احتياطي الموارد الطاقوية، إذ تتربع على 12 مليار برميل مؤكدة من النفط كما تبقى اكتشافات النفط والغاز بشكلهما الصخري والأحفوري جد واعدة²⁰⁵ من ناحية الإنتاج تصنف الجزائر ضمن الدول متوسطة الحجم، إذ تحتل حسب تقديرات جانفي 2017 المركز السابع عشر عالميا،²⁰⁶ كما تسعى إلى تعزيز مكانتها هذه عبر تطوير قطاع المحروقات باللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الحفر والإنتاج حيث تعمل حاليا بترابها أكثر من 30 شركة عالمية للنفط والغاز وقد وصلت قيمة الإستثمار الأجنبي في الفترة ما بين 2000 و2013 حوالي 30 مليار دولار، تمثل منها نسبة

²⁰³ Site officiel de la Banque mondiale, sur le lien <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.PP.CD/countries>, (21/08/2016, 16.00).

²⁰⁴ هو مؤشر مركب يحتسب إلى جانب الدخل القومي أثره على القدرة الشرائية للفرد فيعتبر بذلك مؤشرا على المستوى المعيشي في الدول

²⁰⁵ Benjamin Augé, « L'Algérie, Un Etat pétrolier en danger », *Institut français des relations internationales IFRI*, note d'actualité, (juin 2015), p. 01.

²⁰⁶ Production de pétrole brut liste des pays, sur site : <http://fr.tradingeconomics.com/country-list/crude-oil-production>. (consulté le 08/04/2017, 22.00)

87% لتطوير المكامن،²⁰⁷ كما تحتل الجزائر المرتبة التاسعة من حيث إنتاج الغاز وتمتلك ثالث أكبر احتياطي غاز صخري عالميا.

3.2 الطاقات المتجددة:

من بين الموارد الطاقوية المتجددة العديدة تزخر الجزائر، لا سيما في جنوبها الصحراوي الذي يشمل ما يقارب 90% من المساحة الإجمالية للبلاد، على موردين أساسيين، هما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تضاف إليهما طاقة الحرارة الجوفية بصفة أقل.

- تعتبر صحراء الجزائر أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، إذ تدوم الإشعاعات الشمسية فيها ما يتراوح بين 2000 و3900 ساعة سنويا،²⁰⁸ مسجلة أعلى مستوى إشراق عالمي وتمثل هذه النسبة أربع مرات الاستهلاك العالمي للطاقة، وستون ضعفا للاحتياجات الأوروبية السنوية للطاقة الكهربائية.²⁰⁹
- مورد الرياح في الجزائر متوسط ترتبط أهميته بالطبوغرافيا والتنوع المناخي المصاحب لها إذ يرتفع في الجنوب الغربي، ما يجعل السرعة الإجمالية معتدلة تتراوح بين 2 إلى 3 م/ثا وهو المعدل الملائم لضخ المياه لا سيما في السهول المرتفعة.
- طاقة الحرارة الجوفية: تشمل الجزائر على مناطق حارة معدنية تقدر ب 200 منبع مركزة في الشمال الشرقي والغربي للبلاد، تمثل هذه المنابع تسربات لخزانات باطنية تشكل

²⁰⁷ وزارة الطاقة والمناجم بالجمهورية الجزائرية، تقرير مقدم بمناسبة مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، 21 إلى 23 /12/2014، ص. 15.

²⁰⁸ تقديرات وزارة الطاقة الجزائرية، www.energy.gov.dz/français/index.php?page=potentiels

²⁰⁹ فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر. مجلة الباحث، الجزائر، (ع: 11)، (2012)، ص. 156.

احتياطيا معتبرا لطاقة الحرارة الجوفية تدفق 2 م/ثا من المياه الحارة وتمتد على آلاف الكيلومترات.

4. **مقومات قطاع المناجم:** أما الموارد المعدنية كالفوسفات والزنك، اليورانيوم والحديد، الذهب الرخام، وغيرها من الموارد،²¹⁰ فيبقى استغلال الموارد المنجمية لا سيما غير المعدنية منها محدودا ومجالا خصبا للبحث والاستغلال في إطار الشراكة الأجنبية المتوفرة على الإمكانيات التكنولوجية والمالية القادرة على تطوير القطاع، وهو ما يرتسم في برنامج الجزائر من أجل التنويع الاقتصادي.

5. **مقومات أخرى:** تتعدد القطاعات التي تحوز فيها الجزائر ميزة نسبية والتي من شأنها دعم النشاط الدبلوماسي كما تحتاج هذا الأخير للنهوض بها ومن بينها قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع السياحة الذي نتخذه نموذجا: خصت الجزائر القطاع السياحي بالبرنامج الإستراتيجي المسمى "المخطط التوجيهي للتنمية السياحية أفق 2030" والمتضمن إستراتيجية وطنية لتنمية السياحة. حدد المخطط خمسة أهداف كبرى من بينها تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز،²¹¹ ومن شأن تحقيق أهداف المشروع رفع تنافسية قطاع السياحة في الجزائر التي تحتل مركزا جد متأخرا من حيث التنافسية السياحية العالمية، إذ حلت في المرتبة 123 من مجموع 141 دولة حسب تقرير تنافسية السفر والسياحة العالمي 2015، واحتلت المركز الثاني عشر من مجموع أربعة عشر دولة عربية لا يليها إلا اليمن وموريتانيا! يقع جزء كبير من رفع التنافسية الوطنية للقطاع على عاتق

²¹⁰ Site du ministère de l'industrie et des mines, Présentation du secteur des mines, sur le lien <http://www.mdipi.gov.dz/?PRESENTATION-DU-SECTEUR-DES-MINES> , (24/12/2017, 21.30)

²¹¹ الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، على الرابط <http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22> (أطلع عليه 22/01/2018 '22.30)

الدبلوماسية الاقتصادية والإعلام الدبلوماسي تحديداً، باعتبار تخلف الترويج والتسويق للسياحة وضعف منظومة البيانات السياحية من أهم أسباب ضعف التنافسية ومن بين أسوأ المؤشرات في هذا القطاع؛ فإن كانت الجزائر مؤهلة للتأسيس لصناعة سياحية حقة بالنظر إلى الإمكانيات والموقع الذي تحوزه، إلا أنها في نفس الوقت تواجه منافسة شرسة من قبل دول عريقة سياحياً كالمغرب وتونس ومصر ناهيك عن الدول الأوروبية جنوب المتوسط.²¹² لذا هي بحاجة إلى إشراك جميع القطاعات في تنفيذ الإستراتيجية التنموية السياحية مرفقة بنشاط دبلوماسي تثميني.

الفرع الثاني: القطاعات الاقتصادية الداعمة لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية

القطاعات الداعمة للنشاط الاقتصادي عديدة لعل أهمها قطاع الخدمات الذي يعتبر من بين أكثر القطاعات قدرة على جذب الاستثمار وتنمية البيئة الاقتصادية المحلية:

1. البنوك: عرف القطاع البنكي في الجزائر تعديلات عديدة منذ سنة 1988 وهذا عبر جملة من التشريعات، أستهلّت بالقانون 06/88 الذي أصبحت في ظله البنوك مؤسسات عمومية مستقلة وذات طابع تجاري، كما كُرسّت هذه الإصلاحات بالقانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/16 الذي خول البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية إعلاناً لبداية التنافس في القطاع، ونتيجة النقائص التي عانى منها هذا القانون تم إصدار الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في 2003/08/26 الذي أعاد الكثير من الإجراءات الرقابية

²¹² بوراوي ساعد، عيساني عامر، «تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب». مجلة العلوم الإنسانية، ، بسكرة، (40ع) ، ص،ص. 72-82.

للقطاع، وآخر التعديلات تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الأمر 01/09 المؤرخ في 22 يوليو 2009 الذي شرع للشراكة الأجنبية في القطاع مع إعمال قاعدة 51%.²¹³ على أرض الواقع، تشير إحصائيات سنة 2012 إلى أن نسبة 92 % من إجمالي البنوك العاملة في الجزائر تتركز في يد القطاع العام الذي يستفيد من التمويل العمومي، كما تشير تقديرات سنة 2010 على توفر خمسة وكالات لكل 100000 شخص بالغ في الحين الذي تتوفر 10 و14 وكالة لنفس العدد في كل من المغرب وتونس على التوالي،²¹⁴ وعليه لا يزال الكثير لإصلاحه في هذا القطاع الحيوي إن أُريد له المساهمة في بعث الإقتصاد الوطني.

2. تكنولوجيات الإعلام والاتصال:²¹⁵

تحوز تكنولوجيات الإعلام والاتصال على أهمية قصوى في بناء اقتصاد عصري كفاء قائم على المعرفة والمعلومات. إدراكا من الجزائر لهذه الأهمية، عملت على إحراز تقدم في هذا المجال من بينها وصل 45 مليون مشترك بخطوط الهاتف وإطلاق 3G و 4G بدء من سنة 2016، وفي نفس السياق تسعى الجزائر إلى تطوير الاقتصاد الرقمي والخدمات المصرفية الالكترونية وكذا التكوين الالكتروني وغيرها من الميادين التي من شأنها إدماج الجزائر بشكل أفضل في العلاقات الاقتصادية الدولية.

²¹³ عد إلى موقع بنك الجزائر على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm (00.30، 2017/11/09)

²¹⁴ Massensen Cherbi, **Algérie**, (Belgique :de Boeck supérieur, 2015), p .105

²¹⁵ المعلومات مستقاة من موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، <http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015> (21.30، 2018/01/13)

3. قطاع النقل:²¹⁶

يُعد قطاع النقل شريان الحياة الاقتصادية سواء لكونه قطاع استثمار في حد ذاته أو من خلال الدور الذي يلعبه في تطوير الحياة الاقتصادية من خلال ربط مناطق إستخراج المواد الأولية واليد العاملة بمناطق الإنتاج ثم نقل البضائع إلى مناطق الاستهلاك والتسويق.

تتزايد أهمية قطاع النقل بكافة أنواعه: البري، الجوي والبحري في حالة الجزائر بالنظر إلى ترامي المساحة داخل الدولة أو لربطها بمحيطها الإقليمي والدولي. إدراكا لهذا، عرف قطاع النقل في الجزائر نقلة نوعية واستثمارا كثيفا سواء النقل البري، البحري والجوي: حيث تعتبر شبكة الطرقات في الجزائر من بين الشبكات الأكثر كثافة في إفريقيا بامتدادها على حوالي 696112 كلم، إضافة إلى الاهتمام بتحديث الطرقات السريعة على غرار إنجاز الطريق السيار شرق غرب بطول 1216 كلم، وإطلاق مشروع الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم. أما عن ربط الجزائر بريا بالدول المجاورة والذي من شأنه تعزيز التعاون التجاري البيني، تُعاد تهيئة الطريق العابر للصحراء شمال-جنوب الذي يربط الجزائر بكل من المالي، نيجيريا، التشاد وتونس.

وتبذل الجزائر جهودا في سبيل تطوير شبكة السكة الحديدية إذ تقدم الإحصائيات الرسمية رقم 10515 كلم كطول لشبكة السكك الحديدية سنة 2014 هي طور التوسيع ما سيكون له أثر إيجابي على نقل البضائع لاسيما في حال مست التوسعة منطقة الجنوب.

على صعيد النقل الجوي، تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا كما تدعم أسطول الخطوط الجوية الجزائرية باقتناء طائرتي نقل للبضائع، ويُخصّص للاستثمار في القطاع غلاف

²¹⁶المعلومات المقدمة مستقاة من موقع الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport>، (21.45، 2018/01/13)

مالي مقدر ب 600 مليون يورو في الفترة من 2013 إلى 2017، ويعتبر النقل البحري العمود الفقري للتجارة الدولية التي تتم أساسا عبر 11 ميناء تجاري.²¹⁷

²¹⁷ للتفصيل ارجع إلى : سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، «واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية»، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، (حجم 04)، (ع: 06)، (جوان 2017)، ص.ص. 7-58.

المبحث الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ولازمة التنمية

يمكن تقسيم تطوّر البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية بمتغيرات عدّة من بينها مستلزمات التحوّل الذي يشهده النظام السياسي والاقتصادي الجزائري وتحديدا مستلزمات التنمية الاقتصادية كما ارتبط تطور البعد الاقتصادي بالأهداف السياسية وبشخصية الرؤساء وتفضيلاتهم، تركيبة الجهاز الدبلوماسي ومدى إستقراره.. هذا من جهة، والنسق الدولي المصاحب له، من جهة أخرى :

إذ كان لكل فترة فلسفتها وأولوياتها بما يتماشى والمتغيرات والمستجدات المحلية والدولية.

نستعرض من خلال هذا المبحث مسار تطور البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية عبر مراحل تاريخية ثلاثة، قسمناها حسب خصوصيات كل مرحلة، لنصل إلى الوقوف على الورشات الكبرى للدبلوماسية الاقتصادية كما ترتسم حاليا واستنتاج خصائصها؛ هذا لا يعني في أي حال من الأحوال أنّ تطور البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية كان خطياً كما لا يعني فصل الجانب السياسي عن الاقتصادي خاصة وأننا بصدد دراسة حالة دولة نامية.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في مرحلة التشييد الوطني

1978/1962

الفرع الأول: توظيف الأداة الدبلوماسية لاستكمال الاستقلال الاقتصادي

تبنت الجزائر إثر إستقلالها نموذجا اقتصاديا إشتراكيا، إذ استوحى أول رئيس جزائري، الراحل " أحمد بن بلة " نموذج التسيير الذاتي من التجربة اليوغوسلافية، وصاحبه بخطاب شعبي معادي للبرالية التي كانت تمثل بالنسبة للجزائريين الإرث الاستدماري وهذا في وفاء للمحددات التاريخية سالفة الذكر. لكن، لم يدم تصور التنمية هذا أكثر من ثلاث سنوات، ليستهل الرئيس "هوارى بومدين" بوصوله إلى السلطة 19 جوان 1965، مشروعه التتموي القائم على حتمية استعادة الثروات الوطنية ومزاوجة الثورة الزراعية بنموذج الصناعات المصنعة ذو المسحة "الاشتراكية الخاصة"، فتبنت الجزائر نهجا اقتصاديا اشتراكيا لا يندرج بالضرورة في المقاربة السوفيتية القائمة على ازدواجية الشرق والغرب، بل كان يقسم العالم إلى شمال غني وجنوب فقير بعيدا عن التقسيم الإيديولوجي الصرف للماركسية. جعلت خصائص هذا الخيار التتموي من إنفتاح السياسة الخارجية الجزائرية وتكثيف النشاط الدبلوماسي ضرورة موضوعية لعدة اعتبارات أبرزها ارتباط التنمية بالوسائل التكنولوجية والمالية التي لم تكن تتوفر عليها الجزائر آنذاك، حيث يعتمد تمويل خيار تطوير الصناعة على عوائد التجارة الخارجية المحدودة والاستهلاك الموسع للتكنولوجيا والخبرات الأجنبية. وهكذا، فرض نموذج التصنيع مضاعفة اتفاقيات التعاون الفني والتكوين مع الخارج لسد النقص الناتج عن هجرة الإطارات الأوروبية الذي كاد أن يعطل القطاع الاقتصادي الوطني.²¹⁸

²¹⁸ بوبتره علي، علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي: مجموعة الأمم المتحدة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، غير منشورة (الجزائر، كلية الحقوق، غير منشورة. 2007/2006) ص.ص. 23، 24.

من الناحية التاريخية، يعود نضال الجزائر في سبيل الدفاع عن ثرواتها إلى ما قبل استقلالها حيث كان موضوع المحروقات من أبرز العثرات التي عرقلت المفاوضات الجزائرية-الفرنسية من أجل الاستقلال وقد تمسكت الجزائر بوحدة ترابها وشموله الصحراء الجزائرية كمبدأ تفاوضي لا رجعة عنه، غير أنّ نجاح المفاوضات الجزائري في الحفاظ على الوحدة الترابية لم يَحْمِ الجزائر المستقلة من إجحاف البنود التي حرمتها حق تسيير ثرواتها، حيث مثلت اتفاقية ايفيان في المجال الطاقوي امتدادا لقانون النفط الصحراوي الساري المفعول قبل الاستقلال (منذ 1958) والذي كان يضمن للشركات الفرنسية امتيازات كبيرة، ولأن المفاوضات الجزائرية كان قد قبل هذه البنود على مضض فقد شكل إستكمال الإستقلال الاقتصادي لا سيما في بعده الطاقوي محورا أساسيا للنضال الدبلوماسي في هذه الفترة، خاصة وأن الجزائر لم تكن تملك موردا آخر للعملة الصعبة وهو ما أوجب على السلطة تعظيم أرباح القطاع بالتحكم فيه من أجل تغطية الآثار الاستدمارية في ميادين حيوية كالغذاء والتعليم والصحة..²¹⁹، فكانت أولى مهام الجزائر المستقلة السعي إلى إعادة النظر في بنود اتفاقية ايفيان والتي كان المفاوضون الفرنسيون يسعون إلى تكريسها من منطلق "الحقوق المكتسبة"²²⁰ تعبيرا عن قناعتهم بحتمية استمرار استغلال فرنسا لموارد الصحراء إلى آجال غير محددة وتجاهل أثر استقلال الجزائر.

تُرجم عدم رضا الجزائر على وضعية ثرواتها بإعادة بعث التفاوض مع الطرف الفرنسي بدء من سنة 1963، وكانت أولى ثمرات الكفاح الدبلوماسي في مجال المحروقات اتفاقية 25 جويلية

²¹⁹ Nicole Grimaud, *la politique extérieure de l'Algérie (1962-1978)*, (Algérie : éditions Rahma, 1994). P.57.

²²⁰ Belaid Abdesselam, *le pétrole et le gaz naturel en Algérie : comment les algériens ont-ils gagné la bataille de la récupération du pétrole et du gaz*, (Algérie : éditions ANEP, 2012), p.p.123,138.

1965²²¹ التي أُلغيت بموجبها نظام الامتيازات وتمّ الانتقال إلى نظام التعاون وهذا بعد ميلاد شركة سونطراك (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 31/12/1963 التي أريد لها أن تصبح أداة أساسية للدفاع عن المصالح الوطنية بدخولها مجال التنقيب. كما عمدت الاتفاقية إلى زيادة نسبة الجباية المفروضة على الشركات الفرنسية، فشكّلت بذلك أولى خطوات التوجه نحو تأمين المحروقات، وتمهيدا له صدر قرار تأمين المصالح النفطية غير الفرنسية على إثر حرب الستة أيام 1967، ثم مراجعة قرار 1965 (بحلول موعد مراجعته المحدد بخمس سنوات) أين طالبت الجزائر برفع السعر المرجعي للبرميل وتبني النظام الجبائي المعمول به في الأوبك، إلا أنّ تعنّت الطرف الفرنسي قد دفع الجزائر إلى اتخاذ قرار انفرادي في 20 جويلية 1970 يقضي بمراجعة أسعار الجباية على تسعيرة النفط، ورغم استئناف التفاوض بين الطرفين الجزائري والفرنسي شهر سبتمبر 1970 إعمالا للمادة 52 من اتفاقية 1965، إلا أنّ فشل الطرفين في الوصول إلى إتفاق واقتران هذا الفشل بالتغيرات التي عرفتها السوق النفطية العالمية قد أفضى إلى اتخاذ قرار تأمين المحروقات في 24/02/1971، وتمّ بالنتيجة إلغاء قانون النفط الصحراوي وتعويضه بقانون 12/04/1971 الذي أُلغى الامتيازات الفرنسية وكرس قاعدة الملكية الوطنية لما يساوي أو يفوق 51% من رأس مال الشركات في القطاع النفطي، وعليه فرض السيادة على المحروقات.

لكن، ورغم اضطراب العلاقات بين الجزائر وفرنسا إضافة إلى تشنج العلاقات السياسية مع الدول المحسوبة على المعسكر الغربي (نظرا لخيار الجزائر الاشتراكي) إلا أنّ هذا الأخير لم يعنّ تضيق مجال تعاون الجزائر الاقتصادي الدولي، بل في الوقت الذي تميزت فيه العلاقات الدولية للجزائر في الفترة التي تلت الاستقلال بمبادئ هي المحافظة على الاستقلال الوطني والسعي إلى استكمالها في شقه الاقتصادي، كرست مبدأ التعاون غير المشروط والانفتاح على العالم على أساس

²²¹ *ibid*, p. 241.

قواعد واضحة وضمن سيادة الشركاء ورفض الاستغلال الاقتصادي للعالم الثالث عبر التجارة الخارجية. برزت صفة الليونة هذه في السياسة الخارجية الجزائرية منذ رئاسة "أحمد بن بلة" وهذا من خلال تبني سياسة عدم الإنحياز،²²² كما اتصفت السياسة الخارجية الجزائرية حسب أردفان أمير أصلان بالبراغماتية، إذ كانت التعاملات الأساسية للجزائر آنذاك مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في مجال المحروقات التي مثلت المورد الرئيسي لتنفيذ المشروع الرباعي في ظل الاقتصاد المخطط آنذاك.²²³

نفس الملاحظة يقدمها مقال لأمين آيت شعلال حول الدبلوماسية الجزائرية تجاه الغرب في الفترة من 1965 إلى 1991،²²⁴ حين يناقش الخصائص التي تميز بها النشاط الدبلوماسي في هذه الفترة ويفسر أسباب نجاح الدبلوماسية الجزائرية بعدة عوامل أبرزها: استقرار الجهاز الدبلوماسي ووضوح معالم السياسة الخارجية الجزائرية، التقارب الجيلي والفكري للسلك الدبلوماسي إضافة إلى التحكم في الملفات، كما يثير خاصية "الإنجاز" إذ شهدت هذه الفترة خلق طرق تعاون جديدة كانت للمفارقة مع الدول الغربية التي تكون معها العلاقات السياسية الأكثر تشنجا لا سيما في الأطر الدولية متعددة الأطراف، أما العلاقات الثنائية فهي قائمة على مبدأ عدم المزوجة «**découplage**» بين المصالح السياسية-الإستراتيجية وتلك ذات الطابع التقني-التجاري، إذ في الوقت التي تعتبر فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدولة القائدة للامبريالية والرأسمالية الدولية كانت علاقاتها التجارية مع الجزائر مميزة، لاسيما بعد إمضاء عقد نقل الغاز بين الشركة الوطنية

²²² Ardavan amir-Aslani, *l'âge d'or de la diplomatie algérienne*, (France : éditions du moment, 2015), p.57

²²³ *ibid*, p.118

²²⁴ Ait-Chaalal Amine, «la diplomatie Algérienne et l'occident de 1965 à 1991», *Annuaire de l'Afrique du nord*, (tome XXXIX), (2000-2001), p.p.483-498

سونطراك و"ألباسو"ALPASO لمدة 25 سنة وبحجم 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع.

كما تتميز مرحلة رئاسة الهواري بومدين بإعتبار السياسة الخارجية للجزائر انعكاسا لسياستها الداخلية، إنعكس هذا على النشاط الدبلوماسي والذي سعى إلى إعطاء صفة العالمية للمطالب الوطنية التنموية خاصة في مسألة استرجاع السيادة على الموارد الأولية ولاسيما المحروقات²²⁵ واعتبار الخيار الاشتراكي أساسا للاستجابة إلى مطامح الشعوب النامية وتطلعاتها.

كما ربطت الجزائر إستقرار النظام الدولي بضرورة تصحيح الإختلالات التي تشوب نظامه الاقتصادي الإمبريالي وإرساء قواعد للتعاون الدولي تضمن تصنيع الدول النامية ومشاركتها العادلة في التبادلات الدولية، فرض سيادة الدول على ثرواتها، ديمقراطية ميكانيزمات النظام المالي الدولي كل هذه المطالب تندرج في صلب شرعة مجموعة السبعة والسبعون المعلن عنها في الجزائر.²²⁶

²²⁵ Ait-Chaalal Amine, « L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée », *revue internationale et stratégique*, (2002/2), (n° 46), p.67

²²⁶ Abdelaziz Bouteflika, pour la paix et la coopération internationale, *le monde diplomatique*, *op.cit.*

الفرع الثاني: انجازات الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي

رغم أنّ السياسة الخارجية الجزائرية كانت في مراحلها الأولى "حذرة" على حد تقدير الأستاذ "أحمد محيو"²²⁷ إلا أنها كانت حاضرة ونضالية، متميزة بالانجاز والحفاظ على روح الثورة من خلال مطالبها في تعديل النظام القائم وخلق أطر جديدة أكثر ملائمة لتطلعات الدول النامية، وهذا انطلاقاً من فكرة أساسية هي ضرورة ديمقراطية المنظمات الدولية.

طال نضال الجزائر لتعديل النظام الدولي بدءاً بهيكل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها استناداً على اللائحة الصادرة في 21 نوفمبر 1955 التي تُقرّ الحق في مراجعة ميثاق الهيئة، حيث ترفع الجزائر أن 30 سنة من الوجود أبان عن نقائص النظام الدولي وضرورة مراجعته، وهي المقترحات التي تضمنتها اللائحة 3362 في 17 ديسمبر 1974 المتضمنة للتغييرات المطلوب إدخالها على هيكل المنظمة والتي من شأنها تأهيلها للتعامل مع مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي حين ترأس الجزائر للجمعية العامة للهيئة.²²⁸

كما نشطت الجزائر من خلال منظمة عدم الانحياز وكان من أولوياتها إدراج الأهداف الاقتصادية في صلب نشاط المنظمة التي كان يغلب عليها الطابع السياسي التحرري الذي يقوده ثائرو العالم: جمال عبد الناصر، نهرو، تيتو، كما تمثل الحركة معقلاً لأولى نجاحات الدبلوماسية الجزائرية: يصف عبد القادر بوسلهم تنظيم الجزائر للقمة IX لعدم الانحياز في 25 أكتوبر 1967 أين استقبلت الجزائر في إطاره 7000 شخصية من 78 دولة من بينهم 50 رئيس دولة و 30

²²⁷Mahiou Ahmed. L'Algérie et les organisations internationales, *Annuaire français de droit international*, (volume 28), (1982), p.p. 132,133

²²⁸*ibid*, p.p.137,138

رئيس حكومة، وخرجت المنظمة لأول مرة في تاريخها بتصريح اقتصادي وبرنامج عمل من أجل التعاون، وهي الوثيقة التي مثلت اللبنة للمقترح الذي سيقدم في إطار الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة التي دعت إليها الجزائر في 10/04/1974 والذي طالب من خلاله بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يربط بين التنمية والتحكم في الموارد الأولية والقدرات الزراعية والصناعية، وضرورة إعمال التضامن الدولي لتمكين الدول النامية من الوسائل المالية والتكنولوجية.²²⁹

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في مرحلة الإصلاحات 1999/1978.

تميزت فترة الثمانينات والتسعينيات بانكفاء الدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية بصفة عامة وهذا نظرا لتضافر معطيات داخلية وأخرى دولية، والمفارقة أنّ هذه المرحلة تُعدّ مفصلية في تطور البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية.

الفرع الأول: في أسباب انكفاء الدبلوماسية الجزائرية

توصف هذه المرحلة بكونها فترة عدم استقرار على مستوى السياسات المنتهجة والوضع الداخلي وكذا مرحلة دولية انتقالية. على المستوى الداخلي لم تكن وفاة بومدين واستخلافه بالرئيس شادلي بن جديد سوى إعلانا عن قطيعة جديدة في براديعم التنمية الجزائري. قامت الفلسفة التنموية الجديدة على ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإشباع الحاجيات الاستهلاكية والقطيعة مع نظام التصنيع. يجد هذا الخيار تبريره من الناحية السياسية حسب أغلب الآراء، في إضفاء شرعية على النظام، وتقاطع هذه الرغبة مع الظرف التاريخي الذي كان ملائما في الخماسية الأولى لرئاسة الشادلي لتحسن الأسعار العالمية للنفط. أمّا من الناحية الاقتصادية المحضة، فكان هذا الخيار إيذانا بتوقف القطاع المنتج، فانتقلت الجزائر من الإِدخار والاستثمارات الثقيلة إلى سياسة الانفتاح

²²⁹ *ibid*, p.p.144 – 162

الاقتصادي والسياسي والاستهلاك الموسع وبرامج مكافحة النُدرة تحت شعار "من أجل حياة أفضل" غير أن نمط الحياة هذا أدى إلى استنزاف المدخرات المالية فانتقلت الجزائر في الخماسية الثانية ونتيجة الصدمة النفطية 1985 إلى شعار آخر هو " العمل والصرامة لضمان المستقبل" نتيجة إنهيار سعر البترول إلى عشرة دولارات سنة 1986 بانخفاض 50% عن سنة 1980، وهو الإنخفاض الذي تزامن مع تهاوي قيمة الدولار إلى 40% لنفس السنة. إستدراكا للوضع برزت عزيمة سياسية لاتخاذ إصلاحات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، من خلال تعزيز اللامركزية، تعزيز استقلالية المؤسسات واللامركزية القطاعية، خصوصة الفلاحة، إلغاء احتكار التجارة الخارجية وإعادة تنظيمها وإصلاح المنظومة البنكية والنقدية وتشريع العمل.²³⁰

كان الوصول الفعلي للإصلاحيين إلى السلطة سنة 1989 إيذانا بتعميق الإصلاحات في قطاعات كالزراعة والتجارة. وعزز التعديل الدستوري لسبتمبر 1988 هذه الإصلاحات بتتصيب رئيس الحكومة مسئولاً أمام البرلمان، كما تثبتتها دستور 1989 الذي وضع حداً لسيطرة الدولة على القطاع الاقتصادي.²³¹ وعبر تبني سياسة الإنفتاح سعى الاصلاحيون إلى إحداث قطيعة مع الدولة الريعية عبر تسهيل الأعمال التجارية للشركات الأجنبية والقضاء على السوق الموازية من خلال تقنين الخدمات التي توفرها هذه الأخيرة، غير أنّ تطبيق هذه الأهداف جاء متأخراً إذ كان مسار

²³⁰ أصدرت حزمة من 12 قانوناً يمس أهم القطاعات

²³¹ Hachemaoui Mohamed, «Permanences du jeu politique en Algérie», *politique étrangère, France, (2009/02–2009/2), (Été), p. 314.*

التممية قد توقف ودخلت الجزائر في حلقة مفرغة من الاستدانة ودفع فوائد الدين إلى درجة شارفت فيها الدولة على الإفلاس.²³²

بالنتيجة، أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة ورغم تمسكها بمبادئها الأساسية أكثر اندماجا في النسق الدولي وأكثر قبولا لا سيما من الدول الغربية التي كانت في المرحلة السابقة على صدام مع المواقف الجزائرية في الأطر متعددة الأطراف كما سبق شرحه.²³³ فبالرغم من أن فكرة الفصل بين الشق السياسي والاقتصادي-التقني بقيت قائمة، لكنها أخذت منحى عكسي: ففي الوقت الذي كانت تجمع الجزائر مع الدول الغربية علاقات سياسية مميزة تتالت الخسائر الاقتصادية الثقيلة، وهل أبلغ مثلا من إلغاء العقد الغازي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية شهرا بعد نجاح الوساطة لحل أزمة الرهائن الأمريكيين!

الفرع الثاني: شرطية صندوق النقد الدولي

يكتسي موضوع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حساسية في حالة الجزائر، إذ يضعها أمام توازنات داخلية بين تحمل تبعات فشل الخيار الاقتصادي وتداعيات ذلك على الوضع السياسي والأمني ومن بينها فقدان مصداقية السلطة وتهديد استقرار النظام، من جهة، وبين إيجاد التوازن بين الوضع الداخلي ووصفات منظمات النظام الاقتصادي الدولي من جهة أخرى.²³⁴ وعليه فإن مهمة التفاوض لم تكن بالهيّنة، وهامش المناورة لم يكن ليؤهل الجزائر للوصول إلى صفقة مرضية بسهولة.

²³² Voir : Tlemçani, Rachid, *État bazar et globalisation. L'aventure de l'infatig en Algérie*, (Alger: Dar el Hikma ; 1999).

²³³ Ait-Chaalal Amine, « la diplomatie Algérienne et l'occident... », *op.cit*, p. 492

²³⁴ Gustave Massiah, « la dette algérienne et l'ordre mondial », *revue confluences méditerranée*, (été 1994), p.33.

إن حصر لجوء الجزائر إلى الاستدانة ومشروعية صندوق الدولي في تبعات سياسة الإنفتاح ليس بالدقة التي يبدو عليها لأول وهلة. حيث وتعبيرا بالأرقام عانت الجزائر منذ سنوات السبعينيات من ثقل الدين الخارجي، هذا لإعتمادها كما أسلفنا، في تمويل البرامج التنموية على رؤوس الأموال الدولية ومن بينها أموال الصندوق والبنك الدوليين، رغم التعارض الإيديولوجي للمبادئ. مرّ الدين الجزائري من 6.870 مليار دولار و0.860 مليار دولار كخدمة دين سنة 1975 إلى 17.8 مليار دولار دينار و4.6 مليار دولار خدمة دين سنة 1982، لتبلغ الأزمة ذروتها سنة 1990 ببلوغ الدين 28.6 مليار دولار ممثلا نسبة 227% من الصادرات وبخدمة دين قدرت ب 9 ملايين دولار.²³⁵ وهناك من الدارسين من ينفي عن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة كونه وسيلة ظرفية لمواجهة أزمة نقدية أو تصحيح اختلال في ميزان المدفوعات ويضفي عليه صبغة الاختيار الذي من شأنه ربط الاقتصاد الوطني بالنظام الاقتصادي الليبرالي بفلسفته ومؤسساته وإستكمال حزمة الإصلاحات.²³⁶ كما تندرج أزمة الدين الجزائرية في إطار أوسع هو أزمة ديون العالم الثالث، وإن كانت الأزمة الجزائرية قد حدثت متأخرة نسبيا فذلك لطبيعة الاقتصاد الريعي الذي غطى على فشل السياسات الاقتصادية قبل انهيار أسعار النفط، نشير إلى هذا الترابط لنخلص إلى أن وصفة صندوق النقد الدولي لم تحُص الحالة الجزائرية بعينها بل كانت وصفة جاهزة بفلسفة ليبرالية مُعلنة.

نظريا، تتوقف موافقة المؤسسة لتقديم القروض على قبول الدول المقترضة تطبيق السياسات الاقتصادية التي من شأنها تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات "ajustement" على نحو تتماشى والاتفاقية التأسيسية للصندوق فيما يدعى بمبدأ الشريطة "conditionnalité"، إذ تتم

²³⁵ *ibid*, p.34

²³⁶ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، (الجزائر: المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، دار هومة، أفريل 1996)، ص. 191.

سياسة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عبر دفع الدول نحو اقتصاد السوق من خلال حزمة إجراءات تتضمن خصصة المؤسسات، تخفيض قيمة العملة الوطنية، فرض إعادة الجدولة، وغيرها.²³⁷ تُفسر قساوة هذه الإجراءات تخوف حكومة مولود حمروش من تأجيج الوضع الاجتماعي المتدهور أساساً ولجوءها إلى الاتصال السري مع صندوق النقد الدولي وسحب أول قرض سنة 1989 بقيمة 315.2 مليون وحدة سحب خاصة رغم أن هذا الإجراء لا يُسجل في خانة الاستدانة من الصندوق ولا يترتب عنه سداد أو رسوم.²³⁸ إلا أن الوضع الاقتصادي الوطني إستلزم مواصلة التفاوض حول مشروع اتفاق تمويل مدعماً ببرنامج إصلاح اقتصادي، الأمر الذي أفضى إلى توقيع أول إتفاق تثبيت مع الصندوق STAND-BY-CREDIT بتاريخ 30 ماي 1990 بقيمة 155.7 مليون وحدة سحب خاصة متبوعاً باتفاق ثان مبرم بتاريخ 03 جوان 1991 سار لمدة سنة وبقيمة 300 مليون وحدة سحب خاصة.

كان التفاوض مع الصندوق في فترة حكومة السيد أحمد غزالي علنيا قائماً على مبادئ عدم خفض قيمة الدينار وإعادة الجدولة للديون الخارجية، ثم عاد السيد بلعيد عبد السلام إلى تطبيق سياسة الإصلاح في إشارة إلى صعوبة الموافقة بين الثوابت السياسية الوطنية والوضعين السياسي والاجتماعي وكذا متطلبات التحول إلى الاقتصاد اللبرالي والانفتاح التجاري، إذ رفض التعامل مع الصندوق وحاول بعث الاقتصاد الوطني اعتماداً على الإمكانيات الوطنية، وهي المحاولة التي لم تكلل بالنجاح لتعود حكومة السيد رضا مالك إلى الصندوق مرة أخرى، ثم وفي حكومة السيد مقداد

²³⁷الهادي خالدي، مرجع سابق، ص. 139.

²³⁸بويترة علي، مرجع سابق، ص. 169.

سيفي جرت المفاوضات حول برنامج إصلاح مسبق ببرنامج تثبيت بغية جدولة ديون الجزائر في نادي باريس ولندن.²³⁹

كانت لسياسات الإصلاح أثر إيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كخفض نسبة التضخم رفع نسبة النمو والناتج المحلي الخام والتجارة الخارجية، غير أن المشاكل الهيكلية للاقتصاد الجزائري لم تحقق النتائج المنشودة وعلى رأسها التنويع الاقتصادي وتخفيض الفاتورة الغذائية.

المطلب الثالث: التوجه نحو دبلوماسية اقتصادية: 1999 إلى 2016.

مثلت المرحلة الممتدة من 1999 إلى 2017 تغييرا آخر في المنظور الاقتصادي الجزائري بدء من حتمية سداد الدين الخارجي، الذي تحقق نتيجة تزواج الإرادة السياسية وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، إضافة لإيلاء الجزائر إهتماما بالغا للتنمية الاقتصادية، فمن جانب التدابير المتخذة على المستوى الوطني، يمكن وصف السياسة الاقتصادية في مرحلة الرئيس بوتفليقة بـ "السياسة الكينزية": تحفيز الاقتصاد عبر الإنفاق²⁴⁰ لا سيما في ميادين التجهيز العمومي، والتركيز على تقوية البنى التحتية وبرامج دعم الشباب، إذ تعمل الجزائر على تحقيق هدف التنمية الاقتصادية بالمزاوجة بين الإصلاحات الداخلية ووضع سياستها الخارجية وأدائها الدبلوماسية في خدمة هذا الهدف، كما تمثل هذه المرحلة مرحلة التوجه نحو الدبلوماسية الاقتصادية، عبر تعديل فواعلها وتكثيف نشاطها ورصده لخدمة الأهداف التنموية، ما نستشفه من الخطب والتصريحات.

²³⁹ للتوسع عد إلى أطروحة بوبيرة علي، مرجع سابق، ص.ص 168-172.

²⁴⁰ برنامج دعم إعادة بعث الاقتصادي 2004/2001 بتكلفة 7 ملايين دولار، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005 بتكلفة 50 مليار دولار رفعت إلى 100 مليار دولار في مارس 2006 وبرنامج تنمية 2014/2010 بظرف مالي قدر بـ 286 مليار دولار.

الفرع الأول: أوجه القطيعة والاستمرارية مع المراحل السابقة

كرست السياسية المنتهجة في هذه المرحلة استمرارية الإصلاحات المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي سنة 1994، لكن دون تجديد الاتفاق سنة 1998، هذا أعاد للجزائر استقلالية الخيار في الإنخراط في الإقتصاد العالمي واستكمال تحرير الإقتصاد كخيار "لا مفر منه"، لكن بالملائمة بين الأولويات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية المتناسبة ومبادئ الجزائر التنموية، من جهة، وبين مستلزمات الإنخراط في الإقتصاد الدولي بما يتطلبه من إصلاحات جذرية، من جهة أخرى.

من الناحية الرمزية، مثلت هذه المرحلة بعثا لسمات مرحلة رئاسة الراحل هواري بومدين بعودة قائد الدبلوماسية الوطنية وخلفه كل انتصاراتها، إذ فرضت هذه المشارب التاريخية العودة إلى دور الدولة الحامية والراعية للتنمية وهو الخيار الذي يتماشى والمبادئ الاجتماعية الموروثة عن الثورة.²⁴¹

ويبرز وجه آخر للاستمرارية في مواصلة تمويل المشاريع الإنمائية الوطنية اعتمادا على عوائد المحروقات لا سيما وأن هذه المرحلة قد تميزت بطفرة في أسعارها الدولية، ما سمح للجزائر بالتمتع باحتياطي صرف مهم قدر بحوالي 730 مليار دولار ما بين 2000 و 2014؛ كما تحمل هذه المرحلة نفس وجهة الاستقلالية تجاه المنظمات والمؤسسات الدولية. إذ كان من أولوياتها الاستفادة من البجوحة المالية للسداد المسبق للدين الخارجي، كما تم سنة 2000 إنشاء صندوق تعديل

²⁴¹ Mihoub Mezouaghi, «l'économie algérienne chronique d'une crise permanente», *revue politique étrangère*, institut français des relations internationales, (paris), (automne 2015), p. 18

الإيرادات "le fond de régulation des recettes FRR"²⁴² لضمان هامش استقلالية عن المؤسسات الدولية لاسيما بعد تجربة إعادة الهيكلة.

نظرا للظروف السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر آنذاك، كان من أولويات الدبلوماسية الجزائرية اطلاع الرأي العام العالمي على الجهود التي تبذل في هذا المجال وعلى تحسن الظروف الأمنية ومن خلال ذلك طمأنة الأجانب الراغبين في الإستثمار بقبالية الجزائر للإستقبال وتوطين إستثماراتهم، كما اهتم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومنذ وصوله إلى السلطة بمرافقة الإصلاحات الاقتصادية الوطنية بالتغطية الإعلامية للمساعي والإنجازات. لعلّ من الخطب الأولى للرئيس بوتفليقة تلك التي ألقاها أمام منتدى كراس منتانا، والتي رسم عبرها الملامح الاقتصادية التنموية للجزائر وأعرب عن إنفتاحها على الشراكات المتعددة والتأكيد على تكافؤ الفرص أمام الشركاء الجزائريين مع التمسك بمفهوم السيادة والاستقلالية، وكذا المحافظة على المبادئ بما يتماشى ومصصلحة الجزائر وحقها في تنويع الشركاء الاقتصاديين واختيار الأفضل من بينهم.²⁴³ كما اهتمت الجزائر ببعث الاقتصاد الوطني بالتركيز على البنى التحتية لا سيما في المجالات المتعلقة بزيادة الجاذبية الاقتصادية.²⁴⁴

²⁴³ كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الجلسة العلنية للدورة العاشرة لمنتدى كرانس مونتانا، سويسرا، الأحد 27 جوان 1999.

²⁴⁴ من بين ما التزم به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة : ".....تحديث وسائل النقل الموجودة من طرقات وسكك حديدية وموانئ ومطارات، ترقية الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، التجهيزات (المنشآت) المدرسية والجامعية والخاصة بالتكوين المهني، توسيع شبكة الكهرباء والتزويد بالغاز الطبيعي، استصلاح مناطق الاستثمارات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استصلاح مناطق الاستثمارات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، استصلاح المناطق للصناعات التسويق، ومن أجل ترقية الاستثمارات الصناعية الأجنبية، إقامة مناطق حرة ومناطق عبور ومناطق للتخزين، استصلاح مناطق للتوسع السياحي...." ، عد إلى: كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، نفس المصدر.

طرح تقييم الأداء السياسي والاقتصادي للفترة السابقة إشكالية إختيار النظام الاقتصادي الأمثل الذي يُجَلِّ الاقتصاد الاجتماعي مَحَلَّ الدولة المانحة ويرفع التنظيمات وإرساء التبادل الحر وإضفاء المرونة وحركية للقطاع الخاص.²⁴⁵

ومن أهم خصائص الدبلوماسية الاقتصادية في هذه المرحلة التناقص التدريجي لدور الجيش في إدارة دواليب السلطة ومنها السياسة الاقتصادية، سواء بتقاعد أو وفاة بعض الشخصيات أو جزاء حل مديرية الاستعلامات السرية بإعادة تنظيم الجهاز سبتمبر 2013،²⁴⁶ وتزامن تراجع دور الجيش والأمن العسكري الذي كان يلعبه في مرحلة الأحادية السياسية بشكل غير مباشر عبر التغلغل في الإدارات ولجان الصفقات على المستوى المحلي مع بروز المركب السياسي الاقتصادي وطبقة من رجال الأعمال وثيقي الصلة بالنظام.

شكّل تغيير المعادلة السياسية تحدياً للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند وصوله إلى السلطة، إذ لمّح مرات عدّة في خطبه إلى نفوذ المؤسسة العسكرية في القطاع المالي والاقتصادي لاسيما احتكار قلة لإستيراد بعض الموارد المستوردة الأساسية،²⁴⁷ وبحثاً عن التعددية الاقتصادية برزت مجموعات مصالح تخرج نسياً عن وصاية الأمن، كما شهدت الساحة الاقتصادية طفرة عديدة من حيث الفواعل الاقتصادية إذ من بين حوالي مليوني مؤسسة اقتصادية ظهر 75% في عهد

²⁴⁵ نفس المصدر

²⁴⁶ Massensen Cherbi, **Algérie**. (Belgique : Ed de boeck supérieur, 2015), p.p. 76, 77

²⁴⁷ محمود بلحيمر، **الانتقال الديمقراطي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، غير منشورة، (الجزائر، 2017/2016)، ص.201-205.

بوتفليقة،²⁴⁸ هذا ما يميّز بدوره المرحلة الحالية والتي تعرف إنخراط رجال المال والأعمال بشكل أو بآخر في الحياة السياسية من خلال تمويل الأحزاب السياسية ودعم النظام.

لعل من السمات الأبرز للمرحلة الراهنة الاهتمام بالسياسة الخارجية بشكل واضح. تشير دراسة كميّة إلى أن نسبة 70.45% من بين 775 خطاب ورسالة ألقاها الرئيس في الفترة ما بين 1999 إلى 2009 تركز على السياسة الخارجية الجزائرية، ومن بينها نسبة 66.66% كانت في إطار العلاقات متعددة الأطراف، كما يبرز الاهتمام بالعلاقات الإقليمية بنسبة 60.43% وعلى رأسها العلاقات الجزائرية-الإفريقية بنسبة 65.45%، أما عن التوجه القطاعي فقد أخذت القضايا الاقتصادية والاجتماعية حصة الأسد بنسبة 41.75% يليها الميدان السياسي بنسبة 32.14% فالقطاع الثقافي بنسبة 16.48%.²⁴⁹

وبخصوص طابع الهرمية الذي كان يميز الدبلوماسية الجزائرية بحكم البصمة الرئاسية الواضحة لاسيما في العهدين الأولى والثانية، فقد تناقصت بفعل مرض الرئيس بوتفليقة الذي حد من ظهوره على الساحة الوطنية وخرجاته الدولية، ليلعب رئيس الوزراء ثم الوزير الأول ووزير الخارجية دور قائد الدبلوماسية بالنيابة.²⁵⁰

²⁴⁸ Luis Martinez: «En Algérie, la mainmise des services de sécurité sur l'appareil d'Etat ne tient plus ». Entretien avec Charlotte Bozonnet, *le monde*, (10.06.2016).

²⁴⁹ محمد جعيوب، «السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2009) دراسة في موضوع القيادة السياسية». *فكر ومجتمع*، (ع: 23)، (جانفي 2015)، ص، ص. 41، 42.

²⁵⁰ Massensen Cherbi, *op.cit.p. 74*.

الفرع الثاني: خيار الدبلوماسية الاقتصادية عبر التصريحات الرسمية

من المؤشرات الدالة على ترسخ قناعة صانع القرار بضرورة إرساء دبلوماسية اقتصادية وطنية فعّالة، تبرز التصريحات الرسمية التي تزداد من حيث العدد ووضوح الرسالة. فتبدو الدبلوماسية الاقتصادية في مقاربة الجزائر أداة لترقية المصالح الاقتصادية وهذا في إطار إستراتيجية تنوع الصادرات الوطنية، وكذا سبيلا للتكيف مع معطيات النظام الاقتصادي الدولي، وتتمسك الجزائر بالمقاربة المؤسساتية لرعاية الدبلوماسية الاقتصادية وهذا تحت وصاية وزارة الخارجية كما نستشف استمرار رعاية الدولة للقطاع الخاص كما الشركات الوطنية.

"... سيعرف أيضا هذا المجهود نحو العصرية والتأقلم منحي تصاعديا في إطار الدبلوماسية الاقتصادية بالنظر لمركزية دور ومسؤوليات وزارة الشؤون الخارجية في هذا المجال الحساس لتمثيل وترقية المصالح الاقتصادية لبلدنا بالخارج. لذلك فإن الدبلوماسية الاقتصادية مدعوة لأن تكون مكونا أساسيا لإستراتيجيتنا الوطنية للتجارة الخارجية والتي تستجيب بدورها لمتطلبات التحولات الشاملة للعلاقات الاقتصادية الدولية..."²⁵¹

توجها نحو مرافقة الأداة الدبلوماسية للنشاط الاقتصادي الوطني، لم يتوان صانع القرار عن إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل وتكييف الجهاز الدبلوماسي لمهامه المعلنة في المجال الاقتصادي:

²⁵¹رمطان لعامرة، بصفته وزيرا للخارجية والتعاون الدولي، مداخلة بمناسبة يوم الدبلوماسية الجزائرية 08 أكتوبر 2015، على رابط وزارة الخارجية http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3413 (نشر في

(2015/10/13)، (أطلع عليه 2015/10/13، 23.00).

" الجهاز الدبلوماسي الوطني سينجز التعديلات والتكيفات اللازمة لمرافقة النشاط الحكومي بصفة أكبر لاسيما ترقية الشراكات الاقتصادية الخارجية والبحث عن أسواق خارجية للمنتج الوطني"²⁵²

" إن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ومنذ انتخابه في سنة 1999 ما فتئ يولي مكانة هامة للبعد الاقتصادي للسياسة الخارجية لبلادنا من خلال تعميق هذه الرؤية وتحديث أدوات تجسيدها."

"هذه الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف قد تكيفت مع تطورات الساحة الدولية والتي تطلبت بدورها إصلاحات هيكلية على المستوى الوطني."

مقتطف من خطاب مساهل بمناسبة يوم إحياء يوم الدبلوماسية الجزائرية ويوم الأمم المتحدة.²⁵³

يبدو أن هرم تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية جاء مقلوبا ابتداء من نشاط كثيف وتحقيق الإنجازات إلى البحث من جديد على توظيف للنشاط الدبلوماسي والحضور الدولي خدمة للأهداف التنموية. وتأسيسا على ما سبق، تبدو الدبلوماسية الاقتصادية حتمية فرضتها متغيرات داخلية ودولية تجد أصولها في البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية سلبية دبلوماسية الثورة المكافحة على كافة الأصعدة بما فيها الصعيد الاقتصادي. كما تتأكد حتمية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

²⁵² Fayçal Métaoui, La diplomatie algérienne à la recherche d'une vision et d'orientations, extrait de discours de MR. Abdelkader messahel ministre des affaires étrangères et de la coopération internationale, **TSA**, lien <https://www.tsa-algerie.com/la-diplomatie-algerienne-a-la-recherche-dune-vision-et-dorientations/> (11 Sept. 2017 à 09:56), (consulté 12/09/2017, 8.00).

²⁵³ مساهل : الدبلوماسية الاقتصادية أولوية للجزائر، *جريدة الشروق أون لاين*، على الرابط: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/502308.html> (نشر في 2016/10/25)، (أطلع عليه 2016/10/23، 22.00).

في خيارات صانع القرار، عبر خطبه وتصريحاته ومبادرات التكيف المؤسسي والقانوني هذا لمواجهة الرهانات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية والتي نتطرق إليها في آخر مبحث من الفصل.

المبحث الثالث: رهانات وتحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

رهانات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عديدة منها ذات الطابع الاقتصادي كتلك النابعة من خصائص الإقتصاد الوطني: الطابع الريعي، الهشاشة وضعف التنافسية، وتضاف إلى هذه الرهانات جملة من التحديات ذات الطابع السياسي والأمني التي من شأنها الحد من فعالية الأداء الدبلوماسي الوطني، وأخرى متعلقة بفعالية الترسنة القانونية التي من شأنها تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني وزيادة قدرة الجزائر على إجتذاب الاستثمارات في القطاعات المستهدفة.

المطلب الأول: الرهانات ذات الطابع الاقتصادي

الفرع الأول: رهان التنوع الاقتصادي والتخفيف من هشاشة الإقتصاد الوطني

نظرا للوهن البنوي الذي يعاني منه الإقتصاد الوطني، يصبح التنوع الاقتصادي من أولويات الدبلوماسية الاقتصادية سواء من حيث تنوع المواد المنتجة والمصدرة (تنوع الصادرات) أو من حيث تنوع خريطة المتعاملين الاقتصاديين.

1. تنوع الصادرات: تعد الجزائر من أكثر الدول المنتجة للمحروقات تبعية لهذه المادة؛ حيث

تمثل 40 % من إجمالي ناتجها المحلي و95.1% من إجمالي صادراتها حسب

إحصائيات السداسي الأول من سنة 2016، فيما لا تمثل باقي المواد المصدرة إلا 4.9%

تعود نسبة 61.4 % منها إلى المواد نصف المصنعة المتعلقة بالصناعات البترولية.²⁵⁴

²⁵⁴Direction générale du trésor. Ambassade de la France en Algérie, *le commerce extérieur de l'Algérie au 1 er septembre 2016*, publication des services économiques.

لا يختلف عاقلان على ما وفرته هذه الموارد وما توفره من فرص للتنمية، إلا أن طريقة الاستفادة منها كانت ولا تزال تمثل موطن الضعف الرئيسي للاقتصاد الجزائري، الذي أصبح يتصف بنقائص واختلالات كثيرة يمكن تشخيص أهمها فيما يلي:

- ضعف تنويع الاقتصاد الوطني الأمر الذي جعله:²⁵⁵

- اقتصاد هش، نسبياً، أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالسوق العالمية للطاقة.
- اقتصاد عاجز عن خلق ثروة حقيقية، مما أدى إلى ضعف الادخار والمبالغة في تقدير حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو، وإلى زيادة معدلات التضخم.
- اقتصاد غير مؤهل لإستغلال الموارد البشرية²⁵⁶ والتقنيات الحديثة ومن ثم عاجز عن تحريك عجلة الاستثمار الصناعي.

- طبيعة الاقتصاد الريعي أثرت سلباً على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنموية بصفة مستقرة ودائمة لكون المحروقات والنفط بصفة خاصة مورداً ناضباً غير دائم المردود من جهة واستغلاله المؤثر بدرجة كبيرة على البيئة من جهة أخرى.

أما خارج قطاع المحروقات، تتركز صادرات الجزائر على قطاعات معينة على قلة أهميتها في التمثيل في الميزان التجاري (6.7% من إجمالي حجم الصادرات سنة 2016)،²⁵⁷ تتمثل في المواد الخام ونصف المصنعة والمواد الغذائية إضافة إلى معدات والتجهيزات الصناعية والسلع

²⁵⁵ يوسف خليفة اليوسف، *الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراتها*، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015)، ص-ص. 389-380

²⁵⁶ حيث لا يستوعب قطاع المحروقات إلا 2% من اليد العاملة.

²⁵⁷ موقع وزارة التجارة [https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistiques-du-](https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistiques-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-periode-neuf-premiers-mois-2016)

commerce-exterieur-de-l-algerie-periode-neuf-premiers-mois-2016)أطلع عليه

الاستهلاكية غير الغذائية بنسب: 3.91%، 83.6%، 11.5%، 0.53% و0.36% على التوالي.²⁵⁸

2. تنوع خريطة المتعاملين الاقتصاديين: لأسباب ثقافية، اقتصادية وسياسية متعددة، تؤكد الإحصائيات على سيطرة شركاء رئيسيين على تعاملات الجزائر الخارجية منذ استقلالها تقريبا وإلى حد الساعة، فاستنادا إلى الإحصائيات المتوفرة لسنة 2016، تعطي دول منظمة التعاون الاقتصادي قائمة وجهات التصدير بنسبة 79.59% وقائمة وجهات الاستيراد بنسبة 60.94% من إجمالي النسب، كما تبرز دول الاتحاد الأوروبي كأول وجهة تعامل تجاري للجزائر بنسبة واردات تقدر ب 47.47% ونسبة صادرات تقدر ب 57.95%؛ تبرز كذلك داخل المجموعة الأوروبية وجهات معينة تسيطر على التعاملات الجزائرية، حيث تصدر إيطاليا قائمة الزبائن بنسبة 16.55% من الصادرات تقابلها 9.93% من نسبة الواردات وتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد فرنسا التي سجلت نسبة 10.15 بالنسبة للواردات و 11.05% بالنسبة للصادرات لتحتل ثالثة بعد اسبانيا بنسبة 12.33%، يضاف إلى قائمة المتعاملين الاقتصاديين التقليديين الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت سنة 2016 نسبة 5.01% من نسبة الواردات الإجمالية تليها تركيا بنسبة 4.14% فيما مثلت نسب 11.17% و 4.27% للصادرات على التوالي.

²⁵⁸ إحصائيات سنة 2014 حسب موقع الوكالة الوطنية للاستثمار
أطلع عليه <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
(2017/12/30)

الصادرات بمليون دولار أمريكي			الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور %	السنة		التطور %	السنة		
	*2016	2015		*2016	2014	
-27.15	16 739	22 976	12.97-	179 22	25 485	دول الاتحاد الاوربي
18.21	6 251	5 288	14.50-	6 295	7 363	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
116.22	80	37	- 25.80	909	1 225	الدول الاوربية الاخرى
-0.30	1 678	1 683	1.24	2 857	2 822	دول امريكا الجنوبية
-3.24	2 331	2 409	1.96-	11 618	11 850	اسيا
-	-	71	-	-	-	اوقيانوسيا
-32.69	385	572	0.83	1 934	1 918	الدول العربية
-11.74	1 368	1 550	2.50	697	680	الدول المغاربية
-37.80	51	82	-33.70	238	359	الدول الافريقية
-16.69	28 883	34 668	9.62-	46 727	51 702	المجموع

جدول يمثل تطور التجارة الخارجية للجزائر من 2014 إلى 2016 حسب المناطق²⁵⁹

أما عن وجهات الاستيراد الرئيسية، فقد احتلت الصين المركز الأول بنسبة 15.97 % تليها فرنسا وإيطاليا بنسب 10.52% و 9.37% على التوالي، تركيا 4.14 % البرازيل 2.59 % ودولة عربية واحدة هي المملكة العربية السعودية بنسبة 1.38 %، هذا من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2015.²⁶⁰

²⁵⁹ موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط
 http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
 (22.30، 2017/02/14)

²⁶⁰ موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على موقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

الفرع الثاني: رهان تعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني

رغم حظوة الموارد التي تتوفر عليها الجزائر والمؤهلات التي يحوزها اقتصادها إلا أن ترتيب هذا الأخير في مختلف تقارير التنافسية الدولية لا يعكس هذه المؤشرات.²⁶¹ ينعكس هذا الترتيب المتأخر سلبا على جاذبية الجزائر الاقتصادية، إذ تُعتبر هذه التقارير بالأهمية بما كان سواء لمتخذ القرار أو راسمي السياسات وكذا رجال الأعمال والمستثمرين الذين يستلّون بها للمساعدة على المعرفة المقارنة لبيئات الاستثمار والمفاضلة بينها.

بصفة عامة، تتحدد معوقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018/2017 أساسا في مؤشرات مؤسساتية كالبيروقراطية الحكومية، الفساد، الولوج إلى التمويل عدم استقرار السياسات، التضخم والضريبة،²⁶² كما تلعب المنظومة المالية والبنكية وكذا القانونية وحتى الثقافية دورا حاسما في تحديد تنافسية الدول، إضافة إلى ما تطرحه إشكالية تدهور المنشآت القاعدية وتخلف وسائل النقل بأنواعها الجوية والبرية والبحرية، باعتبار أن أي مستثمر بحاجة إلى الوصول إلى مصادر التمويل بسرعة وكفاية، إلى الحماية القانونية، إلى تصريف سلعه إلى الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية، ناهيك عن مشكل التمويل بالمواد الأولية وارتفاع تكلفة الإنتاج، وغيرها. في حالة الجزائر التي تتذيل تقارير التنافسية الدولية (أنظر جدول تقرير مناخ الأعمال 2017)، يشير تقرير التنافسية العالمي إلى ضعف الشفافية والسياسات الاقتصادية المنتهجة أين احتلت الجزائر المرتبة 21 عالميا والمركز 126 من حيث نوعية الخدمات المالية

²⁶¹ رغم ما يؤخذ على تقارير التنافسية من تسييس للترتيب ونقائص في التقييم. للتفصيل ارجع إلى: أسامة البدوي، «إشكاليات القياس: أسباب تراجع مصداقية المؤشرات والتقارير الإحصائية العالمية»، *اتجاهات الأحداث*، مجلة مركز المستقبل بأبو ظبي، (ع: 07)، (فيفري 2015)

²⁶²World Economic Forum, the Global Competitiveness Report 2017–2018, p.44

والمرتبة 131 من حيث نوعية القواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية، وكليهما مرتبة جد متأخرة.²⁶³

الفرع الثالث: رهان توفير الأمن الاقتصادي

يحمل الأمن الاقتصادي على مستوى الدولة مفهوم إمتلاك الفرد للدخل اللازم الذي يمكنه من إشباع حاجاته الحيوية الأساسية، هذا على المستوى الداخلي،²⁶⁴ أما دوليا فإنّ الأمن الاقتصادي الذي يكفل بلوغ الأمن الإنساني، يتمثل في قدرة الدول على إيجاد صيغة لعلاقات تعاون تكفل لها تجسيد التضامن بينها في سبيل مواجهة التهديدات العالمية للأمن الاقتصادي. جون ماينارد كينز "John Maynard Keynes" يتناول الموضوع من زاويتين أو بالأحرى يربطه بضرورتين:

- ضرورة توفر الأمن الاقتصادي على مستوى دولي حتى يتحقق على مستوى وطني أو محلي.

- ضرورة إيجاد ميكانزمات دولية متكافئة تحاكي التنظيم الموجود داخل الدول.²⁶⁵

يحت هذا التصور بشكل واضح على تكريس الجهود الدبلوماسية المبذولة في سبيل تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي على مستوى المنظمات الدولية، الإقليمية وغيرها من الترتيبات الثنائية البارزة بوصفها أداة لإيجاد هذه الميكانزمات.

²⁶³ موقع وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط-7-<http://www.algerie-focus.com/2017/04/lalgerie>

، (تم تصفح الموقع في 2017/09/27) [/economie-plus-atrayante-afrique](http://www.algerie-focus.com/2017/04/lalgerie)

²⁶⁴ United Nations development program, *Human development report 1994*, (New York : oxford university press, 1994), p. 25.

²⁶⁵ Christian Deblock, «la sécurité économique internationale : entre l'utopie et le réalisme», dans Christian Deblock et Diane Éthier, *Mondialisation et régionalisation. La coopération économique internationale est-elle encore possible ?*, (Montréal : Les Presses de l'Université du Québec, 1992), p. 19.

من هذا المنطلق، يبرز رهان توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في ضمان الأمن الاقتصادي على المستوى الداخلي: بالتصدي للنقائص التي تشوب الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الدولي بالنشاط والتنسيق في مختلف الأطر الثنائية، الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن الاقتصادي الدولي. لذا يبرز من بين رهاناته الترويج لصورة الجزائر المستقرة والأمنة.

المطلب الثاني: الرهانات الأمنية والسياسية

ليس العزل بين البيئتين الداخلية والخارجية للتهديدات الأمنية إلا نظريا، المغزى منه حصر التهديدات وإبرازها وتوضيح التفاعل بينها.

الفرع الأول: رهان تعزيز الاستقرار الداخلي

أهم ما يقال عن التحرك الدبلوماسي للجزائر أنه يعطي أولوية للداخل الجزائري على الخارج الإفريقي والمتوسطي،²⁶⁶ هذا لتحسين الأمن الوطني في مقاربة تساندية للداخل والخارج. استخدمت الجزائر لمواجهة الوضع الداخلي المتأزم سنوات التسعينيات بداية آلية أمنية عززتها في مرحلة لاحقة بآليات سياسية وقانونية، وبالإعلان عن وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999، إتضحت معالم المقاربة السياسية لمواجهة التحدي الأمني الذي كان له بالغ الأثر على الإستقرار الوطني بكل مكوناته الأمنية، الاجتماعية والاقتصادية، فعلى منوال قانون الرحمة الذي سنّ في عهدة الرئيس اليمين زروال، أصدر الرئيس بوتفليقة قانون الوئام المدني بتاريخ: 1999/07/13 ونال التأييد الشعبي العريض بموجب الاستفتاء الشعبي في 1999/09/16، كان لهذا القانون نتائج إيجابية على الإستقرار الوطني ومهدّ لطرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تلاه عقب إستفتاء 2005/09/29 .

²⁶⁶قوي بوحنية، «الجزائر والانتقال إلى لعب الدور الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي». تقرير مركز الجزيرة للدراسات، (29 جانفي 2014)، ص. 02.

رغم النتائج الملحوظة التي سجلتها الجزائر من ناحية الإستقرار والجهود الدبلوماسية التي إستغرقت الكثير من العناية والعناء لتحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي باعتبارها أولوية لجذب الاستثمارات وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني، إلا أنّ الوضع الأمني ليس بمعزل عن بعض المحاولات المعزولة لرحضة استقراره، لا سيما أمام حزام الاضطرابات الذي يطوّق الجزائر فقد أصبحت دول الجوار لا سيما الساحل وعلى رأسها ليبيا ومالي حاضنات للإرهاب، توفّر مجال للتدريب، منطلق للعمليات وملاذ للفرار، كما تنتشر في هذه الظروف الأمنية الجريمة الاقتصادية التي تعتبر المورد الأساسي للنشاط الإرهابي، تهريب المخدرات والأسلحة الاتجار بالبشر وغيرها من التحديات، التي تنتهج الجزائر منها انكفائيا على الذات قائم على تأمين الأمن.²⁶⁷

الفرع الثاني: التصدي والتكيف مع التهديدات الخارجية

تواجه الجزائر تحديّ التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الغير سواء سياسيا أو عسكريا ما جعل دورها الدبلوماسي-الأمني متداخلا بين مختلف الأزمات وبالغ التعقيد.

العلاقات المتوترة الجزائرية-المغربية: لطبيعة العلاقات المعقدة بين الجزائر والمغرب عديد التداعيات على مستوى التنسيق في شقيه الأمني أو الاقتصادي. لعل المشكل الحدودي والموقف الجزائري من نزاع الصحراء الغربية أبرز نقاط الاختلاف مع المغرب، يُضاف إلى ذلك التنافس على لعب دور الدولة المحورية، ما أسبغ على العلاقة البينية سمة التنافس أكثر من خاصية التكامل، فكان لهذا أثر على تفعيل الاتحاد المغربي، إذ يؤثر عدم التوافق المزمّن بين الجزائر والمغرب على التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في إطار الاتحاد المغربي، ويؤدي إلى تفويت

²⁶⁷قوي بوحنية، نفس المرجع.

فرص التبادل الثنائي وإجتذاب الإستثمارات الأجنبية، خاصة المباشرة منها التي تبحث عن سوق لإستيعاب منتجاتها، ومن ثمّ تضييع فرصة ضخ العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وهلم جرا، لصالح التنافس الثنائي وعلى حساب تعظيم الربح المشترك. كما أثّرت نوعية العلاقات على التنسيق متعدد الأطراف في مجال مواجهة التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة فعوض أن تلجا الدول المغاربية ومن بينها الجزائر إلى التنسيق عبر الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية، وهي المقاربة التي تفضّلها الجزائر لتماشيها ومبدأ عدم التدخل، إلا أن المنافسة الثنائية أفضت إلى العودة إلى السبل الثنائية عبر الوساطة والمساعي الحميدة لحل الأزميتين الليبية والتونسية.²⁶⁸

الإرهاب الدولي: تهدّد ظاهرة الإرهاب الذي عانت منها الجزائر (وما زالت تعاني منها عديد الدول عبر العالم) الاقتصاد الدولي ككل من حيث تهديد البنى التحتية أو تدميرها وما ينتج عن ذلك من توقّف شبه كلي للاستثمار أو تقليص فرصه؛ هذا ما ترزح تحته الجزائر نتيجة التغيرات الإقليمية التي تصب كلها في تنامي التهديد الإرهابي في المنطقة:

أثر الحراك الشعبي في البلدان العربية على أمن الجزائر الحدودي، خاصة أمن حدودها مع الجارتين تونس وليبيا، وكذلك مشكلة الصراع الأهلي في الجارة مالي، وأثر امتداد تهديداته الأمنية على الحدود الجنوبية، وما يتطلبه ذلك من مجهود أمني إضافي على الحدود بكل تكاليفه المالية والبشرية، وإنعكاسات كل ذلك على كبح عجلة التنمية. وقد أكّد هجوم 16 جانفي 2013 على القاعدة الغازية بنقننورين، الواقعة في ولاية إليزي على الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر والواقعة على مقربة من الحدود الليبية الجزائرية، على أنّ عدم استقرار المنطقة يهدد مباشرة الاستثمارات

الأجنبية كما الوطنية.²⁶⁹ لقد أدى سقوط نظام القذافي إلى التسليح المفرط للمنطقة وبروز مشكلة الانقسام القبلي الذي يهدد وحدة دول الجوار، كما أدى إلى تفاقم إشكال الطوارق في منطقة الساحل ومطالبهم الانفصالية في مالي، هذا أوقع على الجزائر واجب التدخل الحثيث في سبيل الوساطة سواء في مالي أو ليبيا درء للتدخلات الأجنبية في المنطقة ودعمًا للحمّة الداخلية لدول الجوار إضافة إلى محاولة تنمية المناطق الحدودية نظرا للرهانات الطاقوية التي تتضمنها المنطقة.²⁷⁰ كما يتنامى خطر إنهاء الدولة الليبية بتفشي ظاهرة إنتشار الأسلحة من حيث النوعية والكمية بشكل أصبحت تروج في السوق السوداء والتي سمحت بتدعيم الحركات الانفصالية في دول الجوار، على غرار مالي، تشاد والنيجر وغيرها²⁷¹

برز النشاط الدبلوماسي للجزائر في الأزمة التونسية في شقه الإقتصادي عبر تقديم مساعدات مالية ووضع أطر للشراكة من بينها إبرام اتفاقيات للتعاون المالي بين بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي ماي 2014: على شكل ودائع بإيداع بنك الجزائر مبلغ 100 مليون دولار أمريكي إضافة إلى برتوكول مساعدة مالية، إضافة إلى العون المُقدم للحكومة المؤقتة التونسية منذ 2011 على شكل قروض منخفضة الفائدة ومنح.²⁷²

²⁶⁹Pour plus de détails sur les répercussions de l'attentat voir : International Crisis Group, *l'Algérie et ses voisins*, rapport moyen orient/ Afrique du nord,(n°164),(12 octobre 2015), p. 07.

²⁷⁰Arslan Chikhaoui, «les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie», *Friedrich-Ebert-Stiftung, (Allemagne, 2015), p. 07*

²⁷¹مصطفى صايح، «التحديات الأمنية والاستراتيجية في غرب المتوسط»، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية*، (ع: ديسمبر 2016)، ص. 36.

²⁷²Arslan Chikhaoui, *op.cit*, p.09

مشكل الهجرة غير الشرعية، التي جعلت الجزائر أمام التزامات دولية للتخفيف من حدة الظاهرة، بموجب اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تفاقم مشكلة التهريب، الواقع أساسا على مشتقات المحروقات (بنزين وغازول بشكل خاص) في الحدود الشرقية والغربية، ومشكلة المخدرات والأسلحة المهربة من دول الجوار بالنسبة إلى الحدود الجنوبية.

المبحث الثالث: رهان تحقيق الاستقرار والتحفيز القانوني

أصبح إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة هدفاً تتنافس في سبيله الدول لاسيما النامية منها. هذا فصل إلى حد كبير في الأفكار التي راجت سنوات السبعينيات حول الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية والتي رحتها نظرية التبعية أساسا، جراء أزمة المديونية التي عرفتتها الدول النامية سنوات الثمانينيات والتسعينيات، فأصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل ترحيب بوصفها مصدرا لتمويل المشاريع التنموية يغني عن الإستدانة من المؤسسات الدولية، وحضت آثاره الايجابية على الاقتصاديات المستقبلية بالتركيز على غرار زيادة النمو الاقتصادي، امتصاص البطالة، نقل التكنولوجيا وتحفيز المؤسسات الوطنية عبر الشراكة والمنافسة..، وغيرها. فتح تغيير المقاربة الدولية للإستثمارات الأجنبية المباشرة المجال واسعا أمام المنافسة بين إستراتيجيات الدول لجذب هذا النوع من الإستثمارات، وتقع الترسانة القانونية في صلب هذه الاستراتيجيات، ومن هذا الباب نعالج مسألة الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر كرهان من رهانات الدبلوماسية الاقتصادية.²⁷³

يُعرف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الأونكتاد بكونه "النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإرادي بين الشركة في القطر الأم والشركة أو الوحدة الإنتاجية في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50% . ويعرفه صندوق النقد الدولي ب" حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة

²⁷³Guerid Omar, « L'investissement direct étranger en Algérie: Impacts, opportunités et entraves», *recherches économiques et managériales*, (N°3-juin 2008), p.p. 28-30.

مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، على أن تتعدى نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي 25%²⁷⁴.

تمنح الدول في سبيل إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر عديد التحفيزات منها المالية: كتقديم التسهيلات الائتمانية وتخفيض معدلات الفائدة والحوافز الجبائية أو تخفيض الوعاء الضريبي وغيرها، ومنها القانونية والتي نستعرضها في حالة الجزائر، كالتالي:

الفرع الأول: الجانب التشريعي المرصود لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية

نقسم الجانب التشريعي المحفز للاستثمار إلى قسمين: قسم أول متعلق بالقوانين المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، وجزء ثاني متعلق بالاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

²⁷⁴حمدي فلة، حمدي مريم، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين التحفيز القانوني والواقع المعيق". مجلة المفكر، (ع.10)، بسكرة، ص. 333

1. الإطار القانوني المنظم للاستثمار خارج قطاع المحروقات:²⁷⁵

أ. المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل

1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار.²⁷⁶

أعرب المشرع من خلال هذا القانون عن نيته في الإتجاه نحو إقتصاد السوق والإنتفاح على الإقتصاد العالمي، هذا من خلال تغيير المقاربة الجزائرية للإستثمارات الأجنبية بإلغاء (فيما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات) القوانين التي سبقته والمتعلقة بالإستثمار والمتمثلة تحديدا في: القانون 13/82 لسنة 1982، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصادية وسيرها، وكذا القانون 25/88 لسنة 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الخاصة الوطنية. تترجم الرغبة في التغيير في عدة نقاط:

المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين: هدف المرسوم إلى تشجيع الإستثمارات المنشئة والمتمنية للقدرات والمعيدة للتأهيل أو الهيكلية التي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية من أشخاص طبيعية أو معنوية²⁷⁷ على قدم المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب.²⁷⁸

²⁷⁵ سبق صدور هذه القوانين القانون 277/63 في 26/07/1963 المتعلق بالاستثمار وقانون الاستثمار الصادر في 1966، والقانون 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982.

²⁷⁶ الجريدة الرسمية العدد 64 بتاريخ 24 ربيع الثاني 1414، المرسوم المحدد حسب مادته الأولى للنظام المطبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الإستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي.

²⁷⁷ المادة 2 من المرسوم 12/93

²⁷⁸ المادة 35 من نفس المرسوم

ضمانات الاستثمار وإمتهاداته: منح المشرع جملة من الضمانات للمستثمرين في مرحلة قبل الإنجاز²⁷⁹ والمرحلة بعد الشروع في الاستثمار،²⁸⁰ كما نصّ على الإمتيازات الممنوحة عند الإستثمار في المناطق الخاصة²⁸¹ والمناطق الحرة²⁸² وكذا الحماية من التسخير الإداري²⁸³.

إمكانية اللجوء إلى التحكيم: أصبح بإمكان المستثمر الأجنبي اللجوء إلى التحكيم والصلح في حال وجود اتفاق قبلي طبقاً للمادة 41 من المرسوم .

خلق إطار مؤسسي: لعلّ أهم ما جاء به المرسوم في مادته السابعة هو إنشاء وكالة لترقية الإستثمارات APSI ودعمها ومتابعتها فأصبحت بمثابة الهيئة الساهرة على تطبيق المرسوم وتحقيق أهدافه وتسهيل التواصل بين الهيئات العمومية والمستثمر .

ب. القانون رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،²⁸⁴ المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15.

حافظ المشرع على جملة التحفيزات التي تضمنها القانون السابق، فيما يتعلق بالإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب على قدم المساواة، وتعتبر الإضافة التي قدمها القانون في **الوضع المؤسسي لإدارة الاستثمارات وتعزيرها من خلال التنصيص في المادة 6 على إنشاء وكالة**

²⁷⁹المادة 17 من نفس المرسوم

²⁸⁰المادة 18 من نفس المرسوم

²⁸¹المادة 20 وما يليها من نفس المرسوم

²⁸²المادة 25 وما يليها من نفس المرسوم

²⁸³المادة 40 من نفس المرسوم

²⁸⁴القانون رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريفة الرسمية، العدد 47.

وطنية لتطوير الاستثمار²⁸⁵ ANDI وكذا النص في المادة 18 على إنشاء مجلس وطني للاستثمار²⁸⁶ CNI يرأسه رئيس الحكومة، إنشاء الشباك الوحيد ضمن الوكالة بهدف ضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار كما يهدف أساس إلى تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة به، وإنشاء صندوق لدعم الاستثمار²⁸⁷ من أجل تمويل التكفل بمساهمات الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات.

ت. القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال الأول العام 1437 الموافق ل 03 غشت 2016
المتعلق بترقية الاستثمارات.²⁸⁸

جاء القانون بعد عشرة سنوات من سابقه، بأهداف رئيسية تصب في تحسين جاذبية التشريع الوطني في مجال جذب الاستثمارات لاسيما الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وموائمة القواعد القانونية للوضعية الاقتصادية الوطنية وتحقيق الإحتياجات الحقيقية للإقتصاد الوطني، كما إهتم بتعديل الإطار المؤسسي للإستثمار والمتمثل في الوكالة الوطنية للإستثمار بغرض تحسين فعاليتها.²⁸⁹

²⁸⁵ المرسوم التنفيذي رقم 2001/281 بتاريخ 2001 المتعلق بتسيير وتنظيم عمل المجلس الوطني للاستثمار .
²⁸⁶ المرسوم التنفيذي رقم 2001/282 المؤرخ بتاريخ 2001/09/24 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار .
²⁸⁷ المرسوم التنفيذي رقم 04/285 بتاريخ 2002/09/15 المحدد لطرق تنظيم وتسيير حساب المخصصات الخاصة
²⁸⁸ القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال الأول العام 1437 الموافق ل 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 46.

²⁸⁹ Site officiel de l'ambassade d'Algérie en France, cadre juridique et réglementaire régissant le secteur de l'investissement en Algérie, sur le lien : <http://www.amb-algerie.fr/2491/loi-de-finances-2016-mesures-dincitation-a-linvestissement/> (Publié le 12 février 2016), (consulté le 13/03/2016, 19.20)

مؤسساتيا: تضمن القانون تأكيدا على دور الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار بإشتراط التسجيل المسبق للمستثمرين للإستفادة من المزايا التي يقدمها القانون (المادة 04)، كما أكد على الضمانات التي تضمنها سابقه مع التفصيل في مسألة العقار الصناعي (من خلال المادة 13)، وكذا تعزيز الوكالة بإنشاء أربع مراكز بغرض تعزيز الفعالية الإدارية (المادة 26).

المعاملة التفضيلية للاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني: تضمن القانون إهتماما بتعزيز الميزات لصالح أنواع معينة من الإستثمارات: إذ يرصد القانون جملة من التحفيزات العامة التي يستفيد منها كافة المستثمرين، وأخرى إضافية تخص الإستثمارات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل كتلك المتعلقة بقطاع السياحة والنشاطات الصناعية الفلاحية (المادة 15) وأخرى إستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني (المادة 17 و18).

الإبقاء على مبدأ المعاملة المنصفة: وقد نصّ القانون في مادته 21 على معاملة الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بإستثماراتهم.

إرساء الاستقرار التشريعي: وفي إرادة لمراجعة القانون وإلغائه على الإستثمار المنجز في إطاره إلا بطلب صريح من المستثمر (المادة 22).

2. الإطار القانوني المرصود للاستثمار في قطاع المحروقات:

إدراكا من الجزائر بتغير السوق الدولية للنفط بشكل يميل إلى غير مصلحة الدول المنتجة عمدت إلى فتح قطاع المحروقات أمام الإستثمار الأجنبي المباشر والشراكة، فشرعت بذلك منذ سنة 1986 إلى فتح القطاع أمام عملية إصلاح عميقة. إدراك عمق الإصلاحات يستدعي العودة والتذكير بالقوانين التي سبقت هذا التاريخ:

استمرار قانون النفط الصحراوي: يبدو التقسيم المرحلي للتشريع في قطاع المحروقات إلى مرحلتين ما قبل التأميم وما بعده مشروعاً ومنطقياً، إذ واصلت الجزائر عند استقلالها وتطبيقاً لنصوص إتفاقيات إيفيان العمل بقانون النفط الصحراوي المشرع بموجب المرسوم 111/58 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1958، والذي يكرس إمتياز الشركات الأجنبية في إستغلال الثروات النفطية وتملك الآبار المكتشفة ومنح الحق الحصري للشركة القائمة بالتنقيب على إدارة العمليات، ومنح تراخيص التنقيب والبحث دون مقابل فإن تكاليف التنقيب باكتشاف بئر نفطي تحول عقد البحث والتنقيب إلى عقد إمتياز تمنح بموجبه إلى الشركة القائمة بالتنقيب حق إمتياز الذي يخول الشركة حق الإنتاج والتسويق لمدة 50 سنة، أما في حالة الفشل فتستفيد الشركة المنقبة من قروض ومساعدات مالية.²⁹⁰ عوض هذا القانون غداة قرار تأميم المحروقات بقانون 1971/04/12 الذي ألغى الامتيازات الفرنسية وكرس قاعدة ملكية 51% من رأس مال الشركات في القطاع النفطي.²⁹¹ كرس هذا القانون سيادة الجزائر على ثرواتها النفطية وعزز من مكانة سونطراك في كامل عملية الاستغلال كما حصر شكل العقود بين الشركة الوطنية والشركات الأجنبية في عقود الخدمات: أكانت عقد خدمة بالأخطار بمفهوم ربط الحصول على المكافأة والتعويض عن تكاليف الاستكشاف بالحصول على نتائج إيجابية كما تلتزم بتحمل النتائج السلبية لوحدها؛ أو عقد المساعدة التقنية التي تلتزم بموجبه بتقديم خدمات تقنية وإنتاج مقابل مكافأة متفق عليها مسبقاً. أثبتت التجربة محدودية هذا القانون من جانب جذب الإستثمارات الأجنبية رغم ما حققه على الصعيد الرمزي-السياسي، فلم تترجم الجزائر في الفترة بين 1975 إلى 1985 إلا 25 عقداً إضافة إلى محدودية الإستكشافات ولم

²⁹⁰ شايب باشا كريمة، «تطور سياسة استغلال النفط عالمياً ومحلياً»، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، (العدد

05)، (أكتوبر 2014)، ص. 197.

²⁹¹ نفس المرجع، ص. 23، 24.

تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بالإستكشاف سوى 10% من إجمالي المجال المنجمي.²⁹²

فترة الإصلاحات: مثل القانون 14/86 المؤرخ في 19/08/1986 إعرابا عن رغبة المشرع في الانفتاح على الإستثمار الأجنبي إستجابة للمتغيرات الدولية وأبرزها تداعيات الصدمة النفطية وتطور السوق الدولية ببروز منتجين جدد وتطور تكنولوجيات الإستكشاف والإستغلال، التأقلم مع الأوضاع المستجدة كان يتطلب تشريعا أكثر تنافسية، وهو ما سعى له المشرع من خلال وضع أربع صيغ للشراكة، بتشريع صيغة تقاسم الإنتاج لأول مرة، إلى جانب صيغة عقد الخدمات صيغة عقد الشراكة التجارية وصيغة الشركة ذات الأسهم مع إشتراط خضوعهما للقانون الجزائري وتوطينها بالجزائر، كما شرع القانون بموجب المادة 63 إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض المنازعات القائمة بمناسبة الإستثمار.

رغم الإنفتاح الذي طبع القانون إلا أنه لم يخلو من الإستثناءات، لعل أهمها: إستثناء قطاع الغاز وحصر القانون على الإكتشافات النفطية الجديدة بموجب المادة 23 الذي يبقى ملكا للدولة مع الالتزام بتعويض المستكشف عن مصاريف الإستكشاف، إضافة إلى حصر المجال الزمني لتطبيق القانون بموجب المادة 65 بشموله حصرا للإستكشافات النفطية الجديدة وهذا دفاعا عن مكانة الشركة الوطنية "سونطراك" ومصالحها في الآبار المكتشفة قبلا. كما إستبعد القانون الشركات الأجنبية من الإستفادة من تراخيص الإستكشاف والإستغلال فيما يُدعى بالشهادات المنجمية فإستأثرت سونطراك بهذا الحق وأصبحت مخوّلة للتفاوض حول صيغ الشراكة مع الشركات الأجنبية

²⁹² نفس المرجع. ص. 97.

في سبيل الإستغلال في إطار الصيغ التي يوفرها القانون، كما ترك مسألة النقل حكرا على سونطراك.²⁹³

قانون **21/91** المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 الذي جاء إستدراكا لثغرات ميّزت القانون السابق فأبقى على أحكام وعدّل أخرى: أما ما أبقى عليه فيتمثل في إحتكار الدولة لأنشطة الإستكشاف والإستغلال ونقل المحروقات وهي الأنشطة التي يمكن للدولة تفويضها للشركات الوطنية، إضافة إلى الإبقاء على قاعدة 49/51 وبالتالي إعطاء الشركات الوطنية حق الإدارة والتسيير. فيما إنصبت التعديلات على توسيع مجال الشراكة إلى الحقول النفطية المكتشفة قبل سنة 1986 بعدما كانت محصورة على الاستكشافات الجديدة، وتوسيع مجال تطبيق القانون ليشمل قطاع الغاز بعد إقتضاره على النفط، وتضمن لأول مرة نمط تقاسم الإنتاج إلى جانب منح امتيازات جبائية.

وعرف التشريع في مجال المحروقات فترة من الإستقرار إلى غاية صدور القانون **07/05** المؤرخ في 28 أفريل 2005 والذي كان من شأنه إحداث ثورة في المقاربة الجزائرية للإستثمار من خلال إلغاء قاعدة **49/51** والإستعاضة بمنح خيار المشاركة لسونطراك (إذا لم تكن طرفا متعاقدا) بنسبة تتراوح بين 30 و 20% وبالتالي فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي لإمتلاك 70% من حقوق المساهمة في الشركات، ما إعتبره بعض المحللين إلغاء لنظام تقاسم الأرباح وعودة لنظام الامتياز كما فتح مجال النقل عبر الأنابيب أمام الشركات الأجنبية.²⁹⁴

²⁹³ بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص. 100.

²⁹⁴ بوحنية قوي، خميس محمد، « قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر »، دفاتر السياسة والقانون، (العدد: 09)، (جوان 2013)،

من الجانب المؤسسي، أنشأ القانون هئتين جديدتين هما: الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات والتي تدعى في صلب القانون بسلطة ضبط المحروقات

"L'Agence Nationale de Contrôle et de Régulation des Activités dans le domaine des Hydrocarbures (ARH)"

الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات والتي يقع على عاتقها مهمة ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات : L'Agence Nationale pour la Valorisation des Ressources en Hydrocarbures (ANALFT) وربط العديد من الإجراءات بموافقة هاتين الهيئتين اللتان كان من المفترض أن تضطعا بالأعمال الإدارية فيما يسبغ على شركة سونطراك صبغة المتعامل الإقتصادي عوض كونه ممثلا للدولة مثلما كان عليه الأمر في القوانين السابقة.

لقانون 2005 مساوي ومحاسن على الإستثمار في القطاع، لكن المؤكد أنه كان محل جدل وأسأل الكثير من الحبر. فمن ناحية أنهى القانون الهيمنة الأحادية لسونطراك وأدخلها كمتعامل اقتصادي في بيئة تنافسية وتحرير قطاع المحروقات بما تضمنه من تغييرات مست الأثر المؤسسية والتعاقدية، ورغم ما إعتري القانون من نقائص وغموض على المستوى التنظيمي والتقني إلا أنه لاقى إستحسان المستثمرين الأجانب إذ تدل المؤشرات على الزيادة الكمية والنوعية للإستثمار في الجزائر، هذا بإمضاء 73 من أكبر الشركات العالمية في القطاع على عقود وهذا على غرار SHELL , BP, TOTAL...²⁹⁵ دفع الجدل الذي ثار حول هذا القانون نحو إصدار الأمر 10/06 المؤرخ في 2006/07/29 الذي تمّ بموجبه العودة إلى نظام تقاسم الأرباح وفرض شراكة سونطراك بنسبة لا تقل عن 51%، ناهيك عن تقليص هامش ربحية الشركات الأجنبية

بفرض رسم على الأرباح الاستثنائية، هذا ما أُعْتَبِر رجوعاً عن الانفتاح المقرّر بموجب القانون 07/05 وهو ما تم الإبقاء عليه بنص القانون 01/13 المؤرخ في 20/02/2013 المتمم والمعدل الذي جاء إستدراكاً للمؤشرات السلبية التي طغت على الإستثمار في قطاع المحروقات في الجزائر إذ لم تعلن الجزائر عن أية مزايدة في مجال الإستكشاف منذ سنة 2010. أولوية القانون الجديد هو زيادة جاذبية الإستثمار الناقل للتكنولوجيا وإستهداف الإستثمار في الطاقات المتجددة وبدائل الطاقات الأحفورية بتقرير تحفيزات جبائية، غير أن مثبطات الإستثمار وعلى رأسها قاعدة 49/51 وإحتكار مجال النقل تبقى قائمة.²⁹⁶

الفرع الثاني: تقييم التطور التشريعي واستقرار الضمانات والتحفيزات

رغم أهمية الترسانة القانونية التي وضعتها الجزائر في سبيل تحسين المناخ الاستثماري في شتى قطاعاته، إلا أن تجربة إعادة الهيكلة الاقتصادية والمصاحبة القانونية والمؤسسية لها أبانت عن عدة نقائص، لعل أهمها:

التخمة التشريعية: نلاحظ غزارة التشريع في مجال الإستثمار إلى درجة التخمة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى إرباك المستثمر، الأمر الذي أدى استدراكاً إلى إصدار نصوص جامعة معدلة ومتممة لتكون بمثابة كتيب للإرشاد القانوني للراغب في الإستثمار.²⁹⁷ كما يبقى موقع الوكالة

²⁹⁶ نفس المرجع. ص. 158

²⁹⁷ الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الإستثمار في الجزائر معزز ومتمم. فيفري 2015 المتضمن النصوص 03/01 و 08/06 والمتعلقة بتطوير الإستثمار وكذا الأمرين رقم 01/09 و 01/10 المتضمنين لقانوني المالي التكميليين والأمر 16/11 و 12/12 و 08/13 و 10/14 المتضمنين لقوانين المالية للسنوات من 2011 إلى 2014 على التوالي.

الوطنية لترقية الإستثمار فعلا في مجال توفير المعلومة القانونية والعملية الموثوقة والمحينة للمستثمر.

الإحالة وعدم اليقين: يتضمن القانون 01/13 مثلا 29 إحالة إلى لوائح تنظيمية وتنفيذية يرتبط بها القانون قيد التنفيذ، هذا يجعل جدوى القانون متعلقا إلى حد كبير بمطابقة النصوص التنظيمية لفلسفة المشرع وتطلعات المستثمر، إلا أن هذه العلائقية لا تنفي عن القانون كونه إشارة ايجابية للمستثمر.

التخلي الظاهري عن قاعدة 49/51: من بين الإحالات المتضمنة في القانون 01/13 تلك الإحالة إلى قوانين المالية والقوانين التكميلية، يضعنا أمام نقطة محورية تقف حسب أغلب التحليلات عائقا أمام اجتذاب الاستثمارات الأجنبية فيما يسمى بقاعدة 49/51 التي تم إدراجها بموجب قانون المالية 2009. جاء هذا النص إستجابة للأزمة المالية لسنة، 2007، ومحاولة لزيادة جاذبية الإقتصاد الوطني، لكن كان له أثر عكسي على تشجيع الواردات، إذ تراجعت الجزائر بدرجتين حسب مؤشر سهولة الأعمال، من المرتبة 134 سنة 2009 إلى المرتبة 136 سنة 2010، وكان لهذا نتيجة مباشرة على نمو تدفق الإستثمارات الأجنبية التي لم تزد إلا بنسبة 1.3 % في نفس الفترة.²⁹⁸ ورغم أن هذه القاعدة آيلة إلى زوال في أفق 2020 تاريخ إنشاء منطقة التبادل الحر طبقا لاتفاق

²⁹⁸ عبد المجيد قدي ، قادة اقسام، «التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية»، *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، (ع01)، (20110)، ص. 13.

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا في متطلبات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن المشرع يتمسك بالقاعدة وهو ما تم بموجب المادة 66 من قانون المالية²⁹⁹

ضرورة متعلقة بقطاع العدالة: لا بد أن تتدعم الإصلاحات القانونية المعتمدة بالتكوين الجيد للقضاة لاسيما في الإختصاص التجاري لما يتصف به من تقنية، هذا من شأنه زيادة ثقة رجال الأعمال بالجهاز القضائي الذي يعاني طول إجراءات التقاضي وإرتفاع كلفته ، يضاف إلى هذا صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية وعدم توحيد الاجتهادات القضائية الأمر الذي يربك القاضي على مستوى الدرجتين الأولى والثانية.³⁰⁰

الجهود في مجال التحكيم التجاري: يعتبر التحكيم إحدى الآليات التي يمكن اللجوء إليها لفض وحل المنازعات المتعلقة بالإستثمار، هذا من خلال قانون الإستثمار 2001 المعدل والمتمم بالقانون 09/08 المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية، وكذا من خلال القانون 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار في مادته 24 التي تُخضع النزاعات القائمة بمناسبة الإستثمار للإختصاص القضائي الوطني إلا في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الجزائر ودولة المستثمر تنص على المصالحة أو التحكيم³⁰¹، أو في حالة وجود بند في إتفاقية الإستثمار تنص على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الخاص.

²⁹⁹القانون رقم 18/15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72. لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل على رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.
³⁰⁰Abdelatif Kerzabi, «Climat des affaires et investissement prive: le cas algérien», (2014).Article disponible sur : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01400407>(publié le 21 Nov 2016).

³⁰¹القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ع 46.

خاتمة الباب الأول

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية كتخصص وظيفي أحد نتاج تطور مسار العولمة لاسيما في شقه الإقتصادي، بحيث أثرت العولمة بشكل واضح على الدبلوماسية الاقتصادية من حيث الفواعل الوظيفية ومستويات أدائها؛ كما يرتبط ويتكامل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بمفهومي الدبلوماسية التجارية والمالية، بحيث يطغى جانب من هذه الجوانب على النشاط الدبلوماسي للدول حسب طبيعة الأطر التي تحتويها ومحددات ومستلزمات النشاط الخارجي للدولة في حد ذاتها.

إضافة إلى الإطار الدولي الذي تنشط ضمنه الدبلوماسية الاقتصادية الوطنية، تتميز التجربة الجزائرية الناشئة في هذا المجال بمعالم خاصة ترسمها:

- محددها التاريخية والدستورية التي جعلت منها إمتدادا لنشاط دبلوماسي يجد جذوره في دبلوماسية الثورة والكفاح من أجل إستكمال الإستقلال في بعده الإقتصادي،
- مقوماتها ومرتكزاتها الجيو-إقتصادية التي تخولها التأسيس لدبلوماسية إقتصادية نشطة،
- مسارها التاريخي المتراوح بين التميز والتراجع في علاقة بمعطيات الظروف السياسية والاقتصادية وكذا مستلزمات التنمية في كل مرحلة من مراحل التطور،
- الرهانات والتحديات مختلفة الأشكال والمصادر التي تواجهها، سواء الناتجة عن البيئة الداخلية أو الخارجية، أو ذات الطابع الأمني، السياسي، الإقتصادي أو المتعلقة بالتشريع والتحفيزات القانونية.

وعليه، لا تستقيم دراسة التجربة الجزائرية في التأسيس لدبلوماسية إقتصادية وتوظيفها إلا بمراعاة الإطارين الدولي والوطني اللذان تنشط ضمنهما.

الباب الثاني

دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة

علاقات الجزائر الاقتصادية الدولية

مقدمة الباب الثاني

بناء على نتائج الباب الأول، نهدف من خلال هذا الباب إلى مناقشة دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية بما يضمن تعزيز مكانتها والدفاع عن مصالحها.

إن فكرة الباب الثاني على إتساعها، تصبو إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- إستعراض أهم أطر نشاط الدبلوماسية الاقتصادية مع مراعاة معياري الأولوية والأهمية وتقسيم هذه الأطر موضوعاتيا وجغرافيا، بغية مناقشة التحديات التي يطرحها كل إطار والفرص التي يوفرها، وكذا تقييم الأداء الدبلوماسي ومحصلاته والوقوف على الأدوار المُبتغى للدبلوماسية الاقتصادية أدائها.
- عرض بعض التجارب الدولية في مجال توظيف الدبلوماسية الاقتصادية، والسعي من خلالها إلى تحديد فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الوطنية ومعرفة أدوارها ثم الوقوف على الآليات الموظفة من قبلها لأداء هذه الأدوار بالتقييم والنقد.

الفصل الأول

أطر وأولويات

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

يبرز الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في أطر عدّة منها الثنائية ومنها متعددة الأطراف في مستوياتها الإقليمية والدولي وكذا المؤسسي أو غيره من أطر حوكمة العلاقات الاقتصادية الدولية. تركز من خلال هذا الفصل على أطر نشاط الدبلوماسية الاقتصادية بتوحي تطبيق معيار الأولوية حسبما تم التأكيد عليه في مختلف الدساتير الوطنية: البعد المتوسطي المغربي، العربي، الإفريقي والدولي وكذا حسب أهمية هذه الأطر وما تمنحه من فرص وما تطرحه من تحديات أمام الدبلوماسية كأداة لإدارة علاقات الجزائر الاقتصادية الدولية والدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية من خلال التفاعل مع باقي الفواعل الدولية سواء في إطار التعاون والتنسيق أو المنافسة.

نستهل الفصل بالتطرق إلى الدبلوماسية الجزائرية الطاقوية في إطار منظمة الأوبيب ثم في مستواها الثنائي لإبراز علاقة التآزر بين المستويين وهذا بالتركيز على النشاط الدبلوماسي خلال أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة. ثم نتطرق في المبحث الثاني لأطر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية متعددة الأطراف في مستوياتها الإقليمية، عبر عرض علاقات الجزائر التكاملية على المستوى العربي من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ثم البعد المتوسطي فنقف على حوصلة الشراكة ودور الدبلوماسية الجزائرية في إعادة النظر في المصالح الجزائرية، ثم نعرّج على البعد الإفريقي من خلال حضور الجزائر المؤسسي في القارة ومدى ضمان مصالحها الاقتصادية في ظل المنافسة الدولية المحتملة على الأسواق وفرص الإستثمار، لننتهي إلى ملف إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بتوضيح وضعية الملف، تتبّع مسار التحضير للتفاوض والتطلّع إلى مستقبل الملف استنادا إلى تقدير الموقف التفاوضي للجزائر.

المبحث الأول: أولوية ملف المحروقات للدبلوماسية الجزائرية

نظرا للمكانة التي تحوزها المحروقات في الاقتصاد الجزائري الريعي، وارتكازا على ما أسلفنا ذكره من إعتقاد المشاريع التنموية الوطنية على عائدات هذا القطاع في تمويل مساعي التنويع الراهنة يبرز الدفاع عن المصالح الطاقوية الوطنية كأولوية من أولويات الدبلوماسية الجزائرية في بعديها المؤسسي متعدد الأطراف والثنائي.

المطلب الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية متعددة الأطراف في إطار الأوبيب

تتقضي بحلول سنة 2017 خمسة وخمسون سنة على إنضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC organisation of petroleum exporting countries، لعبت الجزائر خلال هذه الفترة أدوارا متميزة وبعضها مميّزة في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية كما تزّعت في العديد من المرات دول المنظمة من أجل إرساء قواعد إقتصادية أكثر عدالة في السوق النفطية العالمية وأكثر خدمة لمصالح دول الأوبيك التي ينضوي أغلبها في خانة الدول النامية. تستفيد الجزائر من تقاطع أهداف المنظمة وأهدافها الطاقوية، غير أنّ طريقها للدفاع عن مصالحها لم يكن معبّدا وليس كذلك بعد، بل تواجه الدبلوماسية الجزائرية في سبيل الدفاع عن مصالحها عديد التحديات منها الداخلية المتعلقة بإيجاد توازنات بين المصالح المتعارضة لأعضاء المنظمة ومنها الخارجية المتعلقة بالبيئة والأسواق الدولية وحسابات الدول المستهلكة.

الأهداف والمتغيرات المتحركة في دور الجزائر في المحافظة على مصالحها داخل المنظمة

تصنف منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي من الناحية الوظيفية منظمة متخصصة. إنعقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة ببغداد من العاشر إلى الرابع عشر سبتمبر 1960³⁰² وتضم إلى غاية سنة 2017 ثلاثة عشرة (13) دولة عضو بين مؤسس ومُنظَّم ومن بينها الجزائر التي إنضمت بها سنة 1969.

تحدد أهداف المنظمة بموجب المادة الثانية من ميثاقها في تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل الوسائل للحفاظ على مصالحها بصفة منفردة أو جماعية؛ تحديد طرق ووسائل لضمان استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للنفط والسعي إلى تقادي تقلبات الأسعار غير الضرورية والضارة؛ ضمان ثبات مداخيل الدول المنتجة إضافة إلى توفير إمدادات كافية ومنظمة للدول المستهلكة وعوائد عادلة من الإستثمار في الصناعة البترولية؛³⁰³ كما تعتبر

³⁰² من بينهم الخمسة دول المؤسسة للمنظمة: العراق، إيران، المملكة العربية السعودية، الكويت وفنزويلا، إضافة إلى انضمام دول أخرى هي قطر المنظمة سنة 1961، اندونيسيا التي علقت عضويتها في جانفي 2009 لتعود إلى المنظمة في جانفي 2016، غير أنها عادت إلى تعليق عضويتها في الاجتماع 171 للمنظمة المنعقد في 2016/11/30، ليبيا سنة 1962، الإمارات العربية المتحدة سنة 1967، الجزائر سنة 1969، نيجيريا سنة 1971، الاكوادور الذي علق عضويته في ديسمبر 1992 ليعاود الانضمام إلى المنظمة أكتوبر 2007، والغابون الذي انسحب من المنظمة في جانفي 1995 ليعود إليها في جويلية 2016.

³⁰³ Organization of the petroleum exporting countries Secretariat, **Statute**, Vienna, 2012

The original text of the Organization's Statute was approved by the Conference in January 1961 in Caracas — Resolution II.6.

المنظمة مصدرا لجمع المعلومات حول السوق النفطية والبيئة الإقتصادية لهذا المورد ودراساتها وتوزيعها.³⁰⁴

متغيرات داخلية متعلقة بالمنظمة: إن اعتبار منظمة الأوبك فاعلا موحدا على الساحة الدولية لا يعكس طبيعة المنظمة التنسيقية. حيث يُصعّب الطابع التنسيقي قياس درجة إستقلال المنظمة عن أعضائها، ولا يكون هذا القياس إلا بتحليل مسار صناعة القرار الداخلي لتحديد الدّول المسؤولة أو ذات التأثير على صناعة القرار ثم مدى القدرة على مراقبة تنفيذ هذه القرارات من ناحية داخلية والقدرة على تطبيقه و" فرض" إحترامه على المستوى الخارجي.

ويترتب عن هذا الطابع التنسيقي تفعيل ميكانيزمي الحوار والتعاون بين الدول العضوة من جهة وبين هذه الأخيرة وأهم الأطراف المعنية بسوق النفط وخاصة الدول المستهلكة والمنتجة، من جهة أخرى، مع إحترام سيادة الدول والعمل في جوّ من الثقة المتبادلة. تتماشى هذه الميكانزمات ومبدأ الجزائر في الحفاظ على سيادتها ورفض التدخل في قراراتها ومن بينها القرارات المتعلقة بالشأن الإقتصادي، لكن نشاط المنظمة مرتبط من جهة أخرى بمتغيرات هي: التفاوت في الإنتاج بين الأعضاء، النزاعات وتضارب المصالح، الغش وعدم الالتزام بقواعد المنظمة.

إستدراكا لهذه النقائص، وضعت المنظمة منذ سنة 1982 ميكانيزم تسقيف الإنتاج، الذي توقف العمل به سنة 2011، أين كان يُعمد إلى تحديد نسبة إنتاج الدول العضوة إستنادا للقدرات الإنتاجية لكل دولة وإحتياجات المستهلكين، كما تتأثر سياسة الضبط هذه بتقلب سعر الدولار الذي يحدد بدوره القدرة الشرائية للدول المستهلكة. نظام الحصص الذي تعتمده الأوبك يهدف إلى

³⁰⁴ Site internet ,<http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/opec>, (15/10/2017, 13.30)

تحديد حصة كل دولة عضو من الإنتاج الذي تُستفَقه المنظمة حسب توقعات الطلب العالمي، لكن غالباً ما تخلف الدول بالتزامها في فترات إنخفاض الأسعار.

كما تواجه المنظمة على المستوى الداخلي إنقساماً متعدد الأوجه: على المستوى الإيديولوجي بتعارض رؤى كل من المملكة العربية السعودية الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية وكل من إيران وفنزويلا المعارضتين للهيمنة الأمريكية. على مستوى الطموح، إذ تنقسم دول الأوبسب بين من يرى فيها مجالاً لتنسيق السياسات النفطية بما يخدم المصالح المشتركة ومن يرى في المنظمة أداة للتأثير في السياسة الدولية.³⁰⁵

متغيرات خارجية متعلقة بالبيئة الدولية:

لطالما إرتبط إنتاج النفط وتحديد أسعاره بالمتغيرات الجيو-سياسية الدولية، كما ارتبط تاريخ النفط بالصراعات الدولية للسيطرة على منابعه وتأمين إمدادات الطاقة، حيث تعتبر جدلية سعي الدول إلى التحكم بالأسواق والتحرر اللامحدود لهذه الأخيرة من العلاقات الجديرة بالدراسة، وتتعدّد مهمة الدول في السيطرة على أسواق الطاقة بشكل عام نظراً لاستحالة توقع منحى تطور حجم الموارد والطلب عليها وتطور الأسعار وتكاليف الإستخراج..، وغيرها. يضع هذا الوضع دول الأوبسب أمام سيناريوهات عديدة ومتباينة.³⁰⁶

كما تتأثر السوق الدولية للنفط بالنزاعات والحروب، لا بل وتعتبر السيطرة على منابع النفط والغاز من أسباب قيام الحروب وتأجيجها، وقد تكرست هذه الخاصية منذ سنوات الأفينيات

³⁰⁵ Site internet, <http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/opep>, (15/10/2017, 13.30)

³⁰⁶ جون ماري شوفالبييه، *معارك الطاقة الكبرى*. ترجمة: لميس عزب. (المملكة العربية السعودية، مجلة العربية للنشر، 2010)، ص.26.

بالتدخل العسكري المباشر لاسيما في منطقة الشرق الأوسط بدء بغزو أفغانستان والعراق في 2001 و2003، وهي التدخلات التي تندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية للطاقة سعيا للسيطرة على منابع النفط وطرق الإمداد، فاستنادا إلى دراسات معمقة³⁰⁷ حذرت الولايات المتحدة من أزمة طاقوية من شأنها زيادة هشاشة الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الدول لإضطراب الإمدادات ومواجهة تقلبات غير مسبوقه للأسعار.

إضافة إلى صراع المصالح، من أهم المتغيرات المؤثرة على السوق الدولية للنفط نشير إلى التهديدات الإرهابية، الكوارث الطبيعية، الأزمات المالية والاقتصادية على شاكلة أزمة النمر الأسيوية سنة 1987 و1998 وأزمة 2008 التي لازالت تؤثر على الاقتصاديات الدولية وصولا إلى الاضطرابات السياسية التي تشهدها الدول المصدرة للبترو في إطار الحراك العربي.³⁰⁸

كما على الجزائر وباقي دول الأوبسب أن تتحضر لمواكبة توقعات زيادة الطلب العالمي وتغير خريطة هذا الطلب في حدود سنة 2030، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يشكل تنامي إحتياجات الهند والصين من البترول من سنة 2000 وبحلول سنة 2030 نصف نسبة تنامي الطلب العالمي.³⁰⁹

وتزداد أهمية هذه المتغيرات الدولية في ظل فشل أغلب الدول العضوة في المنظمة ومن بينها الجزائر في تحقيق هدف تنويع مصادر اقتصادها ما يجعلها هشة أمام سوق البترول وتذبذب

³⁰⁷ National Energy Policy Development Group, National Energy Policy report. USA: U.S Government Printing Office, 2001.

³⁰⁸ عبد الكريم شكاكطة، «سياسات أوبك النفطية ضمن الأحداث الدولية ما بين 2000 إلى 2014»، مجلة فكر ومجتمع، (ع 23)، (جانفي 2015)، ص.359

³⁰⁹ جون ماري شوفالييه، مرجع سابق. ص. 33.

أسعاره ما يجعل من الصعب التخطيط لمشاريع التنمية المحلية على المستوى الداخلي، ويزيد من الحاجة إلى التنسيق على مستوى المنظمة.

رغم تغيير مركز المنظمة منذ نشأتها وتناقص دورها السياسي وحتى الطاقوي ببروز منتجين جدد ومصادر طاقة جديدة، إلا أنها تبقى فاعلا دوليا مهما بتركز ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي في أقاليم الدول المنظمة.

المطلب الثاني: أزمة أسعار النفط مثلا عن ضرورة تفعيل الدبلوماسية الثنائية بالتوازي مع الدبلوماسية متعددة الأطراف.

يعتبر إجتماع الجزائر نوفمبر 2016، مثلا يبرز من خلاله دور المنظمة في تنظيم السوق الدولية للنفط، كما يعطي فكرة عن التوازنات الداخلية والدولية الحساسة التي تتحكم في توازن الأسعار الدولية، ويوضح الدور البارز الذي يمكن للدبلوماسية الجزائرية لعبه في هذا المجال ليس فقط في إطار المنظمة بل بضرورة تعزيز هذا الدور بالعلاقات الثنائية خارج الإطار المؤسسي.

(1) **تعقيد إيجاد التوازنات:** ينتج تعقيد دور الدبلوماسية الجزائرية عن صعوبة إيجاد التوازن بين المتغيرات المتحركة في هذا الأخير، وتقدم أزمة 2015 مثلا واضحا على ذلك، حيث إرتبطت أسباب انخفاض أسعار النفط على الصعيد الدولي بزيادة الإنتاج النفطي للولايات المتحدة الأمريكية وبداية إنتاجها للغاز الصخري وتزامن هذا والركود الذي عرفه اقتصادي كل من الصين ودول الاتحاد الأوروبي؛ أما داخل المنظمة فقد أدى اختلاف مواقف الدول تجاه تحديد الأسعار إلى الحد من دور المنظمة في مواجهة الأزمة، إذ خاضت العربية السعودية حرب أسعار ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت في إنتاج الغاز الصخري إضافة إلى العودة إلى تصدير فائض الإنتاج النفطي، إلا أنها لم تحقق الأثر المُبتَغى نتيجة إصطدام

المساعي السعودية بمرونة الصناعة البترولية للشركات الأمريكية الكبرى، وعض أن يقع التأثير على الصناعة الأمريكية إنعكست سياسة المملكة سلبا على ميزانيات الدول العضوة في الأوبسب التي شهدت إنخفاض مداخيلها من النفط بنسبة 46% سنة 2015، كما تسببت سياستها في الإضرار بميزانيتها الخاصة التي عرفت عجزا قدر ب 98 مليار دولار في نفس السنة.³¹⁰

من هذا المنطلق، يحوز الاجتماع الدولي للطاقة الذي احتضنته الجزائر أهمية بالغة لما عرفته السوق النفطية من تغيرات منذ الاجتماع الذي سبقه، شهر ماي 2014. أول هذه المستجدات كان إنهبأر أسعار البترول حيث إنخفضت أسعار سلّة الأوبسب بما يقارب 90 دولار لتنتقل من 110 دولار أمريكي إلى 23 دولار أمريكي مقابل البارييل الواحد، أي بنسبة 80% في الفترة ما بين جوان 2014 إلى جانفي 2016.³¹¹ عكس هذا الإنخفاض تغيرات إقتصادية وجيوسياسية عديدة، أهمها التردد وعدم اليقين في الإقتصاد الدولي، كما أثر سعر النفط من جهة أخرى على توقعات كل من العرض والطلب على المستويين القصير والمتوسط وكان من المتوقع أن يلقي ببعض ضلاله على المدى البعيد.

في هذه الظروف ولمواجهة هذه التحديات، انعقدت بالجزائر القمة 170 الاستثنائية للمنظمة أين تم التوقيع على اتفاق تخفيض إنتاج النفط³¹² بتاريخ 2016/09/27، والذي كان له أثر مباشر

³¹⁰Connaissance des énergies, *même site*.

³¹¹ OPEC Secretariat, **World Oil Outlook**, OPEC Secretariat background paper. **15th International Energy Forum Ministerial** Algiers, Algeria, 26th – 28th September, 2016, p. 04,05.

³¹²Antoine Larigaudrie, **OPEP: comment l'Algérie a obtenu un accord historique**. **Publié sur :** <http://bfmbusiness.bfmtv.com/entreprise/opec-comment-l-algerie-a-obtenu-un-accord-historique-1042350.html>, (29/09/2016) , (consulté le 10/12/2016 à 13.00).

على ارتفاع أسعار النفط في البورصات الدولية. ورغم كون اللقاء تمهيدياً إلا أن الدبلوماسية الجزائرية أبانت عن قدرات كبيرة في رأب الصدع الذي كان بين أعضاء المنظمة لاسيما المملكة العربية السعودية وإيران التي صرحت على لسان وزير خارجيتها عشية القمة بإستحالة الوصول إلى إتفاق دون حصول إيران على حصصها التي كانت تنتجها قبل فرض الحصار الإقتصادي والتي تمثل 13% من إجمالي الحصص. كان الخلاف السعودي-الإيراني يهدد بقوة نجاح المؤتمر بوصفهما أول وثالث دول من حيث أهمية الإنتاج في المنظمة على التوالي، كما كان قد سبق وتسبب هذا الخلاف في فشل لقاء الدوحة المنعقد شهر أفريل 2016، هذا على مستوى أعضاء المنظمة؛ أمّا خارجها، فمثل الوصول إلى إتفاق مع الدول المنتجة والمصدرة للبتروك خارج الأوبك التحدي الثاني للمنظمة إذ يمثل الوصول إلى مثل هذه التوافقات مرتكزا لتعزير أثر قرارات المنظمة على المستوى الدولي.³¹³

(2) فعالية الدبلوماسية الهرمية الجزائرية: يرتبط نجاح المنظمة في الوصول إلى إتفاق بين الدول المنتجة إلى حد بعيد بالنشاط الدبلوماسي الذي باشرته الجزائر فور بداية أزمة إنخفاض أسعار النفط بداية 2015. فغلت الجزائر دبلوماسية هرمية، وهذا بإرسال أعضاء من الحكومة ممثلين رسميين لرئيس الجمهورية إلى كل من المملكة العربية السعودية، كازاخستان، السعودية، عمان أذربيجان، المكسيك، روسيا، كولومبيا وإلى أعضاء منظمة الدول الإفريقية المصدرة للبتروك "APPA".³¹⁴ وبالفعل وفقت المنظمة في حمل الدول غير

³¹³ Algérie presse service, «OPEP: Rôle clé de l'Algérie dans le consensus pour rééquilibrer le marché pétrolier», *APS*, sur: <http://www.aps.dz/economie/51368-opep-rôle-clé-de-l-algérie-dans-le-consensus-pour-rééquilibrer-le-marché-pétrolier>. le 04/01/2017, (consulté le 10/01/2017).

³¹⁴ Algérie presse service, *op. cit.*

العضوة في الأوبك إلى الإلتزام بخفض إنتاجها بدء من الفاتح جانفي 2017، ب 558000 برميل يوميا.

كما إعتد نجاح المؤتمر إلى حد بعيد على العمل الدبلوماسي لوزير الطاقة الجزائري آنذاك، السيد نور الدين بوطرفة،³¹⁵ إذ برزت مساعي الوزير في الاجتماع الثالث والعشرون للطاقة المنعقد باسطنبول أين بذل جهود حثيثة لتسهيل المفاوضات المسبقة بين العربية السعودية وإيران ، والتي أخذت صفة اجتماعات غير رسمية عقدت بالجزائر بسرية وبحضور الممثل الجزائري الأمر الذي ساهم في تقريب الرؤى وتوظيف العلاقات التاريخية المميزة ومسافة الجزائر الموحدة بين السعودية وإيران.³¹⁶ لا تتحصر ميزة المسافة الموحدة مع الدول الأعضاء في الأوبك فحسب بل ومع الدول الغير كذلك، إذ ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تقريب الرؤية الروسية، الدولة غير العضوة في المنظمة، وكانت قد أعربت روسيا من خلال ممثلها وزير الطاقة الروسي "توفاك" الذي عبر عن عمق الأزمة التي تعتبر الأكبر منذ 45 سنة، ودعى إلى توحيد جهود الدول المنتجة والمستهلكة للنهوض بغرض الحفاظ على إستقرار الإمدادات والأسعار بما يخدم الجميع. كما أشار إلى تراجع تأثير الأوبك كميكانيزم لموازنة الأسعار القائم على خفض الإنتاج أو زيادة نسبه وهذا نتيجة التقدم التكنولوجي وبروز منتجين جدد.³¹⁷

كان الهدف من الإتفاق أساسا هو التحكم بأسعار السوق من خلال الاتفاق على تخفيضات ولو أنها لا ترقى إلى الحد المبتغى، إذ قدرت بالنسبة لإيران 700000 برميل من أصل 33 مليون

³¹⁵ انتخب الشخصية الاقتصادية لسنة 2016.

³¹⁶ Michael McDonald, «why Algeria will be a key part of any part of any OPEC deal», on: <http://oilprice.com/Energy/Oil-Prices/Why-Algeria-Will-Be-A-Key-Part-Of-Any-OPEC-Deal.html> (published Oct 17, 2016), (consulted 28/02/2017 at 00.00).

³¹⁷ Russian energy minister speech at the **15th International Energy Forum Ministerial** Algiers, Algeria, 26th – 28th September, 2016

باريل كحد أقصى مع إعتبار انه لا مانع من عودة إيران إلى مستوى إنتاجها ما إن تسمح الفرصة. وهو الاتفاق الذي قبلت به إيران فحاز على الإجماع وبدون تحفظ.

كان لمخرجات مؤتمر الجزائر نتائج مباشرة على الأسواق النفطية التي سجلت ارتفاعا في اليوم الموالي للاتفاق، والتي بقيت تشهد تحسنا إلى غاية الإمضاء على الاتفاق في الاجتماع 171 المنعقد 2016/11/30 بفينا.

وبهذا أكد اتفاق الجزائر على وزن الجزائر داخل المنظمة كما من شأنه الدفع بدبلوماسيةها الاقتصادية للعب دور أكبر داخل المنظمة وكذا بناء تحالفات مع الدول المنتجة للبتروول خارجها. وقد ساعد الجزائر مبدأ الحياد الايجابي على الوصول إلى توفيق الأطراف، سرية العمل الدبلوماسي الجزائري والحرفية التي تحسب للجزائر، كما بيّنت الأزمة أولوية البعد الاقتصادي لعمل الدبلوماسية الجزائرية التي لا بد أن تحافظ على خصائص النفعية والنضالية.³¹⁸

نخلص أخيرا إلى أنّ التأثير في الدبلوماسية الثنائية قد يكون أكثر منه في التفاوض متعدد الأطراف، هذا لأنه قد يعطي فرصة سانحة لتوظيف الرصيد التاريخي والعلاقات المتميزة مع دول كروسيا أو الصين، هذه الدول الصاعدة التي تعتمد خطابا تمثيلا للدول النامية شبيها بخطاب الجزائر في السبعينيات.

³¹⁸ عز الدين ديدان، عبد العزيز رحابي، مصطفى سايج، (حصة النقاش الاقتصادي)، « الدبلوماسية الاقتصادية اجتماع أوبك الشجرة التي تغطي الغابة»، (نشر 2016/10/05)، (قناة دزيرتيفي).

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الجزائرية وملفات التكامل الإقليمي

نناقش من خلال هذا المبحث الدور الذي يتعين على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أن تلعبه في الدوائر الإقليمية ذات الأولوية في أجندتها الاقتصادية. يتفرع هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تحتوي ثلاثة دوائر: الدائرة العربية، الإفريقية والمتوسطية، كما يلي:

المطلب الأول: دور الدبلوماسية في إدارة العلاقات الاقتصادية الجزائرية في الإطار العربي

الفرع الأول: الاتحاد المغربي وإشكالية الانسداد

مثل الاندماج الاقتصادي غاية الدول المغربية منذ نشأتها، بل تجاوزت طموحاتها حد الاندماج إلى الإعلان عن قيام الإتحاد المغربي. ظهرت أولى أفكار الإندماج المغربي أوائل القرن العشرين،³¹⁹ وكانت غاية هذه الأفكار التخلص من الاستعمار ارتكازا على عوامل الدين، اللغة التاريخ والوجدان المشترك.³²⁰ غير أن استقلال الدول المغربية جعلها تدرك أهمية التنمية والتنسيق الاقتصادي، الأمر الذي نستشفه من خلال المبادرات المتتالية للاندماج الاقتصادي سواء كانت محاولات شاملة أو محورية.³²¹ ويعتبر الإعلان عن ميلاد الإتحاد المغربي تكميلا لهذه

³¹⁹ على لسان علي باشا حامبة في مؤتمر برلين 1915، مؤسسي نجم شمال إفريقيا في مؤتمر باريس 1928، اجتماع القاهرة 1947، مؤتمر طنجة 1958.

³²⁰ محمد، الشكري، *تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي*، المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للقيمة الاقتصادية، (قطر، 2007)

³²¹ تبرز المساعي الجماعية من خلال جملة مبادرات، ومنها:

- اتفاقية الرباط 1963: التي نصت على تحقيق التوافق بين سياسات الدول الثلاث تونس، المغرب والجزائر "تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتوحيد مخططات التنمية.
- تجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب ثم انضمام ليبيا) في الفترة بين 1964/1975، والتي هدفت إلى إنشاء فضاء اقتصادي مغربي مشترك قائم على التعاون، تضاف إلى هذه المبادرات مساعي ثنائية:

- معاهدة الوفاق والإخاء بين الجزائر وتونس 19 مارس 1983، والتي انضمت إليها موريتانيا في نفس السنة، والتي هدفت في الجانب الاقتصادي إلى إحداث تعاون اقتصادي وثيق بين تونس والجزائر، ومن

المبادرات، كما يعتبر إستجابة لتنامي ظاهرة الإقليمية والعولمة على المستوى الدولي، بداية التسعينيات.

من جهة مرت الدول المغربية في الثمانينات بظروف اقتصادية صعبة، ميزها انخفاض الأداء الاقتصادي، تنامي أزمة المديونية ووقف الاتحاد الأوروبي استيراد منتجات زراعية عديدة بعد انضمام كل من اسبانيا والبرتغال إليه، كل هذه الظروف بالإضافة إلى التقارب السياسي بين كل من ليبيا وتونس 1987، ثم المغرب والجزائر، أدت إلى تقارب مغاربي أسفر عن إنعقاد قمة مغربية في 1988/06/10 لإعداد مشروع الوحدة المغربية، انعقدت على إثرها القمة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي في مراكش 1989/02/17.

لقد كان لظروف قيام الاتحاد بالغ الأثر لإعطاء الجانب الاقتصادي حيزا مركزيا في التجربة التكاملية المغربية، وقد وضعت خطوات هذا التكامل الاقتصادي من خلال القرار المتضمن اعتماد الملامح الكبرى لإستراتيجية مغربية للتنمية المشتركة حسب أربعة مراحل: إنشاء منطقة تبادل حر بين 1995/1992، إنشاء وحدة جمركية بين سنتي 1999/1996، إنشاء سوق مغاربي مشترك بدءا من سنة 2000 وصولا إلى الوحدة الاقتصادية.

نظرا لما تحوزه المنطقة المغربية والاتحاد المغربي من أهمية بالغة في نشاط الجزائر الخارجي وهو ما تم التأكيد عليه من خلال بيان الانتماء الجزائري في الدساتير المتعاقبة مثلما أشرنا إليه

أهم الاتفاقيات المبرمة في إطار المعاهدة : اتفاق مد الغاز الطبيعي من الجزائر إلى ايطاليا عبر تونس وإنشاء بنك تونسي جزائري لتمويل المشاريع الاقتصادية المشتركة.

- معاهدة وجدة بين المغرب وليبيا 13 أوت 1984: التي أخذت شكل تحالف واتحاد (اتحاد عربي إفريقي). على المستوى الاقتصادي سعت الدولتان إلى تحقيق تنمية زراعية، صناعية، تجارية واجتماعية بإقامة مشاريع مشتركة وإعداد برامج اقتصادية عامة ونوعية.

أنفا، تعززت هذه الأولوية من الجانب المؤسسي أين تم استحداث منصب كاتب دولة مكلف بالشؤون المغربية منتصف التسعينيات بدء من حكومة السيد رضا مالك وقد كلف به السيد أحمد أويحيى سنة 1993، ليتم استحداث منصب كاتب دولة مكلف بالتعاون والشؤون المغربية تقلده السيد أحمد عطات في حكومة مقداد سيفي، ثم لحسن موساوي في حكومة السيد أحمد أويحيى سنة 1995، ثم منصب وزير منتدب مكلف بالشؤون المغربية والإفريقية بدء من حكومة أحمد بن بيتور 1999، والذي تقلده السيد عبد القادر مساهل إلى غاية سنة 2017.

رغم الأولوية السياسية والتدعيم المؤسسي، إلا أن نتائج الإتحاد على كافة الأصعدة ومن بينها الصعيد الاقتصادي لا ترقى إلى الجهود المبذولة ولا إلى التطلعات المأمولة.

1. الحصيلة الاقتصادية للإتحاد:

تظهر منطقة المغرب العربي كأقل مناطق العالم اندماجا بمعدل تبادلات بينية لا تتجاوز نسبة 4% في أحسن الحالات، كما يبقى التنسيق المغربي جد محدود إذ لم تمض الدول المغربية خلال سنوات الإتحاد سوى سبعة وثلاثون (37) إتفاقية تمت المصادقة على ست (6) منها فقط، فيما يبرز الإتحاد الأوروبي كأكبر مستفيد من ضعف التكامل لكونه الشريك التجاري الأول لدول الإتحاد.³²²

وعوض أن تستفيد الجزائر، شأنها شأن الدول المغربية العضوة في الإتحاد، من تجربة التكامل بتنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق

³²² عبد الوهاب بوكروخ، (28 سنة من تأسيسه: الإتحاد المغربي يتجه إلى الانفجار؟)، جريدة الجزائر اليوم، على موقع: -عن- تأسيسها للبلدان- المغربية- تخسر -25-28-aldjazairalyoum.com (2017/06/02)، (21.30).

"Economies of Scale" والاستفادة من اتساع السوق وتنوع الإمكانيات،³²³ تعاني هي والدول المغربية جراء شلل الاتحاد من فقدان فرصة توظيف الميزة التنافسية للإقليم وكذا تقسيم سوقها وموقفها التفاوضي تجاه الشركاء الأجانب؛³²⁴ ليس هذا فحسب، بل أصبح التأكيد على فتح الحدود المغربية الجزائرية (بصفتها الدول المغربية الأكثر تأهيلا لقيادة الاتحاد) أمرا معهودا في المطالب الأمريكية والأوروبية التي تطمح في استثمارات جديدة وتوسيع الاستثمارات الموطنة غالبا في المغرب.

إن الظروف التي صاحبت الإعلان عن تأسيس الاتحاد قد تغيرت كثيرا، لا سيما على مستوى الأوضاع السياسية لدوله والأوضاع الأمنية للمنطقة ككل. لذا يبرز بعث الاتحاد المغربي كأولوية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية كشرط لاستقرار المنطقة عبر تنسيق سياسة المنطقة المغربية تجاه إفريقيا الساحل وجنوب الصحراء، جنوبا، تنسيق السياسات الاقتصادية وتعزيز الوزن التفاوضي تجاه دول الاتحاد الأوروبي شمالا، كما تبرز الدبلوماسية الاقتصادية كمرجع أمام هذا الانسداد، وهذا من خلال إعمال مقاربة براغماتية قائمة على دعم القطاع الخاص والتركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة وتعزيز فرصها، هذا بالعودة إلى مقاربة السياسة الخارجية لمرحلة السبعينيات بالفصل بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية الإستراتيجية.

³²³ علاوي، محمد لحسن، «الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي». مجلة الباحث،

(العدد 07)، (2010/2009).

³²⁴Nezha Alaoui, « Le Maghreb dans son environnement régional et international : la projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique Sub-saharienne », *Volé de l'ifri centre des études économiques*, p. 22.

الفرع الثاني: حول محصلة الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة "منطقة التبادل العربي الحر"

تأسست منطقة التجارة العربية الكبرى "GZALE" في 25/21 جوان 1996 في إطار مبادرات جامعة الدول العربية، أما الجزائر فوقعَت الاتفاقية شهر أوت 2004 لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح جانفي 2009. جاء الإعلان عن تأسيس المنطقة بعد مسار من محاولات تنمية التبادل التجاري لعلّ أولها إتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية، المصادق عليها في 1981/02/10 تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، والتي تم تفعيلها في 13 سبتمبر 1995، وكان من أهداف الإتفاقية وضع منطقة للتبادل الحرّ في أجل 10 سنوات بدء من جانفي 1998، فكان على كل دولة عربية ترغب في الإنضمام إلى المنطقة المصادقة على إتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، بهدف إعادة بعث مسار الاندماج الاقتصادي العربي، تم استكمال تحقيق المنطقة في جانفي 2005، حيث أصبحت المنتجات عربية المنشأ والمتبادلة بين الدول العربية خاضعة للإعفاء التام من الحقوق الجمركية.³²⁵

يندرج ما رمت إليه الجزائر من خلال الانضمام إلى الاتفاقية في نفس منطِق الانضمام إلى الاتحاد المغربي وسائر التكتلات الإقليمية. فمن شأن إنشاء سوق عربية مشتركة فتح أسواق الدول العربية أمام الجزائر ومن خلالها الانفتاح على باقي التكتلات الإقليمية لا سيما تجاه دول الاتحاد الأوروبي وتعزيز مكانة المنطقة العربية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كما من شأن المبادرة

³²⁵ موقع وزارة التجارة الجزائرية، منطقة التبادل العربي الحر، على الرابط: <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-arabe-de-libre-echange>

زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول المنطقة واجتذاب مثيلاتها من خارج المنطقة على أسس أكثر ربحية جراء التنافسية المحلية التي يخلقها فتح الحدود التجارية العربية.³²⁶

وإضافة إلى الأسباب الاقتصادية، تتماشى الاتفاقية العربية مع مبدأ السيادة الجزائرية، إذ تقدم إطارا فضفاضا "لين" للاندماج يمكن الدول العضوة من تقديم قوائم سلبية للسلع التي تبغي استثنائها من التحرير التجاري من خلال المطالبة بعدم تطبيق تفكيك الحواجز الجمركية وهو ما قامت به العديد من الدول العضوة، خصوصا وأن تحرير التجارة استهل بالمواد الزراعية قبل الصناعية.³²⁷ كما تغيب عن الاتفاقية بنود كتحرير تنقل اليد العاملة أو التنسيق بين القواعد الحمائية أو إيجاد آلية لتسوية المنازعات، ما يؤكد الطابع التنسيقي المحض للاتفاقية.³²⁸

وضع محصلة الإتفاقية بالنسبة للجزائر على ميزان الانجازات لا يبشر بالكثير. رغم إنضمام تسعة عشر دولة عربية (كل الدول العربية باستثناء: جزر القمر، جيبوتي والصومال) إلى المنطقة إلا أنّ صادرات الجزائر تتركز على خمسة دول رئيسية هي السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة ومصر ثم الأردن، أما وارداتها فتتصدر على دول ثلاثة هي تونس والمغرب ومصر وعموما لم تمثل تعاملات الجزائر من إجمالي المبادلات السلعية البينية سنة 2014 إلا نسبة 2.8% من إجمالي صادرات المنطقة و 2% من إجمالي وارداتها.³²⁹

³²⁶ زيرمي نعيمة، «التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة العربية الكبرى: الواقع، المعوقات»، الآفاق. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة*، (2016/04/08)
³²⁷ نفس المرجع. ص. 198

³²⁸ Nachida Bouzidi. *op.cit*, p.p. 16, 17

³²⁹ لمزيد من التفصيل ارجع إلى: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، *التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور*. (جانفي-مارس 2016)، (الفصل الأول، الكويت).

وعليه، فإن انضمام الجزائر إلى المنطقة لم يحقق لها الكثير على صعيد التبادلات التجارية، ما يلقي كذلك الحمل على الأداة الدبلوماسية لجعل المنطقة أولوية اقتصادية وتجارية خارج الخلافات العربية وجمود المؤسسة منبع فكرة منطقة التجارة العربية الكبرى ألا وهي الجامعة العربية.

المطلب الثاني: الجزائر والاندماج المتوسطي

تميزت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية بحيوية وديناميكية واضحة، فقد جمع الطرفين منذ سنة 1976 مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تنظم علاقاتها الاقتصادية والتجارية، دخلت حيز التنفيذ سنة 1978، غير أن التجربة الاندماجية الناجحة للاتحاد الأوروبي قد غيرت من المقاربة الأوروبية للتعاون مع دول المغرب العربي والمتوسط وهو ما تمّ الإعراب عنه من خلال إعلان برشلونة في 28 نوفمبر 1995 بالإفصاح عن النية في "جعل حوض المتوسط منطقة للحوار، التبادل والتعاون من أجل ضمان الأمن والاستقرار والازدهار". لقد ارتبط التبادل والتعاون اللذان ترمي إليهما الشراكة بميادين عدّة نص عليها اتفاق الشراكة في الفقرة الثانية من مادته الأولى المحددة لأهداف الشراكة³³⁰ وتتمثل في: توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف بما يسمح بتقوية العلاقات البينية والتعاون في جميع المجالات التي يعتبرونها أساسية؛ تطوير التبادلات وضمن دفع العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية متوازنة بين الأطراف وتحديد شروط التحرير التدريجي لتبادلات السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال؛ تشجيع التبادلات في العنصر البشري لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية؛ تشجيع الاندماج المغربي بتعزيز التبادلات والتعاون

³³⁰ Accord Euro-méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne démocratique et populaire et la communauté Européenne et ses états membres

في الحيز المغربي وبين هذا الأخير وبين المجموعة الأوروبية والدول العضوة فيها وترقية التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية.

شملت الشراكة في جانبها الاقتصادي التزامات عدّة من بينها التفكيك الجمركي وإنشاء منطقة تجارة حرة في حدود اثنتا عشرة سنة من إمضاء الاتفاق. يقع التفكيك على قطاع الصناعة أين يلتزم الطرفين بالإعفاء المتبادل من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل والقيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل بالنسبة للموارد الصناعية ذات المنشأ الجزائري والأوروبي.

عكس قطاع الصناعة الذي يعتبر قاطرة الاتحاد الأوروبي في التفكيك، يستثنى قطاع الزراعة والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحوّلة (الذي أدرج في الفصل الثاني من الباب الثاني المتعلق بالسلع) من التحرير الفوري ذلك حماية للمصالح الأوروبية التي تلتزم بالسياسة الزراعية المشتركة وهو التعامل المألوف حتى على المستوى العالمي أين يطرح تحرير المبادلات التجارية في المجال الزراعي معاملة خاصة، يليه قطاع الخدمات الذي لم يعرف قدر التحرير الذي عرفه القطاع الصناعي.³³¹

الفرع الأول: تقييم أداء الدبلوماسية الاقتصادية على ضوء حصيلة الشراكة

لم تعد النقائص التي تعترى اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية في جانبه الاقتصادي والتجاري خافية، إلا أن العمل التفاوضي لا يزال في صلب تنفيذ ومتابعة الاتفاق، وهو ما يضع العبء على الدبلوماسية الاقتصادية. من الناحية المؤسساتية، تم إنشاء اللجنة الدائمة المكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذ اتفاق الشراكة بموجب القرار رقم 08 الصادر عن رئيس الحكومة بتاريخ 30 ديسمبر 2004

³³¹ للتفصيل عد إلى موهوبي كمال، *البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية*، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في القانون، غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2011، 2015)، ص.ص. 47-65.

تتكون من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات تحت إشراف وزارة الخارجية، يترأسها المدير العام لبلدان أوروبا بوزارة الشؤون الخارجية وتتفرع عنها لجان تقنية مكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.³³²

على المستوى الثنائي، حدّد إتفاق الشراكة الإطار المؤسسي الذي يحتضن مفاوضات الطرفين ممثلاً في مجلس الشراكة، الذي يعقد إجتماعاته على مستوى وزاري مرة سنويا بدعوة من رئيسه وهذا للنظر في المشاكل التي تستجد عند تنفيذ الإتفاق والنظر في كل المسائل الثنائية أو الدولية المتعلقة بالمصلحة المشتركة،³³³ وللمجلس سلطة اتخاذ القرارات التي تكون ملزمة لأطراف الإتفاق.³³⁴ إلى جانب المجلس، استحدثت لجنة الشراكة التي تكلف بتسيير الإتفاق مع مراعاة الصلاحيات الممنوحة للمجلس، والذي يمكنه كذلك تفويضها بعضاً أو كافة صلاحياته،³³⁵ كما تحوز قراراته الإلزامية.³³⁶ وللمجلس الشراكة السلطة في وضع مجموعات العمل اللازمة لتنفيذ الإتفاق،³³⁷ ويقع على عاتقه مهمة إتخاذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل التعاون والإتصال بين البرلمان الأوروبي والمؤسسات البرلمانية الجزائرية وبين اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد والمؤسسة النظيرة لها في الجزائر.³³⁸

³³² موقع وزارة التجارة، اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية. على الرابط: <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association>، (20.00، 2018/01/06)

³³³ Accord Euro-méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne démocratique et populaire et la communauté Européenne et ses états membres, article 95.

³³⁴ *ibid*, article 94

³³⁵ *ibid*. Article 95

³³⁶ *ibid*. Article 97

³³⁷ *ibid*. Article 98

³³⁸ *ibid*. article 99

يطرح موقف المفاوض الجزائري لعقد إتفاق الشراكة الكثير من الإستفهام، نظرا للظروف الداخلية التي رافقته سواء على الصعيد السياسي أين عاشت الجزائر أزمة أمنية وسياسية حادة وكذا على الصعيد الاقتصادي الذي كان يعرف تحولات جذرية وبالكاد يتحرر من المشروعية الدولية، فمن هذا المنطلق شكل إتفاق الشراكة بمكوناته: السياسية، الاقتصادية والمالية، الثقافية والاجتماعية، العدالة والشؤون الداخلية رسالة للمجتمع الدولي بصدق الإرادة السياسية في التغيير وفرصة للشراكة والربح المشترك وكذا مصدرا لتمويل المشاريع التنموية؛ لكن ورغم حاجة الجزائر إلى إبرام إتفاق الشراكة، إلا أنها لم توقع على الاتفاق إلا سنة 2002 وهذا رغم بداية التفاوض منذ سنة 1997، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2005. يبرر هذا التأخر بعدة أسباب من بينها المتعلق بالبعد الاقتصادي للإتفاق، فقد سعت الجزائر إلى تعديل بعض بنود الاتفاقية بما يتماشى وطبيعة اقتصادها، غير أن هذه الجهود والوقت المبذول في سبيل بلوغها لم يحقق مَبْتغاه لثَوَقَع الجزائر على اتفاق إطار مِثْل الذي وقّع عليه باقي الشركاء.³³⁹

وبالرجوع إلى محتوى اتفاق الشراكة، استطاعت المجموعة الأوروبية على الصعيد الاقتصادي وضع إطار مناسب لخدمة مصالحها الاقتصادية والتجارية، من خلال تبني مقاربة تجارية محضة تتضمن إرساء منطقة تجارة حرة وبالتالي توسيع الأسواق المتوسطة للسلع الأوروبية وتحديدها على السلع الصناعية وبالتالي إستثناء السلع الغذائية التي قد تتوفر فيها دول المتوسط على ميزة تنافسية، إضافة إلى إستثناء تحرير انتقال اليد العاملة. أما عن بابي المساعدة المالية والتقنية والتعاونية " برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو-متوسطة، فيما سمي ب "MEDA"، فهي لا ترق في حالة الجزائر إلى تعويض الخسائر الجمركية ولا أسهمت المساعدة التقنية والتكنولوجية في تطوير الصناعة الوطنية أو خلق شراكات بين المتعاملين الاقتصاديين، إذ كَلَّف تخفيض وإلغاء

³³⁹Nachida Bouzidi, *op. cit*, p.11

الحواجز الجمركية ما قيمته 26,3 مليار دينار جزائري في العام 2006، و40 مليار دينار سنة 2008، و118 مليار دينار سنة 2013، وبالمقابل تتوجه أكثر من 50% من التجارة الخارجية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي، فيما قُدِّر تدفق الاستثمارات الأوربية نحو الجزائر بـ 316 مشروع وبقيمة 7,7 مليار أورو حققه المستثمرون الأوروبيون خلال الفترة 2002-2014. يعبر إختلال الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ على الخسارة الفادحة للطرف الجزائري إذ تستورد الجزائر من الشريك الأوروبي ما قيمته 20 دولار مقابل دولار واحد خارج المنتجات النفطية،³⁴⁰ ففي الحين الذي حافظ الاتحاد الأوروبي على مركزه كأكبر شريك تجاري، وفي الوقت الذي زادت فيه التجارة البينية بنسبة 136% ما بين 2002 و2014، لا تعود هذه الزيادة إلى التنوع المنشود في الاقتصاد الجزائري، بل إلى زيادة الصادرات الطاقوية من بترول وغاز، التي تشكل إلى جانب الموارد المنجمية 94% من صادرات الجزائر لدول الاتحاد. بالمقابل تمثل استثمارات الاتحاد نسبة 40% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.³⁴¹

ناجي محمد الهتاش، «الشراكة الأورو-جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار ونجاح التغيير»، *مداخلة في إطار مؤتمر دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الدولية*. (تبياسة، 2015/11/24/23)، على موقع: <http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/edition/585-2017-01-27-08-29-50?hitcount=0>، (أطلع عليه بتاريخ: 2016/12/10).

³⁴¹Site de la délégation de l'union Européenne en Algérie. *L'Algérie et l'UA*. Sur : https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/876/node/876_fr, (24/11/2017 ; 23.00)

الفرع الثاني: السياسة الأوروبية للجوار

أطلق الاتحاد الأوروبي "السياسة الأوروبية للجوار" سنة 2004، التي كانت موجهة لدول أوروبا الشرقية والجنوبية غير العضوة في الاتحاد وكذا دول الضفة الجنوبية الأعضاء في أطر الشراكة.

رسمياً، يعرّف الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار بأنها استجابة لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو دول الشرق والجنوب، وإحتواء التطلعات المستقبلية لهذه الدول التي تبدو متنوعة ولا تندرج بالضرورة في الإطار المؤسسي الأوروبي.³⁴²

أما عملياً، ليس من السهل توضيح موقف أو الأهداف الحقيقية للاتحاد الأوروبي من وراء هذه السياسة التي تتصف بالغموض وتبعث على الإلتباس في التفريق بينها وبين مبادرة الشراكة، ما يطرح الكثير من الأسئلة حول جدواها وإن لم تكن استداركا لفشل إطار الشراكة الذي سبقها؟

سوّق الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار ضمن اتفاق الشراكة الذي يربطه بدول المتوسط والتي تعتبر إطاراً قانونياً يربطه بكل دولة شريك. تعمل سياسة الجوار عبر ميكانيزمي "التقييم" و"المتابعة" عن قرب لمدى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها مع الشركاء، كما تقوم على مبدأي "التمييز" و"الملائمة" اللذان يرميان إلى أخذ خصوصية كل دولة شريك بعين الاعتبار عند تنفيذ السياسة.³⁴³

استقبلت الجزائر هذه السياسة "كمقترح" بتحفظ حول المحتوى وحول الإجراءات السابقة لعرضها إذ وجدت أنه من غير اللائق أن يتم إعداد الاقتراح "التصوّر الأوروبي لسياسة الجوار" دون تشاور مع الأطراف التي من المفترض أن تستفيد من هذا الإطار ووجدت أنّ هذا السلوك يتعارض مع

³⁴² Site web of supporting professionals across the EU neighborhood area, <https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighborhood-policy/>,

(19/11/2017, 21.00)

³⁴³ تمغارت اسمهان، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)، *نفاثر السياسة والقانون*، (ع 09 جوان)، (2014)، ص. 323-325.

فكرة الشراكة، حيث أكد الاتحاد الأوروبي أن السياسة كانت موجهة إلى دول الشرق والوسط الأوروبي ثم تم سحبها للضفة الجنوبية، وهو ما لم يعط فرصة للتشاور!³⁴⁴

أما في المضمون، فترفض الجزائر كل مبادرة يلعب فيها الاتحاد الأوروبي دور "المانح" للدروس الديمقراطية والمنح المالية،³⁴⁵ كما أبدت الجزائر تحفظها على ربط المساعدات المالية بالتقدم المحرز في مجالات كحقوق الإنسان ومسألة الهجرة من باب اعتباره تدخلا في السيادة. كما يتعارض طرح الاتحاد الأوروبي لالتزام سياسة الجوار ب"تقاسم القيم الأوروبية" مع قناعة الجزائر باحترام الخصوصية الثقافية ويؤكد في نفس الوقت مطامع الهيمنة وراء طرح الضفة الشمالية.

من جهة أخرى، تعيب الجزائر على سياسة الجوار عدم ارتباطها بحدود زمنية³⁴⁶ وهو الأمر الذي يترتب عنه تداعيات سياسية هامة في وقت لم يكن فيه اتفاق الشراكة الأور-جزائرية قد دخل حيز التنفيذ، وما تزال الساحة الداخلية تعرف جدلا قويا حول ما لإتفاق الشراكة من فرص وتداعيات سلبية على الاقتصاد الجزائري، ولا سيما في مسألة التزام الجزائر بإيجاد منطقة تجارة حرة.

"الجزائر تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي ولا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار، لأن اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"³⁴⁷

³⁴⁴Lotfi Boumghar, « la position algérienne à l'égard de la politique européenne de voisinage », *Annuaire IE-Med*, 2013, p. 223

³⁴⁵ *Ibid*

³⁴⁶ *Ibid*, p.224

³⁴⁷ مقتطف من تصريح سفير الجزائر ببروكسل بمناسبة مؤتمر المفوضية الأوروبية تحت عنوان " تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" المنعقد في 2007/09/03، من أسهمان تمغارت، *نفس المرجع*، ص. 326.

فقد اعتبرت الجزائر في المرحلة الأولى اتفاق الشراكة كافيا لها، كما أنه ينطوي على مبدأ التمييز ويحترم الخصوصية الجزائرية، من جانب، وأنّ مبدأ الملائمة الذي تطرحه سياسة الجوار مبهم وبحاجة إلى توضيح المفهوم والميكانزمات المصاحبة لتطبيقه. كما يجد تواصل الرفض الجزائري للإنخراط في السياسة سببا آخر في الآثار الهزيلة لاتفاق الشراكة في جانبه الاقتصادي والمالي، فلم تكن متحفزة لإتخاذ خطوة أخرى على نفس المسار، إلى أن تقاطعت مصالحها مع مصالح الشريك الأوروبي مرة أخرى بفعل تغيرات المعطى الإقليمي بعد " الحراك العربي".³⁴⁸

سياسة الجوار المتجددة

أبدت الجزائر علامات انفتاح في موقفها الراض لسياسة الجوار الأوروبية، وهذا جراء تعديل في سياسة الاتحاد الأوروبي نتيجة التغيرات التي شهدتها دول المنطقة. في 25 ماي 2011، أصدرت المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد وثيقة تحت مسمى: " إستراتيجية جديدة تجاه الجوار المتحول " « une nouvelle stratégie à l'égard d'un voisinage en mutation »³⁴⁹، تركز سياسة الجوار الأوروبية الجديدة حول المفاهيم الأساسية التالية:

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي حسب الحاجة، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات (ينطبق ذلك على معظم الدول بطريقة أو بأخرى)؛
- الدرجات المتفاوتة من التعاون والتقارب، مما يؤدي إلى زيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي مع الشركاء الأكثر حرصًا على هذه العلاقات؛

³⁴⁸ نفس المرجع، ص. 327.

³⁴⁹ Site web of supporting professionals across the EU neighborhood area, <https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighborhood-policy/>, (20/10/2017, 21.00)

• وضع سياسة أكثر واقعية على أساس المصالح المشتركة المتعلقة بالقضايا الملموسة والمُلحة؛

• تعزيز القيم العالمية بدلاً من القيم الأكثر تحديداً المذكورة في معاهدات الاتحاد الأوروبي وميثاق الحقوق الأساسية الخاص به.

نتيجة لذلك، تظهر خمسة مجالات أولوية للسياسة، هي: النمو الاقتصادي والتوظيف والتحديث الاقتصادي؛ أمن واستدامة إمدادات الطاقة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ؛ النقل والبنى التحتية على المستوى الإقليمي؛ إدارة الهجرة والتنقل، بما في ذلك أزمة اللاجئين والأمن ومحاربة التطرف والإرهاب.

نتج الانفتاح في الموقف الجزائري عن تغيرات في نقاط عدّة متعلقة بتطور المقاربة الأوروبية لسياسة الجوار، ففي مبدأ الملائمة وبعكس ما كان عليه الوضع عند انطلاق المبادرة راعى الاتحاد الأوروبي استشارة دول جنوب المتوسط التي شاركت في صياغة المبادرة. كما تقبلت الجزائر ميكانيزم وضع "خطط عمل" يحترم الخصوصية الجزائرية لاسيما الاقتصادية، كما استغلت الجزائر الفرصة لتبعث برسالة إلى العالم برغبتها في الانفتاح.

سواء في التفاوض من أجل إبرام اتفاق الشراكة أو من أجل تعديله وكذا من أجل وضع مخطط العمل الخاص بالتحاق الجزائر بسياسة الجوار الأوروبية، يتميز موقف الجزائر بنقاط ضعف تحاول درءها بما تحوزه وتوظفه من أوراق ضغط.

بدائل الشراكة وأوراق الضغط لتعزيزه موقف الجزائر في إطار الشراكة

بعد أن غدى عدم التكافؤ الذي يميز اتفاق الشراكة في جانبه الاقتصادي والتجاري على الأقل أمراً محققاً إحصائياً، أصبحت مراجعة هذا الاتفاق ضرورة وألوية من أولويات الدبلوماسية

الجزائرية، خاصة وأنه يعتبر الإطار المرجعي لسياسة الجوار التي لازالت الجزائر تتفاوض بشأن الالتحاق بها وميكانزمات تطبيقها.

ظهرت تحفظات الجزائر على نتائج إتفاق الشراكة في فترة ليست بالبعيدة عن بداية التطبيق، إذ أعربت عن استعدادها لطلب مراجعة إتفاق الشراكة بما يضمن توازن مصالح الطرفين، المهمة التي استُهلّت بإعراب الجزائر رسمياً في 31 أوت 2015 عن رغبتها في تقييم إتفاق الشراكة على أساس الوصول إلى إتزمات أكثر تكافؤاً، حيث تركز مطالب الجزائر على التشديد على مبدأ الندية في العلاقات الثنائية وتفعيل مقاربة رابح-رابح، هذا من منطلق أن الظروف التي تم في إطارها إنعقاد الشراكة سنة 2005 قد تغيرت جذرياً.³⁵⁰

وقد أفضت المفاوضات بين الطرفين إلى اعتماد أولويات جديدة للشراكة بمناسبة اجتماع بروكسل المنعقد في 13 مارس 2017، أين أجمعت الأطراف المتفاوضة على تجميع الأهداف والخطوات التي ستُتخذ في أربعة مواضيع: دعم التبادلات التجارية، دعم التنويع وتنافسية الاقتصاد الجزائري، دعم الاستثمارات في الجزائر وتقوية التعاون القطاعي: في الفلاحة والصيد، البحث والتنمية، الطاقة والجمارك. هذا بهدف تحسين المناخ العام للاستثمارات في الجزائر وزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير الشراكة.³⁵¹

إنّ إعادة النظر في بنود الشراكة قد أتاح تأخير موعد إقامة منطقة التجارة الحرة الذي كان مقرراً سنة 2012 إلى سنة 2017 ثم إلى حدود سنة 2020، ورغم اعتبار الطرف الأوروبي للجزائر

³⁵⁰ Khider Cherif, « Amar Belani explique pourquoi l'Algérie a voulu revoir son partenariat avec l'UE », [\(https://www.algeriepatriotique.com/2017/03/16/amar-belani-explique-pourquoi-lalgerie-a-voulu-revoir-son-partenariat-avec-lue/\(16/03/2017\)\)](https://www.algeriepatriotique.com/2017/03/16/amar-belani-explique-pourquoi-lalgerie-a-voulu-revoir-son-partenariat-avec-lue/(16/03/2017)), (consulté 16/03/2017, 19.30).

³⁵¹ Site de la délégation de l'union Européenne en Algérie. L'Algérie et l'UA, *op.cit.*

شريكا "متطلبا"³⁵² إلا أن الاتحاد الأوروبي ينتهج مع هذا الشريك الاستراتيجي سياسة "النفس الطويل"، هذا لارتباط الشراكة بمصالح أوروبا وأمنها الطاقوي خاصة في الظرف الذي تحاول فيه تخفيف اعتمادها على الغاز الروسي.³⁵³

من جهتها تضغط الجزائر لتركيز موضوع الشراكة كما سياسة الجوار على الجانب الاقتصادي والتعاون المالي، فعلى سبيل المثال خصصت الآلية الأوروبية للجوار اعتمادات تتراوح بين 221 و270 مليون أورو في الفترة 2014-2020، و 12 إلى 148 مليون منها للفترة 2014-2017 تخصص ما نسبته 60% منها لإصلاح سوق العمل، خلق مناصب الشغل ودعم إدارة الاقتصاد وتنويعه.³⁵⁴ ومن بين أوراق الضغط الأساسية التي تحوزها الجزائر، إمكانية تنويع الشركاء التجاريين وتعزيز العلاقات الثنائية مع القوى الاقتصادية الصاعدة التي تبدي اهتماما بالغا بالاستثمار في الجزائر على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.. خاصة وأنّ هذه الدول أكثر ارتياحا من الناحية المالية وأقل تطلبا من الجانب السياسي.³⁵⁵

وتعتبر مسألة دعم الاتحاد الأوروبي للجزائر من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من النقاط الخلافية التي تضغط الجزائر للظفر بها من أجل زيادة الانخراط في التكامل المتوسطي ومن جهته يؤكد الاتحاد الأوروبي على هذا الدعم ويربط قوته واستمراره بتحسين التكامل الإقليمي.

³⁵² وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، "الاتحاد الأوروبي والجزائر"، على الرابط <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/l-europe-et-l-algerie>

، أطلع عليه (2017/04/25)

³⁵³ اسمهان تمغارت، *نفس المرجع*، ص. 329.

³⁵⁴ وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، "الاتحاد الأوروبي والجزائر"، *نفس المصدر*.

³⁵⁵ Lotfi Boumghar, *op. cit*, p.226

المطلب الثالث: أولوية إفريقيا في أجندة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

الفرع الأول: النشاط الدبلوماسي الجزائري في بعده الاقتصادي من خلال المؤسسات القارية

ترتبط الجزائر بإفريقيا ليس بموجب انتمائها الجغرافي فقط بل وبموجب علاقات تاريخية عميقة تعود إلى وقت كانت فيه الجزائر "قبلة للثوار"،³⁵⁶ ومثلما كانت الجزائر سندا لحركة التحرر شكلت إفريقيا محركا للنشاط الدبلوماسي الجزائري في بداياته للمطالبة باسترجاع السيادة على كافة الأصعدة ومن بينها الاقتصادية. تُرجمت القناعة الجزائرية بهذه المبادئ عبر كونها عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963،³⁵⁷ واحتضانها لاجتماع القمة بالعاصمة الجزائرية سنتي 1968 و1969 على التوالي، أين تم التأكيد في كل قمة على أولوية التكامل الاقتصادي للقارة واعتباره شرطا مسبقا لتحقيق التكامل في إطار المنظمة، وهي القناعة التي تناقلتها تصريحات قمم أديس أبابا أوت 1970 وماي 1973 فيما بعد.³⁵⁸

رغم تغيير المعطى السياسي والاقتصادي الدولي، وقناعة من الجزائر مثل العديد من الدول الإفريقية بضرورة التكيف مع هذه التغيرات ومواكبتها لانتشار القارة الإفريقية من الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي على خلاف قارات العالم الأربعة لم تبارح مستوياتها التي خلفتها قرون الاستعمار، تمّ التأكيد في القمة الخامسة والثلاثون 35 للمنظمة المنعقدة في الجزائر في الفترة ما بين 12 إلى 14 جويلية 1999، على أهمية الدور الذي تلعبه منظمة الوحدة الإفريقية في تحقيق

³⁵⁶ مقولة لاميرال كابرال زعيم إفريقي محرر غينيا الاستوائية.

³⁵⁷ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا، 25 ماي 1963، يؤكد في المادة الثانية تحت مسمى الأهداف على الالتزام بالتعاون والتنسيق بين السياسات العامة في الدول الإفريقية لا سيما في مجالات معينة ومن بينها المجال الاقتصادي الذي حلّ بعد التنسيق السياسي والدبلوماسي.

³⁵⁸ سامي السيد أحمد، خطوات منقوصة : التكامل الإقليمي الإفريقي..خبرة الماضي وآفاق المستقبل، المركز العربي

أهداف التنمية الاقتصادية. كما مهدت هذه القمة بما شهدته من حضور كثيف لقادة الدول الإفريقية وممثلين عن المنظمات الجهوية والدولية الطريق نحو انعقاد القمة الاستثنائية بسرت الليبية في سبتمبر 1999،³⁵⁹ وبداية تبلور فكرة إنشاء كيان إقليمي سياسي يهدف إلى تحقيق الوحدة القارية مع حفظ سيادة الأعضاء، ممثلاً في الاتحاد الإفريقي الذي تم الإعلان عن تأسيسه في 26 ماي 2001.³⁶⁰

حمل الاتحاد أهدافاً طموحة من بينها تسريع الاندماج السياسي والاقتصادي-الاجتماعي للقارة، كما حمل على عاتقه تهيئة الظروف المناسبة التي تتيح للقارة لعب الدور المنوط بها في الاقتصاد الدولي والمفاوضات الدولية، كما يعمل على رعاية التنمية المستدامة في الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واندماج الاقتصاديات الإفريقية، إضافة إلى التعاون وتنسيق السياسات بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة والمستقبلية هذا للتوجه صوب التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.³⁶¹

المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD

كانت قمة سيرت فرصة لتكليف رؤساء دول كل من الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا للسعي صوب التفاوض على محو ديون القارة. وبالتوازي تم طرح مشروعين أولهما للرئيس النيجيري "برنامج الإنعاش الإفريقي للألفية" "MAP" ومقترح الرئيس السنغالي "مشروع أوميغا" اللذان أدمجا في مبادرة واحدة هي مبادرة إفريقيا الجديدة التي أخذت لاحقاً مسمى "المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا

³⁵⁹ سامية بيبيرس، «القمة الإفريقية 35 بالجزائر»، *مجلة السياسة الدولية*، (ع 138)، (أكتوبر 1999)، ص. 205.

³⁶⁰ الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الطوغو، 11 جويلية 2000.

³⁶¹ الفقرة الثالثة، التاسعة، العاشرة والثانية عشر من المادة الثالثة للميثاق التأسيسي للاتحاد.

"NEPAD : new partnership for Africa's development".³⁶² دخل النيباد حيز التنفيذ في مؤتمر لوزاكا 2001، وتم تبنيه كبرنامج للاتحاد الإفريقي في القمة الافتتاحية للاتحاد سنة 2002 ثم أصبح جزء من الاتحاد ومساره بدء من سنة 2010.³⁶³

لقد قدّم "النيباد" مقاربة متكاملة للتنمية تقوم على فكرة أساسية هي ضرورة أخذ الأفارقة زمام مبادرة التغيير وضرورة إشراك المنتظم الدولي وضمنه الدول المانحة من أجل دعم التنمية في الاتحاد الإفريقي، كما قدّم برنامجا بمجالات ذات أولوية مرتبطة أساسا بتهيئة ظروف التنمية المستدامة، الحفاظ على السلم والأمن، تحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية وحوكمة الشركات تشجيع الاستثمار في المجالات ذات الأولوية للتنمية كالبنى التحتية، الزراعة، التكنولوجيا..، رصد الموارد عبر زيادة المدخرات، المحلية، المساعدة الإنمائية وتدفق رؤوس الأموال الخاصة، تنويع الإنتاج والصادرات وكذا خفض دين دول القارة.³⁶⁴

في هذه الأطر بذلت الجزائر وتبذل جهودا معتبرة للوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد ودفع التنمية في القارة إلى الأهداف الطموحة التي وضعتها والتي تبدو بعيدة التحقيق حسب الحصيلة الراهنة.³⁶⁵ فبتكليف من الاتحاد الإفريقي، تشرف الجزائر على جملة من مشاريع النيباد تبذل في سبيلها جهودا معتبرة، منها إنجاز الطريق العابر للصحراء الجزائر-لاغوس- نيجيريا والذي سعت الجزائر رفقة النيجر لاستكمال تمويل شق منه، كما تقدّم الجزائر دعما دبلوماسيا

³⁶² فوزية خدا كرم عزيز، «النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا». *مجلة الأستاذ*، (ع 201)، (2012)، ص.428

³⁶³ موقع النيباد، على الرابط: <http://www.nepad.org/fr/content/à-propos-du-nepad> (09.30، 2017/02/10)

³⁶⁴ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا : الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، (05 جويلية 2012)، ص.02

³⁶⁵ للعودة إلى الأرقام راجع نفس المصدر، ص. ص. 03-05

للمالي في سبيل تمويل الشق المار عبر أراضيها، حيث تعير الجزائر أهمية لإنجاز هذا الطريق الذي من شأنه ربط كل من الجزائر، النيجر، نيجيريا، مالي، تشاد وتونس بما يزيد من فرص التبادلات التجارية ويفك العزلة لاسيما عن دول الساحل. وإضافة إلى أنبوب نقل الغاز الرابط بين نيجيريا وأوروبا مرورا بالجزائر بطول 4128 كم من بينها 2130 كم التي تمر من التراب الجزائري، تتابع الجزائر انجاز شبكة الألياف البصرية بطول 4350 كم تم انجاز 2650 كم منها، تعبر الإقليم الجزائري من شماله إلى جنوبه.³⁶⁶

يطرح تمويل المشاريع القاعدية العملاقة التي تصبو إليها مبادرة النيباد تحدّ الوصول إلى الجهات المانحة وهو واحد من التحدّيات العديدة للمبادرة وللمساعي الجزائرية، فبالإضافة إلى الدعم الذي تحضى به من طرف هيئة الأمم المتحدة³⁶⁷ قد لعبت الجزائر دورا في المرافعة أمام المؤسسات الدولية للحصول على الدعم السياسي والمالي والتقني اللازم للمشروع، بدء باجتماع مجموعة الثمانية المنعقد أوكيناوا باليابان 21-23/06/2000 فقمة بجنوة 20-22/06/2001، التي حضرها الرئيس بوتفليقة ممثلا عن منظمة الوحدة الإفريقية، وتمّ فيها مسح ديون العديد من الدول الإفريقية الأكثر فقرا، ليس من باب المنح بل تدافع الجزائر عن مبدأ "شراكة متوازنة تأخذ مصالح إفريقيا بعين الاعتبار" على غرار ما أكد عليه الرئيس بوتفليقة خلال قمة فرنسا-إفريقيا المنعقدة شهر ماي 2010 بنيس الفرنسية.

كما يقع على عاتق الدبلوماسية الإفريقية وضمنها الدبلوماسية الجزائرية عبئ آخر متعلق بالتنسيق في إطار الاتحاد وعبر مبادرة النيباد بين مختلف التكتلات الاقتصادية تحت

³⁶⁶ Agence de presse algérienne, «Ouyahia évoque l'état des projets d'infrastructures dont l'UA a chargé le Président Bouteflika de faire la promotion», APS, (publié le 27/01/2018), sur le lien : <http://www.aps.dz/algerie/69016-l-algerie-plaide-avec-conviction-pour-la-preservation-du-nepad>, (consulté le 28/01/2018, 17.30)

³⁶⁷ *Ibid.*

الإقليمية³⁶⁸ التي تعتبر ركائز للاندماج الاقتصادي للقارة، من حيث التعارض في الالتزامات بالنسبة للدول العضوة في أكثر من تجمع وتضارب مصالحها في أحيان أخرى، حيث ولأسباب اقتصادية راجعة إلى تخلف الاقتصاديات الاستخراجية في أغلبها وتشابه هياكل الإنتاج وإصرار الدول على الإجراءات الحمائية لسواد منطق التنافسية والاستقطاب بينها، من جهة، ولأسباب سياسية تفسر ارتباط مصالح القيادة السياسية والنظم الإفريقية بمصالح الدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات وفق مقارنة تبعية، وهو الأمر الذي لا يخلو دائماً من الصحة، من جهة أخرى.³⁶⁹

³⁶⁸ ومن أمثلتها:

- المنظمة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس OCEM: أنشئت عام 1965، وتضم بنين وإفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو والجابون ومالاجاش وموريشيوس ورواندا وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا والنيجر والسنغال.
- اتحاد شرق إفريقيا: الذي أنشئ عام 1967، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS: أنشئت عام 1975، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.
- الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL): أنشئت بمقتضى اتفاقية وقعت في رواندا في 20 سبتمبر 1976، والدول الأعضاء في المنظمة هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.
- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS: أنشئت عام 1983، وتضم رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.
- الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي SACU: أنشئ عام 1969، ويضم كلاً من جنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا.
- الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC: أنشئت عام 1979م، وتضم أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.
- تجمع دول الساحل والصحراء: أنشئ عام 1998، ويضم الجماهيرية الليبية بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا وجيبوتي وجامبيا والسنغال ومصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا وتوجو وبنين وليبيريا.
- السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: أنشئت عام 1982، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

³⁶⁹ محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا .. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، *قراءات إفريقية*، على موقع: <http://www.qiraatafrican.com/home/new> مستقبل-التكامل-الإقليمي-في-

تحيلنا حيثية التنافس الاقتصادي الداخلي والتنافس الدولي على أسواق القارة وفرص الاستثمار فيها إلى مناقشة هذا التحدي بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التي تعتبر إفريقيا أولويتها وعمقها.

الفرع الثاني: المنافسة الدولية على القارة الإفريقية كتحدٍ للدبلوماسية الجزائرية

رغم الأولوية التي توليها الجزائر للاستثمار وزيادة التبادلات الاقتصادية مع دول إفريقيا، إلا أن إنجازاتها بهذا الصدد محدودة، يعود هذا إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني مقرونا بقوة الاقتصاديات المنافسة لا سيما عبر أدواتها الدبلوماسية الفعالة، إضافة إلى الاستفاقة المتأخرة للقطاعين العام والخاص اللذين لم يُدركا إلا متأخرين الفرص التي توفرها إفريقيا بغناها وقرب أسواقها وملائمة الظروف التاريخية وكذا ما سبق ذكره من انخراط الجزائر المبكر في المؤسسات القارية لا بل ورعايتها لها..

تواجه أهداف الجزائر الاقتصادية في القارة منافسين تقليديين ممثلين في القوى الكولونيالية التقليدية وعلى رأسها فرنسا وكذا القوة الاقتصادية العظمى للولايات المتحدة الأمريكية والقوى التجارية الصينية وتركيا؛ نورد ذكرا لا حصرا بعض الأمثلة الدولية عن التجارب الرائدة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية والتي تعرف القارة الإفريقية تركيزا لنشاطاتها الاستثمارية.

1. المنافسة المغربية:

يعتبر المغرب مثالا عن احتدام التنافسية الاقتصادية والنشاط الدبلوماسي المرافق لها في القارة سواء في مجال الاستثمار بمختلف قطاعاته أو تعديد الشراكات. إن انسحاب المغرب من منظمة

الوحدة الإفريقية سنة 1984 كاحتجاج على انضمام الصحراء الغربية إلى المنظمة، والذي أُعتبر في نفس الوقت انتصارا للدبلوماسية الجزائرية، وكذا الانسداد السياسي على المستوى المغربي وما نتج عنه من تعطيل لاتحاد المغرب العربي، إضافة إلى غلق الحدود الجزائرية-المغربية الذي يدوم منذ سنة 1994، دفع المغرب إلى محاولة تعويض تراجع دبلوماسيتها متعددة الأطراف بتعزيز الدبلوماسية الثنائية والإقليمية لا سيما علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، والعلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية.

توصف الدبلوماسية المغربية في إفريقيا بكونها هجومية من منطلق تهيئة الإطار القانوني المناسب عبر مختلف الاتفاقيات والترتيبات والسعي إلى تعزيز حصص المغرب من الأسواق الإفريقية وتنويع وجهاتها، هذا بتوظيف آليات ثلاثة رئيسية هي: المساعدات المالية، الاستثمارات المباشرة والتفضيلات التعاملية مع دول إفريقيا.³⁷⁰

كما يمكن وصف الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بكونها دبلوماسية قمة، مرتكزة على زيارات الملك المغربي المكثفة إلى دول القارة لاسيما دول الساحل الإفريقي ودول غرب إفريقيا، أين يتأهب المغرب للانضمام إلى قمة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو/CEDEAO)، باعتبار أن المغرب يولي تركيزا خاصا لهذه المنطقة التي زار الملك دولها أكثر من 25 مرة منذ سنة 2001، كما تم خلال هذه الفترة توقيع أزيد من 600 اتفاق، سمح هذا للمغرب أن يكون المستثمر الأول في المنطقة أين يتركز فيها ثلثي الاستثمارات الأجنبية للمملكة

³⁷⁰ Amine Dafir, «la diplomatie économique marocaine en Afrique subsaharienne : réalités et enjeux». *Géo-économie*, (n° 63), (2012/4), p.p.73, 83

في إفريقيا.³⁷¹ كما تؤكد الأرقام الرسمية على زيادة حجم المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 11 % في الفترة من 2005 إلى 2015، إضافة إلى تضاعف حجم المبادلات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية ما بين 2002 و2014 خمس مرات.

إن الوجود القوي للشركات المغربية في القارة الإفريقية أمر واقع، لا بدّ أن لا يحيد عن اعتبارات المستثمر الجزائري، لا سيما في قطاعات الاتصالات والبنوك والصيرفة: حيث تحوز شركة اتصالات المغرب مثلا نسبة 51% من رأسمال شركة الاتصالات البوركيناابية : بوركينا فاسو "أوناتيل للاتصالات" سنة 2006، لتقتني في العام الموالي نسبة 51% من رأسمال شركة الاتصالات الجابونية "جابون للاتصالات"، ونسبة 51% من رأس مال "سوتيلما" المالية سنة 2009، أين تعمل اتصالات المغرب بالشراكة مع القطاع العام. أما في قطاع البنوك يعطي تشعب "وفا بنك" في السوق الإفريقية مثلا عن قوة الاستثمارات في القطاع، إذ يدير البنك فرعا في السنغال يستحوذ على 29% من حصص السوق محتلا المرتبة الأولى، كما يملك نسبة 51% من رأس مال بنك مالي الدولي، ثاني أكبر بنك في مالي، كما أبرم البنك صفقة لشراء جميع فروع المجموعة الفرنسية "القرض الفلاحي" في إفريقيا، سنة 2008، مكّنت هذه الصفقة المغرب من تملك حصة الأغلبية في شبكة مصرفية تضم خمسة بنوك افريقية بقيمة 250 مليون يورو.³⁷²

³⁷¹ «بوريطة: المغرب سيباشر الإجراءات القانونية للانضمام لمجموعة "سيداو"»، *جريدة الأيام 24*، على الرابط: <http://www.alayam24.com/articles-39306.html> (نشر بتاريخ 2017/06/05)، (أطلع عليه 2017/07/17، 21.00)

³⁷² سامي محمد السياغي، «التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"»، *ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي*، (الرابط ، 2012).

2. المنافسة الصينية:

بدأ تطور السياسة الخارجية الصينية منذ نهاية السبعينيات، بإطلاق حركة "الإصلاح والانفتاح" وقد ساهم إنفتاح الصين بوصفها أكبر دولة نامية في تقاربها مع العديد من الدول النامية ومن بينها الدول الإفريقية. إن أسباب التقارب الصيني-الإفريقي عديدة، فالصين تتشارك ودول إفريقيا في تاريخها النضالي من أجل إرساء قواعد عالمية أكثر تكافؤاً ومن بينها قواعد النظام الاقتصادي الدولي. كما تتشارك والدول الإفريقية في أغلب مبادئ سياساتها الخارجية، التي تصيغها في "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي": الاحترام المتبادل لسيادة وحدة الأراضي الصينية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي". استكمالاً لهذه الإصلاحات أعلنت الصين على لسان رئيسها "Xi JINPING" عن حلمها "الحلم الصيني" بمناسبة القمة 18 للحزب الشيوعي الصيني شهر ديسمبر 2012، المزوج بين التجانس الصيني الداخلي والتجانس الدولي القائم بدوره على استتباب السلم والاستقرار وخلق الثروة، وهذا استجابة لمخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008.³⁷³

وتتظر الدول الإفريقية إلى الاستثمارات الصينية بعين أقل رغبة من تلك الواقعة على الاستثمارات الغربية، لعلّ تفسير هذا يكمن في طبيعة المقاربة الصينية المعلنة والقائمة على "المنفعة المتبادلة" عبر دعم التنمية في الدول الغير ومساندتها لبناء قدراتها الخاصة وتعزيز التعاون البيئي.

³⁷³Zha Daojiong, **Chinese economic Diplomacy: new initiatives**, Policy Report, S. Rajaratnam School of International Studies (RSIS), Nanyang Technological University (NTU), (March 2015), p.p.2,3

تتنوع آليات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، فتعتمد الصين إلى استخدام إلغاء الديون وتقديم المساعدات كآلية من آليات دبلوماسيتها الاقتصادية، في هذا الصدد تلغي الصين تدريجيا منذ سنة 2006 مبالغ هامة من الديون الإفريقية، قدرت ب 1.42 بليون دولار أمريكي، سنة 2006 ثم بليون دولار أمريكي سنة 2007، كما أعفت الصين 32 دولة افريقية من ديونها، سنة 2009. وفي إطار ميكانيزمات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تدرج مقاربة " زرع خلايا الدم عوض نقل الدم" حيث التزمت الصين بمناسبة احتضانها للمؤتمر السنوي الإفريقي سنة 2007 بتخصيص 20 بليون دولار أمريكي على مدى ثلاثة سنوات لتأسيس البنية التحتية إضافة إلى دعم القروض التفضيلية والتصدير التفضيلي لصالح البلدان الإفريقية.³⁷⁴

بالموازاة مع حاجة القارة الإفريقية للاستثمارات الصينية، تبدو أسباب توطّد العلاقات الاقتصادية الإفريقية-الصينية المتعلقة باحتياجات الاقتصاد الصيني عديدة، منها النابع من مستلزمات النمو الاقتصادي الصيني: إذ تسعى الصين لإيجاد علاقات تضمن لها الوصول إلى احتياجاتها من المواد الخام وتفتح أسواقا جديدة لمنتجاتها. كما أن الصين باعتبارها أسرع اقتصاديات العالم نموا تعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة وثالث أكبر مستورد للنفط، من هذا المنطلق يعتبر النفط الإفريقي عاملا مهما في تقوية العلاقات مع الدول الإفريقية الغنية بالنفط لاسيما أنجولا، نيجيريا والسودان ولا ينتظر أن تخفّ قوة هذه العلاقة الطاقوية باعتبار أن من المتوقع أن تبلغ واردات الصين النفطية 45% من احتياجاتها سنة 2020.³⁷⁵

³⁷⁴ أمنية محسن عمر أحمد الزيات، «السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا "1991-2015"»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، دراسة بحثية على موقع:

<http://democraticac.de/?p=35916>

³⁷⁵ نفس المرجع.

أما عن تصريف السلع الصينية إلى الأسواق الإفريقية، فالأرقام تدل على إنجازات كبيرة حققتها الصين التي صارت أول شريك تجاري للقارة. إذ قفز حجم التجارة البينية من حوالي مليار دولار سنة 1980 إلى 6.5 مليار دولار سنة 1999، إلى 10 مليار دولار سنة 2000 ثم 39.7 مليار دولار سنة 2005 وخلال سنة واحدة بلغ 55 مليار دولار بنهاية 2006 ثم 100 مليار دولار سنة 2010، مما يدل على زيادة إجمالي التجارة الصينية-الإفريقية بنسبة 700% في الفترة ما بين 1990 إلى 2010.³⁷⁶

كما تبرز جليا فعالية جملة من استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: تنوع قطاعات الاستثمار، عرض الشراكة الإستراتيجية، والاستفادة من فواعل القطاع الخاص. لا تكاد تستثن الإستثمارات الصينية قطاعا، حيث تمس البنى التحتية من سدود وطرق، إلى تركيب للألياف البصرية، بناء المستشفيات، استغلال للمناجم، مد خطوط السكة الحديدية ومصافي البترول.³⁷⁷

تزيد تنافسية الدبلوماسية الاقتصادية الصينية نتيجة قوة الفواعل الاقتصادية الخاصة. يبرز دور الشركات الصينية الكبرى كإحدى فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية المستقلة عن الدولة، والتي تستفيد في نفس الوقت من الدعم المالي والتغطية السياسية للصين. بهذا المنطق غزت الشركات الصينية السوق الإفريقية وضمنها السوق الجزائري من خلال شركاتها في البناء والمنشآت القاعدية على غرار CITIC-ERCC المتعهدة في بناء الطريق السيار شرق غرب، متعامل الهاتف هواوي فالشركات الصينية بخدمتها لمصلحتها الخاصة تخدم المصالح الإستراتيجية لدولتها الأم، هذا ما جعل الصين تتصدر قائمة وجهات الاستيراد الجزائرية،³⁷⁸ وجعل الأسواق الجزائرية في حد ذاتها

³⁷⁶ سامي محمد السياغي، مرجع سابق.

³⁷⁷ نفس المرجع.

³⁷⁸ Theirry pairault et Fatiha Talahite, *Chine-Algérie : une relation singulière en Afrique*, (Paris : riveneuveed, 2014), p. 16.

تُعصّ بالمنتجات الصينية على اختلاف استعمالاتها، جودتها وأسعارها، فمن الأجدر التفكير في منافسة المنتجات الصينية في أسواقنا المحلية تحضيرا لمنافستها على مستوى القارة.

الجهود الدبلوماسية الجزائرية للظفر بحصة من الفرص الاقتصادية الإفريقية:

أمام الحملات الدبلوماسية التي تشنها المغرب إلى جانب فرنسا والصين والعديد من القوى الاقتصادية الدولية على السوق الإفريقي، ورغم المكانة المرموقة للدبلوماسية الجزائرية في القارة وكذا المشاركة الفاعلة في وضع قواعد والتأسيس لمنظمة الوحدة الإفريقية، الاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة من أجل إفريقيا، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تولي لمسألة الاستثمارات في القارة العناية الكافية ولم تستثمر بالقدر اللازم في هذا الموروث: فلم تعرف منطقة غرب إفريقيا اهتمام رجال الأعمال الجزائريين إلا سنة 2016 أين حُصّت بزيارة من بعثة لرجال الأعمال بإيعاز من وزارة الخارجية التي صرحت مرارا أن إفريقيا هي "المنفذ الطبيعي للسلع الجزائرية"³⁷⁹ غير أن هذه المساعي المتأخرة لولوج المنطقة تصطدم بالنفوذ الفرنسي والمغربي، هذا ما يدفع الجزائر إلى الاهتمام بمنطقة شرق إفريقيا ومن المصادر الدبلوماسية من يثير الشروع في مفاوضات حول الالتحاق بالسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا".³⁸⁰

³⁷⁹ أنظر في هذا الصدد: ع. عبد المطلب، ترقية التصدير من أولويات الدبلوماسية الجزائرية. تغطية لملتقى صحفي عقده السيد وزير الخارجية رمطان لعمامرة ورئيس منتدى رجال الأعمال السيد علي حداد بمناسبة التحضير للمنتدى الإفريقي، *جريدة وقت اليوم*، على موقع: <http://wakteldjazair.com/2016/11/>، (نشر في 2016/11/07)، (أطلع عليه 2017/11/18، 14.00) وعبد القادر مساهل، بصفته وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، «الجزائر تولي أهمية كبيرة» للبعد الاقتصادي لسياستها الخارجية. موقع وزارة الخارجية» http://www.mae.gov.dz/news_article/4357.aspx بتاريخ 2016/10/24.

³⁸⁰ Investissement Algériens en Afrique : nouvelle dynamique pour les entreprises algériennes, *Journal El Watan*, sur le Site : www.bernard-

المبحث الثالث: الدبلوماسية التجارية الجزائرية: ملف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

بدأت علاقة الجزائر بترتيبات التبادلات التجارية الدولية في عهد الاستعمار الفرنسي، أين كانت تابعة للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة "الجات" في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، لتتسحب الجزائر، المقاطعة الفرنسية حينذاك، سنة 1960. أما علاقة الجزائر المستقلة بالاتفاقية فابتدأت منذ مارس 1965، أين استفادت الجزائر من نظام الملاحظة، طبقا لنص المادة 26 الفقرة ج المتعلقة بالقواعد والإجراءات الخاصة بالدول المستعمرة السابقة. منذ تلك طالت علاقة الجزائر بالترتيبات التجارية الدولية بدء بالجات وصولا إلى مسار التفاوض مع منظمة التجارة العالمية الذي تواصل حوله المفاوضات الجزائرية بشقيها الثنائي ومتعدد الأطراف، والذي صار يمثل أولوية الدبلوماسية التجارية الجزائرية.

يظهر الانضمام إلى المنظمة في الوقت الراهن، كهدف استراتيجي لبرنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة 2014.³⁸¹

"سنوات إجراء المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بهدف التوصل إلى اتفاق شامل يأخذ في الحسبان القيود الموضوعية المرتبط بالمرحلة

الراهنة لبناء مستقبلنا"³⁸²

deschamps.net/2017/03/investissements-algeriens-en-afrique.html, (publié le 9 mars 2017), (consulté le 29/04/2017, 17.30)

³⁸¹ Abderrahmane Mebtoul, « l'adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce (OMC) est irréversible ». *Sur le journal électronique réflexion*, 10/08/2015, publié sur : https://www.google.dz/amp/s/www.reflexiondz.net/l-adhésion-de-l'Algerie-a-l-organisation-mondiale-du-commerce-OMC-est-irreversible_a35262.amp.html, (consulté le 24/11/2017, 18.30)

³⁸² برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة 2014.

نتطرق من خلال المبحث إلى ملف التفاوض، رهانات الانضمام إلى المنظمة بين حسابات الربح والخسارة، ثم نتطرق إلى مسار التفاوض من خلال إبراز الجانب المؤسسي والفواعل المتدخلة فيه وكيفية التنسيق بينها، ثم شرح عملية التفاوض في حد ذاتها بالتركيز على أهم أوراق الضغط .

المطلب الأول: وضعية ملف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

تطرح مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جملة من التساؤلات: حول سبب عدم انضمامها عند قيام المنظمة رغم كونها عضوا مراقبا في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة "الجات GATT" منذ سنة 1987، وهذا رغم إمكانية انضمامها كعضو كامل الحقوق في المنظمة بمجرد الإعلان عن قيامها سنة 1995، بموجب المادة 12 من الاتفاقية.

بالرجوع إلى الظرف التاريخي، تظهر رغبة الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كضرورة لاستكمال إعادة الهيكلة، فلم يكن الالتحاق بالمنظمة رهانا للجزائر بل مرحلة أخيرة لاستكمال مسار التعديلات المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي، فكان لا بد من انتظار التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي الثاني "PAS2" لمعاودة بعث التفاوض سنة 1994 الذي كان قد أُستهلّ سنة 1990.³⁸³ من هذا المنطلق فإن الأسباب الباعثة لعدم الانضمام المبكر عديدة، منها صعوبة الوضع الاقتصادي الذي كانت تعيشه الجزائر سنوات التسعينيات والأزمة متعددة الأبعاد التي كانت تكابدها والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين،³⁸⁴ يضيف بعض المحللين ومنهم الأستاذ رشيد تلمساني إلى هذه العوامل غياب

³⁸³Rachid Tlemçani, *op. cit.*, p. 124.

³⁸⁴ Mehdi Abbas, «l'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ?», *confluences en méditerranée*, (n° 71), (2009/04), p.10.

إستراتيجية وطنية توضّح أولويات الجزائر وغياب الشجاعة السياسية وهي الأسباب التي كانت كذلك وراء انهيار الاقتصاد الوطني.³⁸⁵

أما السبب الظاهر لعدم استغلال الجزائر لفرصة الانضمام إلى المنظمة حين قيامها فيعود إلى تزامن استقالة حكومة السيد "رضا مالك" مع الوقت الذي كان ينعقد فيه الاجتماع الوزاري بمراكش أفريل 1995، هذا ما قد يكون قد جرّد وزير التجارة الذي كان يمثل الجزائر حينذاك من صلاحية المصادقة على الاتفاق.³⁸⁶

بمنطق الربح والخسارة، لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فور تأسيسها جملة من النتائج الايجابية والسلبية. الانضمام إلى المنظمة فور الإعلان عن تأسيسها كان سيغني الجزائر عن إجبارية التقيّد بإصلاحات هيكلية واقتصادية عميقة لازالت تعترض سبيل انضمامها لحد الساعة. كما كلف عدم الانضمام تفويت فرصة المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ففيما تساهم دول أخرى بفعالية في صياغة قواعد التجارة الدولية وفي الوقت الذي ترتفع فيه أصوات داخل المنظمة مطالبة بإصلاحها وهو الأمر الذي وضع إشكالية التنمية والعلاقات شمال-جنوب في قلب المفاوضات التجارية متعددة الأطراف،³⁸⁷ تقف الجزائر على جانب للتفاوض حول الانضمام لا بل وتلزمّ ربما بالتفاوض حول مواضيع جديدة تلتزم بها الدول الأطراف.

كما تشير الحسابات المجردة إلى المكاسب التي قد تجنيها الجزائر من الانضمام إلى المنظمة، لعلها تتلخص في الالتحاق بالنظام التجاري العالمي باعتبار أن منظمة التجارة العالمية تغطي

³⁸⁵Rachid Tlemçani, *op.cit.*

³⁸⁶Mehdi Abbas, *op.cit.*

³⁸⁷Abdelkader Belgacem, *La candidature de l'Algérie à l'OMC : l'Algérie va-t-elle un jour entrer à l'OMC ?*, thèse de doctorat, Université d'Auvergne, Faculté de Droit et de Science Politique, Année universitaire 2010-2011, p.187

97% من التبادلات التجارية الدولية التي تتم بين 85% من سكان المعمورة، وتضم 164 دولة إلى غاية 29 جويلية 2016، فيما تحظى 23 دولة بما فيها الجزائر بمركز الملاحظ إضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية.³⁸⁸ ومما لا شك فيه، أن من شأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية زيادة جاذبية الاستثمار فيها، إذ يعد هذا تعبيرا عن التزام الجزائر بقواعد التجارة الدولية والإندماج في اقتصاد السوق وتعديل الترسانة القانونية بما يتلائم ومتطلبات المنظمة.

لكن، ومن جهة أخرى يطرح التحاق الجزائر بالمنظمة رهانات عدّة أهمها ما يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي الجزائري، الذي يتصف بضعف التنوع وتدني تمثيل قطاعي الصناعة والخدمات من مجمل الصادرات، فتنازلات الجزائر ستتمس كل القطاعات دون استثناء، باعتبار ضعف تنوع اقتصادها. فالقاعدة أنه كلما كان اقتصاد الدولة طالبة الانضمام متنوعا كلما زادت إمكانية الوصول إلى اتفاق مرضي بما أن التنازل في قطاع معين يقابله أرباح في قطاعات أخرى.³⁸⁹ لشرح هذه النقطة لا بد من العودة إلى مبدأ الارتباط الذي تقوم عليه المنظمة والذي يصب بدوره في آلية المساومة: يشير الارتباط إلى تقديم الدولة (أ) تنازلا في موضوع (1) الذي ينطوي على قيمة بالنسبة (ب)، فيما يتوقع (أ) أن ينال تنازلات في الموضوع (2) من طرف الدولة (ب) الذي يفترض أن يكون له أهمية خاصة لدى (أ).³⁹⁰ ولا تنحصر تداعيات هذه الآلية على نقطة الانضمام فقط، بل تؤثر بصفة مباشرة على مواضيعه، من خلال تطبيقه في المفاوضات التعددية بين الدول العضوة في المنظمة، ومن الأمثلة الشائعة التزام الدول النامية في جولة

³⁸⁸ Site de l'organisation internationale du commerce, sur le lien : https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm, (01/02/2017, 21.30)

³⁸⁹ Abdelkader Belgacem, *op.cit*

³⁹⁰ أمريتا نارليكار، *الوجيز في منظمة التجارة*. ترجمة عبد الإله الملاح، (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2008)، ص. 96.

الأرغواي بتوسيع مجال المفاوضات إلى ما يسمى بمادة " القضايا الجديدة" مقابل التنازلات التي حصلت عليها في مجالي الزراعة والنسيج.

إضافة إلى كل هذا، تكاد تكون الجزائر غير معنية بالتبادلات التجارية الدولية خارج قطاع المحروقات والذي لا يخضع لقواعد المنظمة العالمية للتجارة إلا في مجال النقل، ناهيك عن تركيز التبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي الذي سبق وأن أمضت الجزائر معه إتفاق الشراكة المنظم للتبادلات والمطبّق في مجال السلع، وهو أكبر شريك تجاري لها، هذا وإن يمنح الجزائر أريحية في التفاوض مع شريكها الرئيسي، يؤثر لا محالة على إلتزاماتها المستقبلية.³⁹¹

إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية، يطرح الإلتحاق بالمنظمة جملة من التحديات، منها الداخلية المتعلقة خاصة بمسألة التكيف التشريعي والتنظيمي الوطني مع معايير وأنظمة المنظمة، ومنها المتعلق بطريقة التحضير للمفاوضات هذا من خلال اختيار المفاوضين القادرين على التمثيل الجيد وفهم أسئلة نظرائهم الأجانب والإجابة عنها بطريقة مقنعة ومفهومة، نوعية المعلومة المقدمة والقدرة على تحليلها وكذا القدرة على إقناع الطرف المتفاوض معه.

كل هذه التحديات، إضافة إلى تعقيد آلية التفاوض والرهانات المترتبة على نتائجه، حوّلت مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة إلى أطول المسارات على الإطلاق، كما قد يفسر طول عمر المفاوضات بمحاولة الجزائر الإستفادة من إتساع هامش التفاوض الذي تقدمه المنظمة من حيث عدم تحديد سقف للحماية التجارية، لذا تسعى الجزائر إلى تقديم أقل التنازلات بما يتماشى

³⁹¹مقابلة مع السيد بوشلاغم خالد، مدير العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة على مستوى وزارة التجارة، (وزارة التجارة، بتاريخ: 25 جانفي 2018، على الساعة 10.00)

وخصائص النظام الاقتصادي الجزائري ومتطلبات مقاربة التنمية الوطنية مع أخذ التوازنات السوسيو-اقتصادية بعين الاعتبار،³⁹² مثلما سنعود إليه من خلال تحليل مسار التفاوض.

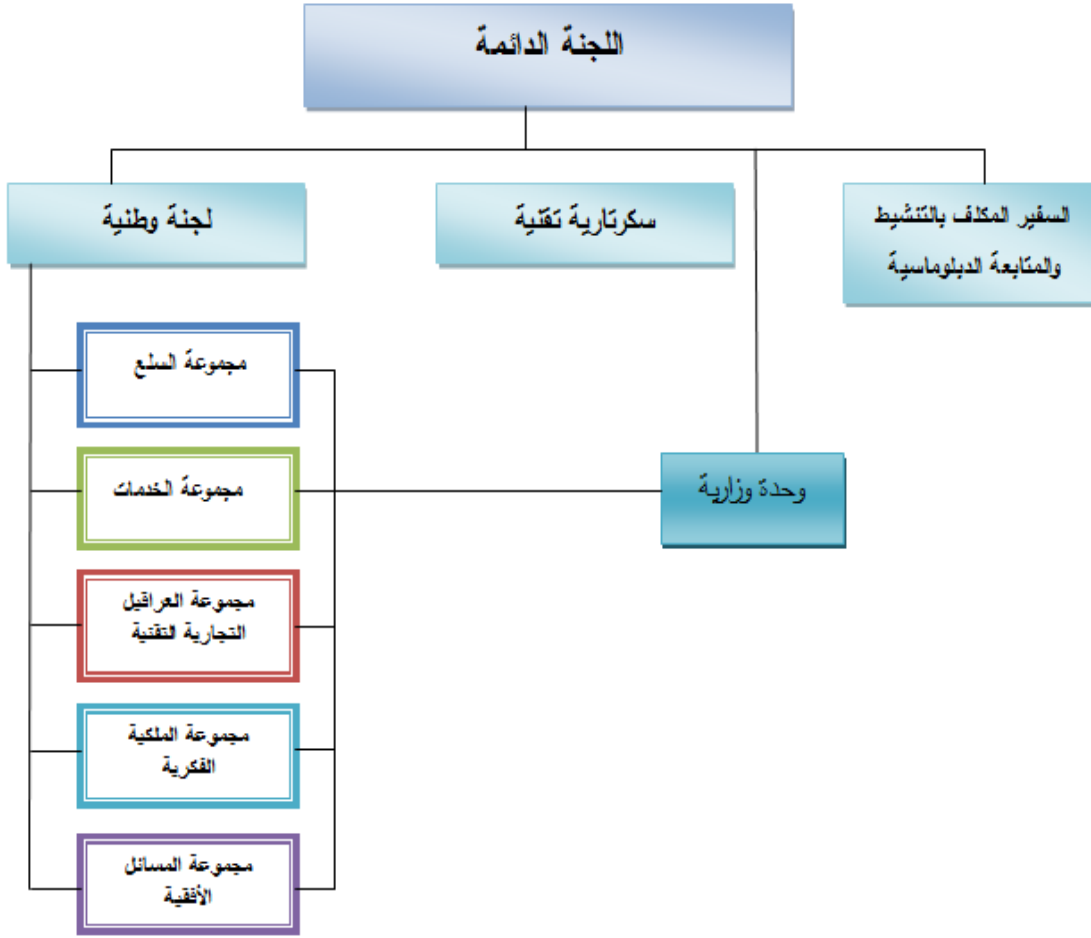
المطلب الثاني: تحضير العملية التفاوضية على المستوى الوطني

توكل مسألة التفاوض الثنائي الذي تجريه الجزائر حاليا مع مجموعة العمل، إلى جهاز وطني مكلف بملف المفاوضات للاتحاق بمنظمة التجارة العالمية، والذي وُضع بموجب القرار 01 المؤرخ في 03 فيفري 2013 المتعلق بتنصيب الجهاز الوطني لمفاوضات الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة **“Le dispositif national pour les negotiations d’accession de l’Algérie à l’OMC”**

يعتلي هرم الجهاز لجنة وزارية دائمة يترأسها الوزير الأول، الذي يشرف على اللجنة الدائمة المتكونة من وزراء القطاعات ذات العلاقة بملف الانضمام البالغ عددها 23 وزارة إضافة إلى مؤسسات كبنك الجزائر والجمارك وكذا خبراء في الاختصاصات ذات العلاقة،³⁹³ وتشرف اللجنة الوطنية تحت سلطة اللجنة الدائمة التي يترأسها وزير التجارة على رؤساء مجموعات موضوعاتية ويكتسي عملها طابعا تقنيا، يتفرع إلى خمس مسائل أو ميادين: مجموعة للاتحاق بسوق السلع بسوق الخدمات، العراقيل التجارية والتقنية mesures sanitaires et phytosanitaires M.S.P.S، مجموعة الملكية الفكرية OTS/SPS، ومجموعة خامسة تهتم بالمسائل التي تقع خارج الاختصاصات سألقة التحديد.

³⁹² Mehdi Abbas, *op. cit*, p.10.

³⁹³ جلال بوعاتي، «أطول مفاوضات للجزائر منذ ايفيان لدخول منظمة التجارة العالمية»، *جريدة الخبر*، على موقع www.elkhabar.com/press//article/87386، (في 2015/08/08)، (أطلع عليه في 2017/12/01، الساعة: 10.00).



مخطط للجهاز الوطني لمفاوضات الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة³⁹⁴

يوفر الجهاز الإطار اللازم للوزارات التي تتشارك وتنسق بين قطاعاتها لضمان سلاسة معالجة ملف التفاوض على تشعبه؛ كما تم استحداث وحدات وزارية على مستوى الوزارات المعنية بملف المنظمات التي غالباً ما يرأسها عضو من مجموعة العمل على مستوى الجهاز الوطني.

ويبرز دور وزارة الخارجية في مجال الدبلوماسية التجارية متعددة الأطراف، إما من خلال سلطة الإمضاء على الاتفاقيات الثنائية المكلفة للمفاوضات، وكذا التنسيق مع وزارة التجارة والوزارات ذات العلاقة بموضوع التفاوض وهذا من خلال مديرية الشؤون الخارجية متعددة الأطراف على مستوى

³⁹⁴القرار 01 المؤرخ في 03 فيفري 2013 المتعلق بتنصيب الجهاز الوطني للمفاوضات الالتحاق بالمنظمة

وزارة الخارجية. حيث يقع على عاتق المديرية التحضير للمفاوضات والمشاركة الفاعلة فيها حرصا على السهر والحفاظ على المصالح العليا للبلاد وإيجاد أرضيات اتفاق مشتركة غير متعارضة مع هذه الأخيرة.

جرت العادة أن يقود وفد كل دولة عضو أو مرشحة سفير معتمد لدى المنظمة، وفي حالة الجزائر تتكفل سفارة الجزائر بجنييف بكل ما يتعلق بملف الانضمام وهذا تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية الذي تعود إليه صلاحية اتخاذ القرار في التوجهات الرئيسية والخيارات الكبرى باعتباره عضوا من الجهاز الوطني المكلف بالملف.³⁹⁵

كما قد تساهم وزارة الخارجية من خلال تكوين المفاوضين وتعزيز فعالية الطاقم التفاوضي الجزائري، هذا بتنظيم المؤتمرات حول الدبلوماسية التجارية، وفي هذا الصدد أشرفت وزارة الخارجية على تنظيم المؤتمر الدولي حول الدبلوماسية التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جانفي 2007، موجها إلى طلبة معهد العلاقات الدبلوماسية بحضور السيد وزير الخارجية والسيدة مديرة الدبلوماسية والتفاوض التجاري على مستوى "CNUCED".³⁹⁶

المطلب الثالث: تقدير الموقف التفاوضي للجزائر ومستقبل العملية التفاوضية

مسألة التفاوض على مستوى المنظمة العالمية للتجارة في غاية التعقيد، إذ يتطلب انضمام الدولة الراغبة في ذلك استكمال التفاوض في مستوييه الثنائي والتعدددي. تقدم الدولة الراغبة في الانضمام بادئ الأمر مذكرة توضيحية وتفصيلية لنظامها التجاري والقانوني المتعلق بالمجال الاقتصادي، يتم على ضوءها تحديد التغييرات التي يتعين عليها إجراؤها لتكييف نظامها الاقتصادي

³⁹⁵Abdelkader Belgacem, *op. cit.*p.262

³⁹⁶موقع وزارة الخارجية. www.mae.gov.dz/news-article/479.aspx، نشر بتاريخ: 2007/01/31،

أطلع عليه بتاريخ 2017/09/12، الساعة 08.15.

بما يتماشى ومبادئ المنظمة، كما تمثل المذكرة أساسا لبدء التفاوض. ينبع تعقيد مسار الإنضمام كذلك عن مستويات التفاوض، فتتم المفاوضات بصفة ثنائية حول ترتيبات الولوج إلى سوق الدولة الراغبة في الانضمام، في المستوى متعدد الأطراف « plurilatéral » وهذا في إطار مجموعة العمل حول التنظيم في مجال التجارة، الخدمات، حماية الملكية الفكرية، وفي المستوى التعددي حول الدعم الفلاحي ودعم الصادرات، بحيث لا تتسحب مخرجات التفاوض على هذا المستوى إلا على الدول المشاركة في المفاوضات.³⁹⁷

من المبادئ التي تجعل مسألة الإنضمام إلى المنظمة أكثر تعقيدا يبرز مبدأي "الدولة الأولى بالرعاية" و"المعاملة بالمثل". نعني بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية إتساع جميع التنازلات التي جرى التفاوض بشأنها بين طرفي التفاوض لتشمل بقية الأطراف،³⁹⁸ أما مبدأ المعاملة بالمثل المرتبط بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيعني تقديم الدولة العضو المفاوضة نفس التنازلات المقدمة من طرف الدولة الراغبة في الانضمام. ولأنّ الهدف الأساسي لمنظمة التجارة الدولية يكمن في التحرير الكلي للمبادلات التجارية الدولية، فان هذين المبدأين يصبان في خدمة الدول التجارية، بما أنها تكون قادرة على تقديم تنازلات تجارية واسعة ولا يتماشيان بالضرورة مع مصلحة الدول غير التاجرة التي لا تقوى على تقديم مثل تلك التنازلات أو لا ترغب في ذلك بكل بساطة، لأسباب اقتصادية أو سياسية.

ورغم التحديّات المتعلقة بتنظيم المنظمة وتلك المتعلقة بحسابات الدولة طالبة الانضمام، أحرزت الجزائر تقدما في مجال التفاوض حول الالتحاق بالمنظمة، كما تتقدم "بوتيرتها" نحو استكمال المفاوضات. أجريت إلى حد الساعة 12 جولة مفاوضات متعددة الأطراف أجابت فيها الجزائر

³⁹⁷Mehdi Abbas, *op.cit*, p.03

³⁹⁸أمريتا نارليكار، مرجع سابق، ص.93.

على 1900 سؤال حول الجانبين التقني المتعلق بالإجراءات الحمائية التعريفية وغير التعريفية وكذا الجانب التنظيمي والتشريعي.³⁹⁹ وعقدت الجزائر 120 اجتماعا ثنائيا مع حوالي 20 دولة، توجت بإمضاء ست اتفاقيات مع كل من كوبا، البرازيل، الأرجواي، سويسرا، فنزويلا والأرجنتين، فيما لا تزال تتفاوض مع باقي أعضاء مجموعة العمل.

نتطرق إلى الموقف التفاوضي الجزائري وآلياته بتحليل حدود التفاوض، أثر عامل الوقت ودور الدعم والتحالف لإبراز بعض رهانات هذا الملف وتقدير مخارجه.

1. سقف التنازلات الجزائرية يتحدد بالاعتبارات السوسيو-اقتصادية الوطنية

بالإضافة إلى الاعتبارات سألفة الذكر، تخضع حدود التفاوض إلى اعتبارات سوسيو-اقتصادية تأخذ أولويات التنمية الاقتصادية القطاعية بعين الاعتبار، في هذا الصدد، تعتبر الدراسة التي أجريت سنة 2003/2002 مرجعية للمفاوض الجزائري، إذ تمّ من خلالها التقرب إلى المتعاملين الاقتصاديين في كافة القطاعات لتحديد تلك التي يجب حمايتها من بينها، تلك التي تحتاج فترات انتقالية للتأهيل والقطاعات التي تعتبر مؤهلة للتنافس.

على هذا الأساس ترسم حدود التفاوض، حيث يتمتع المتفاوض بدعم الوزير الأول ووزراء القطاع، في حدود المتفق عليه من الإجراءات الحمائية وميادين تطبيقها، ويلتزم المفاوض من جهة أخرى بالرجوع إلى الوصاية فيما دون ذلك لتقديم تنازلات أخرى.⁴⁰⁰

³⁹⁹ تصريح لوزير التجارة الجزائري محمد بن مرادي لووكالة الأنباء الجزائرية . انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية : الجزائر تسير "بوتيرتها". على الرابط: <http://ar.aps.dz/economie/52926-2018-02-05>، 14-11-46، أطلع عليه (19/02/2018، 15.00)

⁴⁰⁰ مقابلة مع السيد بوشلاغم خالد، مدير العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة على مستوى وزارة التجارة، بتاريخ: 25 جانفي 2018، على الساعة 10 صباحا.

2. قاعدة الدولة الأولى بالرعاية وتنازلات الجزائر

تسير المفاوضات في إطار المنظمة، كما أسلفنا على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، هذا ما يدفع الجزائر في حال انضمامها في الوقت الراهن إلى سحب الامتيازات الممنوحة للشريك الأوروبي والتي تنص على إلغاء الحقوق الجمركية في مجال تجارة السلع على باقي دول المنظمة، في الوقت الذي تعرف الحمائية التجارية القطاعية رجوعا قويا حتى عند الدول التجارية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين:

أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون جميعهم الاستفادة من المزايا التي تمنحها الجزائر للاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة، مضيفا أن "هذا لا يخدم الجزائر على الإطلاق"⁴⁰¹.

وعليه، تُعقد التزامات الجزائر القبلية مع الاتحاد الأوروبي مسألة الانضمام، هذا ما أعطى الجزائر سببا آخر لطلب مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والذي يرتقب انعكاس آثاره على تقدّم ملف الانضمام.

3. عامل الوقت كورقة ضغط، لكن لصالح من؟

يلعب عامل الوقت دورا مهما في تحديد حجم التنازلات المقدمة: فالقاعدة أنه كلما زادت مدة المفاوضات ارتفع ثمن تذكرة الالتحاق بالمنظمة. يذهب جانب من التحليلات إلى تأكيد هذا باعتبار طول فترة التفاوض مع المنظمة عاملا سلبيا يقود الجزائر إلى إعطاء المزيد من التنازلات، وهو ما حدث عند بداية مفاوضات الدوحة أين تم إدراج ملف المفاوضات إلى مجال الخدمات ما من شأنه

⁴⁰¹ تصريح لوزير التجارة الجزائري محمد بن مرادي لووكالة الأنباء الجزائرية . انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية : الجزائر تسير "بوتيرتها"، مصدر سابق.

أن يقود الجزائر إلى تقديم تنازلات جديدة، غير أن الموقف الرسمي الجزائري يركز على مخرجات التفاوض دونما إيلاء أهمية كبرى للوقت، هذا لأن التعاملات التجارية الجزائرية مغطاة باتفاقيات وترتيبات كافية.⁴⁰²

4. التحالفات والدعم داخل المنظمة:

إنّ الإعراب عن النّية السياسية في الانضمام للمنظمة من خلال مشروع رئيس الجمهورية جعلها معلنة على المستويين الوطني والعالمي، وعلى هذا الأساس، تعتمد الجزائر في مفاوضاتها مع الدول خارج منظمة التجارة العالمية إلى طلب المساندة من أجل بلوغ هذا الهدف.⁴⁰³ أما داخل المنظمة فإن مسألة الدعم والتحالف مسألة فائقة التعقيد، إذ تتساند الدول النامية عادة من أجل تقديم الدعم المباشر، كالذي تقدمه بعض الدول العربية على غرار مصر والمملكة العربية السعودية وبعض الدول الإفريقية، التي انضمت إلى مجموعة العمل الخاصة بالتفاوض من أجل التحاق الجزائر لتسهيل مهمة الجزائر وتقديم دعم سياسي ودبلوماسي دون أن تكون طرفا في التفاوض: ففي حين تتكون مجموعة العمل من أربعين دولة، لا تتفاوض الجزائر إلا مع عشرين دولة، كما تستفيد الدول النامية ومن بينها الجزائر من دعم مجموعة التسعين أو مجموعة الدول العربية الإفريقية على اختلاف صورته.

وفي هذا المجال يجب على الجزائر الاستفادة من علاقاتها التجارية بالقوى الكبرى من أجل الحصول على دعمها في مسار المفاوضات، فالدعم الذي قد يقدم من شريك تجاري بحجم الولايات المتحدة الأمريكية داخل مجموعة العمل باعتباره عضوا فيها من شأنه إحراز تقدم في الملف، غير أنّ هذا الدعم لا يبرز في الموقف الأمريكي من ملف التفاوض، على الأقل في الخطاب الرسمي

⁴⁰²مقابلة مع السيد بوشلاغم خالد، مصدر سابق

⁴⁰³نفس المصدر.

الذي يعتبر مسألة انضمام الجزائر مسألة داخلية،⁴⁰⁴ تدافع فيه الجزائر عن مصالحها مثلما تدافع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغير، وان كان هذا المنطق البراغماتي منصفا إلى حد بعيد، يقع على عاتق الجزائر شد انتباه شركائها التجاريين إلى المصالح المشتركة.

5. حساسية المواضيع الخلافية مع المنظمة

أحرزت الجزائر تقدما في المفاوضات حول قطاعات عدة، وهذا نتيجة حزمة الإصلاحات التي باشرتها منذ بداية مسيرة الانفتاح الاقتصادي، والتي مست: تخفيض الحواجز التقنية للتجارة (OTC) ، اتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS)، تكييف التشريعات حول حماية الملكية الفكرية (ADPIC)، مراجعة سياسة الأسعار، محاربة الإغراق، الشرط الوقائي والتدابير التعويضية السياسة الجمركية، استيراد المواد الصيدلانية والمشروبات الروحية، تصدير اللحوم ومواضيع أخرى.

فيما لا تزال مواضيع أخرى عالقة بين مجموعة العمل والمنظمة، من أهمها، دعم مؤسسات الدولة العمومية لاسيما في مجالي الصناعة والبنوك، حيث تأخذ المنظمة على الجزائر عدم استكمال مسار الخصخصة الذي استُهل بموجب التزام الجزائر أمام صندوق النقد الدولي، إذ تمثل سياسة الجزائر بالنسبة للمنظمة احتكارا متعارضا مع متطلبات التبادل الحر ليس فقط في ملكية الدولة للمؤسسات بل بالتدخل في تسييرها وتمويلها والحمائية الممارسة لفائدتها.⁴⁰⁵

من بين النقاط الخلافية الشائكة بين الجزائر والأطراف المتفاوضين لها يقع كذلك موضوع دعم الأسعار الذي تعتبره الجزائر قرارا وحقا سياديا خاصة فيما تعلق بدعم المواد ذات الاستهلاك الموسع كالمواد الغذائية الأساسية، والمواد ذات الأهمية الإستراتيجية كالأدوية، الكهرباء والنقل، أو

⁴⁰⁴السكرير الأمريكي لدى الجزائر، محاضرة بالمعهد الدبلوماسي على مستوى وزارة الخارجية إجابة على سؤال موجه من طرف الباحثة حول مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والدعم الأمريكي للملف.

⁴⁰⁵Abdelkader Belgacem, *op.cit*, p.301

دعم الصادرات الذي يندرج في إطار إستراتيجية الجزائر لتتنوع صادراتها، وكذا دعم أسعار الغاز الذي يطرح إشكالية التسعير المزدوج، ما يكسب الشركات الوطنية ميزة تفضيلية مقارنة بالشركات الأجنبية، حسب مرافعة أعضاء المنظمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

إن الضغوط التي تخضع لها الجزائر في موضوع التسعيرة المزدوجة (والقائلة بوجوب تغطية سعر الطاقة لتكاليف الإنتاج وهامش معتبر من الربح) لا يُستهان بها رغم أن هذا المطلب غير مؤسس ولم يسبق تناوله من هذا المنظور سواء من خلال اتفاقيات الجات أو آلية تسوية النزاعات التابعة للمنظمة، وإنما تسعى الدول المفاوضة لسحب القواعد المطبقة على السلع إلى مجال الطاقة،⁴⁰⁶ لا سيما وأن الجزائر ثالث مورد للطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولا يجب أن يغيب عن ذهننا أن هذه الضغوط الممارسة دون وجه حق والتي تتمسك الجزائر إتجاهها بموقفها الرفض إنما تُمارس للوصول إلى إبرام اتفاقيات ثنائية خارج إطار المنظمة، فيصبح تعليق الانضمام على هذه المسألة ورقة ضاغطة.

⁴⁰⁶ *op. cit*, p.p.303 –305

الفصل الثاني

متطلبات إعادة هيكلة الدبلوماسية الجزائرية

على ضوء بعض التجارب الدولية

إضافة إلى تحديد أطر النشاط الدبلوماسي الوطني، ومن خلاله أولويات الدبلوماسية الاقتصادية الوطنية، يتطلب التوجه نحو تفعيل دبلوماسية اقتصادية وطنية ووضعها في خدمة أهداف التنمية عبر الاستتارة بالتجارب الدولية لاسيما تلك المتعلقة بالدول النامية في سبيل تحليل منطق نشاطها وتحديد مواطن قوتها وأسباب نجاحها.

على ضوء التجارب الدولية، نتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بهدف معرفة الإطار المؤسسي لهذا النشاط، الفواعل التقليدية وهي الفواعل الرسمية وكذا الفواعل غير الرسمية التي بدأت بالظهور والتأثير في نشاط الدبلوماسية الوطنية. وبناء عليه، نقف على آليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، بهدف نقدتها تطويرها.

المبحث الأول: بعض التجارب الدولية في توظيف الدبلوماسية لخدمة المصالح الاقتصادية

تتشارك الدول، لا سيما النامية منها، في العديد من الأهداف التي ترجوها من توظيف الدبلوماسية الاقتصادية، ومنها⁴⁰⁷ تنويع الصادرات من خلال تنويع نشاطات الاقتصاد الوطني جذب الاستثمارات الأجنبية لاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة الحصص من الأسواق الخارجية والوصول إلى مصادر التمويل الدولية، وغيرها، غير أن كل تجربة تختلف من حيث أدوار الفواعل وأولويات النشاط مراعية للخصوصية. نهدف من خلال هذا المبحث إلى عرض بعض التجارب الدول النامية والمتقدمة في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية، وهذا بهدف إسقاط هذه التجارب على الحالة الجزائرية بما يتماشى وخصوصية الجزائر من حيث الفواعل، طبيعة الاقتصاد وأهداف التنمية.

⁴⁰⁷ صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في الدول النامية: سوريا أنموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، (جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015)، ص.ص. 20، 21.

المطلب الأول: تجارب دولية في ملائمة الدبلوماسية الاقتصادية لمستلزمات التنمية

نخصص المطلب الأول لدراسة بعض التجارب الدولية بإبراز مفاتيح نجاح كل تجربة سواء من جانب التكيف المؤسسي وتجديد الفواعل على اختلافها، أو ضبط الأهداف بما يتماشى والطبيعة الاقتصادية المحلية.

الفرع الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الايرلندية أنموذجا لتعدد الفواعل والآليات

تتبع أهمية دراسة التجربة الايرلندية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة أهداف التنمية بالنسبة إلى الجزائر في نقاط عدة، لعل أبرزها حداثة هذه التجربة، إذ كانت ايرلندا إلى غاية سنوات الثمانينات من أفقر الدول الأوروبية نظرا لشح الموارد الأولية، عزلتها الجغرافية وقوة المنافسة الاقتصادية لباقي دول القارة، وكذا لأهمية النتائج المحققة مقارنة بفترة انجازها.

1. أهداف وآليات الدبلوماسية الاقتصادية الايرلندية

تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الايرلندية إلى تحقيق أهداف عديدة، لعل أبرزها دعم الشركات الايرلندية في الخارج، ترقية الاستثمار في ايرلندا وجذب الاستثمارات الأجنبية، التأثير على صناعات القرار الدوليين، ترويج صورة ايرلندا على أنها مركز للتطور والتحديث، أما قطاعيا فتهدف الدبلوماسية الايرلندية إلى ترقية السياحة والتعليم.

توظف الدبلوماسية الاقتصادية الايرلندية آليات عدة، أهمها الزيارات رفيعة المستوى، التنسيق بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لا سيما رجال الأعمال والمغتربين، توظيف الدبلوماسية العامة والترويج للثقافة الايرلندية خاصة في جانبها الديني وكذا الاهتمام بالجانب الإعلامي.⁴⁰⁸

يبرز احتفال " القديس باتريك"⁴⁰⁹ كأحدى الفرص الهامة لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الايرلندية، وهو بشكل ما يعطي مثالا على وضع الثقافة والسياحة في خدمة الاقتصاد، حيث تؤكد المعطيات المتوفرة عن إحياء احتفاليات "القديس باتريك" سنة 2015 على عقد 149 اجتماع عالي المستوى، و 29 زيارة عالية المستوى ذات أهداف تجارية لسبعين مدينة في 26 بلدا.⁴¹⁰

وقد وضعت ايرلندا سنة 2016، إستراتيجية وطنية للدبلوماسية الاقتصادية تهدف إلى بعث الانتعاش الاقتصادي بعد الأزمة المالية لسنة 2008، وتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة والمرونة قائمة على زيادة التمويل المادي وتدعيم نشاط السفارات بالمستشارين التجاريين والاهتمام بزيادة تدفق المعلومات لفائدة قطاعات التصدير والشركات الايرلندية.

⁴⁰⁸ Department of foreign affairs and trade, "Ireland's economic diplomacy in action 2013"

⁴⁰⁹ يحتفل بيوم القديس باتريك في التاسع من شهر مارس، ويعتبر ناشر المسيحية الارثوذكسية في ايرلندا، تحتضن الاحتفال بهذا اليوم العديد من الدول عبر العالم وذلك بتنشيط من الجالية الايرلندية، لكن تحتضن دبلن أكبر الاحتفاليات.

⁴¹⁰ Irish department of foreign affairs and trade, Minister Flanagan outlines new Economic Diplomacy Strategy, on <https://www.dfa.ie/news-and-media/press-releases/press-release-archive/2016/january/flanagan-economic-diplomacy-strategy/> (19/01/2016), (visited 01/01/2018, 23.00).

2. فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الايرلندية وجدوى التنسيق

1.2 الفواعل الرسمية

تتقاسم فواعل عديدة مهمة تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الايرلندية، وتلعب وزارة الشؤون الخارجية والتجارة دور القائد والمنسق بين فواعلها الرسمية وغير الرسمية:

- تعمل الدبلوماسية الايرلندية عبر شبكة سفارات بلغ عددها 80 سفارة، كما وسعت سنة 2014 إلى الجهات التي تعرف نموا اقتصاديا متسارعا كتايلندا واندونيسيا إضافة إلى استحداث قنصليات عامة في مراكز استقطاب المال والأعمال على غرار هونكونغ الصينية وساوباولو بالبرازيل.⁴¹¹

- توكل لمديرية التجارة على مستوى الوزارة مهمة قيادة المديرية الفرعية لترقية الاستثمار كما تشمل مهامها تنسيق أعمال مجلس تجارة الصادرات "the Export Trade Council" والإشراف على اللجان الاقتصادية المشتركة مع كل من الصين، آسيا، كوريا، روسيا المملكة العربية السعودية وكذا رعاية يوم "القديس باتريك"؛

- مجلس تجارة الصادرات، وهو هيئة منشأة سنة 2011 يقع على عاتقها مهمة تعزيز التعاون والتنسيق بين الإدارات والوكالات الحكومية المعنية بتعزيز القطاعات الرئيسية للإستراتيجية التنموية الايرلندية والمتمثلة في: التجارة، السياحة والاستثمار. يشمل المجلس إضافة إلى الوزارة الوصية كل من وزارة العمل المؤسسات والابتكار ووزارة الزراعة والأغذية البحرية والدفاع، ووزارة النقل والسياحة والرياضة، ووزارة التربية والمهارات ووزارة الدولة للتنمية

⁴¹¹ Irish department of foreign affairs and trade, Minister Flanagan outlines new Economic Diplomacy Strategy, *op.cit.*

ترقية التجارة والتعاون شمال-جنوب، كما يشمل المجلس ممثلين عن الوكالات الوطنية الايرلندية ذات العلاقة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ممثلة في:

- وكالة ترقية الاستثمار **Ireland's inward investment promotion agency** ووكالة **IDA Ireland**⁴¹² المسؤولة مثلما تدل تسميتها على ترقية الاستثمار عبر 28 وكالة موزعة على وجهات الاستثمار الرئيسية وهذا لجذب ومرافقة وتسهيل وتسريع إجراءات الاستثمار في ايرلندا.
- "مجلس الأطعمة الايرلندية"**BORD BIA**⁴¹³ الذي تم إنشائه سنة 1994، يعمل من خلال فروعه المنتشرة حول أعرق عواصم العالم للتعريف بالأطعمة والمشروبات الايرلندية لمختلف الموردين والعملاء المحتملين بهدف إعطاء البعد العالمي للمطبخ الايرلندي.
- وكالة "السياحة في ايرلندا" **Tourism Ireland**⁴¹⁴ تحت وصاية وزارة النقل والسياحة والرياضة، وهي وكالة مسؤولة عن التسويق الإعلامي لإيرلندا على أنها وجهة سياحية. يبرر اهتمام ايرلندا بالسياحة بحكم إمتصاص القطاع لما يقارب 10% من اليد العاملة الايرلندية واستقبال البلد لزهاء 10.3 مليون سائح (حسب أرقام سنة 2016).
- "الشركة في ايرلندا" **enterprise Ireland**⁴¹⁵ وهي وكالة حكومية تقع على عاتقها مهمة مساندة الشركات الوطنية الايرلندية على الاستثمار في الخارج وولوج الأسواق الدولية، وهذا ضمانا لتحقيق النمو الاقتصادي المحلي، النمو الإقليمي وزيادة فرص العمل.

⁴¹²On web site <https://www.idaireland.fr>, visited (12/03/2018,10.00)

⁴¹³ On web site <https://www.bordbia.ie/Pages/Default.aspx>, visited (12/03/2018,10.00)

⁴¹⁴ On web site <https://www.tourismireland.com/About-Us>, visited (12/03/2018,10.00)

⁴¹⁵ On web site <https://www.enterprise-ireland.com/en/About-Us/>, visited (12/03/2018,10.00)

- مؤسسة العلوم الوطنية " science foundation Ireland SFI " ⁴¹⁶ وهي وكالة حكومية مستقلة أنشأت سنة 1998، تمول الوكالة البحوث الأساسية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، لضمان تطوير وتنافسية الصناعة المحلية، وقد عززت نشاطات الوكالة بدء من سنة 2013 بالدراسات التطبيقية هذا للتقرب من الأسواق وزيادة نفعية البحوث المنجزة من طرف الوكالة.

إضافة إلى الوكالات الحكومية يشارك في أعمال المجلس ممثلين عن القطاع الخاص كالجمعية الأيرلندية للمصدرين، وبعض رجال الأعمال من مختلف القطاعات، وهو ما يحيلنا إلى مناقشة خصوصية دور الفواعل غير الرسمية "الخاصة" ليس بالحديث عن رجال الأعمال بل بمناقشة دور المغتربين كفواعل مميزة للدبلوماسية الاقتصادية الأيرلندية ومشاركة الرأي العام الأيرلندي في رسم السياسة الخارجية الأيرلندية وضمنها أهداف وآليات الدبلوماسية الاقتصادية. ⁴¹⁷

2.2 دور المغتربين والرأي العام نموذجا عن الفواعل غير الرسمية

لا تقتصر أسباب قوة الدبلوماسية الاقتصادية الأيرلندية في وضوح الرؤية وفعالية الفواعل الرسمية وغير الرسمية فحسب، بل يمثل المغتربون عامل قوة للدبلوماسية الاقتصادية، وقد ازدادت أهمية هذا العامل بفعل تطور شبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصال. يعود تزايد أهمية هذا الفاعل في التجربة الأيرلندية لقوة الجالية الأيرلندية، من جهة، إذ يقدر عدد المغتربين الأيرلنديين بحوالي أربعين 40 مليون مغترب، كما يعود لقوة الارتباط « réseautage et entre-aide » بين أبناء الجالية الأيرلندية، من جهة أخرى، فلم يعد الاغتراب سببا لاجتثاث المغترب من جذوره الوطنية بل صار سببا في تعزيز حضوره، إذ أصبح المغترب بفعل تطور

⁴¹⁶ On web site <http://www.sfi.ie>, visited (12/03/2018,10.00)

⁴¹⁷ Irish department of foreign affairs and trade, Minister Flanagan outlines new Economic Diplomacy Strategy, *op.cit.*

تكنولوجيات الإعلام والاتصال وخاصة إتقان لغات عدة (على الأقل اللغة الأم ولغة دولة الاستقبال) ممثلاً لدولته، مدافعاً عن مصالحها، فأصبح المغترب فاعلاً مؤثراً في الأجندات الدبلوماسية.⁴¹⁸ لا تنحصر مهمة الدفاع عن المصالح الاقتصادية عند الجيل الأول للمغتربين الإيرلنديين بل تتوسع لتشمل الأبناء والأحفاد. تشير "هيلين مونواي" برلمانية فرنسية مكلفة بالمغتربين الفرنسيين في تصريح لها إلى أهمية المغتربين في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، مشيرة إلى أصول الرئيس "بيل كلينتون" ورابطة إياها بمبادرة إطلاقه الطبعة الأولى للملتقى الدولي الاقتصادي الإيرلندي، سنة 2011.⁴¹⁹

تنسحب أسباب نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الإيرلندية إلى التشاركية في تحديد معالم هذه الأخيرة وتحديد الطرق الأفضل لمواجهة تحدياتها. يشارك الرأي العام الإيرلندي في صناعة السياسة الخارجية الإيرلندية بصفة عامة والدبلوماسية الاقتصادية مضمنة فيها، عبر الإعراب عن وجهة نظره في مسائل على غرار طلب الاستشارة المعرب عنه من طرف مجلة وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الإيرلندية، والذي حمل في مجال الدبلوماسية الاقتصادية الأسئلة التالية:⁴²⁰

- كيف يمكن للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية أن تدعم التنمية الاقتصادية والنمو؟
- كيف يمكن لسفاراتنا أن تستمر في الاستجابة لحاجيات الأعمال؟

⁴¹⁸ Par Florian Bercault et Elian Carsenat, « Diaspora française, nouvel acteur de la diplomatie ? », article publié le 17 mars 2015 dans LeMonde.fr,

⁴¹⁹ Helene Conway, « global Irish economic forum : la diaspora comme base de la diplomatie économique », <http://www.helene-conway.com/2013/10/global-irish-economic-forum-la-diaspora-comme-base-de-la-diplomatie-conomique/>

(05/10/2013), (consulté 10/11/2017, 22.00).

⁴²⁰ Review of Ireland's Foreign Policy and External Relations , Public Consultation Document, 2014,P.09

- كيف يمكن "لنا" أن نحافظ على قوة ومرونة العلاقات الثنائية الرئيسية لضمان مصلحة
ايرلندا في الخارج؟

- على ما يجب علينا تركيز جهودنا وقدراتنا في الفترة المقبلة؟

الفرع الثاني: التجربة الأندونيسية في ملائمة النشاط الدبلوماسي لأهداف التنوع الإقتصادي

تعتبر التجربة الأندونيسية من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتتبع بالنسبة للجزائر، هذا
لتشابه خصائص الاقتصادين الجزائري والاندونيسي الذي كان يتصف إلى وقت ليس ببعيد بتبعية
مفرطة لعوائد قطاع المحروقات وضعف في التنوع.

أندونيسيا هي أكبر خامس عشر دولة من حيث اتساع الإقليم، بعد الإقليم الأرخبيلي لاندونيسيا
والذي يضم أكثر من 17508 جزيرة أحد الأعباء التنموية، لاندونيسيا مؤهلات عدة منها الزراعية
إذ تمثل المساحة الزراعية % 29 من إجمالي المساحة، والموارد الأولية المنجمية والطاقوية
الأحفورية والمتجددة، كما أنها من أكبر منتجي ومصدري زيت النخيل، ثاني منتج للمطاط والقهوة
وأدوات الصيد، كما تحوز لوحدها على 40% من الاحتياطي العالمي للطاقة الحرارية، وتحتل
المواد الأولية ومن بينها المحروقات من نفط وغاز المراكز الخمس الأولى في قائمة المواد المصدرة
لإندونيسيا.

يساهم البترول والغاز في اندونيسيا تقليديا إسهما كبيرا في موارد الاقتصاد المحلي من خلال
عائدات الصادرات في احتياطات النقد الأجنبي، بيد أن نسبة هذه المساهمة قد سجلت انخفاض
إخلال العقود الماضية: حيث مثل الموردان 40% من الإيرادات المحلية سنة 1990 فيما يمثل في
الوقت الراهن حوالي % 13 فقط. كما تعزم إندونيسيا خفض نسبة اعتمادها على واردات النفط

من 50 % سنة 2011 إلى 23 % سنة 2025 في ما تراهن على رفع الاعتماد على الطاقات المتجددة من 6 % إلى 26 % في المدة نفسها.

يعود النجاح الذي حققته أندونيسيا في مجال التنوع الاقتصادي في جزء كبير منه إلى استغلال مؤهلاتها الاقتصادية على اختلافها والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويعها باستغلال عوائد النفط كمورد للتمويل وبما يتلائم والأهداف التنموية المحلية لاسيما في القطاعات التي تحوز فيها ميزة نسبية. فقد استفادت أندونيسيا من التجربة التاريخية لحكم "سوهارتو" أين استقطبت فرص الاستثمار في هذا الإقليم الأرخبيلي الشركات العالمية الكبرى دونما استهداف لتنوع اقتصادها فكانت أندونيسيا من أكبر المتضررين جراء الأزمة المالية التي مست دول جنوب آسيا سنة 1997.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الوسائل البارزة التي ترصدها أندونيسيا لمواصلة مساعي التنوع وتحسين الاقتصاد المحلي، وقد صنفها الحكومة الاندونيسية كواحدة من القضايا الأساسية للدولة إلى جانب حماية الإقليم، حماية الوحدة القانونية والوطنية وتعزيز دور أندونيسيا على الساحة الدولية. ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية في المقاربة الأندونيسية بمفهوم التنمية المستدامة، إذ تذهب جهودها نحو تأمين مستقبل الأندونيسيين. أما في ما يخص الأطر الدولية فتولي الدبلوماسية الاقتصادية الأندونيسية تقليديا أهمية للتعاون الدولي بمستوياته: **الثنائية** خاصة مع الصين كأول زبون تجاري لصادراتها الطاقوية، و**متعددة الأطراف** لا سيما عبر رابطة الآسيان، والتنسيق مع كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية في إطار التعاون الثلاثي، ومن خلال هذا الإطار تنسق مع بلدان الجنوب، وكذا تولي اهتماما للمجموعات على غرار مجموعة العشرون والسبعة وسبعون إضافة إلى عضويتها في منظمة التجارة العالمية.

ولملائمة أهداف أندونيسيا التنموية مع نشاطها الخارجي، تم وضع ما يسمى " المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا: 2011-2025".⁴²¹ يوضح المشروع الميادين ذات الأولوية من أجل التنويع الاقتصادي وهي ثمانية تضم 22 نشاطا اقتصاديا: الزراعة، استغلال المناجم، الطاقة، الصناعة، القطاع البحري، الإعلام والاتصال، وتطوير القطاعات الإستراتيجية.

ونظرا لطبيعة أندونيسيا الجزرية، يسعى المشروع إلى تحقيق توازن للنمو بين غرب أندونيسيا وشرقها وتقوية الاتصال بين مناطق أندونيسيا وتطوير قدرات الموارد البشرية واستخدام العلوم والتكنولوجيا. يعتمد المشروع في تنفيذه على ما يسمى ب MP3EI وهي ورقة عمل توضح أهم اتجاهات التنمية والنشاطات الاقتصادية، الاحتياجات في البنى التحتية وتوصيات لتغيير أو تعديل الأطر القانونية وكل إجراء ضروري لتنفيذ المشروع.

تعتبر الوظيفة الإعلامية من الوظائف القارة للنشاط الدبلوماسي، كما أن التعليمات الرسمية في حالة أندونيسيا واضحة بشأن التركيز على القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمشروع، فعلى الدبلوماسية الاقتصادية الأندونيسية أن تكون مستعدة لتقديم المعلومة كأول مصدر وبأقصى سرعة وفي أية مسألة تصب في خدمة المصلحة الوطنية، مع التركيز على قطاع السياحة من أجل الوصول إلى تسجيل 20 مليون سائح في ظرف 2018/2019 من خلال الترويج وتوفير المعلومات اللازمة حول البلد، وكذا الاهتمام بتوفير المعلومة حول الاستثمار في مجال الصناعات البحرية، الموانئ والسفن والمطارات".⁴²²

⁴²¹ Coordinating Ministry for Economic Affairs, **Master plan for Acceleration and Expansion of Indonesia Economic Development 2011 – 2025**. Jakarta: First Published 2011

⁴²² Pewarta: Fardah, **Indonesia Intensifies Economic Diplomacy to Boost Growth** Jumat, 27 February 2015 20:14 WIB. On web site:

1) الإطار المؤسسي لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الإندونيسية

تضمن المشروع مقارنة مؤسساتية مرافقة للتنمية تتضمن تعديل هيكل وزارة الخارجية لتتمكن من ترجمة التّصور والمهام المسطرة لها، ولمعالجة القضايا المتعلقة بنقص الشفافية وصعوبة الإجراءات التنظيمية استحدثت الحكومة "إطار موحد للخدمة المتكاملة" the One-Roof Integrated Service (PTSP). بدء من جانفي 2015، وتعمل السفارات بالتنسيق مع هيئة تنسيق الاستثمارات BKPM وإعلامها بالاهتمامات للاستثمار في اندونيسيا من أجل أن يسهل هذا الأخير مهمة المستثمرين الأجانب.

يتقاسم مهمة تطوير التعاون الدولي عدة جهات رسمية هي: مركز تنسيق التعاون الإنمائي، وزارة الخارجية، مديرية التعاون التقني، الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، مديرية التعاون الإنمائي الدولي كما تقع على عدد من المشاكل والتحديات المشتركة مع باقي الدول ولا سيما دول الجوار مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، أزمة الغذاء، تغير المناخ، تفشي الأمراض والتحديات الأمنية.⁴²³

2. دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير القطاعات المستهدفة بالتنمية

يستهدف المشروع الإطار كما أسلفنا مجالات تنمية بعينها، هي:

- التجارة: تهدف أندونيسيا في الفترة 2015/2019 إلى تطوير التجارة في مجال السلع وكذا الخدمات باعتبارها آلية من آليات النمو الاقتصادي، إذ تصبو إلى تحقيق نسبة نمو

<http://www.antaraneews.com/en/news/97922/indonesia-intensifies-economic-diplomacy->

⁴²³ Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien : <https://diplomasiekonomi.kemlu.go.id/en/development-cooperation>, consulté le (02/09/2016, 07.30)

اقتصادي خارج قطاع المحروقات، بلوغ نسبة تمثيل الصادرات ل 3% من الناتج المحلي

الخام، زيادة حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير بنسبة 65%.

- الاستثمار تركز الدبلوماسية الاقتصادية نشاطها في مجال الاستثمار على ثلاثة أولويات

هي: تطوير الهياكل الأساسية والبنى التحتية، الأمن الطاقوي، الأمن الغذائي

- قطاع السياحة: لا يمكن فصل اندونيسيا عن السياحة⁴²⁴ بحكم أن 9.5% من ناتجها

المحلي الإجمالي يتأتى من هذا القطاع. رغم اجتذاب أندونيسيا ل 9 ملايين سائح سنة

2014 وتحقيقها ل 250 مليون دولار كعوائد قطاعية، تسعى أندونيسيا للحاق بجارتها

ماليزيا التي نجحت في اجتذاب 25 مليون سائح وهو الهدف المرسوم في أفق 2025

وفي سبيل بلوغه، تسعى إندونيسيا إلى رفع التحديات التي تواجه القطاع كتطوير المرافق

السياحية، الخدمات الصحية، تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات.. والترويج لهذه

الانجازات من خلال دبلوماسية نشيطة وإشراك كل الفواعل المعنية، تحت شعار: " الكل

معني" وهي الإستراتيجية الإندونيسية لترقية السياحة "All-in".

⁴²⁴ Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien :

<https://diplomasiekonomi.kemlu.go.id/en/tourism>, consulté le (13/12/2016, à 21.00)

المطلب الثاني: التجربة اليابانية في التآزر بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي

العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية هي علاقة تغذية متبادلة، وتأثير متبادل كذلك بحكم أن ما يحدث في طرف من المعمورة من شأنه أن يؤثر على الطرف الآخر وفي مدة زمنية قصيرة، في زمن العولمة.⁴²⁵ عرف "هارولد ويلنسكي" "Wilensky Harold" الذكاء الاقتصادي سنة 1967 في كتابه الموسوم بـ "l'organisationnelle intelligence" بكونه

" نشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنطقة، خزّن

وأنتج في إطار قانوني من مصادر مفتوحة"⁴²⁶

الفرع الأول: علاقة التغذية المتبادلة بين الذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية

يقع الذكاء الاقتصادي من بين العوامل الفاصلة في تحسين جاذبية بيئة الأعمال المحلية ومساندة الفاعلين الاقتصاديين المحليين لولوج البيئات الاقتصادية الدولية والاستقرار فيها. بغض النظر عن مهمة الإعلام الدبلوماسي الذي يكفل الترويج للمعلومة، من شأن نظام الذكاء الاقتصادي الوطني أن يوفر المعلومة القيمة ذات المنفعة "المعلومة المفيدة" وهذا قبل المنافسين في نفس النشاط، ليس فقط في مجال المعلومة الاقتصادية بل ومختلف المؤشرات السوسيو-اجتماعية كذلك،⁴²⁷ فبحكم انطلاق الشركات الأجنبية الراغبة في توطين استثماراتها في الخارج من منطلق ربحي صرف، هذا يجعلها تبحث عن المعلومة النافعة: التقنية والعملية، وتكتفي بها من بين

⁴²⁵ Pierre Conesa, « L'intelligence économique et stratégique : la diplomatie d'influence au service de la guerre économique », *Revue internationale et stratégique*, (2003/4), (n° 52), p. 153.

⁴²⁶ حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، (العدد 02)، (2012)، ص. 26.

⁴²⁷ حمداني محمد، نفس المرجع. ص. 26.

سيل المعلومات الرسمية وغير الرسمية المتوفرة عبر عديد القنوات. وتندرج المعلومة النافعة في إطار أوسع هو المعلومة الإستراتيجية التي تخص مجالات واسعة تتكامل فيما بينها ليتحدد على ضوءها مكان الاستثمار، مجاله وسياسته، وهو ما يؤثر بالضرورة على تنافسية الأقاليم والدول.

وهكذا يصبح من مهام الذكاء الاقتصادي توفير ونشر المعلومة التي من شأنها خدمة المستثمر في التخصص المناسب والوقت المناسب وتوفير التغذية الاسترجاعية لتكييف البيئة الداخلية بما يتماشى ومتطلبات جذب الاستثمار الدولي، وكذا تزويد بنوك المعلومات الوطنية بالمعلومات المحيئة والموثوقة التي توفرها الشبكة الدبلوماسية بقنواتها الرسمية أو غير الرسمية " عبر شبكات الضغط".⁴²⁸

كما أن للذكاء الاقتصادي أثر على مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر في ما يخص التحضير للمفاوضات بشكل يسمح بتحديد مصالح الدولة من الاتفاق بتحضير المواقف والحجج. في حالة الجزائر وبشأن المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتعاضد هذا الدور،⁴²⁹ وتوفر معلوماته للمفاوض المعرفة الجيدة بالبيئة الاقتصادية الداخلية بحيث تتماشى التزاماته التعاقدية مع متطلبات هذه البيئة، كما يكون في موقع يخوله توقع الآثار المستقبلية للاتفاق على المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين أو الأجانب المستثمرين والالتزامات القبلية المتخذة لمصلحتهم.

إن إقامة نظام ذكاء اقتصادي محكم من شأنه القضاء على ثقافة "المعلومة الشفهية" وضمان استمرار السير الحسن للعمل الدبلوماسي رغم تغيّر الطاقم الدبلوماسي والمستشارين الاقتصاديين

⁴²⁸ Amine Dafir, Ghizlane Salam, «L'intégration de la diplomatie économique dans un dispositif national d'intelligence économique : Quels enjeux pour le Maroc ?», *revue internationale d'intelligence*, (Vol.8), (2/2016),p.p.56,57.

⁴²⁹ *Ibid.* p. 55.

هذا ما يضمن كسب الوقت والتمركز النفعي على خارطة الاقتصادية الدولية وتكثيف الحضور الدبلوماسي في الدول الأكثر نفعية.

ويفترض الذكاء الاقتصادي وضع مسار لتسيير وحماية المعلومة: فيمثل تسيير المعلومة الطابع الهجومي لسير الذكاء الاقتصادي، فيما تمثل حماية الذمة المعلوماتية الجانب الدفاعي منه.⁴³⁰ التكامل بين الجانبين الهجومي والدفاعي هو ما يجعل الذكاء الاقتصادي أداة للتنظيم الداخلي ومواجهة التحديات الخارجية الجديدة، فيعتبر من هذا المنطلق ركيزة للنشاط الدبلوماسي.

وفي هذا الإطار يدخل تعزيز أمن شبكات الانترنت والمواقع الرسمية للوزارات، السفارات والمؤسسات الرسمية، وخلق شبكة للاتصال المباشر بينها، وبينها وبين المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، التنظيمات المهنية ومنظمات رجال الأعمال أو المؤسسات في الرفع من فعالية النظام عبر ربح الوقت وتدقيق المعلومة.

الفرع الثاني: التجربة اليابانية في توظيف الذكاء الاقتصادي لخدمة النشاط الدبلوماسي

يعتبر التطبيق الياباني للذكاء الاقتصادي ووضعه في خدمة المصالح الاقتصادية الوطنية بالتآزر مع العمل الدبلوماسي من التجارب الرائدة عالميا والأكثر قدما.

باشر اليابان غداة الحرب العالمية الثانية، وبعد تحييد الأهداف العسكرية-التوسعية، تركيز كافة القدرات والقوى الوطنية نحو التنمية الاقتصادية. يعود نجاح التجربة اليابانية إلى جملة من الأسباب لعل أهمها التناغم المؤسسي والاهتمام بالتكوين والنهل من التجارب والخبرات الدولية.

تقع وزارة التجارة الدولية والصناعة في مركز التنظيم الياباني للذكاء الاقتصادي، إذ تعمل الوزارة لدعم المؤسسات اليابانية، بأيدي خريجي الجامعات وعلى ضوء أبحاثهم وكذا البحوث الناتجة عن

⁴³⁰ *ibid*, p.56.

مراكز البحوث والتفكير والممولة بدورها من طرف كبريات الشركات التجارية اليابانية. بالإضافة إلى إسهام انفتاح اليابان على المتربصين الأجانب ودعم التربصات الأجنبية للمحليين بالاستفادة من الخبرات الدولية، من خلال الوصول المباشر إلى المعلومة أو تطوير طرق الوصول إليها واستخدامها بالشكل الأمثل.⁴³¹ وتعتبر المعلومة في النموذج الياباني على عكس باقي النماذج موردا عموميا قبل أن يكون موردا خاصا، تتأزر فيه الاستراتيجيات التكنولوجية والصناعية والتجارية التي تستخدم للدفاع عن المصالح الوطنية اليابانية والتي لا يمكن سلخها في نفس الوقت عن الاستخدام الهجومي للمعلومة، بمعنى تقوية ومساندة نشاط الشركات اليابانية خارج حدودها،⁴³² يفسر هذا كون النظام الإداري المتدخل في مسألة الذكاء الاقتصادي الياباني من أكثر النظم تعقيدا وتداخلا وتنظيما، يمثل الشكل أدناه هذا التداخل.

⁴³¹Pierre Conesa, *op.cit.* p.154

⁴³² Abdelkader Baaziz, Luc Quoniam, David Reymond, «Quels modèles d'Intelligence Economique pour l'Algérie? Quelques pistes de réflexion». *Séminaire International sur l'Intelligence Economique : Un enjeu majeur de Compétitivité*, (May 2014), (Alger, Algérie, 2014). P .03



شكل يمثل نظم الذكاء الاقتصادي في اليابان⁴³³

كما يستخدم الذكاء الاقتصادي في اليابان لتوفير قاعدة للاستشراف على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويحمل مقاربة محلية وعالمية للسوق الدولية وقاعدة معرفية لولوج الأسواق الدولية ليس فقط للتكيف مع المحيط الاقتصادي بل وللتكيف مع نمط حياة كل دولة، هذا ما يعطي

منظومة الذكاء الاقتصادي الياباني قوتها التي تستمد منها الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية بدورها قوة دافعة.⁴³⁴

المطلب الثالث: التجربة الفرنسية ودبلوماسية التأثير والرقمنة

من بين الوظائف الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية يبرز الجانب الإعلامي والترويجي للاقتصاد الوطني، فأصبحت الدول تتنافس في عرض الصورة الأكثر جاذبية لاقتصادياتها بتوظيف كافة الوسائل المتاحة، ولعل من أبرز هذه الوسائل الوسائط الرقمية. نناقش من خلال هذا المطلب أهمية دبلوماسية التأثير لتمهيد الطريق أمام الدبلوماسية الاقتصادية بتوفير مناخ استقبال مَرَّحِبٍ لدى الدول الغير، وتطور ارتباط هذه الوظائف بوسائل الاتصال الرقمية، ثم نبرز هذه الأهمية من خلال عرض التجربة الفرنسية في التأثير والرقمنة الدبلوماسية.

الفرع الأول: تنامي أهمية دبلوماسية التأثير والوسائط الرقمية

عرفت سنوات التسعينيات تطوير أنماط جديدة من "الدبلوماسيات" للتكيف مع مستجدات الساحة الدولية بأولوياتها المتجددة. وكان تأقلم الحقل الدبلوماسي ضرورة، مثلما بيناه من خلال الفصل النظري للدراسة، إذ انتقل العالم من التركيز على مفهوم القوة الصلبة والإكراه إلى مفهوم القوة اللينة القائمة على الإقناع والتأثير.⁴³⁵ في هذه الظروف أصبحت الدول تبحث عن التأثير على الرأي العام الأجنبي كبعد استراتيجي لدبلوماسيتها وشرط لبلوغ أهدافها. ترمي دبلوماسية التأثير إلى الترويج

⁴³⁴ Abdelkader Baaziz, Luc Quoniam, David Reymond. *op.cit.* p .03.

⁴³⁵ Pierre Pahlavi, Cyber-Diplomacy: A New Strategy of Influence, Paper presented to the Canadian Political Science Association General Meeting 2003, (Halifax, Nova Scotia) (May 30, 2003), available on file:///C:/Users/Admin/Downloads/Cyber-Diplomacy_A_New_Strategy_of_Influence.pdf

لصورة الدولة والدفاع عن مصالحها على اختلافها. لها دور إعلامي يُعرف بنشاط فواعل السياسة الخارجية لتحسين معرفة الجمهور وحشد التأييد وزيادة نسبة القبول.⁴³⁶

نظرت بعض الدول إلى تطور تكنولوجيات الاتصال كمرتكز لسياستها الخارجية، وقد ضمنت رسائلها الاتصالية ما من شأنه نشر ثقافتها الوطنية، معتقداتها، أسلوب حياتها وقناعاتها.. هذا لخلق جو من الثقة لدى الغير وتحضير هذا الأخير للانفتاح على مقارباتها للعلاقات الدولية⁴³⁷ من هذا المنطلق تصبح دبلوماسية التأثير إطارا عاما يشمل أنواع مختلفة من الدبلوماسية على غرار الدبلوماسية الثقافية، الدبلوماسية العامة والدبلوماسية الشعبية.

في مرحلة لاحقة، ونظرا لاعتلاء الشأن الاقتصادي لأولويات الأجندات الدولية، غدت تكنولوجيات الاتصال لاسيما وسائل الاتصال الرقمية جزء لا يتجزأ من التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء في المعاملات التجارية الدولية أو التسويق الدولي وغيرها من المجالات، كما ارتبط النشاط الدبلوماسي بهذه الوسائط لمراقبة النشاط الاقتصادي الوطني والترويج لصورة الدول.

كان لتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وجهين للتأثير على الوظيفة الدبلوماسية: الأول هو رقمنة دبلوماسية التأثير بفروعها بحيث أصبح يُنظر إلى الرقمنة كمرتكز للاستراتيجيات الدبلوماسية للدول؛ والثاني يتمثل في وضع دبلوماسية التأثير والرقمنة في خدمة الدبلوماسية الاقتصادية.

⁴³⁶ Site du ministère des affaires étrangères et de la coopération internationale, Diplomatie d'influence et numérique, sur le lien : <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/diplomatie-d-influence-et-numerique/> , (consulté le 24/10/2017, 22.00)

⁴³⁷Pierre Pahlavi, *op.cit.*

تؤكد التجارب الدولية أن الدول التي كانت سباقة إلى استخدام وسائط الاتصال في نشر ثقافتها وتحسين استقبالها في الدول الغير تبرز كأجح التجارب في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، لعل أبرزها: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، تركيا، بريطانيا وفرنسا.⁴³⁸

تبرز التجربة الفرنسية في المزوجة بين رقمنة الدبلوماسية ودبلوماسية التأثير لبلوغ أهداف اقتصادية، وهو ما سأبرزه في الفكرة التالية، من خلال معايير قياس رقمنة الدبلوماسية الاقتصادية كالحضور على مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، التطبيقات التي يمارس من خلالها التأثير المباشر على المتلقي (مستقبل الرسالة) أو المتفاعل معها في حال الحضور على المواقع التفاعلية.

الفرع الثاني: التجربة الفرنسية في التأثير عبر رقمنة الدبلوماسية⁴³⁹

تعتبر التجربة الفرنسية واحدة من أقدم التجارب من حيث الدبلوماسية الرقمية. تعمل فرنسا عبر شبكة من أبرز الشبكات العالمية للدبلوماسية الرقمية ومن بينها موقع وزارة الخارجية الذي كان من بين أولى مواقع المؤسسات الفرنسية التي أنشأت على الإنترنت، منذ عام 1995.

تشكل إمكانية التفاعل عبر الشبكات الاجتماعية خاصة مهمة للدبلوماسية الرقمية الفرنسية، إذ تمتلك وزارة الخارجية حسابا على تويتر منذ سنة 2009، يسمح لها بالتفاعل مع مكونات المجتمع المدني، وتعزيزاً للوظيفة التفاعلية لهذا التطبيق، بوشر منذ سنة 2012 ما يدعى بـ "جلسة الأسئلة والأجوبة" على تويتر بما يتيح تبادل الآراء مع المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية، وخصت وزارة الخارجية الفرنسية نشاطها الدبلوماسي بمجموعة واسعة من المنصات كما حرصت على توفير

⁴³⁸ *Ibid.*

⁴³⁹ Site du ministère des affaires étrangères et de la coopération internationale, Diplomatie d'influence et numérique, *op.cit.*

محتواها بلغات عدة، من بينها: قناة الوزارة على [يوتيوب](#) (France diploTV) ، قناة الوزارة على [ديلي موشن](#) (France diploTV) ، التواجد على فيسبوك وعلى غوغل+ وتوتير باللغات الفرنسية والانجليزية، العربية والاسبانية، وتقدم هذه المنصات دعماً محسوساً للدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية إذ من بين 1.7 مليون زائر للموقع، يتصفح قرابة الثلث القسم المتعلق بنصائح للمسافرين والمتعلق مباشرة بتنشيط السياحة.

من جهته، يقوم الرئيس الفرنسي بدور مباشر في التعريف بفرص الإستثمار في فرنسا في شتى المحافل الاقتصادية هذا من خلال تطبيق ⁴⁴⁰ linkedIn الاحترافي، حيث يَعدُّ حسابه 785609 متابع.⁴⁴¹

لا تنطلق الدبلوماسية الرقمية الفرنسية من فراغ، بل تتبنى وزارة الشؤون الخارجية إستراتيجية اتصال عبر الوسائط الرقمية من ثلاثة محاور هي: تعزيز الحوار مع المجتمع المدني الفرنسي والأجنبي؛ تعزيز الجانب الخاص بـ "الخدمة العامة" لموقع الدبلوماسية الفرنسية، وعلى نطاق أوسع تحسين جودة الخدمات المعروضة ودعم شبكة السفارات في مجال الاتصال عبر الوسائط الرقمية. وفي سبيل تطبيق هذه المحاور وضعت الخارجية الفرنسية تدابير بوشر في تنفيذها منذ سنة 2013، من شأنها تطوير الوظيفة الإعلامية للدبلوماسية، هذا من خلال:

- تحويل التصميم التخطيطي والتوافق الوظيفي لموقع الدبلوماسية الفرنسية إلى "تصميم

متجاوب (Responsive web design) "في نيسان/أبريل 2013،

- تجديد تحرير الموقع برمته،

⁴⁴⁰ [رابط](#) حساب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على تطبيق لينكدل <https://www.linkedin.com/in/emmanuelmacron>

⁴⁴¹ à l'exemple de : « retrouver la compétitivité », « discours présidentiel world Economic forum »

- التركيز على تنفيذ الرسوم الحاسوبية التفاعلية،
 - تطوير المنشورات الرقمية،
 - افتتاح حسابات جديدة على تويتر وفيسبوك باللغات الأجنبية،
 - وضع نموذج التصميم التخطيطي والتوافق الوظيفي الجديد لموقع الدبلوماسية الفرنسية في متناول شبكة السفارات والقنصليات والممثلات الدبلوماسية، المقرر بحلول بداية عام 2014، هذا لتسهيل التنسيق بين بعثات الدبلوماسية الفرنسية.
- إحصائياً، تملك أكثر من 280 بعثة دبلوماسية فرنسية موقع إنترنت، ويبلغ عدد اللغات المتداولة فيها زهاء خمس عشرة لغة، كما يبلغ عدد السفارات والقنصليات الموجودة على الشبكات الاجتماعية المائة تقريباً.
- تعمل الدبلوماسية الرقمية الفرنسية على التكيف مع ثقافة البلد المستقبل، فبالرغم من أن السفارات والقنصليات تستخدم تويتر وفيسبوك بصفة رئيسية إلا أنها قادرة على التكيف مع أنواع المنابر الأكثر استخداماً في البلد المعني، فسفارة فرنسا في الصين تستخدم موقع ويبو ([Weibo](http://Weibo.com)) .
- إضافة إلى توفير الوسائط اللازمة، تشمل إستراتيجية دبلوماسية التأثير الرقمية لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تطوير وتدريب الشبكة الدبلوماسية على استخدام هذه الوسائط، إذ تضع الوزارة تحت تصرف شبكتها الدبلوماسية الدعم في مجال التحرير وتوفير نموذج موقع الإنترنت للسفارة أو القنصلية، وتقديم الحلول فيما يخص استضافة الموقع، وتوفير المساعدة عبر الهاتف أو عبر الإنترنت، وتزويد الدلائل التوجيهية للتعلم الذاتي، كما وضعت وزارة الشؤون الخارجية برنامج تدريب على استخدام الشبكة الاجتماعية منذ عام 2011، موجّه إلى جميع الدبلوماسيين المغادرين للعمل في إحدى البعثات الدبلوماسية في الخارج. كما تقدم دورات تدريبية في منتصف المسيرة المهنية يقدمها المعهد الدبلوماسي والقنصلي الفرنسي (IDC) .

المبحث الثاني: حول تنسيق أدوار فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

أتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الرسمية منها وغير الرسمية، تأسيساً على الجانب القانوني الذي تستقي منه صلاحياتها، ثم الدور الفعلي الذي تلعبه في النشاط الدبلوماسي. إن الهدف من هذا التحليل هو معرفة كيفية ومنحى التفاعل بين الفواعل وأثره على نجاعة نشاطها.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

الفرع الأول: دور رئيس الجمهورية

من الناحية القانونية، تعطي الدساتير الجزائرية صلاحيات حصرية لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية من حيث التوجيه والتقرير. تنص المادة 91 من دستور 2016 في فقرتها الثالثة على إيكال مهمة تصوّر وصياغة السياسة الخارجية الجزائرية حصراً إلى رئيس الجمهورية: "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"، لذا فإن مهام رئيس الجمهورية في المجال الدبلوماسي عديدة ويقع ضمنها بعدد متصل بالشق الاقتصادي: منها البروتوكولية والتي تتصل بالنشاط الاقتصادي بصفة غير مباشرة، كمهمة التعيين التي تنص عليها المادة 92:

"ويعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج

وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين وينهي مهامهم".

ومنها التقريرية والمتصلة مباشرة بالخيارات والالتزامات الاقتصادية الخارجية كنص المادة 149:

" يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة والاتفاقيات الثنائية أو

متعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي بعد أن

توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة"، كما تنص المادة 87 من نفس الدستور

على حظر تفويض هذه الصلاحية.⁴⁴²

إضافة إلى هذا، يقوم رئيس الجمهورية بدور قائد الدبلوماسية الوطنية وممثلها المباشر عبر الزيارات الرسمية ذات الهدف الاقتصادي. وتنص المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 403/02 المؤرخ في 2002/11/26 المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية على إمكانية تفويض هذه الصلاحيات لفواعل أخرى إذ تنص المادة الأولى من نفس المرسوم على صلاحيات وزير الخارجية وتضعه تحت سلطة رئيس الجمهورية، دون أية إشارة دستورية إلى هذه الصلاحيات.⁴⁴³ رغم تركيز صلاحية تحديد معالم السياسة الخارجية وقيادة الدبلوماسية إلا أن ضرورة الممارسة تفرض تدخل هيئات وفواعل أخرى إلى جانب الرئاسة لإعداد وتحضير وتنفيذ السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي والتكفل بالجانب الفني المتعلق بالالتزامات الدولية.

⁴⁴²المادة 87 من دستور 1996: لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة وكذا رؤساء المؤسسات الدستورية وأعضائها الذين لم ينص الدستور على طريقة أخرى لتعيينهم. كما لا يجوز أن يفوض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء، وحل المجلس الشعبي الوطني، وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها، وتطبيق الحكام. المنصوص عليها في المواد 77 و 78 و 91 و 93 إلى 95 و 97 و 124 و 126 و 127 و 128 من الدستور.

⁴⁴³باستثناء المادة 41 من دستور سنة 1963 حين نصت على اقتراح وزير الخارجية للسفراء والمبعوثين فوق العادة.

الفرع الثاني: دور وزير الخارجية والوزارات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي

1. دور وزير الخارجية ووزارة الخارجية:

1.1 دور وزير الخارجية: لم تورد الدساتير المتعاقبة دور وزير الخارجية في تحديد السياسة الخارجية أو تنفيذها، باستثناء المادة 63 من دستور 1963،⁴⁴⁴ فجاءت مهامه وصلاحياته محدّدة في المرسوم الرئاسي 403/02، أين تضعه المادة الأولى منه تحت السلطة الرئاسية، وعليه فإن بصفة وزير الخارجية على أداء السياسة الخارجية وحيوية النشاط الدبلوماسي في علاقة وثيقة وعكسية مع تغطية رئيس الجمهورية لهذا المجال.

2.1 دور وزارة الخارجية:

- من ناحية المهام: كان دور وزارة الشؤون الخارجية في المسائل ذات الصلة بتسيير العلاقات الدولية محددا بموجب أحكام المرسوم الرئاسي رقم 359/90 المؤرخ في 10/11/1990 المتضمن صلاحيات وزير الشؤون الخارجية إلى غاية إلغائه وتعويضه بأحكام المرسوم الرئاسي 403/02 الذي حل محله في مجال تنظيم صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية .

تتولى وزارة الخارجية تحت سلطة رئاسة الجمهورية تنفيذ السياسة الخارجية للأمة وإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية والمساهمة في انجاز الشق الخارجي لبرنامج الحكومة عبر الأجهزة المركزية للوزارة وتمثيلياتها بالخارج، ويمكن تقسيم مهام وزارة الخارجية حسب المرسوم 02/403 إلى:

⁴⁴⁴ يقترح وزير الخارجية السفراء والمبعوثين فوق العادة

أ. توفير المعلومة: عبر إحاطة سائر الوزارات بالمعلومات حول المسائل التي تدخل ضمن مجال تخصصها والتي لها علاقة بالسياسة الخارجية، كما يقع على عاتق هذه المؤسسات مهمة تبليغ وزارة الخارجية بالمعلومات التي من شأنها تسهيل وتحسين أدائها.

ب. التمثيل: التمثيل الرسمي للدولة واتخاذ الالتزامات الدولية باسم الجزائر طبقا لنص المادة 03، كما تعمل الوزارة على نشر مضمون المعاهدات والاتفاقيات وإبداء التحفظات بشأنها أو تفسيرها لدى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والجهات القضائية الدولية بحسب المادة 17.

ت. التنسيق: بتولي مهام التنشيط وتنسيق النّصّور ونشر مبادرات التعاون الدولي والعلاقات الدولية والمشاركة في تحضيرها وتحليلها ودراستها.

ث. التفاوض والإمضاء: التفاوض الثنائي ومتعدد الأطراف ومع المنظمات الدولية، حسب المادة 11 كما تصادق بالأحرف الأولى على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بحسب المادة 16.

إضافة إلى هذه الصلاحيات ورد في المجال الاقتصادي تحديدا، النص بموجب المادة 13 على مهمة التنسيق مع الوزارات المعنية من أجل تحضير النشاطات الثنائية ومتعددة الأطراف وتمثيل الدولة في اجتماعات المنظمات الدولية، الإقليمية وتحت الإقليمية، كما تنص المادة 14 في مجال التعاون الثنائي على التنسيق والتحضير لمختلف النشاطات التي من شأنها جذب إهتمام ومشاركة، تحديد وتنفيذ وتجميع إسهامات مجمل الفواعل الاقتصادية التي من شأنها مؤازرة ترقية التعاون الاقتصادي، المالي والتجاري وغيرها من المجالات مع الحكومات الأجنبية، وتساهم في البحث وتفعيل الشراكات مع المتعاملين الأجانب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى الجزائر.

كما تضمن في مجال العلاقات متعددة الأطراف، وحسب المادة 15 من نفس المرسوم، تشييط تنسيق وقيادة وتحضير وسير والتفاوض في المسائل السياسية، الأمن الاقتصادي، التجارية والمالية... في المستويات الدولية الجهوية وتحت الجهوية. إضافة إلى التنسيق بين مواقف ومبادرات الجزائر في مختلف الأطر متعددة الأطراف وتماشيها مع العلاقات الثنائية للجزائر. تتركز هذه العلاقة حول تقديم وزارة الخارجية للمشورة في مدى ملائمة إرسال الوفود المتفاوضة من قبل مختلف الإدارات والمؤسسات الدولية في مختلف أطر التفاوض حول المسائل الاقتصادية، المالية والتجارية، إضافة إلى الإشراف المباشر على المفاوضات من خلال مندوبين وممثلين عن الوزارة معيّنين في موضوع ما أو عبر التمثيليات الرسمية المعتمدة في الخارج، للسهر على انسجام التزامات الجزائر مع مبادئ سياستها الخارجية وعدم تعارض التزاماتها في الأطر الثنائية مع تلك المتخذة إقليمياً أو في الأطر متعددة الأطراف.

- من الجانب المؤسسي:

تضم وزارة الخارجية مقسمة حسب هذا المرسوم المديرية العامة للعلاقات متعددة الأطراف التي تعنى بالقضايا المدروسة على مستوى الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة التابعة لها وتتفرع إلى:

- المديرية الفرعية للشؤون الاقتصادية والمالية متعددة الأطراف: تتكفل بتحضير مشاركة الجزائر في المفاوضات والمؤتمرات الدولية ذات الطابع المالي والاقتصادي والنقدي.
- المديرية الفرعية للتعاون مع الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة: تنظم التعاون مع الهيئات وتحضر مشاركة الجزائر بالتنسيق مع المؤسسات المعنية بموضوع التفاوض كما تسهر على تنفيذ مخرجاتها.

كما تلعب مديرية الشؤون القانونية دورا في مراقبة نصوص الاتفاقيات والمعاهدات من مرحلة إعداد الوثائق الضرورية إلى التفاوض حولها بتقديم الاقتراحات والتوضيحات القانونية الصادرة عن مصالح الوزارة إلى مرحلة المصادقة.

ميدانيا وبالعودة إلى التجربة الجزائرية في هذا النطاق، كانت وزارة الشؤون الخارجية في مرحلة السبعينيات مهيمنة على تمثيل المصالح العامة للجزائر لا سيما في مجال المالية والمحروقات حيث كانت دورات الأمم المتحدة والأوبسب تحضر على مستوى وزارة الخارجية. غير أنّ المرحلة التالية لرئاسة بومدين، قد عرفت تنازل وزارة الخارجية أو تجريدتها من بعض صلاحياتها في مجال التمثيل والتفاوض الخارجي. ليس هذا الأمر بالمعزول عن التطورات التي تشهدها وزارات الخارجية في الدول الغير، وليس بالخطأ من الجانب النظري على الأقل، غير أنّ ما يؤخذ على طريقة العمل هذه في التجربة الجزائرية هي نقص التنسيق بين المؤسسات المتدخلة، عدم وضوح الصلاحيات المخولة لكل وزارة، ونقص سرعة التجاوب من طرف الوزارات بشأن طلبات التمثيليات الخارجية إن وجدت، ربما نظرا لعدم وجود السلطة الهرمية التي تتسق بينها؛ باختصار تلقي البيروقراطية بنقلها على فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التي تقتقد أساسا إلى وضوح الرؤية وسلاسة العمل.⁴⁴⁵

من جهة أخرى، عرف التنظيم الداخلي لوزارة الخارجية سنوات السبعينيات منصب الأمين العام المساعد المكلف بالشؤون الاقتصادية، وهذا نظرا لأهمية البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية آنذاك، أمّا عن معايير تقسيم المديرية فتتراوح بين مراعاة الدوائر الجغرافية والاختصاص.

⁴⁴⁵مقابلة مع السيد عبد القادر طايفر، أمين عام لوزارة الخارجية الجزائرية وسفير سابق، (مقر حزب طلائع الحريات، بتاريخ: 19 / 04 / 2017).

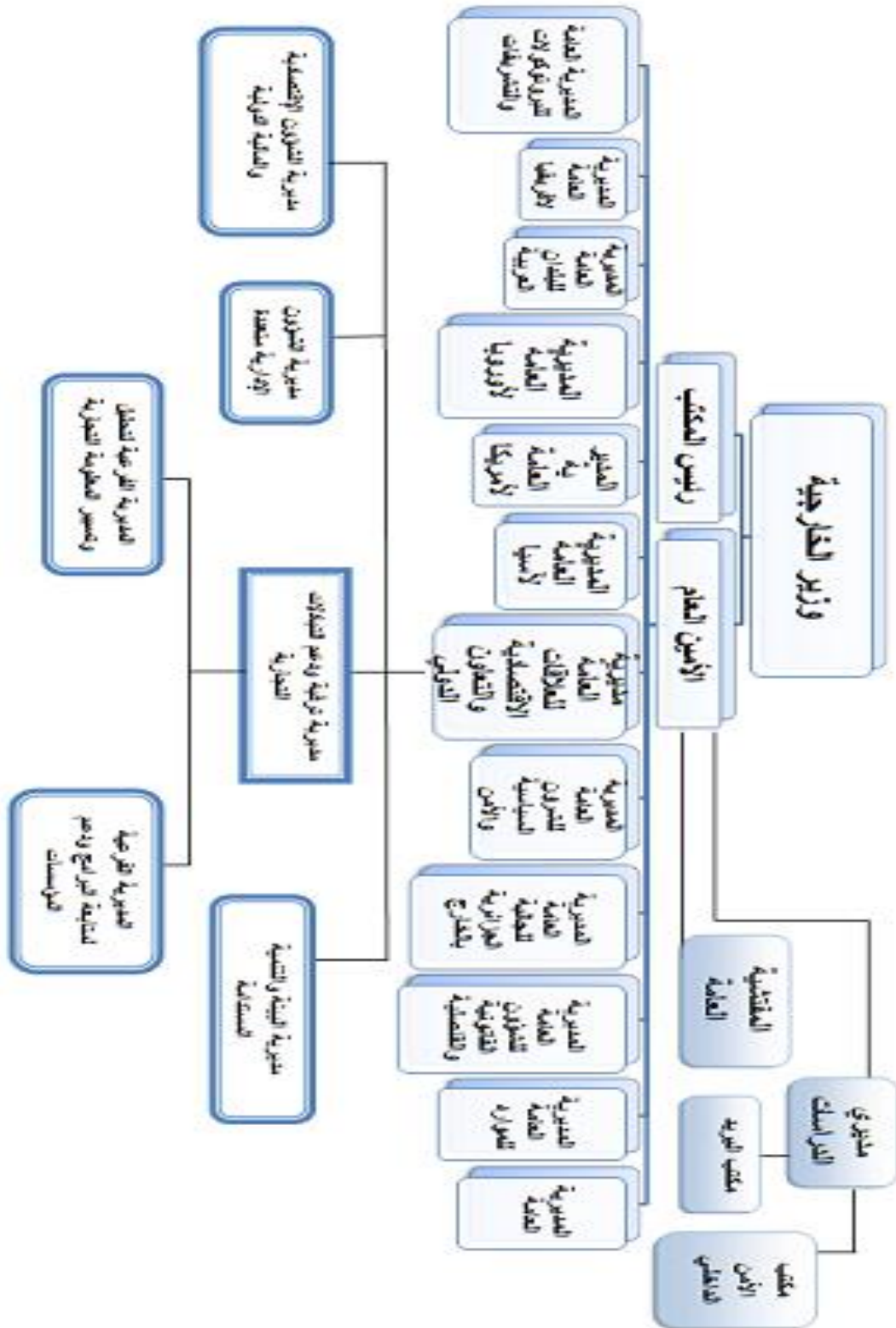
حاليا، تظّم وزارة الخارجية المديرية العامة للشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي المنشأة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 162/08 المؤرخ في 27 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 02 يونيو 2008 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، وتُعنى بالعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف فيما تتكفل الدوائر حسب اختصاصها الجغرافي بالشؤون الاقتصادية الثنائية، ومن الجدير بالذكر أنّ هذه المديرية قد انفصلت عن المديرية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي كانت تجمع مديريات عامة متخصصة: سياسية واقتصادية اجتماعية وثقافية .. غير أن تضخم الملفات الموكلة لهذه الإدارة قد أدى إلى تقسيمها.⁴⁴⁶

في آخر تعديل للهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية والمقرر بموجب المرسوم الرئاسي 17/262 المؤرخ في 04 أكتوبر 2017 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية،⁴⁴⁷ تقرّر إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الخارجية هدفها تنسيق الأعمال الدولية ومرافقة المؤسسات الجزائرية لولوج الأسواق الأجنبية. المُلّف في المبادرة هو إدراج مهمة الاستشراف بإنشاء مديرية عامة مكلفة بالاستشراف والدراسات والتكوين سيقع على عاتقها تكوين الدبلوماسيين الجزائريين في المجال الاقتصادي، كما من شأنها إعادة النظر في تنظيم أولويات الدبلوماسية الجزائرية عبر كافة المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف والسعي إلى إيجاد الأطر القانونية المحفّزة للشركات الوطنية في الخارج إضافة إلى إعادة النظر وتحيين الاتفاقيات الجزائرية التي تعود أغلبها إلى فترة الثمانينيات والتي لم تعد تخدم بالضرورة المصالح الراهنة للجزائر.⁴⁴⁸

⁴⁴⁶ مقابلة مع عبد القادر طافر مصدر سابق.

⁴⁴⁷ المرسوم الرئاسي 17/262 المؤرخ في 13 محرم 1439 الموافق ل 04 أكتوبر 2017 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 57 بالصادرة بتاريخ 21 محرم 1439 الموافق ل 12 أكتوبر 2017

⁴⁴⁸ عبد القادر مساهل، حديث بمناسبة الطبعة الثالثة لجامعة منتدى رؤساء المؤسسات، (20/18 أكتوبر 2017).



مخطط يمثل تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الخارجية حسب المرسوم الرئاسي رقم 162/08

تعليقا على مسألة الاستشراف واستنادا إلى التجربة اليابانية في التخطيط الإستراتيجي بناء على إعمال الذكاء الإقتصادي، يشير الأستاذ "بشير مصيطفي"⁴⁴⁹ إلى أهمية هذا الجانب في التجربة الجزائرية، غير أن قرار تزويد وزارة الخارجية بمديرية عامة مكلفة بالاستشراف يكون أكثر جدوى في حال إتباع الرؤية الإستراتيجية للدولة، لذا يجد كاتب الدولة للإستشراف والإحصائيات سابقا أنه من المستحسن إطلاق قطاع أفقي للإستشراف والتخطيط الإستراتيجي مستقل عن باقي القطاعات بما فيها الشؤون الخارجية، ومؤثر عليها في نفس الوقت.

3.1 دور السفارات:

إضافة إلى التمثيليات التي تحوزها الجزائر عبر دول العالم، أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية نيتها في تعزيز وجودها الدبلوماسي في كل من إفريقيا، آسيا وأمريكا الوسطى، حسب ما تحدده المصالح الوطنية السياسية، الاقتصادية والدبلوماسية.⁴⁵⁰

تبرز إفريقيا في هذا الإطار كأولوية لفتح سفارات جديدة بهدف تعزيز صادرات الجزائر نحو القارة خارج قطاع المحروقات، فالجزائر مثلا لا تمتلك تمثيلية في أبوجا التي تحتضن المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (Communauté des États de l'Afrique de l'Ouest) CDAO

⁴⁴⁹ أسئلة موجهة من طرف الباحثة للأستاذ بشير مصيطفي عن طريق الإيميل حول موضوع الأطروحة، أرسلت بتاريخ (2018/01/08)، أجب عليها بتاريخ (2018/01/27).

⁴⁵⁰ حوار مع السيد عبد العزيز بن علي شريفي المتحدث باسم وزير الخارجية، *جريدة كل شيء عن الجزائر*، <http://www.tsa-algerie.com/2015/01/20/lalgerie-va-redeployer-sa-diplomatie-pour-se-renforcer-en-afrique-et-donner-la-priorite-a-leconomie/> ، (2015/01/20)، (أطلع

عليه بتاريخ 2016/02/06، 21.00)

(l'ouest)، حيث تمثل الدبلوماسية الاقتصادية وإعادة بعث العلاقات مع الدول الشريكة اقتصاديا أولوية قصوى ، كما تسعى الجزائر إلى حثّ سفاراتها على الاهتمام بالميدان الاقتصادي:

" سفاراتنا قوية بمبعوثيها العسكريين لكن على مستوى التمثيل الاقتصادي والتجاري

للمؤسسات، لا نزال غير ممثلين بالشكل الكاف"⁴⁵¹

الوزارات المساهمة في النشاط الدبلوماسي عديدة بتعدد مجالات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، نتطرق على سبيل المثال لا الحصر لبعض الهيئات المتدخلة مباشرة في النشاط الدبلوماسي وخاصة في مرحلة التحضير، التفاوض والمتابعة:

2. دور الوزارات ذات العلاقة بالشأن الإقتصادي:

1.2 في مجال الدبلوماسية المالية:

تتدخل وزارة المالية في مجال الدبلوماسية المالية عبر تحديد سياسة الديون العامة والالتزامات الداخلية والخارجية وشروط تطورها، كما تضطلع بمهام التمثيل على مستوى الهيئات الجهوية والدولية على غرار مجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين.⁴⁵²

وتتضمن وزارة المالية المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية التي تتولى حسب موقع الوزارة المهام التالية: " العلاقات مع المنظمات، الهيئات والأجهزة المعنية، تضطلع باقتراح المقومات الأساسية لوضع إستراتيجية الاستدانة ومعالجة الديون، فحص طلبات التمويل والتفاوض بشأن القروض، ترقية علاقات التعاون المالي، قيادة المفاوضات المتعلقة بالترقية والحماية المتبادلة

⁴⁵¹Hacen Ouali, «le président du FCE trace une feuille de route aux ambassadeurs».

El Watan, 3 février 2015.

⁴⁵² عد إلى المرسوم التنفيذي 54/95 الصادر بتاريخ 1995/02/15 المتضمن صلاحيات وزير المالية في مواده: 02، 09، 11، 13 و20.

للاستثمارات، قيادة المفاوضات حول اتفاقيات القروض والمنح في إطار التعاون الدولي تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات الممضاة، تمثيل وزارة المالية في اللجان المشتركة للتعاون والأجهزة الأخرى الثنائية للتشاور، ثم تضمن على مستوى المؤسسات المالية الدولية تحضير الملتقيات السنوية أو الدورية ودراسة كل تغيير في الصفة أو رأس المال ودراسة كل ملف جديد للانضمام إلى المؤسسات ولها كذلك صلاحية تسوية الاشتراكات والمساهمات الواقعة على عاتق الجزائر والمشاركة في المفاوضات حول الاتفاقيات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والتنمية وتنظيم ومتابعة مهام التقييم والمجالات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات المالية العالمية".⁴⁵³ تتضمن المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية مديريتين فرعيتين والتي تنفرع بدورها إلى مديريات تحت-فرعية حسب المخطط.

⁴⁵³Ministère des finances algérien, La direction générale des relations économiques et finances extérieures. <http://www.mf.gov.dz/article/45/Relations-Economique-et-Financières-Extérieures/193/Présentation-de-la-DGREFE.html> , consulté le (06/09/2017, 23.00)

المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية

مديرية التمويل الخارجي

مديرية التعاون والعلاقات الاقتصادية الدولية

المديرية الفرعية للمالية الثنائية

المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الدولية

المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الإقليمية

المديرية الفرعية للتعاون والعلاقات الاقتصادية الثنائية

المديرية الفرعية للتعاون والعلاقات الاقتصادية مع الهيئات الإقليمية

المديرية الفرعية للتعاون والعلاقات الاقتصادية مع المنظمات متعددة الأطراف المتخصصة أو التنموية

مخطط يمثل تنظيم المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية بوزارة المالية⁴⁵⁴

2.2 في مجال الدبلوماسية التجارية: تتدخل وزارة التجارة ووزير التجارة مباشرة في الأعمال

المتعلقة بالدبلوماسية التجارية الوطنية تحت وصاية رئيس الجمهورية والوزير الأول.⁴⁵⁵

تحدد صلاحيات وزير التجارة في مجال العلاقات التجارية الخارجية من خلال المادة 03 من

المرسوم التنفيذي 453/02 وتتمثل في المساهمة في مراحل التخطيط ووضع الإستراتيجية الوطنية

لترقية الصادرات خارج المحروقات ووضع وتنظيم وتسيير مناطق التبادل الحر، كما يسهر على

ملائمة التشريعات الوطنية في مجال التجارة الخارجية مع التزاماتها الدولية، ويتكفل في حدود

⁴⁵⁴ même source sur le lien <http://www.mf.gov.dz/article/45/Relations-Economique-et-Financieres-Exterieur/223/Organigramme.html>, consulté le (06/09/2017, 23.30)

⁴⁵⁵ المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 453/02 المؤرخ في 17 شوال 1423 الموافق ل 21 ديسمبر 2002 المحدد لصلاحيات وزير التجارة.

تضع وزير التجارة تحت السلطة الرئاسية لرئيس الحكومة قبل استبدال المنصب بمنصب الوزير الأول.

صلاحياته بمعالجة النزاعات المتعلقة بها، كما تدخل صلاحيات وزير التجارة في صلب العمل الدبلوماسي في شقه: **التحضير والتنفيذي، التفاوضي والإعلامي.**

أ. **في مجال التحضير:** يحضّر وينظّم الاتفاقيات التجارية الدولية والتفاوض بشأنها بالاتصال مع المؤسسات المعنية ويتولى تنفيذها ومتابعتها ويعمل بالتنسيق مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية بالأعمال التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، يدخل في إطار التحضير ودعم النشاط الدبلوماسي مهمة وزير التجارة المتعلقة بوضع وتطوير نظام اتصال وإعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

ب. **في مجال الإعلام:** يساند العمل الدبلوماسي من خلال تسهيل وتشجيع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن وخارجه. ويضع المشرّع علاقة تنسيق بين وزير التجارة والهيئات المعنية بالنشاط التجاري والمصالح المكلفة لدى الممثلات الدبلوماسية في الخارج في مجال السياسة التجارية.

ت. **في المجال التنظيمي:** يعد ويساهم في وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي المتعلق بالتجارة الخارجية.

3. عن دور البرلمان:

يقتصر دور البرلمان والمجلس الدستوري نظرياً في إجراء الرقابة على المعاهدات والاتفاقيات والإلتزامات الدولية بصفة عامة، طبقاً للمادة 149 من دستور 2016 التي تشترط الموافقة الصريحة للبرلمان بغرفتيه لمصادقة الرئيس على المعاهدات،⁴⁵⁶ وفي الحين الذي تدّعم هذا الدور

⁴⁵⁶المادة 149: "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة.....، والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف أو المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة".

بإمكانية فتح البرلمان لمناقشة حول السياسة الخارجية الوطنية بناء على طلب رئيس إحدى غرفتيه عاد لينحصر أكثر بإمكانية عدم تصديق الرئيس على المعاهدات التي قبلها البرلمان!

أما عن دور المجلس الدستوري فهو رقابي حسب نص المادة 190 من الدستور التي تمنحه صلاحية مراقبة مدى تطابق المعاهدات مع الدستور الوطني.⁴⁵⁷

المطلب الثاني: تنامي دور الفواعل غير الرسمية في المجال الدبلوماسي

تواجه الدبلوماسية الجزائرية رهان إدماج القطاع الخاص في النشاط الدبلوماسي على ما تكتسيه هذه الفواعل من أهمية لقدرتها على إعطاء ديناميكية للإقتصاد والتعريف بالمنتج الوطني عبر قنوات متعددة، والتجارب الدولية في هذا الشأن عديدة، أين أصبح القطاع الخاص مُرتكزا للدبلوماسية الرسمية عوض أن يبقى مستقيدا صرفا من النشاط الرسمي، على غرار التجربة التركية، حيث تعكف الشركات الخاصة التركية على تحضير الزيارات الرسمية لرئيس الوزراء ووزير التجارة وغيرهم من ممثلي الدبلوماسية الاقتصادية الرسمية، كما تشارك بشكل مباشر في صناعة القرار المتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية.⁴⁵⁸

في حالة الجزائر، لا يزال القطاع الخاص في بدايات تشكله ورغم أن مسار الخوصصة قد أستهل منذ بداية التسعينيات كمكمل لسياسة التعديل الهيكلي ولازمة من مستلزمات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بمنطق أن إدخال رأس المال الفردي للسوق الاقتصادية من شأنه زيادة

⁴⁵⁷ المادة 190: "إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق، أو اتفاقية، فلا يتم التصديق عليها".
⁴⁵⁸ Amine Dafir, «la diplomatie économique marocaine en Afrique subsaharienne : réalités et enjeux». *Géo-économie*, (n° 63), (2012/4), p. 78.

تنافسية الاقتصاد الوطني والمساعدة على التوجه إلى الأسواق الخارجية.⁴⁵⁹ رغم هذا، يعتبر القطاع الخاص في الجزائر شبه غائب لأسباب بعضها تاريخي وبعضها بنيوي أدت بالمحصلة إلى عدم نشوء رأسمالية جزائرية شرعية ونشيطة.⁴⁶⁰ إلا أنّ الساحة الدبلوماسية الجزائرية تعرف حديثاً بروز طبقة رجال الأعمال تؤدي مهاماً تدخل في صلب الدبلوماسية الاقتصادية، ولعل نشاط منتدى رجال الأعمال يدخل في هذا النطاق.

تبرز أهمية الدساتير الوطنية في مجال تحديد فواعل السياسة الخارجية في فتح المجال من خلال دستوري 1989 و1996 للفواعل الخاصة، إذ بالإنفتاح على اقتصاد السوق والبرالية الاقتصادية والتعددية السياسية فتح المجال إلى بروز فواعل جديدة غير مؤسساتية مهتمة بقضايا السياسة الخارجية ولاسيما الشق الاقتصادي منها على غرار الأحزاب السياسية، منظمات أرباب العمل ورجال الأعمال الذين يحاولون التأثير على الالتزامات الدولية ذات الطابع الاقتصادي بالشكل الذي يتماشى ومصالحها الاقتصادية، ولأنّ الدستورين محل النقاش لم يشيرا إلى دور هذه الفواعل، يصير أمر استشارتها وتأثيرها رهنا بالسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية من جهة، ووزنها في الساحة الاقتصادية وقدرتها على التأثير من جهة أخرى.

⁴⁵⁹ Abdelatif Rebah, *économie Algérienne : le développement national contrarié*, (Algérie : INAS, 2011) p.162.

⁴⁶⁰ يوسف حميطوش، «التحرك نحو البرالية في الجزائر»، مداخلة بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، غير منشورة، (جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008)،

الفرع الأول: بروز منتدى رجال الأعمال كفاعل من فواعل الدبلوماسية الاقتصادية

منتدى رجال الأعمال هو جمعية ذات طابع اقتصادي تأسست سنة ألفين من طرف مجموعة من رؤساء الشركات لتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي وتنموي، تشمل مؤسسات وطنية خاصة ومؤسسات أجنبية خاضعة للقانون الجزائري والمؤسسات العامة، وتشمل 122 عضوا و1800 مؤسسة. يعمل المنتدى⁴⁶¹ بالإضافة إلى تنظيم وتطوير التشاور بين الأعضاء، على توفير المعلومة الاقتصادية النافعة والحينية، وتوفير الدراسات التي تهم المؤتمر، وكذا البحث عن الشراكات وتشجيعها بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية وتقديم الإستشارة للمؤسسة الاقتصادية وتقديم المساعدة في حالة الضرورة.

أما في مجال العلاقات والتشاور مع السلطات العامة: يدرس المنتدى ويحلل كافة الوثائق واقتراحات القوانين والتنظيمات الصادرة عن السلطات العمومية ذات الأثر الاقتصادي بغية تقديم إقتراحات وتوصيات وتوفير الإجابة عن التساؤلات المطروحة من طرف السلطات العمومية والمؤسسات المشابهة. بالإضافة إلى هذه المهام، ينشط المنتدى ميدانيا عبر التنظيم والمشاركة في الاجتماعات، التظاهرات والندوات وغيرها من الفعاليات الوطنية والمنظمة بالخارج وغيرها من المهام التي من شأنها توثيق العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين فيما بينهم، وبينهم وبين الهيئات الاقتصادية الوطنية وكذا العلاقات مع نظرائهم الأجانب.

عرف قطاع الأعمال منذ العهدين الثالثة والرابعة لبونقلية بروزا كفاعل في السياسات الوطنية فأصبح لرجال المال والأعمال ظهور إعلامي وظلال يلقون بها على النشاط الدبلوماسي فأصبح من المؤلف أن يصاحب أعضاء من المنتدى شخصيات سياسية إلى الخارج من أجل إبرام صفقات

⁴⁶¹Forum des chefs d'entreprises, tout savoir sur le FCE. Document disponible sur : <http://www.fce.dz/presentation/>. (Consulté le 15/01/2016).

ثنائية، كما أصبح رئيس المنتدى وجها إعلاميا ذو تأثير مباشر على سير الدبلوماسية الجزائرية ومخولا لنقدها وتوجيهها.

"... إن الجزائر متخلفة عن التجارب الدولية في مجال حماية الشركات الوطنية

والمصالح التجارية...."

هذا كان النقد الذي وجهه رئيس المنتدى في خطابه أمام السفراء الجزائريين حديثي التعيين والذين حثهم على النشاط في الجانب الاقتصادي وربط الجزائر بالعالم في أكثر من الشق التجاري.⁴⁶²

تؤكد الدبلوماسية الرسمية على التكاتف مع القطاع الخاص من أجل تحقيق مصالح الاقتصاد الوطني، وكان التنظيم المشترك للمنتدى الإفريقي للإستثمار المنعقد من 03 إلى 2016/12/05 مثلا عن ذلك، لأهمية الأهداف المبتغاة من الحدث، الذي رعى إلى: ⁴⁶³تشجيع البلدان الإفريقية لخلق إستثمارات مشتركة تشجعا للتجارة البينية في إطار تحقيق أجندة 2063 للإتحاد الإفريقي والمحافظة على حصة الجزائر في تجارة الجوار أمام اشتداد المنافسة على السوق الإفريقية التعارف والتفاوض بين الحضور من أجل خلق شراكات جديدة مع الدول الإفريقية، تنويع الاقتصاد

⁴⁶²Hacen Ouali , le président du FCE trace une feuille de route aux ambassadeurs. El Watan, 3 février 2015

⁴⁶³ع. عبد المطلب، ترقية التصدير من أولويات الدبلوماسية الجزائرية. تغطية لملتقى صحفي عقده السيد وزير الخارجية رمطان لعمامرة ورئيس منتدى رجال الأعمال السيد علي حداد بمناسبة التحضير للمنتدى الإفريقي، جريدة وقت اليوم في (2016/11/07) ، منشور على موقع:

<http://wakteldjazair.com/2016/11/%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%8A%D9%80%D9%80%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%B1-%D9%85%D9%80%D9%80%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84>

وتعزيز الاستثمارات الإستراتيجية الكبرى التي أنجزتها الجزائر تجاه القارة كالتطويق العابر للصحراء
الجزائر- لاغوس.⁴⁶⁴

كما عرفت المناسبة حضور ألف شخصية من بينها ثمانمائة (800) رجل أعمال من أربعين
دولة إفريقية، إضافة لحضور ممثلين عن البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك العربي لتنمية
إفريقيا وكذا والبنك الإسلامي للتنمية، وتم على هامشه عرض مائتي 200 شركة ناشطة في قطاع
الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية، الصيدلانية والميكانيكية وكذا الطاقة للتعريف بالمنتجات
المحلية لرؤساء الأعمال الأفارقة، ومن النتائج المترتبة عن المؤتمر إبرام اتفاقيتين جمعتا الغرفة
الجزائرية للتجارة والصناعة مع نظيرتها النيجيرية والايثيوبية.⁴⁶⁵

إن الحديث عن بروز دور المنتدى ومن خلاله المؤسسات الاقتصادية الخاصة كفواعل
دبلوماسية، لا يغني عن التأكيد على دور الدولة في تحسين مناخ الأعمال وخلق البيئة الملائمة
لتعزيز هذا الدور، فكم عدد المؤسسات الجزائرية التي تستجيب للمعايير الدولية والقادرة على
المنافسة الدولية؟ كما لا يمكن أن ننكر ارتباط هذا الفاعل بالفواعل الرسمية بحكم العلاقات الوطيدة
للمنتدى ورجال الأعمال المقربين من النظام والذين يستفيدون من الدعم السياسي لفرضهم شركاء

⁴⁶⁴ عبد القادر مساهل، بصفته وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، الجزائر تولى "أهمية
كبيرة" للبعد الاقتصادي لسياستها الخارجية. موقع وزارة الخارجية:
http://www.mae.gov.dz/news_article/4357.aspx بتاريخ (2016/10/24).

⁴⁶⁵ Ambassade de France en Algérie. *Op.cit.* p. 04.

على الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الجزائر، بمنطق 49/51، فيصبح ما يقوم به المنتدى من جهود مهددا بما يطمح إليه من منافع!⁴⁶⁶

الفرع الثاني: الغرف الجزائرية الأجنبية للتجارة والصناعة

يتعدد شركاء الجزائر الاقتصاديين وتتعدد بالنتيجة المؤسسات المرافقة لهذه الشراكة على شاکلة الغرفة الجزائرية-الألمانية والغرفة الجزائرية-الصينية، نركز في ما يلي على الغرفة الجزائرية الفرنسية بوصف فرنسا أول شريك اقتصادي للجزائر:

غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية «La Chambre de Commerce et d'Industrie Algéro-Française, CCI AF» هي جمعية أجنبية غير نفعية خاضعة للقانون الوطني معتمدة من طرف وزارة الداخلية الجزائرية منذ سنة 2011، تساهم الغرفة في ترقية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية وتحسين فرص الاستثمار بما يضمن المصلحة المتبادلة للطرفين من خلال جملة من النشاطات منها الإعلام بوضع السوق المحلي، الأطر الاقتصادية التشريعية المالية المؤطرة للاستثمار ونشاط قطاع الأعمال بصفة عامة في كلا البلدين؛ ربط العلاقات والتكوين والمرافقة وهي نشاطات من شأنها توطيد العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين من الجانبين من خلال التشجيع على الإنخراط في الغرفة والتأكيد على قوة وصحة مناخ الأعمال في الجزائر.⁴⁶⁷

⁴⁶⁶ Neila Latrous, Que cache la diplomatie économique du FCE ? article publié le (27/04/2016), sur le site : <http://www.tsa-algerie.com/20150427/que-cache-la-diplomatie-economique-du-fce/>, consulté le 05/05/2017, 20.00)

⁴⁶⁷ Site de la chambre du commerce Algéro-française, sur le lien <http://www.cci-af.org/qui-sommes-nous/missions/>, consulté le (21/05/2017, 22.00)

والجدير بالذكر أن الغرفة تعتبر شريكا للسفارة الفرنسية بالجزائر وتدخل مهامها في صلب الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية، لكن بالنسبة للطرف الجزائري تأتي وزارة التجارة شريكا لها دون وزارة الخارجية.⁴⁶⁸

المطلب الثالث: القنوات غير الرسمية ووجوب تطوير وظيفة الضغط

تعتبر مرحلة الحصول على المعلومات وربط العلاقات والاتصالات الأولية التي تسبق التفاوض الرسمي أو التي تكون وحدها مرتكزا لإتخاذ القرارات أو إبرام الصفقات في حالة الدبلوماسية الاقتصادية من المراحل الأكثر صعوبة للدراسة والتحليل، وتزيد هذه المهمة تعقيدا نظرا لطبيعة الدبلوماسية الجزائرية التي اشتهرت بطابع السرية.

الفرع الأول: قنوات الضغط: الخاصية الغائبة عن الدبلوماسية الجزائرية

من بين القنوات القليلة التي سلط عليها الإعلام بقعة من الضوء يبرز "مسعود زغار" المستشار الشخصي للرئيس الراحل "الهوري بومدين" ورجل الأعمال البارز ذو النزعة الليبرالية. يعتبر "زغار" صديق الراحل "هوري بومدين" وزميل الكفاح في فريق وجدة من بين القلائل الذين حازوا على القبول الضمني للسلطة الجزائرية من أجل الدخول في عالم الأعمال على الصعيد الدولي وممارسة مهام الدبلوماسية الموازية، لاسيما في مجال جمع المعلومات، ربط العلاقات والتأثير والضغط في مختلف الدول المغاربية كالمغرب وليبيا، وكذا الدول الأوروبية كسويسرا، اسبانيا وألمانيا وكذا القوة الاقتصادية الأولى بعد الحرب العالمية الثانية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لعب

⁴⁶⁸ Site de la chambre du commerce Algéro-française, sur le lien <http://www.cciarf.org/qui-sommes-nous/nos-partenaires/> consulté le (21/05/2017, 22.00)

"زغار" دور المروج للاستثمار في الجزائر من خلال إغراء الشركات الكبرى للاستثمار في الجزائر بتقديم خدمات المرافقة والاستشارة.

سمحت العلاقة الخاصة التي جمعت " زغار " مع سدة السلطة في المرحلة التي قطعت فيها العلاقات الرسمية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، على إثر حرب الستة أيام، أن يكون القناة غير الرسمية الرابطة بين البلدين،⁴⁶⁹ واستمر في لعب دور الرابط الأساسي في العلاقات الثنائية بين البلدين ما بين 1967 و1974، ولاسيما في الفترة التي سبقت تأميم المحروقات أين كان مكلفا بتوفير الدعم الدولي للقرار وكذا في الفترة التي تلت هذا القرار عبر تشجيع الشركات الكبرى، لاسيما الأمريكية، على الاستثمار في الجزائر.

كما كان للرجل أيضا يد في التحضير للقاء الذي جمع "فرانك بورمان" عن الرئيس نيكسون بوزير الخارجية آنذاك السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي التزمت الجزائر على إثره بالتوسط في أزمة السجناء الأمريكيين في فيتنام، ونتيجة تدخل كل من "زغار" والمستشار "هنري كسنجر" أشادت الولايات المتحدة الأمريكية في رسالة موجهة للراحل هواري بومدين بتاريخ 13 مارس 1972 بالدور الذي لعبته الجزائر في الأزمة كما دعت إلى تعزيز العلاقات التجارية كمقدمة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية.⁴⁷⁰

رغم الدور الذي لعبه "مسعود زغار" في هذه الفترة التاريخية الخاصة، إلا أن هذا الدور لا يرتق إلى الحديث عن وجود خاصية الضغط في التجربة الدبلوماسية الجزائرية ولا سيما في البعد

⁴⁶⁹ Seddik S. Larkeche, *Messaoud Zeghar l'icône algérien : la véritable histoire de Rachid casa*. (Algérie : Casbah édition, 2015), p. 92

⁴⁷⁰ أنظر الرسالتين من كسنجر والبيت الأبيض: Seddik S. Larkeche, *op.cit.* p.97.

الاقتصادي،⁴⁷¹ إذ تمثل هذه المرحلة مرحلة استثنائية يتطلب العمل الدبلوماسي المعاصر تكريسها كخاصية قارّة.

الفرع الثاني : المغتربين كفواعل للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تبدو تجربة الجزائر في إدماج الجالية الجزائرية في مسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية فتيّة، ليس من باب المبادرات الفردية بل من منطلق اعتبارها فاعلا اقتصاديا وأداة للترويج للاستثمار في الجزائر. من الأدوار المستقرة للجاليات في الخارج ومن بينها الجالية الجزائرية المساهمة بشكل أو بآخر في التنمية في بلدانها الأصلية وتسعى الجزائر إلى تعزيز هذا الدور وهو ما أكد عليه تصريح السيد الوزير الأول أحمد أو يحيى حين اعتبر أن:

"..المهاجرين الجزائريين، منبع للمهارات ورؤوس الأموال..الجزائر بحاجة إلى

أطفالها للاستثمار فيها.."⁴⁷²

كما يؤكد الخطاب الرسمي على إمتداد مساهمات الجالية الجزائرية إلى حرب التحرير الوطنية نستشهد بخطاب السيد رمضان لعمامرة " وزير الخارجية" بمناسبة اليوم الوطني للجالية الجالية، على إعتبار إسهام الجالية الجزائرية في بناء مستقبل الجزائر إمتدادا طبيعيا لقيم انتفاضة 1961/10/17.

"...التي تمكنها من الإسهام في خدمة مصالح البلاد بصفتها ممثلة للمبادئ والقيم

والثقافة الجزائرية بالخارج". "فرضت الجالية الجزائرية بالخارج، بصفتها جزءا لا

⁴⁷¹مقابلة مع السيد طافر، مصدر سابق.

⁴⁷² Hassan Haddouche, « L'offensive de charme d'Ouyahia envers les Algériens de l'étranger », <https://www.tsa-algerie.com/loffensive-de-charme-douyahia-envers-les-algeriens-de-letranger/> (09 Déc. 2017 à 11:50), (08/02/2018, 20.00)

يتجزأ من الأمة الجزائرية نفسها كفاعل ومستفيد من علاقات الصداقة والتعاون التي عملت الجزائر على ترقيتها وتطويرها في مجالات واسعة للتبادل على أساس المصلحة المشتركة⁴⁷³.

تغيرت طبيعة الجالية الجزائرية منذاك، فلم تعد الجزائر مصدرًا ليد العاملة بقدر كونها مصدر للعقول والشباب الجامعي، وفي حين تغيب أعداد رسمية للمهاجرين الجزائريين في الخارج، تحصي فرنسا وحدها قرابة 300.000 رئيس مؤسسة من أصول جزائرية، على درجة عالية من التكوين⁴⁷⁴ كما تضم الجمعية الدولية للجالية الجزائرية في المهجر 7 ملايين منخرط، "AIDA, Association de la diaspora algérienne à l'étranger"، يتوزعون على أرجاء المعمورة.⁴⁷⁵ إضافة إلى هذا يمكن للجالية الجزائرية أن تساهم في تحسين صورة الجزائر والترويج لها من خلال رأس المال الاجتماعي الذي تكوّنه، إذ تنسج الجالية علاقات اجتماعية، سياسية وثقافية قد تكون لها آثار إيجابية على التنمية في البلد الأم.

أن تجعل الجزائر من جاليتها فاعلا من فواعلها الدبلوماسية من شأنه أن يدعم ويسرع بلوغها لأهدافها ولا محالة، وفي سبيل هذا لا بد أن تستدرك العديد من النقائص التي تشوب علاقاتهم

⁴⁷³رمطان لعمامرة، إلترام الجالية الجزائرية بالخارج في بناء مستقبل الجزائر يشكل "امتدادا طبيعيا" لقيم انتفاضة 17 أكتوبر 1961، http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3414، (2015/10/17)، (2015/10/29)، (23.00).

⁴⁷⁴Rencontre de REAGE sur les opportunités d'investissement en Algérie : la diaspora algérienne invitée à contribuer au développement du pays, sur le lien : <https://www.liberte-algerie.com/investissement/la-diaspora-algerienne-invitee-a-contribuer-au-developpement-du-pays-114673>, consulté le 20/01/2018, 16.30)

⁴⁷⁵Site de l'Association de la diaspora algérienne à l'étranger sur le lien <http://aida-association.org/index.php>, (15/02/2018, 22.00)

بدولتهم الأم: تقوية الصلة مع البلد الأم، لاسيما المهاجرين من الجيل الثاني والثالث والحفاظ على الروابط الثقافية واللغوية.

المبحث الثالث: متطلبات وضع آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى آليات الدبلوماسية الاقتصادية الوطنية، وصفا ومناقشة لما هو كائن، ونقدا وتطويرا على ضوء التجارب الدولية سالفه الذكر وأخرى موظفة في صلب التحليل لذكر ما يجب أن يكون.

المطلب الأول: تطوير الإعلام والتكوين الدبلوماسيين.

الفرع الأول: سبل تطوير المقاربة الكلاسيكية للإعلام الدبلوماسي والتوجه صوب الدبلوماسية الاقتصادية الرقمية

تعتبر مهمة الإعلام من المهام الأصلية للدبلوماسية، وقد كانت ملقاة تقليديا على عاتق الدبلوماسيين وممثلي الدولة الرسميين الذين يمثلون دولهم لدى دول الاعتماد، كما توكل إليهم مهام جمع المعلومات والاستقصاء والإصغاء ثم التحليل وإفادة صانع القرار المحلي بمستخلصات وتحاليل حول أوضاع وفرص هذا البلد.⁴⁷⁶

تم إنشاء الموقع الأصلي لوزارة الخارجية الجزائرية سنة 1995، أما الموقع المتوفر حاليا فهو موقع جديد انشأ سنة 2012، بغرض إدراج اللغة الانجليزية في الموقع الذي كان متوفرا باللغتين العربية والفرنسية فقط. لا يزال أمام الجزائر رهانات عديدة في مجال الدبلوماسية الرقمية بصفة عامة وفي مجال الدبلوماسية الاقتصادية الرقمية بشكل خاص، إذ لا نكاد نجد أثرا للدبلوماسية الاقتصادية في موقع وزارة الخارجية الجزائرية باستثناء بعض الخطب الرسمية التي لا تظهر إلا بالبحث في المحتوى وعلى الأرشيف. كما أن دراسة الموقع يفضي إلى اكتشاف العديد من النقائص

⁴⁷⁶ عد إلى المطلب الأول من المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الأول حول تداعيات العولمة الاقتصادية على وظيفة الدبلوماسية الاقتصادية.

لعل أهمها كونه موقع غير تفاعلي ويُعزى ذلك إلى كونه قيد التطوير وتعزيز الأمن ضد خطر القرصنة، إضافة إلى عدم وجود محتوى رغم أهمية بعض العناوين بالنسبة للنشاط الدبلوماسي هنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر عنوان التجارة الخارجية الذي تتضمنه العناوين الفرعية التالية: 1. الاستثمار في الجزائر: أ. القاعدة القانونية: مساحة فارغة، ب. اتفاقيات وعهود: مساحة فارغة، ج. منظمات ترقية الاستثمار: مساحة فارغة. 2. أهم مؤشرات التجارة الدولية 2009/2010. 3. أهم مؤشرات التجارة الدولية للسداسي الأول من 2011. 4. الصادرات خارج المحروقات: أ. اتفاقيات وعهود اقتصادية وتجارية، ب. التجارة الخارجية الجزائرية لعام 2009 ج. قائمة الصادرات، د. وثائق. ذ. منظمات ومؤسسات ترقية النشاط الاقتصادي.

تبدل الجزائر جهودا على مستوى مواقع سفاراتها وتزويدها بالبيانات الاقتصادية، على غرار موقع السفارة الجزائرية في فرنسا، الذي تحدث عن وجود فرع إقتصادي وتجاري تابع للسفارة وما جاء في الموقع لا يخرج عن تعديد المهام البروتوكولية الرسمية دون تعمق في مجالات أخرى، كترقية السياحة الجزائرية، التعريف بمناخ الأعمال في فرنسا بالنسبة للمستثمرين الجزائريين، كما يوفر الموقع تحت عنوان روابط مفيدة⁴⁷⁷ مواقع مؤسسات الدولة ومن بينها المتعلقة بالاستثمار في الجزائر كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، فيما تظهر الروابط المتعلقة بالاستثمار في الجزائر على الصفحة الرئيسية لسفارة الجزائر بالمملكة العربية السعودية⁴⁷⁸ والولايات المتحدة الأمريكية، على

⁴⁷⁷ Ambassade de l'Algérie en France, sur le lien <http://www.amb-algerie.fr/liens-utiles/>, (13/11/2017, 19.00)

⁴⁷⁸ Ambassade de l'Algérie au royaume de l'Arabie saoudite, sur le lien http://algerianembassy-saudi.com/nouveau_site/index.php/2014-06-12-10-02-05, (13/11/2017, 19.00)

سبيل المثال،⁴⁷⁹ إلا أننا نشير إلى اعتماد المواقع على لغة البلد المستقبل دون اللغات الأجنبية الأخرى وأساسا اللغة الانجليزية.

أما عن وسائل التواصل الاجتماعي فعلى عكس السفارات، لا تتوفر وزارة الخارجية الجزائرية ولا رئاسة الجمهورية، على حسابات في مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة (تويتر، وفيسبوك).

الفرع الثاني: الاهتمام بالتكوين والتوجه نحو التخصص الدبلوماسي

تتعلق المقاربة الجزائرية الكلاسيكية لدور الدبلوماسية في اعتبارها ذلك العمل المتعلق بترقية المصالح الوطنية في مختلف الأبعاد ومن بينها البعد الاقتصادي، فلم يستخدم لفظ الدبلوماسية الاقتصادية إلا مؤخرا في الخطب الرسمية.

من هذا المنطلق، يصبح اختصاص الدبلوماسي الجزائري عاما في البحث والدفاع عن المصالح الوطنية على اختلافها، وهو صاحب الاختصاص الأصيل في تمثيل الجزائر مستعينا بمتخصصين، السبب في هذا هو كون الدبلوماسي لم يُكون ببساطة لممارسة المهام التفاوضية التقنية،⁴⁸⁰ هذا يفضي للتساؤل عن ما إذا كانت هذه المقاربة صالحة في عصر التخصص الوظيفي وفي مجال الدبلوماسية الاقتصادية تحديدا؟

من ناحية التكوين، يضمن المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية (IDRI) تحت وصاية وزارة الخارجية والتعاون الدولي⁴⁸¹ التكوين النظري للدبلوماسيين الجزائريين، بما يتماشى ومتطلبات

⁴⁷⁹ Ambassade de l'Algérie au états unis, sur le lien <http://www.algerianembassy.org/economic-section/useful%20links.html>, (13/11/2017, 19.00)

⁴⁸⁰ مقابلة مع السيد عبد القادر طافر، مصدر سابق.

⁴⁸¹ تأسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 408-02 بتاريخ 26 نوفمبر 2002

العصرنة، وتهدف وزارة الخارجية إلى جعله قطب امتياز ومركز تفكير بحكم مهامه المتعلقة بالتكوين، التحسين، البحث، الدراسة، وتنظيم المحاضرات والملتقيات.⁴⁸²

من بين النصوص القانونية التي تنظم المعهد القرار الوزاري الصادر في 2012/10/04 الذي يحدد بين مواضيع أخرى كيفية تكوين الدبلوماسيين الجدد، حيث يتمحور التكوين حول ثلاث فروع: أولها توفير تكوين نظري وتطبيقي باللغات الثلاثة: العربية، الفرنسية والانجليزية؛ ثم تربص في إحدى الهيئات ذات الصيت بالخارج والمتعاقد مع وزارة الخارجية.⁴⁸³ كما يتيح المعهد المشاركة الفعالة في مختلف المحاضرات والملتقيات كتلك المنظمة من طرف المعهد بالشراكة مع UNITAR حول مواضيع كالقانون الدولي والبيئة، المفاوضات التجارية والدبلوماسية الاقتصادية، الوساطة والتوفيق، وغيرها من المواضيع.⁴⁸⁴

أما فيما يخص المواد التي تدرس لطلبة المعهد، فيشمل التكوين كافة المواد من علوم سياسية واقتصادية وقانون مع التركيز على اللغات والثقافة العامة وكذا السلوكيات، وهي عبارة عن مداخل أكثر من كونها تكوين متخصص،⁴⁸⁵ ونشير أخيرا إلى نشاط المعهد عبر صفحة تويتر [@IdriAlgerie](https://twitter.com/IdriAlgerie).

⁴⁸² موقع بريد الجزائر، على موقع <https://www.poste.dz/philately/s/1231> أطلع عليه (2018/02/22)، (14.00)

⁴⁸³ Ministère des Affaires étrangères, document représentatif de Institut Diplomatique et des Relations Internationales, juin 2014/PDF.

⁴⁸⁴ United union institute for training and research, available on: <https://www.unitar.org/fr/des-diplomates-algeriens-analysent-les-defis-de-la-diplomatie-commerciale-et-des-negotiations-econom>

⁴⁸⁵ محادثة مع دبلوماسي جزائري بالسفارة الجزائرية ببيروت، عبر الماسنجر، (بتاريخ 2017/08/19، على الساعة: 21.30).

المطلب الثاني: تطوير الآليات الراهنة لعمل الدبلوماسية الاقتصادية

الفرع الأول: الآليات التقليدية للدبلوماسية الجزائرية: الزيارات الهرمية واللجان المشتركة

تبرز الزيارات الهرمية كأحدى آليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التقليدية، هذا من خلال التركيز على أهم الجهات الاستثمارية بالنسبة للجزائر وتعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية وفق منظور إستراتيجي منفعي، كما تتدعم هذه الزيارات الأفقية بزيارات المتعاملين الاقتصاديين في القطاعين الخاص والعام وهذا بالتركيز على المناطق ذات الأولوية للاقتصاد الوطني، مع مراعاة مناطق النفوذ التقليدية لبعض الدول والتنافس الدولي على هذه المناطق، إضافة إلى التركيز على القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية للبلاد كالصناعات الغذائية التحويلية، الطاقة والصناعات الصيدلية.⁴⁸⁶

وإذ كُنّا قد أكدنا على وجوب دعم الدبلوماسية الرسمية لنشاطها بإشراك القطاع الخاص في البحث عن شراكات أجنبية من شأنها جذب الاستثمارات وخاصة المباشرة منها، بحيث يتيح هذا التعاون إمكانية تفعيل آليات مستحدثة على شاكله اللقاءات هرم-قاعدة، كلقاءات السفراء برجال الأعمال،⁴⁸⁷ وممثلي المؤسسات المالية الدولية بالمتعاملين الخواص، وغيرها.⁴⁸⁸

⁴⁸⁶ El Watan, investissement Algériens en Afrique, 9 mars 2017

⁴⁸⁷ على شاكله فرص الشراكة التي أعطتها منتدى الأعمال الجزائري - الإيطالي الذي شهد احتفال تأسيسه حضور السفير الإيطالي، ارجع للرباط:

En présence du Président du FCE : Lancement officiel du Club d'Affaires algéro-italien, sur le lien <http://www.fce.dz/actualites/en-presence-du-president-du-fce-lancement-officiel-du-club-daffaires-algero-italien/> , (15/02/2018, 22.00)

⁴⁸⁸ A l'exemple du : club Energia du Forum des Chefs d'Entreprise, « Financement des énergies renouvelables : benchmark et apports de la SFI », sur le lien <http://www.fce.dz/actualites/elle-sera-organisee-par-le-club-energia-du-fce->

كما تصبو الجزائر إلى إعادة الديناميكية للعلاقات الاقتصادية من خلال وضع هياكل لتسيير التعاون الاقتصادي لا سيما الثنائي، عبر تفعيل اللجان المشتركة، وهي كذلك آلية تقليدية لعمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، أين كانت تعمل هذه اللجان في إطار عام على عرض المسائل المشتركة بين الدول ومن بينها المسائل الاقتصادية والتجارية.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري المسير آنذاك كانت تملي وضع قائمة بالمنتجات الجزائرية المعدة للتصدير، وعليه فإن منطق هذه اللجان لا يستقيم وما طرأ على النظام الاقتصادي الدولي ولا مع تطلعات الجزائر الاقتصادية، لذا كان من المنطقي إعادة بعث هذه اللجان بغرض وضع الخطوط العريضة لتصورات الدول بينما يتم في نفس الوقت إفساح المجال إلى منتديات ومجالس الأعمال "Forums d'affaires" لإتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص وآفاق أوسع للاستثمار.

تبرز كذلك الغرف الدولية للتجارة كأحد الميكانزمات التي تتيح فرص التعارف بين المتعاملين والتعريف بفرص الاستثمار والتنسيق من أجل الشراكة بمنطق رابح-رابح على غرار ما يوفره اتحاد الغرف العربية.⁴⁸⁹

[financement-des-energies-renouvelables-benchmark-et-apports-de-la-sfi/](#), consulté le, (05/03/2018, 23.00)

⁴⁸⁹ Coopération arabo-africaine : l'Algérie dispose de moyens d'investissements « importants », publié le (27/09/2017), <http://www.aps.dz/economie/63329-cooperation-arabo-l-algerie-dispose-de-moyens-d-investissements-importants-directrice-de-la-caci> consulté le 20/12/2017, consulté le (30/12/2017, 23.00)

الفرع الثاني: تجربة الجزائر في وضع إستراتيجية دبلوماسية-ما بين الوزارات

في إطار ملائمة المشاريع التنموية مع العمل الدبلوماسي، لا بأس بالتذكير بتجربة فريدة سبق وأن عرفتها وزارة الخارجية في الفترة الرئاسية لليمين زروال بقيادة وزير الخارجية آنذاك " محمد الصالح دمبيري" أين تقرر وضع إستراتيجية دبلوماسية منسّقة لمتابعة الأهداف الاقتصادية الوطنية.⁴⁹⁰

تم بادئ ببء تحديد سبعة عشر تمثيلية دبلوماسية تلعب دور المحاور بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وقد تم التركيز على الدول الأكثر تعاملًا مع الجزائر اقتصاديًا، كتلك المستوردة للبتروول أو المصدرة للقمح، كما تقرر تعيين مستشارين اقتصاديين مستقدمين من خارج السلك الدبلوماسي بما يتماشى واحتياجات كل بعثة دبلوماسية على أن يصبح المستشار بعد تعيينه تابعًا لوزارة الخارجية؛ كما كان من المفترض أن يتم تعيين لجنة مختلطة ما بين الوزارات تحت إشراف وزارة الخارجية تختار مستشارًا من بين مجموعة من الأشخاص المختارين حسب متطلبات معينة على مستوى كل وزارة، غير أن رغبة الوزارات توجهت إلى اقتراح أسماء دون فتح باب الترشح والمفاضلة حسب الكفاءة، ونتيجة لتضارب وجهات النظر تم تعيين ثلثة من المستشارين، لكن التجربة ككل قد ماتت في مهدها.

وجدت هذه المبادرة منبعها في أفكار الطاقم الذي كان ينشط بوزارة الخارجية والذي كان في أغلبه من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة، كما تهيأت الظروف لاحتضان مثل هذه التجربة بهامش الحرية الذي توفر على مستوى إدارة شؤون الوزارة، وتعطي الظروف الراهنة فرصة سانحة لبعث مثل هذه المبادرة مكيّفة مع الأهداف الاقتصادية، القدرات المادية والكادرات المتوفرة على مستوى المؤسسات والوزارات.

⁴⁹⁰مقابلة مع السيد عبد القادر طافر، مصدر سابق.

خاتمة الباب الثاني

تتعدّد أولويات وأطر الدبلوماسية الإقتصادية الوطنية وإن كانت تشترك في محدودية حوصلتها لاسيما في مرحلة التوجّه نحو الإنفتاح الإقتصادي، وهذا لإعتبارات تمّ التطرق إليها في حينها.

يمكن وصف المرحلة التي تجتازها الدبلوماسية الإقتصادية الراهنة بالمرحلة الإنتقالية التي تصبو فيها للإنتقال من دبلوماسية طاقوية بحكم طابع إقتصادها الريعي إلى دبلوماسية إقتصادية حقّة تلعب أدوارا في الأطر الإقليمية، القارية والدولية وفي مختلف ملفات الإندماج والتفاوض، التي تخدم مباشرة هدف تنويع الإقتصاد الوطني.

يعتمد تحسين أداء الدبلوماسية الإقتصادية على تنويع فواعلها وتعزيز التنسيق بينها وهو الأمر الذي تتجه إليه الجزائر ببروز فواعل غير رسمية تنشط إلى جوانب الفواعل الرسمية التقليدية، كما خلصنا إلى وجوب تطوير فواعل جديدة على غرار المغتربين وقنوات الضغط.

ولم يكن بالإمكان إختتام فكرة الفصل الثاني من هذا الباب إلا بالتطرق إلى آليات الدبلوماسية الإقتصادية الوطنية التقليدية منها والمستحدثة مع محاولة نقدها على ضوء التجارب الدولية والوطنية المستعرضة سابقا.

الذخائر الثمينة

تتجه الجزائر بِنِيَّة مُعلنة وخطوات ميدانية نحو إرساء دبلوماسية إقتصادية فعالة تزيد من إنخراطها في مختلف الأطر الدولية الرسمية بما يتماشى وأهدافها الإقتصادية الوطنية ومتطلبات وقواعد العلاقات الإقتصادية الدولية.

أثبتنا من خلال الدراسة التأثير الكبير الذي عرفه الحقل الدبلوماسي جراء تنامي مسار العولمة وزيادة الإعتماد المتبادل بين فواعل العلاقات الإقتصادية الدولية، هذا أدى إلى بروز الدبلوماسية الإقتصادية كتخصص ميداني.

ولا تعتبر التجربة الجزائرية استثناء في السعي نحو إرساء دبلوماسية إقتصادية ولا في مجال توظيفها، غير أن للتجربة الجزائرية ما يميزها عن سائر التجارب لاسيما في مجال محددات النشاط الدبلوماسي التي تترسخ في مبادئ الثورة التي حفظتها الدساتير المتعاقبة، وإن كان هذا قد صح إلى حد بعيد فإن دراسة تطور مسار البعد الإقتصادي للدبلوماسية الإقتصادية قد أثبتت تكيف الجزائر مع المتغيرات الداخلية والدولية، فكان لكل مرحلة أولوياتها وأهدافها ومواضيع طغت على علاقاتها الإقتصادية الخارجية، وإن كان من منحي يرسم للدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية فهو لن يأخذ شكلا واحدا ولا وتيرة ثابتة، لكن ما يمكن إستنتاجه من خلال هذه النقطة هو أن البعد الإقتصادي قد أخذ حيزا كبيرا من الدبلوماسية الجزائرية في المراحل الأولى للإستقلال ثم تراجع لصالح أولويات أخرى وعاد ليبرز من جديد في شكل أكثر ترتيبا من الجانب المؤسسي وأوضح على الصعيد السياسي وأكثر تلاؤما مع طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية وعليه يمكن تأكيد سعي الجزائر إلى إرساء دبلوماسية إقتصادية قائمة بذاتها.

لا شك أن الجزائر تمتلك المقومات اللازمة للنهوض بإقتصادها الذي يعتبر دعامة نشاط الدبلوماسية الإقتصادية، غير أن تحسين وضعية القطاعات الداعمة لهذا النشاط هي حتمية للإستفادة من هذه المقومات.

كما يقف أمام مسعى الجزائر لإرساء دبلوماسية إقتصادية فعّالة رهانات وتحديات متعددة الأبعاد ووثيقة الترابط يفرضها المعطيين الداخلي والخارجي، وهذا على غرار المعطيات الإقتصادية والأمنية، الحوافز والعوائق التشريعية المحلية التي تتداخل والإضطرابات الأمنية الإقليمية والمنافسة الإقتصادية الدولية، إضافة إلى التحديات التي تفرضها الممارسة الدبلوماسية داخل الأطر موضوع التحليل. يسمح تحديد أهم الأطر الرسمية لنشاط الدبلوماسية الجزائرية والوقوف على طبيعة هذا النشاط وتقييمه بالنظر في مدى تلاؤم النشاط الدبلوماسي مع الأهداف والمصالح الإقتصادية الوطنية وقدرته على مواجهة التحديات التي يطرحها كل إطار وسبل تجاوزها عبر توظيف الأداة الدبلوماسية.

إن ما أبانت عليه هذه الأطر من تحديات إستوجب الرجوع إلى مراجعة دور الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية من حيث الفواعل وميكانيزمات عملها على ضوء تجارب دولية.

ما يمكن إستنباطه من التجارب الدولية هو تنوع الفواعل ولزوم التنسيق بينها وملائمة ميكانيزماتها لطبيعة الأهداف الإقتصادية لكل دولة. وفي حالة الجزائر، فإن زيادة مساهمة الدبلوماسية في الإنخراط في الأطر الإقتصادية الدولية والدفاع عن المصالح الإقتصادية الوطنية يتطلب تنويعا لفواعلها إضافة لضرورة زيادة مستوى التنسيق بينها، كما يتطلب تكييفاً لآليات عمل الدبلوماسية الراهنة والتوجه نحو التخصص الدبلوماسي والرقمنة والملائمة مع متطلبات التنمية وكذا التحلي بطابع الهجومية.

وعليه، تتعلق مدى مساهمة الأداة الدبلوماسية في زيادة إنخراط الجزائر وتعزيز نشاطها في الأطر الاقتصادية الدولية الرسمية بمدى قدرتها على التكيف مع المعطى الدولي ومتطلبات أطر التفاعل وكذا التكيف الداخلي سواء على الصعيد الإقتصادي أو الفواعل على إختلافها وتحسين ميكانيزمات عملها.

تمثل نتائج الدراسة نقاط بداية وإستهلال للتعمق في المواضيع المتفرعة عن الدبلوماسية الإقتصادية وذات الصلة بها على غرار الدبلوماسية التجارية الدولية والدبلوماسية المالية والطاقوية ليس فقط في الأطر الرسمية بل بالإحاطة بالأطر غير الرسمية وإمكانية التوسّع إلى مواضيع استنتتها الدراسة على غرار المفاوضات حول المسائل البيئية، خاصة وأن التجربة الجزائرية في هذا المجال لا تزال فتية سائرة نحو الترسخ والتفعيل والمأسسة.

قائمة المصادر والمراجع

القائمة المكتبية:ا. المواثيق والمعاهدات

- 1) هيئة الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، 1945
- 2) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا، 25 ماي 1963
- 3) الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الطوغو، 11 جويلية 2000

اا. النصوص التشريعية:

1. القانون رقم 03/02 المؤرخ في 10/04/2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل - 2002.
2. القانون رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 15/07/2006
3. القانون رقم 19/08 المؤرخ في 15/11/2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16/11/2008.
4. القانون رقم 18/15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72.
5. القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال الأول العام 1437 الموافق ل 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمارات الجريدة الرسمية ع 46.
6. المرسوم الرئاسي رقم 403/02 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية رقم 79، بتاريخ 26/11/2002.

7. المرسوم الرئاسي رقم 162/08 المؤرخ في 27 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 02 يونيو 2008 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.
8. المرسوم الرئاسي 17/262 المؤرخ في 13 محرم 1439 الموافق ل 04 أكتوبر 2017 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 57 بالصادرة بتاريخ 21 محرم 1439 الموافق ل 12 أكتوبر 2017.
9. المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار.
10. المرسوم التنفيذي 54/95 الصادر بتاريخ 15/02/1995 المتضمن صلاحيات وزير المالية.
11. المرسوم التنفيذي رقم 2001/281 بتاريخ 2001 المتعلق بتسيير وتنظيم عمل المجلس الوطني للاستثمار.
12. المرسوم التنفيذي رقم 2001/282 المؤرخ بتاريخ 2001/09/24 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.
13. المرسوم التنفيذي رقم 453/02 المؤرخ في 17 شوال 1423 الموافق ل 21 ديسمبر 2002 المحدد لصلاحيات وزير التجارة.
14. المرسوم التنفيذي رقم 04/285 بتاريخ 2002/09/15 المحدد لطرق تنظيم وتسيير حساب المخصصات الخاصة.
15. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الاستثمار في الجزائر معزز ومتمم. فيفري 2015 المتضمن النصوص 03/01 و 08/06 والمتعلقة بتطوير الاستثمار وكذا الأمرين رقم 01/09 و 01/10 المتضمنين لقانوني المالي التكميليين والأمر 16/11 و 12/12 و 08/13 و 10/14 المتضمنين لقوانين المالية للسنوات من 2011 إلى 2014 على التوالي.

16. القرار 01 المؤرخ في 03 فيفري 2013 المتعلق بتتصيب الجهاز الوطني للمفاوضات الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة.

III. الكتب

1. الببلاوي حازم ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2000) .
2. اليوسف يوسف خليفة، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراتها، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015)
3. أمريتا نارليكار، الوجيز في منظمة التجارة. ترجمة عبد الإله الملاح، (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2008).
4. تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (الأردن: 2004).
5. جلال أمين، العولمة، (مصر : دار الشروق، 2009).
6. حامد أحمد مرسي هشام، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي،(مصر: مكتبة مدبولي، دون تاريخ نشر).
7. خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)،(الجزائر: المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، دار هومة، أبريل 1996).
8. دورتي جيمس وبلستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الأردن: 1985).
9. روبينز نك، الشركة التي غيرت العالم: كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات. ترجمة: كمال المصري، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2009).

10. سليم محمد السيد، *تحليل السياسة الخارجية*، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998).

11. شوفالي يهجون ماري، *معارك الطاقة الكبرى*. ترجمة: لميس عزب. (المملكة العربية السعودية، مجلة العربية للنشر، 2010).

12. شلبي محمد، *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات*، (الجزائر: دار هومة، ط 04، 2002).

13. مهنا محمد نصر، *النماذج السياسية ونظريات الاتصالات والمباريات*، (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2012).

14. موراي ورويك، *جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية*، ترجمة سعيد منتاق، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2013).

IV. الأطروحات

1. بلحيمر محمود، *الانتقال الديمقراطي في الجزائر*، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، غير منشورة، (جامعة الجزائر 03، 2016/2017).

2. بوبترة علي، *علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي: مجموعة الأمم المتحدة*، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، غير منشورة (الجزائر، كلية الحقوق، 2006/2007).

3. حمد صلاح الدين، *أثر الدبلوماسية الاقتصادية في الدول النامية: سوريا أنموذجاً*، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، (جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015).

4. زقاع عادل، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، غير منشورة (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011).
5. موهوبي كمال، *البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية*، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في القانون، غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2011، 2015).

.v .المقالات

1. البدوي أسامة، «إشكاليات القياس: أسباب تراجع مصداقية المؤشرات والتقارير الإحصائية العالمية»، *اتجاهات الأحداث*، مجلة لمركز المستقبل بأبو ظبي، (ع: 07)، (فيفري 2015).
2. بخوش مصطفى ، «مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة»، *مجلة المفكر*، (العدد 03)، (فيفري 2008) .
3. بلعور مصطفى، «الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990»، *دفاتر القانون والسياسة*، (ع:01)، (2009).
4. بوحنية قوي، خميس محمد، «قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر» ، *دفاتر السياسة والقانون*، (العدد: 09)، (جوان 2013).
5. بوختالة سمير، زرقون محمد، بن عمارة نوال، «واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية»، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، (حجم 04)، (ع: 06)، (جوان 2017).

6. بوراوي ساعد، عيساني عامر، تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (ع40)، (2015).
7. بيبيرس سامية، «القمة الإفريقية 35 بالجزائر»، *مجلة السياسة الدولية*، (ع 138)، (أكتوبر 1999).
8. بيري نورة، عبود زرقين، «محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1996/2012» *بحوث اقتصادية عربية*، (ع 67، 68)، (صيف/خريف 2014).
9. تمغارت اسمهان، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)، *دفاتر السياسة والقانون*، (ع 09 جوان)، (2014).
10. جعبوب محمد، «السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2009) دراسة في موضوع القيادة السياسية». *فكر ومجتمع*، (ع: 23)، (جانفي 2015).
11. حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، (العدد 02)، (2012).
12. زيرمي نعيمة، «التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة العربية الكبرى: الواقع، المعوقات»، *الآفاق. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة*، (2016/04/08).
13. شكاكطة عبد الكريم، «سياسات أوبك النفطية ضمن الأحداث الدولية ما بين 2000 إلى 2014»، *مجلة فكر ومجتمع*، (ع 23)، (جانفي 2015).
14. شايب باشا كريمة، «تطور سياسة استغلال النفط عالميا ومحليا»، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، (العدد 05)، (أكتوبر 2014).

15. صايح مصطفى، «التحديات الأمنية والإستراتيجية في غرب المتوسط»، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية*، (ع: ديسمبر 2016).

16. عاشور مهدي محمد، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا .. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، *قراءات أفريقية*، على موقع:

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/مستقبل-التكامل-الإقليمي-في-إفريقيا->

قراءة-في-ضوء-الدوافع-والواقع-والتحديات #sthash.zbHHZVFN.dpbs (مشور في 26 مارس 2017).

17. علاوي محمد لحسن، «الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي». *مجلة الباحث*، (العدد 07)، (2010/2009).

18. فوزية خدا كرم عزيز، «النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا». *مجلة الأستاذ*، (ع 201)، (2012).

19. قدي عبد المجيد، اقاسم قادة، «التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية»، *المجلة الجزائرية للعلومة والسياسات الاقتصادية*، (ع01)، (2010).

20. لوعيل بلال، «محددات لاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (2011/1995)»، *المجلة الجزائرية للعلومة والسياسات الاقتصادية*، (ع: 05)، (2014).

VI. التقارير

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا : الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، (05 جويلية 2012).

2. وزارة الطاقة والمناجم بالجمهورية الجزائرية، تقرير مقدم بمناسبة مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، 21 إلى 23 /12/2014.

VII. البحوث والدراسات

1. أمنية محسن عمر أحمد الزيات، «السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، دراسة بحثية على موقع: <http://democraticac.de/?p=35916>.
2. بوحنية قوي ، «الجزائر والانتقال إلى لعب الدور الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي». تقرير مركز الجزيرة للدراسات، (29 جانفي 2014).
3. سامي السيد أحمد، «خطوات منقوصة : التكامل الإقليمي الإفريقي..خبرة الماضي وآفاق المستقبل»، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: <http://www.acrseg.org/39227>

VIII. مواقع الانترنت

مواقع المؤسسات الرسمية الوطنية باللغة العربية

1. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، <http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015> (21.30، 2018/01/13).
2. الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، على الرابط <http://www.andt->
- (أطلع عليه [dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22](http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22) 22.30 ' 2018/01/12).
3. بريد الجزائر، على موقع <https://www.poste.dz/philately/s/1231> (أطلع عليه 14.00، 2018/02/22).

4. رمضان لعمامرة، إلتزام الجالية الجزائرية بالخارج في بناء مستقبل الجزائر بشكل "امتدادا طبيعيا" لقيم انتفاضة 17 أكتوبر 1961، http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3414، (2015/10/17)، (2015/10/29، 23.00).
5. رمضان لعمامرة، بصفته وزيرا للخارجية والتعاون الدولي، مداخلة بمناسبة يوم الدبلوماسية الجزائرية 08 أكتوبر 2015، على رابط وزارة الخارجية http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3413 (نشر في 2015/10/13)، (أطلع عليه 2015/10/13، 23.00).
6. رئاسة الجمهورية على الرابط <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm> (2016/12/13، الساعة 9.30).
7. مساهل عبد القادر ، بصفته وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، «الجزائر تولي "أهمية كبيرة" للبعد الاقتصادي لسياستها الخارجية. موقع وزارة الخارجية» http://www.mae.gov.dz/news_article/4357.aspx، أطلع عليه بتاريخ (2016/10/24).
8. وزارة التجارة الجزائرية، منطقة التبادل العربي الحر، علمالرباط: <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-arabe-de-libre-echange>، (2018/01/04، 15.00).
9. وزارة التجارة <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistiques-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-periode-neuf-premiers-mois-2016>، (أطلع عليه 2017/09/12).
10. وزارة الخارجية، على الرابط www.mae.gov.dz/news-article/479.aspx، (نشر بتاريخ: 2007/01/31)، (أطلع عليه بتاريخ 2017/09/12، الساعة 08.15).

11. وزارة الخارجية. www.mae.gov.dz/news-article/479.aspx ، (نشر بتاريخ: 2007/01/31)، (أطلع عليه بتاريخ 2017/09/12، الساعة 08.15).

IX. المداخلات

1. السياغي سامي محمد، «التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"»، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي، (الرباط، 2012).

2. الشكري محمد، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للقيمة الاقتصادية، (قطر، 2007).

3. الهتاش ناجي محمد، «الشراكة الاورو-جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار ونجاح التغيير»، مداخلة في إطار مؤتمر دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الدولية. (تيازة، 2015/11/24/23)، على موقع:

[http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/edition/585-2017-01-27-](http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/edition/585-2017-01-27-08-29-50?hitcount=0)

[08-29-50?hitcount=0](http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/edition/585-2017-01-27-08-29-50?hitcount=0)، (أطلع عليه بتاريخ: 2016/12/10).

4. حميطوش يوسف، «التحرك نحو الليبرالية في الجزائر»، مداخلة بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، غير منشورة، (جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008).

X. حصص تلفزيونية

1. بوكروح نور الدين، «أثرىء الربع الساعة الأخيرة»، تحقيقات بير تيفي برنامج تلفزيوني، على موقع: https://www.youtube.com/watch?v=kUHP8gdZ_0k ، (أضيفت

بتاريخ 2016/11/16)، (أطلع عليه في 2016/12/19).

2. ديدان عز الدين ، عبد العزيز رحابي، مصطفى سايج، (حصة النقاش الاقتصادي)، «الدبلوماسية الاقتصادية إجتماع أوبيك الشجرة التي تغطي الغابة»، (نشر 2016/10/05)، (قناة دزاير تيفي).

XI. الجرائد

1. بن علي شريف عبد العزيز المتحدث باسم وزير الخارجية، *جريدة كل شيء عن الجزائر*،

<http://www.tsa-algerie.com/2015/01/20/lalgerie-va-redeployer-sa-diplomatie-pour-se-renforcer-en-afrique-et-donner-la-priorite-a->

[leconomie/](http://www.leconomie.com/2015/01/20/) ، (2015/01/20)، أطلع عليه بتاريخ (2016/02/06، 21.00).

2. بن مرادي محمد، «انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: الجزائر تسير "بوتيرتها"»،

[وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: http://ar.aps.dz/economie/52926-2018-](http://ar.aps.dz/economie/52926-2018-)

[02-05-14-11-46](http://www.02-05-14-11-46.com/)، (نشر بتاريخ 2018/02/05)، (أطلع عليه 2018/02/14،

19.00).

3. بوتورة مصطفى ، «سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير

المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان»، *جريدة الشعب*،

(2015/03/21)، على الرابط: <http://www.ech-chaab.com/ar/> أعمدة و-

[مقالات/مساهمات-25243/item/25243/سياسة-الجزائر-الخارجية-المبادئ-والممارسات-حق-](http://www.ech-chaab.com/ar/item/25243/)

[الشعوب-في-تقرير-المصير-وعدم-التدخل-في-الشؤون-الداخلية-خياران-أساسيان.html](http://www.ech-chaab.com/ar/item/25243/).

4. «بوريطة: المغرب سيشاشر الإجراءات القانونية للانضمام لمجموعة "سيداو"»، *جريدة الأيام*

24، على الرابط: <http://www.alayam24.com/articles-39306.html>، (نشر

بتاريخ 2017/06/05)، (أطلع عليه 2017/07/17، 21.00).

5. بوعاتي جلال ، «أطول مفاوضات للجزائر منذ ايفيان لدخول منظمة التجارة العالمية»، *جريدة الخبر*، على موقع www.elkhabar.com/press//article/87386/ ، (في 2015/08/08)، (أطلع عليه في 2017/12/01، الساعة: 10.00).
6. بوكروح عبد الوهاب ، (28 سنة من تأسيسه: الاتحاد المغربي يتجه إلى الانفجار؟)، *جريدة الجزائر اليوم*، على موقع: -عن- تأسيسها بالبلدان-المغربية-تخسر - aldjazairalyoum.com/28-25 (2017/06/02، 21.30).
7. ع. عبد المطلب، ترقية التصدير من أولويات الدبلوماسية الجزائرية. تغطية لملتقى صحفي عقده السيد وزير الخارجية رمطان لعمامرة ورئيس منتدى رجال الأعمال السيد علي حداد بمناسبة التحضير المنتدى الإفريقي، *جريدة وقت اليوم*، على موقع: <http://wakteldjazair.com/2016/11/> (نشر في 2016/11/07)، (أطلع عليه 2017/11/18، 14.00).
8. مساهل عبد القادر: «الدبلوماسية الاقتصادية أولوية للجزائر»، *جريدة الشروق أون لاين*، على الرابط: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/502308.html> (نشر في 2016/10/25)، أطلع عليه (2016/10/23، 22.00).
9. مساهل عبد القادر، حديث بمناسبة الطبعة الثالثة لجامعة منتدى رؤساء المؤسسات، (20/18 أكتوبر 2017). الجزائر، *الإذاعة الجزائرية*، على موقع WWW.radioalgerie.dz [/news/ar/article/20171020/123995.html](http://news/ar/article/20171020/123995.html) (2017/12/21، 07.30)
10. وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط <http://www.algerie-focus.com/2017/04/>، [/lalgerie-7-economie-plus-atrayante-afrique](http://lalgerie-7-economie-plus-atrayante-afrique)، أطلع عليه في (2017/09/27)

أ. التقنيات الحية

1. أسئلة موجهة من طرف الباحثة للأستاذ بشير مصيطفى عن طريق الإيميل حول موضوع الأطروحة، أرسلت بتاريخ (2018/01/08)، أجيب عليها بتاريخ (2018/01/27).
2. محادثة مع دبلوماسي جزائري بالسفارة الجزائرية ببيروت، عبر الماسنجر، (بتاريخ 2017/08/19، على الساعة: 21.30).
3. محاضرة بالمعهد الدبلوماسي على مستوى وزارة الخارجية للسفير الأمريكي لدى الجزائر أجاب فيها على سؤال موجه من طرف الباحثة حول مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والدعم الأمريكي للملف.
4. مقابلة مع السيد بوشلاغم خالد، مدير العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة على مستوى وزارة التجارة، (وزارة التجارة، بتاريخ: 25 جانفي 2018، على الساعة 10.00).
5. مقابلة مع السيد عبد القادر طافر، أمين عام لوزارة الخارجية الجزائرية وسفير سابق، (مقر حزب طلائع الحريات، بتاريخ: 19 /04 /2017).

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

.I المواثيق والمعاهدات باللغة الأجنبية

1. Organization of the petroleum exporting countries Secretariat, **Statute**.
Vienna, 2012.
2. Accord Euro-méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne démocratique et populaire et la communauté Européenne et ses états membres.

.II الكتب باللغة الانجليزية

1. Bayne Nicholas & Woolcock Stephen, ***the new economic diplomacy: decision making and negotiation in international economic relations***, (England, 3rded, 2013).
 - 1.1. Kishn S.Rana, « **servicing the private sector: India's experience in context** ».
 - 1.2. Bayne Nicholas, « ***economic diplomacy in practice: domestic decision making***».
 - 1.3. Woolcock Stephen, « ***European union economic diplomacy***».
 - 1.4. Woolcock Stephen, « multi-level economic diplomacy: the case of investment. In: the new economic diplomacy».

- 1.5. Oobramanien Teddy S, «***economic diplomacy for small and low-income countries***».
2. Griffiths Martin, ***fifty key thinkers in international relations*** (London: routledge, 2001).
3. Held David & Mc. Green Antony & others, ***contents and introduction in global transformations: politics, economics and culture***, (Stanford: Stanford investing press, 1999).
4. Kishans Rana & Chatterjee Bipul, ***economic diplomacy: India's experience***, (Jaipur: cuts, 2011).

الكتب باللغة الفرنسية:

1. Ardavanamir-Aslani, ***l'âge d'or de la diplomatie algérienne***, (France : éditions du moment, 2015).
2. Battistella Dario, ***théories des relations internationales***, (paris : presse de sciences po, 3^{ème}ed, 2009).
3. Belaid Abdesselam, ***le pétrole et le gaz naturel en Algérie : comment les algériens ont-ils gagné la bataille de la récupération du pétrole et du gaz***, (Algérie : éditions ANEP, 2012).
4. Carron de la carrière Guy, ***La diplomatie économique: le diplomate et le marché***, (France : éd economica, 1998).

5. Czartoryski Adam, ***essai sur la diplomatie***, (Lausanne : éd noire sur blanc, 2011).
6. Dafir amine, « ***la diplomatie économique et l'insertion internationale : le cas de Maroc*** ». Dans : jean-crepin & Soterniamsi & autres, ***l'Afrique et son développement : réalités complexes et nouveaux enjeux***. (France: éd l'harmattan, 2013).
7. Gazano Antonio, ***les relations internationales : les données, les acteurs et les règles, les enjeux et les défis***, (France : Gualino éditeurs, 2001).
8. Grosser Pierre, (L'avenir de la diplomatie). France : ***Les Carnets des Dialogues du Matin institut Didrot***, (printemps 2015).
9. Konoh Chantal Nina, ***diplomates indépendants émergence d'un statut: la dynamique des diplomaties non gouvernementales à l'orée du 21^{ème} siècle***, (Paris : Ed l'harmattan, 2015).
10. Larkeche Seddik, ***Messaoud Zeghar l'iconoclaste algérien : la véritable histoire de Rachid casa***,(Algérie : Casbah édition, 2015).
11. Le secrétariat général du front de libération national, ***les textes fondamentaux de la révolution***, (Alger, édition l'ANEP, 2008) :
 - a. Conseil national de la révolution algérienne, «**Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire Tripoli, juin 1962**».

- b. Le secrétariat général du front de libération national, «**Appel du premier novembre 1954**».
- c. Le secrétariat général du front de libération national, «**plate-forme de la Soummam**», dans *Les textes fondamentaux de la révolution*, (Alger, édition l'ANEP, 2008).
12. Massensen Cherbi, **Algérie**, (Belgique : de Boeck supérieur, 2015).
13. Mots Marie claudes, «**l'organisation internationale : nouvel acteur sur la scène mondiale**», in : Bahgat korany et collaborateurs, *analyse des relations internationales : approches concepts et données*, (France : éd ESKA, 1987).
14. Ney Joseph, *the future of power*, (New York: public affairs, 2011).
15. Nicole Grimaud, *la politique extérieure de l'Algérie (1962-1978)* (Algérie : éditions Rahma, 1994).
16. Nor Eddine Benfreha, *les multinationales et la mondialisation : enjeux et perspectives pour l'Algérie*, (Algérie : éd Dahleb, 1999).
17. Rebah Abdelatif, *économie Algérienne : le développement national contrarié*, (Algérie : INAS, 2011).
18. Roche Jean-Jacques, *théories des relations internationales*, (Paris : ed Montchrestien, 5^{eme} éd 2004).
19. PairaultTheirry et Talahite Fatiha, *Chine-Algérie : une relation singulière en Afrique*, (Paris : riveneuveed, 2014)

20. Paquin Stéphane, *paradiplomatie et relations internationales : théories des stratégies internationales des régions face à la mondialisation*. (Belgique : presses inter-universitaires européennes, 2004).
21. Stéphane Paquin, *la nouvelle économie politique internationale : théorie et enjeux*, (Paris : Armand colin éd, 2008).
22. Tlemçani Rachid, *État bazar et globalisation. L'aventure de l'intitah en Algérie*, (Alger: Dar el Hikma ; 1999).

.III أطروحة باللغة الفرنسية

1. Belgacem Abdelkader, *La candidature de l'Algérie à l'OMC : l'Algérie va-t-elle un jour entrer à l'OMC ?*, (Université d'Auvergne, Faculté de Droit et de Science Politique, Année universitaire 2010–2011).

.IV القواميس

1. *A dictionary of diplomacy*, G.R. Berridge and Alan James,(New York: palgrave, 2001).
2. *Larousse encyclopédie, Algérie*, sur le lien <http://www.larousse.fr/encyclopedie/pays/Algérie/104806>.

3. ***The oxford handbook of modern diplomacy***, Andrew F.Cooper& Jorge Heine & Ramesh Thakur,(UK: Oxford university press, 2011).
- 3.1. ***The Oxford handbook of modern diplomacy***, David M.Malone, «the modern diplomatic mission», (UK: Oxford university press, 2011).
- 3.2. ***The oxford handbook of modern diplomacy***, Eric Helleiner, «Financial officials as diplomats: evolving issues, actors, and techniques since the 1920», (UK: Oxford university press, 2011).
- 3.3. ***The Oxford handbook of modern diplomacy***, Stephen woolcock, Nicholas bayane,« economic diplomacy», (UK: Oxford university press, 2011)

.V المقالات باللغة الانجليزية

1. Bendor Jonathan & H. Hammond Thomas, (Rethinking Allison's Models), ***The American Political Science Review***, (Vol. 86), (No. 2), (Jun., 1992).
2. Donna Lee, Hoking Brian, (economic diplomacy), ***the international studies encyclopedia***, Robert Denemarked, (Vol2), (2010).
3. D. Putnam Robert, (Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games), ***International Organization***,(Vol 42), (No. 3), (Summer 1988)

4. HidkiKan, government and politics: actors in world politics, *Encyclopedia of life support systems*, (Vol III), Available on: <http://www.eolss.net/sample-chapters/c04/e6-32-05-03.pdf>.
5. Kosticki Mechel, naray Olivier, (*discussion paper in diplomacy: commercial diplomacy and international business*), **Netherlands institute of international relations publication's**, (April 2007).
6. O. Keohan Robert S, Nye & Joseph JR, Globalization: what's new? What's not? and so what?). *foreign policy*, (USA: N°118, spring 2000).
7. Parkinson Martin PSM, «US Economic Diplomacy – A View from Afar», **Griswold Center for Economic Policy Studies**, (Working Paper No), (246, September 2015).
8. Rana Waheeda, (Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts), **International Journal of Business and Social Science**, (Vol.6), (No. 2), (February 2015).
9. Saner Raymond, yiu lichia, (international economic diplomacy: mutations in post modern times), **Netherlands institute of international relations publication's**, (no date).
10. Yakob Nina & Bergeijk Van, (The weight of Economic and commercial diplomacy), **international institute of social studies**, working paper (N° 478), (august 2009).

1. Ait-Chaalal Amine, « L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée », *revue internationale et stratégique*, (2002/2), (n° 46).
2. Ait-Chaalal Amine, «la diplomatie Algérienne et l'occident de 1965 à 1991 », *Annuaire de l'Afrique du nord*, (tome XXXIX), (2000–2001).
3. Alaoui Nezha, « Le Maghreb dans son environnement régional et international : la projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique Sub-saharienne », *Volé de l'ifri centre des études économiques*.
4. Augé Benjamin, « L'Algérie, Un Etat pétrolier en danger », *Institut français des relations internationales IFRI*, note d'actualité, (juin 2015).
5. Boumghar Lotfi, « la position algérienne à l'égard de la politique européenne de voisinage », *Annuaire IE-Med*, 2013.
6. Canet Raphaël, Audet René, (La société civile à l'Organisation mondiale du commerce : vers une gouvernance plus équitable ?), *Autrepart*, (3/2005), (n° 35).
7. Chavagnaux Christian, (la diplomatie économique plus seulement une affaire d'états). *Pouvoirs*, (n° 88), (1999).

8. Conesa Pierre, « L'intelligence économique et stratégique : la diplomatie d'influence au service de la guerre économique », *Revue internationale et stratégique*, (2003/4), (n° 52).
9. Dafir Amine, Ghizlane Salam, « L'intégration de la diplomatie économique dans un dispositif national d'intelligence économique : Quels enjeux pour le Maroc ? », *revue internationale d'intelligence*, (Vol.8), (2/2016).
10. Dafir Amine, « la diplomatie économique marocaine en Afrique subsaharienne : réalités et enjeux ». *Géo-économie*, (n° 63), (2012/4).
11. Deblock Christian, « la sécurité économique internationale : entre l'utopie et le réalisme », dans Christian Deblock et Diane Éthier, *Mondialisation et régionalisation. La coopération économique internationale est-elle encore possible ?*, *Les Presses de l'Université du Québec*, (1992).
12. Delcorde Raoul, « L'évolution du métier de la diplomatie », *Annuaire française des relations internationales*, centre Thucydide, analyse et recherche en relation internationales, (vol 2), (2009)
13. Guerid Omar, « L'investissement direct étranger en Algérie : Impacts, opportunités et entraves », *recherches économiques et managériales*, (N°3-juin 2008).

14. Hachemaoui. M, « Permanences du jeu politique en Algérie», *politique étrangère, France*, (2009/02–2009/2), (Eté).
15. Kerzabi Abdelatif, «Climat des affaires et investissement privé: le cas algérien». (2014). Article disponible sur : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01400407>.
16. Kneissl Karin, « L'OPEP à 45 ans : moins puissante mais toujours présente », *Confluences Méditerranée*, (2005/2), (N°53).
17. Mahiou Ahmed, « L'Algérie et les organisations internationales», *Annuaire français de droit international*, (volume 28), (1982).
18. Massiah Gustave, «la dette algérienne et l'ordre mondial », *revue confluences méditerranée*, (été 1994).
19. Mehdi Abbas, « l'accèsion à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? », *confluences en méditerranée*, (n° 71), (2009/04).
20. Mezouaghi, Mihoub « l'économie algérienne chronique d'une crise permanente », *revue politique étrangère*, institut français des relations internationales, (paris), (automne 2015).
21. Sldjanski Dusan, (Décisions closes et décisions ouvertes), *revue française de science politique*, (Volume: 15), (N° 2), (1965).
22. Story Jonathan, « Le système mondial de Susan Strange », *Politique étrangère*, (N°2) (2001).

.VI تقارير الهيئات والمؤسسات باللغة الأجنبية

1. Aojiong Zha D, **Chinese economic Diplomacy: new initiatives**, Policy Report, S. Raja ratnam School of International Studies (RSIS), Nanyang Technological University (NTU), (March 2015).
2. Chikhaoui Arslan, «les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie», **Friedrich–Ebert–Stiftung**, (Allemagne, 2015).
3. Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, **rapport sur l'investissement dans le monde 2015**.
4. Direction générale du trésor, «Ambassade de la France en Algérie, *le commerce extérieur de l'Algérie au 1 er septembre 2016*», **publication des services économiques**.
5. Gordon S. Smith, «G7 to G8 to G20: evolution in Global Governance», **Centre for International Governance Innovation**, CIGI G20 Papers, (No. 6), (May 2011).
6. International Crisis Group, «l'Algérie et ses voisins», rapport moyen orient/ Afrique du nord,(n°164), (12 octobre 2015).
7. Ministère des Affaires étrangères, document représentatif de Institut Diplomatique et des Relations Internationales, juin 2014/PDF.

8. Ministry of Foreign affairs, (economic diplomacy in practice: an evaluation of Dutch economic diplomacy in Latin America), **TOB study**, (n° 385), (October 2013/ PDF).
9. National Energy Policy Development Group, **National Energy Policy report**, Government Printing Office, (USA: U.S, 2001).
10. OPEC Secretariat, World **Oil Outlook** OPEC Secretariat background paper, **15th International Energy Forum Ministerial**, Algiers, Algeria, 26th – 28th September, 2016.
11. United Nations conference on trade and development UNCTAD, A BRICS Development Bank: a dream coming true? **Discussion papers edited by** Stephany Griffith-Jones, (N°. 215) (March 2014).
12. United Nations development program, **Human development report 1994**, New York: oxford university press, 1994.
13. World Economic Forum, **the Global Competitiveness Report 2017–2018**.

مواقع الانترنت .VII

المواقع الرسمية باللغة الأجنبية 1

1. Ambassade d'Algérie en France, cadre juridique et réglementaire régissant le secteur de l'investissement en Algérie, sur le lien : <http://www.amb-algerie.fr/2491/loi-de-finances-2016-mesures->

- [dincitation-a-investissement/](#) , publié le (12 février 2016), consulté le (13/03/2016, 19.20).
2. Ambassade de Canada sur le lien <http://ambaci-ottawa.org/?p=5>, publié le (24/02/2011), Consulté le (19/08/2016, à 22.00).
 3. Association de la diaspora algérienne à l'étranger sur le lien <http://aida-association.org/index.php>, consulté le (15/02/2018, 22.00).
 4. Banque mondiale, sur le lien :<http://wdi.worldbank.org/table/2.1>, consulté le (21/08/2016, 15.00).
 5. Banque mondiale, sur le lien <http://data.albankaldawli.org/topic/trade>, consulté le (2016/04/15).
 6. Banque mondiale, sur le lien <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.PP.CD/countries>, consulté le (21/08/2016, 16.00).
 7. Délégation de l'union Européenne en Algérie. ***L'Algérie et l'UA.***
Sur : https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/876/node/876_fr, consulté le (24/11/2017 ;23.00).
 8. Irish department of foreign affairs and trade, Minister Flanagan outlines new Economic Diplomacy Strategy, on <https://www.dfa.ie/news-and-media/press-releases/press-release->

[archive/2016/january/flanagan-economic-diplomacy-strategy/](https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/diplomatie-d-influence-et-numerique/)

(19/01/2016), (visited 01/01/2018, 23.00).

9. Ministère des affaires étrangères et de la coopération internationale, Diplomatie d'influence et numérique, sur le lien :

[https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-](https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/diplomatie-d-influence-et-numerique/)

[france/diplomatie-numerique/diplomatie-d-influence-et-numerique/](https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/diplomatie-d-influence-et-numerique/) ,

consulté le (24/10/2017, 22.00).

10. Ministère des affaires étrangères et de la coopération internationale,

sur le lien [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/actualites-liees-a-la-diplomatie-economique-et-au-commerce-exterieur/)

[france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/actualites-](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/actualites-liees-a-la-diplomatie-economique-et-au-commerce-exterieur/)

[liees-a-la-diplomatie-economique-et-au-commerce-exterieur/](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/actualites-liees-a-la-diplomatie-economique-et-au-commerce-exterieur/) ,

consulté le (10/10/2016, à 14.00h).

11. Ministère des affaires étrangères

indonésien : [https://diplomasieekonomi.kemlu.go.id/en/development-](https://diplomasieekonomi.kemlu.go.id/en/development-cooperation)

[cooperation](https://diplomasieekonomi.kemlu.go.id/en/development-cooperation), consulté le (02/09/2016, 07.30).

12. Ministère des affaires étrangères indonésien :

<https://diplomasieekonomi.kemlu.go.id/en/tourism>, consulté le

(13/12/2016, à 21.00).

13. Ministère des finances algérien, La direction générale des relations

des relations économiques et finances

- extérieures. <http://www.mf.gov.dz/article/45/Relations-Economique-et-Financieres-Extérieures/193/Présentation-de-la-DGREFE.html>.
14. Ministère de l'industrie et des mines, Présentation du secteur des mines, sur le lien <http://www.mdipi.gov.dz/?PRESENTATION-DU-SECTEUR-DES-MINES> , consulté le (24/12/2017, 21.30).
15. Organisation mondiale du commerce, site officiel sur le lien https://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/region_f.htm. consulté le (10/09/2016, 13.30).
16. Organisation mondiale du commerce, sur le lien https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact5_f.htm.
(consulté le 08/10/2016, à 17h.00).
17. Organisation mondiale du commerce, sur le lien https://www.wto.org/french/tratop_f/dda_f/dda_f.htm#implementation,
(Consulté le 08/10/2016, à 18.h).
18. Organisation mondiale du commerce. **Groupes dans les négociations**, sur le lien: https://www.wto.org/french/tratop_f/dda_f/negotiating_groups_f.htm, publié le (29/07/2016), consulté le (21/09/2016, à 09.00).
19. Organisation du commerce, **le cycle de Doha**, sur le lien: https://www.wto.org/french/tratop_f/dda_f/dda_f.htm, consulté le (21/09/2016, à 11.00).

20. Organisation mondiale du commerce, sur le lien :
https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm ,
 consulté le (01/02/2017, 21.30).
21. Pewarta Fardah, **Indonesia Intensifies Economic Diplomacy to Boost Growth** Jumat, 27 February 2015 20:14 WIB. On web site:
<http://www.antaranews.com/en/news/97922/indonesia-intensifies-economic-diplomacy->
22. Traité de vienne, sur le lien <http://www.aldiplo.net/diplomat.htm>,
 consulté le (15/05/2016, à 09.00h).

2 مواقع أخرى

1. Chambre de commerce Algero-Française, sur le lien
<http://www.cciarf.org/qui-sommes-nous/missions/>, consulté le
 (10/04/2017, 06.00).
2. Chambre de commerce Algero-Française, sur le lien <http://www.cciarf.org/qui-sommes-nous/nos-partenaires/>, consulté le
 (10/04/2017, 06.00).
3. Forum des chefs d'entreprises, ***tout savoir sur le FCE***, Document
 Disponible sur : <http://www.fce.dz/presentation/>, Consulté le
 (15/01/2016).

4. L'OPEP s'accorde pour limiter sa production de pétrole, sur site : <http://www.connaissancedesenergies.org/lopep-sentend-pour-limiter-sa-production-de-petrole-160929>, visité le (19/02/2017, 23.00)
5. Michael McDonald, «why Algeria will be a key part of any part of any OPEC deal», on: <http://oilprice.com/Energy/Oil-Prices/Why-Algeria-Will-Be-A-Key-Part-Of-Any-OPEC-Deal.html> (published Oct 17, 2016), (consulted 28/02/2017 at 00.00).
6. Rencontre de REAGE sur les opportunités d'investissement en Algérie : la diaspora algérienne invitée à contribuer au développement du pays, sur le site : <https://www.liberte-algerie.com/investissement/la-diaspora-algerienne-invitee-a-contribuer-au-developpement-du-pays-114673>, consulté le 20/01/2018, 16.30).
7. Site web of supporting professionals across the EU neighborhood area, <https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhood-policy/>, (19/11/2017, 21.00).
8. Site web, <http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/opec>, (15/10/2017, 13.30).
9. Site web <https://www.idaireland.fr>, visited (12/03/2018,10.00).
10. Site web <https://www.bordbia.ie/Pages/Default.aspx>, visited (12/03/2018,10.00).

11. Site web <https://www.tourismireland.com/About-Us>, visited (12/03/2018,10.00).
12. Site web <https://www.enterprise-ireland.com/en/About-Us/>, visited (12/03/2018, 10.00).
13. Site web <http://www.sfi.ie>, visited (12/03/2018,10.00)

.VIII المداخلات

1. Baaziz Abdelkader, Quoniam Luc, Reymond David, « Quels modèles d'Intelligence Economique pour l'Algérie ? Quelques pistes de réflexion ». ***Séminaire International sur l'Intelligence Economique : Un enjeu majeur de Compétitivité***, (May 2014), (Alger, Algérie, 2014).
2. Naray Olivier, «commercial diplomacy a conceptual overview», **7th world conference of TPOs**, the hugue, Netherlands, 2008.
3. Pahlavi Pierre, «Cyber-Diplomacy: A New Strategy of Influence», **Paper presented to the Canadian Political Science Association General Meeting 2003**, (Halifax, Nova Scotia) (May 30, 2003), available on file:///C:/Users/Admin/Downloads/CyberDiplomacy_A_New_Strategy_of_Influence.pdf

.IX الخطب

1. Lagarde Christine, ***Economic Diplomacy and the Need for a New Multilateralism***. Acceptance Speech for *Foreign Policy* Diplomat of the Year Award, Washington, D.C., October 29, 2014, visited on: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp102914>, at [\(10/10/2016, 09.00h\)](#).
2. Russian energy minister speech at the **15th International Energy Forum Ministerial** Algiers, Algeria, 26th – 28th September, 2016.

.X جرائد.1 الجرائد الورقية

1. Les accords d'Evian 18 mars 1962, texte intégral publié sur ***El Moudjahid***, n° du 19 mars 1962.
2. Ouali, Hacene président du FCE trace une feuille de route aux ambassadeurs, ***El Watan***, 3 février 2015.

.2 نسخ إلكترونية للجرائد

1. Bouteflika Abdelaziz, L'Algérie, 1962–1972 : dix ans d'indépendance pour la paix et la coopération internationale, ***le monde diplomatique***, janvier 1972, p.p. 19, 20, Disponible sur le lien : <https://www.monde-diplomatique.fr/1972/01/BOUTEFLIKA/30726>.

2. Mebtoul Abderrahmane, «l'adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce (OMC) est irréversible». *Sur le journal électronique réflexion*, 10/08/2015, publié sur :[https://www.google.dz/amp/s/www.reflexiondz.net/l-adhesion-de-l'Algerie-a-l-organisation-mondiale-du-commerce-OMC-est-irreversible_a35262.amp.html](https://www.google.dz/amp/s/www.reflexiondz.net/l-adhesion-de-l-Algerie-a-l-organisation-mondiale-du-commerce-OMC-est-irreversible_a35262.amp.html), (consulté le 24/11/2017, 18.30).
3. Algérie presse service, «OPEP : Rôle clé de l'Algérie dans le consensus pour rééquilibrer le marché pétrolier», *APS*, sur:<http://www.aps.dz/economie/51368-opep-rôle-clé-de-l-algerie-dans-le-consensus-pour-rééquilibrer-le-marché-pétrolier>. le [04/01/2017](http://www.aps.dz/economie/51368-opep-rôle-clé-de-l-algerie-dans-le-consensus-pour-rééquilibrer-le-marché-pétrolier), (consulté le 10/01/2017).
4. Agence de presse algérienne, « Ouyahia évoque l'état des projets d'infrastructures dont l'UA a chargé le Président Bouteflika de faire la promotion»,*APS*,(publié le 27/01/2018), sur le lien : <http://www.aps.dz/algerie/69016-l-algerie-plaide-avec-conviction-pour-la-preservation-du-nepad> , (consulté le 28/01/2018, 17.30).
5. Investissement Algériens en Afrique : nouvelle dynamique pour les entreprises algériennes, *El Watan*, sur le Site :www.bernard-deschamps.net/2017/03/investissements-algeriens-en-afrique.html(publié le 09 mars 2017), (consulté le 29/04/2017, 17.30).

6. Khider Cherif, « Amar Belani explique pourquoi l'Algérie a voulu revoir son partenariat avec l'UE », <https://www.Algeriepatriotique.com/2017/03/16/amar-belani-explique-pourquoi-lalgerie-a-voulu-revoir-son-partenariat-avec-lue/>(16/03/2017), (consulté 16/03/2017, 19.30).
7. Métaoui Fayçal, La diplomatie algérienne à la recherche d'une vision et d'orientations, extrait de discours de MR. Abdelkader messahel ministre des affaires étrangères et de la coopération internationale, **TSA**, lien <https://www.tsa-algerie.com/la-diplomatie-algerienne-a-la-recherche-dune-vision-et-dorientations/>(11 Sept. 2017 à 09:56), (consulté 12/09/2017, 8.00).
8. Neila Latrous, Que cache la diplomatie économique du FCE ?, **TSA**, sur le site : <http://www.tsa-algerie.com/20150427/que-cache-la-diplomatie-economique-du-fce/> article publié le (27/04/2016),(consulté le 27/04/2016, 23.00).
9. O. Keohane Robert and Nye Joseph S. Jr, Power and Interdependence in the Information age, **foreign affairs**, (essay September/October 1998), available on: <https://www.foreignaffairs.com/articles/1998-09-01/power-and-interdependence-information-age>, (14/01/2017).
10. Yacine Bachouche, «Compétitivité de l'Algérie : comment est réalisé le classement mondial», interview réalisé avec DR. docteur Khaled

Menna qui est le coordinateur de l'enquête annuelle du Forum économique mondial pour l'Algérie sur la compétitivité, **TSA**, sur : [HTTP://WWW.TSA-ALGERIE.COM/20160929/COMPETITIVITE-DE-LALGERIE-REALISE-CLASSEMENT-MONDIAL/](http://www.tsa-algerie.com/20160929/COMPETITIVITE-DE-LALGERIE-REALISE-CLASSEMENT-MONDIAL/) , (29 septembre 2016), (consulté le 02/12/201, à 14.00)

.XI شريط وثائقي

1. Nahon Bruno (producteur), Ilan Ziv (réalisateur), écrit par: Nahon Bruno & Ilan Ziv, 2014. **Capitalisme (film documentaire)**, 1ere partie. Co-production : France, canada et autres, ARTE France, TAMI media, film option international.

فهرس المحتويات

صفحة العنوان

I.....	إهداء
II.....	شكر
III.....	ملخص الأطروحة باللغة العربية
IV.....	ملخص الأطروحة باللغة الفرنسية
IV.....	ملخص الأطروحة باللغة الانجليزية
III.....	قائمة الجدول والأشكال
VIII.....	خطة الدراسة
01ص.....	مقدمة
11ص.....	الباب الأول: الإطار الدولي والوطني لتطور الدبلوماسية الاقتصادية
12 ص.....	مقدمة الباب الأول
13 ص.....	الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة
14 ص.....	مقدمة الفصل الأول
15 ص.....	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية
15 ص.....	المطلب الأول: المفهوم المفتاحي: الدبلوماسية الاقتصادية
18 ص.....	المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة والمكملة
18 ص.....	الفرع الأول: الدبلوماسية التجارية
22 ص.....	الفرع الثاني: الدبلوماسية المالية

- المطلب الثالث: المفهوم المحيطي: العولمة الاقتصادية.....ص 27
- المبحث الثاني: الإطار التنظيري لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية.....ص 36
- المطلب الأول: تحليل النسق الداخلي لعمل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال اقتراب صناعة القرار.....ص 36
- المطلب الثاني: تفسير النسق الدولي لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مقارنة الاعتماد المتبادل المركب.....ص 44
- المطلب الثالث: الربط بين النسقين الداخلي والخارجي لعمل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مقارنة المفاوضات الدولية من منظور المباريات ثنائية المستوى.....ص 52
- المبحث الثالث: تداعيات العولمة على الدبلوماسية الاقتصادية.....ص 66
- المطلب الأول: تداعيات العولمة الاقتصادية على بنية الدبلوماسية الاقتصادية.....ص 66
- الفرع الأول: من حيث الفواعل.....ص 66
- الفرع الثاني: من حيث مستويات العمل.....ص 83
- المطلب الثاني: تداعيات العولمة الاقتصادية على وظيفة الدبلوماسية الاقتصادية.....ص 90
- المطلب الثالث: خصوصية الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية.....ص 96
- الفصل الثاني: مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي.....ص 101
- مقدمة الفصل الثاني.....ص 102
- المبحث الأول: محددات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 102

- المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية من خلال موثيق الثورة والديساتير.....ص 103
- الفرع الأول: خيارات الجزائر وتصورها للبعد الاقتصادي لسياستها الخارجية من خلال موثيق الثورة.....ص 104
- الفرع الثاني: البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الخارجية من خلال ديساتيرها.....ص 108
- المطلب الثاني: المرتكزات الاقتصادية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 113
- الفرع الأول: المقومات الجيو- اقتصادية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 113
- الفرع الثاني: القطاعات الاقتصادية الداعمة لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية.....ص 118
- المبحث الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ولأزمة التنمية.....ص 122
- المطلب الأول: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في مرحلة التشييد الوطني 1978/1962.....ص 123
- الفرع الأول: توظيف الأداة الدبلوماسية لاستكمال الاستقلال الاقتصادي.....ص 123
- الفرع الثاني: انجازات الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي.....ص 128
- المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في مرحلة الإصلاحات 1999/1978.....ص 130
- الفرع الأول: في أسباب انكفاء الدبلوماسية الجزائرية.....ص 130
- الفرع الثاني: شرطية صندوق النقد الدولي.....ص 131
- المطلب الثالث: التوجه نحو دبلوماسية اقتصادية: 1999 إلى 2016.....ص 134

- الفرع الأول: أوجه القطيعة والاستمرارية مع المراحل السابقة.....ص 135
- الفرع الثاني: خيار الدبلوماسية الاقتصادية عبر التصريحات الرسميةص 139
- المبحث الثالث: رهانات وتحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 142
- المطلب الأول: التحديات ذات الطابع الاقتصادي.....ص 142
- الفرع الأول: رهان التنويع الاقتصادي والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني.....ص 142
- الفرع الثاني: رهان تعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني.....ص 146
- الفرع الثالث: رهان توفير الأمن الاقتصادي.....ص 147
- المطلب الثاني: الرهانات الأمنية والسياسية.....ص 148
- الفرع الأول: رهان تعزيز الاستقرار الداخلي.....ص 148
- الفرع الثاني: رهان التصدي والتكيف مع التهديدات الخارجية.....ص 149
- المطلب الثالث: تحدي تحقيق الاستقرار والتحفيز القانوني.....ص 153
- الفرع الأول: الجانب التشريعي المرصود لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.....ص 154
- الفرع الثاني: تقييم تطور التشريع واستقرار الضمانات والتحفيزات.....ص 163
- خاتمة الباب الأول.....ص 166
- الباب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية.....ص 167
- مقدمة الباب الثانيص 168

- الفصل الأول: أطر وأولويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائريةص 169
- مقدمة الفصل الأول:.....ص 170
- المبحث الأول: أولوية ملف المحروقات والدفاع عن المصالح الطاقوية.....ص 172
- المطلب الأول: الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية متعددة الأطراف في إطار منظمة الأوبيب.....ص 172
- المطلب الثاني: أزمة أسعار النفط مثالا عن ضرورة تفعيل الدبلوماسية الثنائية بالتوازي مع الدبلوماسية متعددة الأطراف.....ص 177
- المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الجزائرية وملفات التكامل الإقليمي.....ص 182
- المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية في الحيز العربي.....ص 182
- الفرع الأول: الاتحاد المغاربي وإشكالية الانسدادص 182
- الفرع الثاني: حول محصلة الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة.....ص 186
- المطلب الثاني: الجزائر والاندماج المتوسطيص 188
- الفرع الأول: تقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية على ضوء حصيلة الشراكة.....ص 189
- الفرع الثاني: السياسة الأوروبية للجوار.....ص 193
- المطلب الثالث: أولوية إفريقيا في أجندة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 199
- الفرع الأول: النشاط الدبلوماسي الجزائري في بعده الاقتصادي من خلال المؤسسات القارية.....ص 199

- الفرع الثاني: المنافسة الدولية على القارة الإفريقية كتحدٍ للدبلوماسية الجزائرية.....ص 204
- المبحث الثالث: الدبلوماسية التجارية الجزائرية: ملف الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية.....ص 211
- المطلب الأول: وضعية ملف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.....ص 212
- المطلب الثاني: تحضير العملية التفاوضية على المستوى الوطني.....ص 216
- المطلب الثالث: تقدير الموقف التفاوضي للجزائر ومستقبل العملية التفاوضية.....ص 218
- الفصل الثاني: متطلبات إعادة هيكلة الدبلوماسية الجزائرية على ضوء بعض التجارب الدولية.....ص 225
- مقدمة الفصل الثاني.....ص 226
- المبحث الأول: بعض التجارب الدولية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية.....ص 227
- المطلب الأول: تجارب دولية في ملائمة الدبلوماسية الاقتصادية لمستلزمات التنمية.....ص 228
- الفرع الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الأيرلندية نموذجا لتعدد الفواعل والآليات.....ص 228
- الفرع الثاني: التجربة الإندونيسية في ملائمة النشاط الدبلوماسي لأهداف التنوع الاقتصادي.....ص 234
- المطلب الثاني: التجربة اليابانية في التآزر بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي.....ص 239
- الفرع الأول: علاقة التغذية المتبادلة بين الذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية.....ص 239

- الفرع الثاني: التجربة اليابانية في توظيف الذكاء الاقتصادي لخدمة النشاط الدبلوماسي.....ص 241
- المطلب الثالث: التجربة الفرنسية ودبلوماسية التأثير والرقمنة.....ص 244
- الفرع الأول: تنامي أهمية دبلوماسية التأثير والرقمنةص 244
- الفرع الثاني: التجربة الفرنسية في رقمنة الدبلوماسية.....ص 246
- المبحث الثاني: حول تنسيق أدوار فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 250
- المطلب الأول: الفواعل الرسمية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 250
- الفرع الأول: دور رئيس الجمهورية.....ص 250
- الفرع الثاني: دور الوزير المكلف بالشؤون الخارجية والوزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.....ص 252
- المطلب الثاني: تنامي دور الفواعل غير الرسمية في المجال الدبلوماسي.....ص 263
- الفرع الأول: بروز منتدى رجال الأعمال كفاعل من فواعل الدبلوماسية.....ص 265
- الفرع الثاني: الغرف الجزائرية الأجنبية للتجارة والصناعة.....ص 268
- المطلب الثالث: القنوات غير الرسمية ووجوب تطوير وظيفة الضغط.....ص 269
- الفرع الأول: قنوات الضغط: الخاصية الغائبة عن الدبلوماسية الجزائرية.....ص 269
- الفرع الثاني: المغتربين كفواعل للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 271
- المبحث الثاني: متطلبات وضع آليات لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.....ص 274

المطلب الأول: تطوير الإعلام والتكوين الدبلوماسيين.....	ص 274
الفرع الأول: سبل تطوير المقاربة الكلاسيكية للإعلام الدبلوماسي والتوجه صوب الدبلوماسية الاقتصادية الرقمية.....	ص 274
الفرع الثاني: الاهتمام بالتكوين والتوجه نحو التخصص الدبلوماسي.....	ص 276
المطلب الثاني: تطوير الآليات الراهنة لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية.....	ص 278
الفرع الأول: الآليات التقليدية للدبلوماسية الجزائرية: الزيارات الهرمية واللجان المشتركة.....	ص 278
الفرع الثاني: تجربة الجزائر في التنسيق وضع إستراتيجية دبلوماسية- ما بين الوزارات.....	ص 280
خاتمة الباب الثاني.....	ص 283
الخاتمة.....	ص 283
قائمة المصادر والمراجع.....	ص 287
فهرس المحتويات.....	ص 322